الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعلـيـم العـالي و البـحـث العـلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université MUSTAPHA Stambouli

Mascara

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي وتنمية .

تحت عنوان:

تحليل نموذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة
دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل خلال الفترة 2000-2022.

Analysis of the economic growth model in emerging countries

An econometric study using Panel data during the period 2000-2022.

من تقديم : بن يمينة طيب

تحت اشراف: أ.د مختاري فيصل .

أمام اللجنة:

أ.د حاج أحمد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ. د مختاري فيصل	أستاد التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
د. بصدار زوليخة	أستاد محاضر " أ "	جامعة معسكر	ممتحنا
د. بن ونيسة ليلى	أستاد محاضر " أ "	جامعة معسكر	ممتحنا
د. بوجرفة بن ناصر	أستاد محاضر " أ "	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
أ.د شيبي عبد الرحيم	أستاد التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

كلمة شكر و عرفان

والصلاة و السلام على أشرف المرسلين

و الحمد لله رب العالمين

لا يسعني في هذا المقام الا أن أقف وقفة اعتراف و امتنان بأفضال أستاذي المشرف البروفسيور مختاري فيصل على دعمه و توجيهي في انجاز هذه الأطروحة ، كما أحمل رسالة الشكر و الامتنان الى كل من البروفسيور تشيكو فوزي و البروفسيور بن عبو جيلالي على تعبهم وصبرهم معنا طيلة مشوار التكوين، وعلى كل المجهودات المبذولة من أجل نجاحنا والوصول الى المستوى القاعدي من أجل بلوغ هدفنا ، كما يطيب لي أن أشكر كل الأساتدة القادمين من جامعات آخرى الدين ساهموا في تدريسنا دروس خصوصية في هدا التكوين . بالاضافة الشكر الى كل من ناقش الأطروحة من الأساتدة القادمين من جامعات أخرى و الى كل الطاقم الاداري والعمال الساهرين على سيرورة النظام الجامعي ،كما أعبر عن خالص شكري و امتناني الى صديقي الدكتور بن زمرة منقور الذي ساعدني في انجاز هده الأطروحة .

الإهـداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم أو تحصي فضائلهم

إلى روح والدي .....رحمه الله.

إلى أمي ..... الغالية حفظها الله لي .

إلى ..... زوجتي و.....ابني مصطفى سيف الدين.

إلى إخوتي و كل عائلتي كبيرا و صغيرا .....حبا و تقديرا.

إلى زملائي في العمل خاصة فريد الهاشمي وجليد موسى و عائلتهما.

إلى هؤلاء .....أهدي ثمرة جهدي .

بن يمينة طيب .

فهرس المحتويات

كلمة شكر و عرفان	II
الإهداء	III
فهرس الجداول والأشكال	X
مقدمة عامة	أ،ب،ج،...
الفصل الأول : النمو الاقتصادي والدول الناشئة .	الصفحة
مقدمة الفصل الأول .	1
المبحث الأول: نماذج النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية.	2
1-1 نماذج النمو الكينزية .	2
1-1-1 نموذج "Harrod-Domar "	3
2-1 نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة والنظرية الخارجية لـ RobertSolow (exogenous theory of Solow)	5
1-2-1 نموذج RobertSolow (1956) للنمو الاقتصادي الخارجي.	6
2-2-1 نموذج RobertSolow القاعدي .	6
3-2-1 نموذج Solow مع التقدم التقني .	7
3-1 نماذج النمو الاقتصادي الداخلي Model of endogenous economic growth	8
1-3-1 نموذج النمو الداخلي القائم على رأس المال المادي Frankel (1962) AK	9
2-3-1 نموذج Romer (1986) للنمو الداخلي القائم على المعرفة.	9
3-3-1 نموذج النمو الداخلي و رأس المال البشري Lucas (1988)	12
4-3-1 نموذج RobertBarro(1990) و دور الإنفاق الحكومي .	13
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للدول الناشئة.	15
1-2 تاريخ وتطور المفهوم .	15
1-1-2 مفهوم النشأة.	17
2-1-2 تعريف الدول الناشئة .	18
2-2 معايير تصنيف الدول الناشئة.	21
2- 3 تصنيف الدول الناشئة .	24
4-2 خصائص الدول الناشئة .	27
4-2 -1اندماج الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي.	27
2-4-2 البنية التحتية المالية.	27
3-4-2 الدول الناشئة ودول BRICS.	28
4-4-2التغيير في المبادلات التجارية.	29
المبحث الثالث : عوامل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.	31
1-3 الاستثمار الأجنبي المباشر.	31
2-3 الصادرات و الواردات.	37
3-3 الإصلاح الهيكلي والمؤسساتي.	39

3- 4 بيئة الأعمال.	41
3-5 الحوكمة .	43
3-6 القطاع المالي والنمو الاقتصادي.	45
3-6-1 الأسواق المالية.	46
3-6-2مؤشر MSCI للأسواق الناشئة و مؤشر MSCI ACWI	46
3-7 رأس المال البشري .	49
3-7-1 رأس المال البشري والتعليم في الدول الناشئة.	54
3-7-2رأس المال البشري و الصحة العمومية في الدول الناشئة .	55
3-7-3رأس المال البشري و البحث والتطوير في الدول الناشئة.	57
3-7-4 رأس المال البشري و الكفاءات في الدول الناشئة.	59
3-7-5رأس المال البشري ونشر تكنولوجية المعلومات والاتصالات في الدول الناشئة.	60
3-8 تكنولوجية الحدود.	62
3-8-1مؤشر استعداد الدول (A country readiness index)	65
3-8-2مؤشر الاستعداد في الدول الناشئة والمتطورة.	66
3-8-3مؤشر الاستعداد و مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	67
3-8-4مؤشر الاستعداد و مؤشر البحث والتطوير .	68
3-8-5مؤشر الاستعداد و مؤشر الكفاءة .	71
3-8-6مؤشر الاستعداد و مؤشر النشاط الصناعي .	72
3-8-7 مؤشر الاستعداد ومؤشر التمويل المالي .	73
3-9 الانفتاح الاقتصادي .	74
خاتمة الفصل الأول.	76
الفصل الثاني: نماذج النمو الاقتصادي للدول الناشئة.	/
مقدمة الفصل الثاني .	78
المبحث الأول : نموذج الاستعماري القائم على إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية .	80
1-1 الزراعة والنمو الاقتصادي .	80
1-2خصائص وتصنيف البلدان الزراعية .	81
1-3 ارتفاع الطلب على السلع الزراعية .	89
1-4 التغير في الإنتاجية المتوقعة من 2023 إلى 2032.	90
1-5 تقديرات نمو التجارة الزراعية.	92
المبحث الثاني : نموذج التصنيع باستبدال الواردات .	94
2-1 مفهوم التصنيع استبدال الواردات.	94
2-2 الواردات وسياسة الحماية التجارية	98
2-3 الواردات وتحرير التجارة الخارجية .	102
2-4 التصنيع باستبدال الواردات في الدول الناشئة .	104
2-4-1 الأصول التاريخية .	104

6-2 مسارات التصنيع في الدول الناشئة .	120
1-6-2 البرازيل والأجنتين والمكسيك .	120
2-6-2 الصين والهند .	123
3-6-2 التصنيع لبعض دول ناشئة .	124
المبحث الثالث : نموذج النمو القائم على ترقية الصادرات .	126
1-3 مفاهيم عامة .	126
2-3 صعود النمو القائم على التصدير.	128
3-3 مسارات التاريخية للتجارة الدولية في الدول الناشئة .	130
4-3 الصادرات والنمو الاقتصادي .	134
5-3 اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) .	139
6-3 رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) .	142
7-3 التجارة البينية لدول جنوب شرق آسيا .	144
8-3 الصادرات وتحرير التجارة الخارجية .	150
9-3 نموذج التصنيع من أجل ترقية الصادرات والأزمات المالية.	151
1-9-3نقاط الضعف والتمويل المالي .	151
2-9-3 أسباب حدوث الأزمة الآسيوية .	152
3-9-3 الأزمة المالية 2008 .	156
4-9-3 الصادرات والواردات السلعية .	158
10-3سلاسل القيمة العالمية والاقتصاديات الناشئة .	159
11-3تحليل التوسع التجاري في الصين.	164
12-3"إجماع واشنطن " Consensus Washington	166
خاتمة الفصل الثاني .	168
الفصل الثالث: أدبيات التجريبية و الدراسة القياسية .	
مقدمة الفصل الثالث .	169
المبحث الأول : أدبيات الدراسة .	170
1-1 العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .	170
2-1 الزراعة والنمو الاقتصادي .	175
3-1 نموذج التصنيع باستبدال الواردات .	176
4-1 نموذج القائم على ترويج الصادرات .	180
المبحث الثاني : منهجية الدراسة .	183
1-2صياغة النموذج.	183
2-2عينة الدراسة.	184
3-2فترة الدراسة	184
4-2مصادر البيانات و التعريف بالمتغيرات.	185
1-4-2 متغيرات الدراسة .	185

2-4-2 تعريف بمتغيرات الدراسة .	185
5-2 الإحصائيات الوصفية و الارتباط بين المتغيرات.	187
1-5-2 الإحصائيات الوصفية للمتغيرات.	188
2-5-2 الارتباط بين المتغيرات .	189
6-2 اختبارات مواصفات النموذج.	191
2-6-1اختبار الاستقرارية.	191
2-6-2اختبار التوزيع الطبيعي .	192
2-6-3اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity)	193
2-6-4عدم ثبات التباينHeteroscedasticity	194
2-6-5الارتباط التسلسلي/ الارتباط الذاتي (Intra -Individual Autocorrelation)	196
2-6-6اختبار المقطع العرضي Cross-Sectional Dependence	196
2-7المفاضلة بين النماذج و التحليل التجريبي.	198
2-7-1اختبار تجميع البيانات Poolability test	198
2-7-2 المفاضلة بين نموذجالمربعات الصغرى العاديةOLS و نموذج التأثيرات العشوائية re	201
2-7-3 المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.	202
2-7-4 تقدير بيانات بانل (Panel Data Regression)	203
أ- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع fixed effect with driscoll and Kraay standard errors	203
ب- تقدير النماذج مع إهمال مشكلات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين و الاعتماد المقطعي	205
المبحث الثالث : تحليل نماذج النمو الاقتصادي لدول العينة .	217
3-1 دور الاستثمار تعزيز النمو الاقتصادي .	217
3-2 تأثير التصنيع والصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .	220
3-2-1 الصادرات في الدول الناشئة .	224
3-2-2 الصادرات في الصين .	224
3-3 الأسواق المالية والنمو الاقتصادي .	226
3-4 دور النوعية المؤسساتية في نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .	228
خاتمة الفصل الثالث .	230
الخاتمة العامة .	231
قائمة المصادر والمراجع .	

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

	الصفحة
الفصل الأول	
الجدول رقم (1-1) : مقارنة حول أرباح شركات الدول الناشئة و الدول المتطورة خلال سنتي 1996-2005.	16
الجدول رقم(1-2) : مختلف معايير الدول الناشئة.	24
الجدول رقم (1-3): تصنيفات الدول الناشئة .	24
الجدول رقم (1- 4) : نمو التجارة الإقليمية في افريقيا جنوب الصحراء من 1950-2015.	25
الجدول رقم (1-5) : متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1960-1997.	34
الجدول رقم (1- 6) : نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول الناشئة خلال الفترة 1980-1997.	35
الجدول رقم (1- 7) : ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية لبعض دول ناشئة.	42
الجدول رقم (1- 8) :بعض فروع مراكز البحث والتطوير في صناعة الالكترونيات و TICفي الصين ، 2004.	70
الفصل الثاني.	
الجدول رقم (2-1) : خصائص أنواع البلدان الثلاثة 2005.	82
الجدول رقم (2-2) : الزراعة والنمو الاقتصادي ، 1960-1997.	84
الجدول رقم (2- 3) :التغير في الإنتاجية المتوقعة لمحاصيل بلدان مختارة، من 2023 إلى 2032.	91
الجدول رقم (2- 4) : القطاع الصناعي لـ ISI.	97
الجدول رقم (2- 5) : رسوم الواردات ونمو الواردات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية .	102
الجدول رقم (2- 6) : التغيرات في الهيكل الصناعي والتجاري خلال الفترة 1929- 1947.	111
الجدول رقم (2-7) : القيمة الدفترية للاستثمارات الأمريكية المباشرة في أمريكا اللاتينية .	112
الجدول رقم (2 - 8) :هيكل الإنتاج والعمالة في قطاع التصنيع لدولتي البرازيل والمكسيك .	114
الجدول رقم (2 - 9) : تطور صادرات البضائع خلال الفترة الممتدة من 1870-1998.	137
الجدول رقم (2- 10): قيمة الصادرات العالمية حسب المنطقة بالأسعار الثابتة 1870-1998 .	138
الجدول رقم (2- 11) : عضوية منطقة التجارة التفضيلية والتطورات الرئيسية.	140
الجدول رقم (2- 12) : نمو التجارة البينية الآسيوية من 1950-2014 .	144
الجدول رقم (2- 13) : الأهمية النسبية لدول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى في التجارة العالمية	147
الجدول رقم (2- 14) : المكاسب النسبية لدول شرق آسيا ومناطق أخرى في التجارة العالمية 1975 – 2001.	148
الجدول رقم (2- 15) : رسوم الصادرات ونمو الصادرات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية.	150
الجدول رقم (2- 16):معدل النمو الاقتصادي ،نسبة الاستثمار و معدل النمو الداخلي في كوريا،تايوان وماليزيا.	153
الجدول رقم (2- 17) : تغيرات الناتج المحلي الإجمالي ، احتياطي النقد الأجنبي ، القيمة السوقية لأسعار الأسهم	155
الجدول رقم (2- 18) : توسع الصادرات في الصين 2003-2005 .	165
الجدول رقم (2- 19) : توسع الواردات في الصين 2003-2005 ، الوحدة (مليون دولار أمريكي) .	165
الفصل الثالث	

الجدول رقم (3-1) : قائمة البلدان في العينة.	184
الجدول رقم(3-2) :التعريف بمتغيرات الدراسة	185
الجدول رقم (3- 3) : الإحصائيات الوصفية للمتغيرات.	188
الجدول رقم (3-4) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات .	189
الجدول رقم (3-5) : اختبارات جدر الوحدةHadri LM test	191
الجدول رقم (3-6) : نتائج اختبار Jarque- Bera	192
الجدول رقم (3-7) : اختبار العلاقة الخطية المتعددةVIF	194
الجدول رقم (3-8): اختبارBreausch-Pagan لـ Heteroscedasticity	195
الجدول رقم (3-9) :اختبار Wald	195
الجدول رقم (3-10) : اختبار Wooldridge للارتباط التسلسلي.	196
الجدول رقم (3- 11): اختبار(2004) Pesaran	196
الجدول رقم (3-12) : اختبارFrees	197
الجدول رقم (3-13) :نتائج تقدير نموذج OLS و نموذج التأثيرات الثابتة LSDV	199
الجدول رقم(3-14) : نتائج اختبار Poolability	201
الجدول رقم(3- 15) : نتائج اختبار(LM) Pagan Lagrange	201
الجدول رقم(3- 16) : نتائج اختبارHausman	202
الجدول رقم(3- 17):نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة fe و fe driscoll and Kraay standard errors	204
الجدول رقم(3- 18): نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.	205

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1) : مخطط Solow القاعدي.	7
الشكل رقم (1- 2) : معدل نمو k .	8
الشكل رقم (1- 3) : تفسير النمو الاقتصادي وفق النموذج الكلاسيكي الجديد والنظريات الجديدة .	12
الشكل رقم (1- 4) : تطور نمو التجارة للأسواق خلال الفترة 1995-2020.	19
الشكل رقم (1-5): حصة الدول من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لكل سنة خلال الفترة 1980-2019.	19
الشكل رقم (1- 6): حصة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي للدول الناشئة (نسبة المئوية) 1992-2022.	20
الشكل رقم (1-7) :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لكل من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-2019 .	32
الشكل رقم (1-8) :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والخارجة لكل من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-2019 .	32
الشكل رقم (1-9) :نسبة رأس المال الثابت الإجمالي من الناتج المحلي الاجمالي لكل من دول شرق آسياو أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-2019 .	33
الشكل رقم (1- 10) : تدفقات المالية الوافدة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر لبعض دول الناشئة خلال الفترة 2005- .2021	36
الشكل رقم (1- 11) : تطور الصادرات و الناتج المحلي الاجمالي لكل من دول شرق آسيا ، 1980-2019.	37
الشكل رقم (1- 12) : قيمة الصادرات للدول لسنة 2020 (الوحدة ألف دولار أمريكي).	38
الشكل رقم (1- 13) : حصة صادرات الدول من الصادرات العالمية وقيمة النمو الاقتصادي لسنة 2020	38
الشكل رقم (1- 14) : تطور مؤشر القدرة الانتاجية مع النمو الاقتصادي لدول العينة ، 2000-2018 .	40
الشكل رقم (1- 15) : مساهمة القطاع الخاص ، الاصلاح الهيكلي والمؤسساتي في النمو الاقتصادي .	41
الشكل رقم (1- 16) : تطور مؤشرات النظام القانوني وحقوق الملكية ،التنفيذ القانوني للعقود ، حرية التجارة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018.	41
الشكل رقم (1- 17): تطورمؤشر لمتغيرات الحوكمةالعالمية خلال الفترة 2000-2020.	43
الشكل رقم (1- 18): تطور متغيرات الحوكمةالعالمية خلال الفترة 1996-2020.	44
الشكل رقم (1- 19) : تطور الأسعار الاجمالية لأسعار الأسهم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018	50
الشكل رقم (1- 20): العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة ،2000-2020.	53
الشكل رقم (1- 21): تطور رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة ، الفترة 2000-2020.	53
الشكل رقم (1- 22) : العلاقة بين رأس المال البشري والتعليم لبعض الدول الناشئة ، الفترة 2000-2020.	54
الشكل رقم (1- 23): نفقات المخصصة للتعليم بدلالة الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2000- .2020	55
الشكل رقم (1- 24) : العلاقة بين رأس المال البشري و الصحة العمومية لبعض الدول الناشئة ، 2000-2020.	56

الشكل رقم (1- 25): نفقات الصحة العمومية بدلالة الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2000- 2020.	56
الشكل رقم (1- 26) : العلاقة بين رأس المال البشري و البحث والتطوير لبعض الدول الناشئة ،2008- 2019.	57
الشكل رقم (1- 27) : رأس المال البشري و البحث والتطوير لبعض الدول الناشئة ، الفترة 2000-2020.	58
الشكل رقم (1-28) : نفقات البحث والتطوير بدلالة الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2000 - 2020.	58
الشكل رقم (1- 29) : العلاقة بين الكفاءات و رأس المال البشري ،الفترة 2008 - 2019.	59
الشكل رقم (1- 30) : تطور الكفاءات عبر الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2008 - 2019.	60
الشكل رقم (1- 31) : الدخل الفردي لبعض الدول الناشئة خلال الفترة 1950- 2018.	61
الشكل رقم (1- 32) : أسعار السوق لتكنولوجيا الحدودية ، سنة 2018.	63
الشكل رقم (1- 33) : رأس المال البشري وتكنولوجية المعلومات والاتصالات في الدول الناشئة ،2008 - 2019.	64
الشكل رقم(1-34) : هيكل مؤشر جاهزية الشبكة .	65
الشكل رقم (1- 35) : تشتت مؤشر الاستعداد خلال الفترة 2008 - 2019.	66
الشكل رقم (1- 36): مقارنة مؤشر الاستعداد بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009- 2019 .	66
الشكل رقم (1- 37): مؤشر الاستعداد ومؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009- 2019 .	67
الشكل رقم (1- 38) : مؤشر الاستعداد ومؤشر البحث والتطوير بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009- 2019.	68
الشكل رقم (1- 39) : مؤشر الاستعداد ومؤشر الكفاءة بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، 2009 - 2019 .	71
الشكل رقم (1- 40) : مؤشر الاستعداد و مؤشر النشاط الصناعي بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009 - 2019 .	72
الشكل رقم (1- 41) : مؤشر الاستعداد و مؤشر التمويل المالي بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009 - 2019 .	73
الشكل رقم (1- 42) : العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة الفترة 1980-2020.	75
الشكل رقم (1-43): تطور الانفتاح التجاري لبعض دول ناشئة ، الفترة 1950- 2019 .	75
الفصل الثاني .	
الشكل رقم (2-1) : تطور الصادرات الزراعية و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2020 .	84
الشكل رقم (2- 2) : صادرات الزراعية والحيوانية خلال الفترة 2013-2022.	86
الشكل رقم (2-3) :تطور صادرات النباتية والحيوانية في الأرجنتين خلال الفترة 2013-2022.	87
الشكل رقم (2-4) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في البرازيل خلال الفترة 2013-2022.	87
الشكل رقم (2-5) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في الصين خلال الفترة 2013-2022.	88
الشكل رقم (2-6) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في الهند خلال الفترة 2013-2022.	88
الشكل رقم (2-7) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في روسيا خلال الفترة 2013-2022.	89
الشكل رقم (2- 8) : الاستخدام العالمي للسلع الرئيسية.	90

الشكل رقم (2-9) : المنتجون والتجار الرئيسيون للأسمدة النيتروجينية (متوسط 2016-2020).	91
الشكل رقم (2-10) : صافي التجارة حسب المنطقة، بالدولار الأمريكي الثابت للفترة 2014-2016.	93
الشكل رقم (2- 11) : تطور سياسة الحماية التجارية خلال الفترة 1980- 2020 .	100
الشكل رقم (2- 12) : العلاقة بين الرسوم الجمركية ، معدل التعريفات و الواردات لبعض الدول الناشئة (1990-2020).	101
الشكل رقم (2- 13) : الإنتاج الصناعي والواردات لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1929 – 1947.	112
الشكل رقم (2-14) : العلاقة بين التصنيع والواردات لبعض دول ناشئة خلال الفترة من 1960-2020.	116
الشكل رقم (2-15): بعض المنتجات الصناعية لكل من الدول البرازيل والأرجنتين والمكسيك (1990-2020).	123
الشكل رقم (2- 16) : بعض المنتجات الصناعية لدولتي الصين والهند من 1980 - 2020 .	124
الشكل رقم (2- 17) : بعض المنتجات الصناعية لبعض الدول الناشئة من 1965- 2020 .	125
الشكل رقم (2- 18) : الحجج الداعمة للإجماع الجديد حول الانفتاح .	129
الشكل رقم (2- 19) : التركيب الجغرافي للإنتاج الصناعي العالمي ، 1750-1913 .	132
الشكل رقم (2- 20) :التجارة الدولية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا.	133
الشكل رقم (2- 21) : تطور الصادرات والصناعة في الدول الناشئة خلال الفترة 1960-1980 .	136
الشكل رقم (2- 22) : التجارة البينية الآسيوية من 1880-1938.	146
الشكل رقم (2- 23) : تطور الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات والواردات خلال الفترة 2007- 2010 .	157
الشكل رقم (2- 24) : صادرات الدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية والبصرية، الفترة 2000 – 2021 .	162
الشكل رقم (2- 25) : صادرات القيمة المضافة المحلية في وسطاء سلسلة القيمة العالمية في قطاع المعدات الكهربائية والبصرية.	163
الشكل رقم (2- 26) : النمو السنوي في صادرات الدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية والبصرية.	163
الفصل الثالث .	
الشكل رقم (3-1) : مخطط مصفوفة الارتباط .	190
الشكل رقم(3-2): رسم بياني لاختبار التوزيع الطبيعي.	193
الشكل رقم(3-3) :رسم بياني لتقدير نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS.	200
الشكل رقم(3-4) :رسم بياني لنتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.	206
الشكل رقم(3-5): مخطط تشتت مع خط الانحدار الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر investissement	207
الشكل رقم(3-6): مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة . الفترة 2000 - 2022.	208
الشكل رقم(3-7):مخطط تشتت مع خط الانحدار الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولةلدول العينة . الفترة 2000- 2022.	209
الشكل رقم(3-8):مخطط تشتت مع خط الانحدار الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة حسب الدول ، الفترة 2000 - 2022	210
الشكل رقم(3-9):مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر manufacturing. خلال الفترة 2020- 2022.	211

الشكل رقم(3-10): مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر manufacturing حسب الدول خلال الفترة 2020- 2022.	212
الشكل رقم (3-11) : مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Agronomie	213
الشكل رقم (3-12) :مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Exportation	214
الشكل رقم (3-13) :مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Exportation حسب الدول خلال الفترة 2020- 2022.	215
الشكل رقم (3-14) : علاقة الاستثمار والنمو الاقتصادي في دول العينة.	217
الشكل رقم (3-15) : العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في دول العينة.	218
الشكل رقم (3- 16) : الدور المتبادل بين الاستثمار والنموالاقتصادي في دول العينة.	219
الشكل رقم (3- 17) : نمو القيمة المضافة للتصنيع و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1950-2005 .	220
الشكل رقم (3- 18) : العلاقة بين التصنيع و الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة .	221
الشكل رقم (3- 19) : تطور التصنيع لبعض دول ناشئة خلال الفترة من 1960-2020.	221
الشكل رقم (3- 20) :أفضل الشركات المصنعة خلال عشرين سنة الماضية 1990 ، 2000 و 2009.	222
الشكل رقم (3-21) : تأثير التصنيع و الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة .	223
الشكل رقم (3-22) : تطور الصادرات في الدول الناشئة خلال الفترة 1995- 2020 .	224
الشكل رقم(3- 23):مقارنة الصادرات الصينية مع صادرات بعض الدول المتطورة خلال الفترة 1995-2020	226
الشكل رقم (3-24): العلاقة بين أسعار الأسهم والنمو الاقتصادي في دول العينة	227
الشكل رقم (3-25): تطور معدل دوران الأسهم .	227
الشكل رقم(3-26):علاقة التغيير الهيكلي بالنمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة في الفترة 2000-2022	228
الشكل رقم (3-27) : علاقة النوعية المؤسساتية، التغيير الهيكلي والقطاع الخاص بالنمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة في الفترة 2000-2022.	229

مقدمة عامة

ان نظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي لا تأخذ بعين الاعتبار الروابط القائمة بين البلدان بحيث لا يمكن نقل المعرفة أو التكنولوجيا المرتبطة بالعلاقات التجارية بين الحدود وأن نتائج النمو الاقتصادي المختلفة لا يمكن تحليلها بعزل البلدان عن بعضها البعض بحيث شهد الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية نموا لفترة طويلة المدى مما استدعى الى وجود ارتباط قوي بين الدول .

ان تحليل نماذج التجارة الدولية والنمو الاقتصادي التي يتم تحديدها من خلال تراكم عوامل الانتاج ولاسيما الاستثمار في السلع الرأسمالية التي تحث بأن النمو الايجابي المستدام في نصيب الفرد من الانتاج لا يمكن تحقيقه بوجود تقدم تقني خارجي (Solow & Swan , 1956) وهذا الأخير يساعدنا على فهم كيفية أشكال التجارة الدولية المعتمدة على عوامل الانتاج و الميزة النسبية للتكنولوجيا المؤثرة على النمو الاقتصادي .

ان نماذج النمو الداخلي تعتبر التكنولوجيا هي المحرك للنمو الاقتصادي من خلال التعليم بالممارسة أو الابتكار والفرضيات المتعلقة بنشر المعرفة بين البلدان تبرز لنا سؤال آخر ما اذا كان تخفيض القيود التجارية يولد لنا المزيد من النمو الاقتصادي وهو سؤال تجريبي في حد ذاته .

يبرز لنا (Arrow , 1962) المحاولة الأولى في شرح التغير التقني وتأثيره على الناتج المحلي الاجمالي بافتراض أن التطور التكنولوجي هو نتيجة غير مقصودة وأنه داخلي لإنتاج رأس مال الجديد في ظل التعلم بالممارسة . في ضوء دلك نجد أبحاث (Schumpeter ,1942) توضح الآثار الايجابية للابتكار التكنولوجي في سوق الاستثمارات باعتباره دافع من أجل احتمال الأرباح المستقبلية ، كما أن (Dixit & Stigliz, 1977) (Romer , 1986) استخدم نموذج المنافسة الاحتكارية ويوضح Romer أن التطور التكنولوجي هو نتيجة للزيادة المستمرة في مجموعة متنوعة من المنتجات الوسيطية مما ينتج عنه الزيادة في رأس المال واليد العاملة ، ومن زاوية أخرى طور (Romer , 1990) هذا النموذج وأشار الى أن الاستثمار في البحث والتطوير (Recherche & Développement) يعزز اختراع سلع جديدة وأن يتم استرداد تكلفة البحث والتطوير من خلال الأرباح الاحتكارية، كما أنه يعرض لنا ارتفاع عوائد الاقتصاد الحجمي في السلع الوسيطية للاقتصاد المغلق للإنتاج الفردي دراسة (Gancia & Zilibotli , 2005) تشرح أبحاث نموذج Romer.

في نموذج Romer الابتكار التكنولوجي في تطوير سلعة لا يحل محل سلعة قديمة (الابتكار العمودي) ولكن التغير التقني يمكن أن يأخذ شكل جودة السلعة الحالية (الابتكار الأفقي) وهدا ما سماه Shumpeter بالتدمير الخلاق ، كما أن أعمال (Grossman & Helpman , 1991) ؛ (Howit , 1992) يتم توليد النمو الاقتصادي من خلال البحث والتطوير عن طريق خلق منتجات جديدة دات جودة أفضل في السوق والتي ستحل محل الشركات الجديدة ، في حين ترى النظرية المؤسساتية الإطار المؤسساتي يوفر الحوافز التي تملي أنواع المهارات والمعرفة التي ينظر إليها على أنها تحقق أقصى قدر من المردود.(North) و أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية تلعب دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي (Acemoglu , 2008) ؛ (Heplman , 2004) .

لقد تغير شكل الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد ازدادت حصة البلدان الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأصبح العديد من هده البلدان تضطلع بدور أكبر كقوى محركة إضافية للنمو الاقتصادي العالمي وتشمل الأهمية المتزايدة من خلال الانفتاح التجاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات رؤوس الأموال الى الخ....، بحيثلعبت الاقتصاديات الناشئة دورا متزايد الأهمية على الساحة العالمية، خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نتيجة التطور الذي عرفته هذه الذول، والدور الفعال الذي لعبته ضمن الحركة الدولية لرؤوس الأموال. إلا أن النجاح الذي حققته بالرغم من الأزمات التي شهدتها ، إلا أنها نجحت في تجاوز هذه الأزمات على نحو أفضل مقارنة بنظيرتها من الدول واستطاعت إعادة الاستقرار تدريجا إلى أسواقها الماليةبحيث استطاعت للبلدان الناشئة الكبيرة أن تحد من سيطرة المعايير العالمية على التحولات الداخلية بسبب حجم السوق والمدخرات المحلية التي تحد من التعرض للقيود الخارجية.

من مصطلح "العالم الثالث" الذي اقترحه Alfred Sauvy، انتقلنا إلى مفهوم البلدان النامية. في الآونة الأخيرة ، تم تصنيف أربعة تنانين وخمسة نمور في آسيا على أنها دول صناعية جديدة (NPI). إن فكرة "النشوء" **هي فكرة مالية تتوافق مع افتتاح أسواق الأوراق المالية في التسعينيات يظهر في عديد من البلدان في مجال التنمية من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي**.

ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى البلدان النامية من 18 في المائة في عام 1992 إلى 33 في المائة في عام 1996، عندما تجاوزت 100 مليار دولار. وتفسر هذه الاستثمارات على نطاق واسع على أنها تبشر بعملية إعادة هيكلة كبرى للاقتصاد العالمي.ان الدور المتوقع للمناطق المختلفة من خلال جغرافية الأعمال الدولية تتنبأ بأن النمو الاقتصادي العالمي ينصب مجراه إلى حد كبير على الأسواق الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وقد تتعرض سرعة نمو الدولالى عدم اليقين بسبب العلاقات الدولية والتوترات الاجتماعية والسياسية الناشئة التي ينجم عنها عدم المساواة في توزيع الدخل. كما تم الافصاح عن المخاوف بشأن أوجه القصور في البنية التحتية، سواء المادية أو العابرة للحدود.

ان متابعة تطور أسواق الأوراق المالية للدول الناشئة مكن من وضع اطار لمراحل النمو الاقتصادي في هذه الدول. في كل مرحلة يزداد نضجا مقارنة بالمرحل السالفة الى أن أكتسب درجة ثقة في جلب المستثمرين الأجانب وازداد توسع أسواقها المالية بالإضافة الى ارتفاع درجة السيولة وقلة المخاطرة بما يسمح منافسة أسواق المالية للدول المتقدمة، حيث ارتفعت الأسهم المتداولة في الأسواق الناشئة من أقل من% 3من إجمالي العالمي البالغ 1.6 تريليون دولار في عام 1985 إلى 17 % من الأسهم المتداولة بقيمة 9.6 تريليون دولار في جميع البورصات العالمية في عام 1994 . علاوة على دلك أصبحت الأسواق الناشئة أكثر تكاملا مع رأس المال العالمي وارتفعت محفظة الاستثمار من الأسهم بما يعادل ب 39 مليار دولار في عام 1995 مقارنة ب 0.1 مليار دولار في عام 1985. (Demirgüç-Kunt,1996,p223).

أجبرت حكومات دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية الشركات على التصدير والتنافس مع الدول المتقدمة وحددت أهدافا متوسطة الأجل ، وظهرت أربعة بلدان تعتبر من البلدان الحديثة للتصنيع في طريق النمو القائم على تصدير المنتجات الصناعية " newly industrializing countries , NIC» وهي كل من كوريا الجنوبية ، تايوان

،سنغافورة هونغ كونغ . مولت الحكومات عددا قليلا من القطاعات الإستراتيجية وحماية الصناعات الناشئة. تفوقت البلدان الآسيوية عن نظيراتها من بلدان أمريكا اللاتينية من حيث النمو ، ومع دلك قد تم تفضيلهم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدفاع ضد الشيوعية ، حدث التحول نحو نموذج ترقية الصادرات لدول شرق آسيا في وقت مبكر في الستينات في ظل الإصلاحات الهيكلية في حين بقيت دول أمريكا اللاتينية عالقة في نموذج التصنيع بديل الواردات .

تعد دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا الآن من بين أكثر الدول الصناعية في العالم النامي ، لكنها اتبعت مسارات مختلفة للتصنيع. بالإضافة إلى ذلك ، كان لنموها الصناعي عواقب اقتصادية واجتماعية متباينة. خلال الثمانينيات ، وجدت دول أمريكا اللاتينية صعوبات في الحفاظ على مستوياتها السابقة من التوسع الاقتصادي لأنها وجدت نفسها أمام ديون خارجية مذهلة ، معدلات عالية من التضخم ، نقصا في رأس المال الاستثماري ، وتزايد التهميش الاجتماعي والاقتصادي لقطاعات كبيرة من سكانها ، كان أداء دول شرق آسيا أفضل بكثير من نظيراتها في أمريكا اللاتينية من حيث المؤشرات القياسية للتنمية مثل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، وتوزيع الدخل ،محو الأمية والصحة والتعليم على الرغم من الاختلافات الحالية بينهما ، فإن NICS في كل من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا كانت مدفوعة بمبدأ تحويل المزايا النسبية الأولية المتنوعة إلى مصادر ديناميكية للميزة التنافسية.

لعبت التحالفات الجيوسياسية و المساعدات الخارجية و صندوق النقد الدولي والديون الدولية والتجارة الخارجية أدورا مختلفة في مسار النمو الاقتصادي لهده الدول .

على الرغم من الأزمات المالية التي مست البلدان الناشئة خلال التسعينيات كأزمة المكسيك 1994 وبعض أجزاء آسيا في الفترة 1997-1998 والتي امتدت آثارها الى البرازيل والاتحاد الروسي في عام 2008 وتركيا في الفترة 2000-2001 ، الا أنها سجلت هده البلدان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط 8،8 % في سنة 2007 . كما أدى اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 الى تعزيز هدا الارتفاع الغير المسبوق لدول الجنوب .

لتجاوز هذه الأزمات التي مرت بهاالدول ، قامت باستخدام عدة نماذج عبر العقود السالفة استجابة للسياسات التي كانت قائمة بين الدول وكدا المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولي لمواجهة الصدمات الخارجية مع التركيز على السوق والملكية الخاصة والانفتاح التجاري على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الاطار يتمحور موضوع الاطروحة محل الدراسة في طرح الاشكالية الرئيسية :

ماهي نماذج النمو الاقتصادي التي تبنتها الدول الناشئة في سبيل الحفاظ على معدلات نمو اقتصادية مرتفعة على المدى الطويل ؟ .

من خلال الاشكالية الرئيسية يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل استعملت الدول الناشئة عدة نماذج مختلفة أم متشابهة عبر العقود الزمنية للحفاظ على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ؟ .
- كيف فسرت نظريات النمو الاقتصادي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للدول الناشئة عبر العقود السالفة ؟.
- ماهو دور المؤسسات الاقتصادية والسياسية في الاعتماد على تنفيذ نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة ؟.

- ما مدى قدرة الدول الناشئة اللحاق بالركب بالدول المتطورة عبر قناة التقدم التقني والتكنولوجيا ؟.

و منه تصاغ فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية

نجاعة الدول الناشئة في التغيير الهيكلي والمؤسساتي عبر الزمن وبالرغم من تأثيرات الأزمات المالية وصندوق النقد الدولي استطاعت من خلال التكامل الاقليمي والاندماج في الأسواق العالمية الاعتماد على نموذج النمو الاقتصادي أدى بالضرورة الى مرونة الاحتفاظ على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

الفرضيات الفرعية

- تبنت الدول الناشئة عدة نماذج ، وتختلف من مرحلة الى أخرى و قد تكون متداخلة من أجل تحقيق معدلات نمو مستدامة .
- اعتقد العديد من الاقتصاديين في الخمسينيات من القرن الماضي أن نموذج التصنيع باستبدال الواردات في الدول الناشئة يعزز النمو الاقتصادي باعتباره من الاستراتيجيات الهادفة إلى تقييد الواردات من السلع المصنعة .
- في منتصف الستينيات على سبيل الحصر اتجهت كل الدول اللاتينية والنمور الأربعة الى نموذج النمو القائم على ترويج الصادرات بعد خيبة أمل في احلال الواردات .

أولا:أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العرض التالي :

- عرض التطور التاريخي لمسارات نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .
- الاطلاع على الامتداد التاريخي للتجارة الدولية والاندماج الاقتصادي من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية للدول الناشئة .
- عرض معظم الأحداث و الازمات المالية ، بالاضافة الى السياسات الرامية الى الانتقال من نموذج الى نموذج آخر.
- عرض مختلف العوامل الرئيسية والاصلاحات الهيكيلية التي تبنتها الدول الناشئة من أجل مواكبة الدول المتقدمة.

ثانيا: دوافع اختيار الموضوع

أدت الثورات الاجتماعية إلى ظهور نماذج وتأثيرات خاصة ،حيث كانت المجتمعات المتحولة كثيرة ومهمة من الناحية الجيوسياسية أدى الى ظهور قوى عظمى فعليا، البعض الآخر تأخر بسبب مخلفات الإرث الاستعماري لم

يتيح لهم بسد الفجوة بين التخلف والحداثة و تعتبر إشكالية النمو الاقتصادي في الدول الناشئة من المواضيع التي تثير اهتمام العديد من الباحثين و الاقتصاديين بين دول العالم ، لذا تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص فهو يعالج إشكالية نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .
- الموضوع محل اهتمام كل الاقتصاديين فهو يعالج قدرة الدول الناشئة على تحقيق معدلات نمو مستدامة عبر عدة عقود من الزمن .
- الاطلاع على مساهمات النظرية الاقتصادية في مجال النمو الاقتصادي .
- يحلل مدى قدرة الدول الناشئة على اللحاق بالركب بالدول المتقدمة عبر قناة التكنولوجيا .
- التطرق الى مختلف الاصلاحات الهيكلية والمؤسساتية التي اعتمدت عليها الدول الناشئة في ظل تحرير التجارة الدولية.

ثالثا: المنهج المستخدم في الدراسة

تم الاعتماد في الدراسة على أهم المناهج وتتمثل في ما يلي :

- المنهج التاريخي:

يعتبر هدا المنهج مهم نظرا لتفسيره لمعظم مراحل نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة عبر العقود الزمنية وما تطرقت له مختلف أدبيات الدراسة من نظريات النمو الاقتصادي .

- المنهج الوصفي التحليلي:

تم اعتماد هذا المنهج من أجل تحليل إشكالية تحقيق معدلات نمو مستدامة في الدول الناشئة باستعمالها عدة نماذج نمو اقتصادية وكدا أهم العوامل المساهمة في نجاحها ، بالاضافة الى وصف التطور التاريخي الذي عرفته هده البلدان من اصلاحات وآثاره على النمو الاقتصادي . اما المنهج التحليلي تم استخدام تقنية بيانات بانل نظرا لأن موضوع البحث ينحصر حول دراسة مقارنة بين الدول . لعينة متكونة من اثنى عشرة (12) دولة خلال الفترة 2000-2022 .

رابعا: حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع محل الدراسة والتطرق الى مختلف جوانبه نظرا لاتساعه وتعدد آرائه والذي ينصب محتواه عن تحليل نماذج النمو الاقتصادي التي تبنتها الاقتصاديات الناشئة ، لهذا من الضروري تطلب تحليل كلمرحلة خاصة بحقبة زمنية معينة لكل من الدول استنادا الى كل الأذلة والتحاليل المقدمة من كل الباحثين الاقتصاديين .

أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فقد تم تحديد فترتها بين 2000 و 2022بناءا على البيانات المتوفرةحول المؤشرات المؤسساتية على اعتبار أنها لا تمتد لفترات طويلة و أغلبها وجدت بداية من تسعينيات القرن الماضي. هذا بالإضافة إلى التقنية المستخدمة في النموذج حيث أن الفترة و حجم العينة تحددان نوع النموذج.

خامسا: محتوى الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية وبلوغ هدف الأطروحة المثمتلة في تحليل نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة . قسمنا موضوع الأطروحة الثلاث فصول :

- الفصل الأول سيخصص لنظريات النموالاقتصادي والدول الناشئة .
- الفصل الثاني تطرقنا فيه نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .
- الفصل الثالث :تناولنا أدبيات التجريبية و الدراسة القياسية ، بالاضافة الى الاستعانة بتجارب بعض دول ناشئة.

الفصل الأول

النمو الاقتصادي

و الدول الناشئة

مقدمة الفصل الأول :

يتزايد استخدام مفهوم "النشأة" في حالة بعض البلدان النامية التي نجحت ، بفضل تنفيذ سياسات اقتصادية وتشكيلات مؤسساتية معينة ، وكذلك في توزيع الثروة على المستوى العالمي ، و من خلال مساهمتها المتزايدة في الصادرات العالمية وتطور أنظمتها الصناعية. في الواقع فإن النجاح الكبير لبعض البلدان مثل الصين ،الهند ،روسيا ،البرازيل ،تركيا وكوريا الجنوبية... إلخ . يجعل نماذج النمو الاقتصادي لهذه البلدان محل التحليل والدراسة ، لذلك فان دراسات اقتصاديات التنمية تتفق على ان هده الدول قد وجدت نقطة تحول رئيسية في تاريخها. وهي تواجه تحديات على المستوى الخارجي إلا أنها استطاعت أن تواكب التطورات من خلال التكيف والمنافسة في سبيل الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي على عقود من الزمن وذلك عن طريق استعمالها لعدة نماذج النمو الاقتصادي استطاعت من خلالها تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة .

في هدا الفصل سوف نتطرق الى النمو الاقتصادي والنشوء ويتم تقسيمه الى مايلي :

- المبحث الأول : نماذج النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية .
- المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للدول الناشئة .
- المبحث الثالث : عوامل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة .

المبحث الأول : نماذج النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية .

لا شك أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة ثروة البلاد وتوسيع إمكاناتها في مكافحة الفقر والبطالة وحل المشاكل الاجتماعية الأخرى. ولهذا السبب يعد تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في العديد من البلدان.

نحاول من خلال هذا المبحث تقديم عرض موجز حول أهم نماذج النمو الاقتصادي التي عرفتها محطات تطور النظرية في جوانبها الداخلية والخارجية. الهدف الرئيسي من هذا المبحث هو التعريف بتطور نماذج النمو الاقتصادي.تصنف نماذج النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام تتمثل في نماذج النمو الكينزية ونماذج النمو النيوكلاسيكية (النمو الخارجي) بالإضافةإلى نماذج النمو الداخلي.

في مقاله تحديات نظرية جديدة للنموAghion (2002) عن Edmond Malinvaud(1982) في كتابه عن الاقتصاد الكلي،الذي ذكر أن أي نظريةجيدة للنموالاقتصادي يجب أن تحدد ما يلي:[1]

- تفسير أنماط النمو الطويلة الأجل المختلفة عبر البلدان ،وصياغة علاقات مستقرة وقابلة للاختبار بين النمو طويل الأجل ومجموعة من العوامل الاقتصادية الأساسية؛
- مراعاة التطورات التاريخية طويلة المدى (على وجه الخصوص،تقارب أو تباعد مختلف البلدان) وبالتالي التوفيق بين النماذج الديناميكية وبين ظهور التغيرات الاقتصادية الحقيقية،التي يحللها المؤرخون؛
- تسليط الضوء في نفس الوقت على التحولات المؤسساتية والتغيرات التكنولوجية.

1-1نماذج النمو الكينزية :

لقد اهتمت النظرية الكينزية في تحليلها للظواهر الاقتصادية في المدى القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت في تحليلها للظواهر الاقتصادية على المدى الطويل و هذا بسبب الأزمات الاقتصادية التي واجهتها البلدان الصناعية الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية و كذاطرح مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حديثة الاستقلال.

الركيزة الأساسية لنظرية كينز، هي التأكيد على أن الطلب الإجمالي الذي يقاس بمجموع إنفاق الأسر والشركات والحكومة هو القوة الدافعة الأكثر أهمية في أي اقتصاد وأكد كينز كذلك أن الأسواق الحرة ليس لديها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى العمالة الكاملة. يبرر الاقتصاديون الكينزيون التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار.[2]

أحد العوامل الرئيسية في النموذج الكينزي هو الطلب الفعال، بمعنى التوسع في إجمالي الطلب الفعال يجب أن يساهم في النمو الاقتصادي. لقد نشأت هذه النظريات نتيجة للتطور والمعالجة النقدية لتوازن الاقتصاد الكلي.

[1]Aghion, Philippe. "Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance." *L'Actualité économique* 78.4 (2002): 459-486.p 459

[2]Martin, Wolf. "Finance & Development, September,№ 3." (2014), P55

واستنادا إلى العوامل الاقتصادية مثل الدخل القومي والاستهلاك والمدخرات والاستثمارات، طور كينز نظرية مصممة لتفسير التغيرات الحاصلة على مستوى النشاط الاقتصادي. حيث أثبت أنه خلال فترة الركود وارتفاع البطالة، يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الاستهلاك والمدخرات والاستثمارات. لذلك، وفقا لكينز، في بيئة لا يوجد فيها نفوذ سوقي لزيادة الطلب الإجمالي لإنعاش النشاط التجاري في الاقتصاد، يجب على الحكومة التدخل من خلال السياسة المالية، باستخدام تدابير مثل التخفيضات الضريبية أو الزيادات في الإنفاق الحكومي . لقد زعم كينز أن الحل للكساد الكبير هو تحفيز الاقتصاد على الاستثمار من خلال المزج بين تخفيض أسعار الفائدة (السياسةالنقدية)،و تحفيز الاستثمار الحكومي في البنية التحتية (السياسةالمالية).[1]

1-1-1 نموذج "Harrod-Domar " :

نموذجHarrod-Domar تم تطويره في الأربعينيات من طرف كل من الاقتصادي البريطاني "روي هارولد"والأمريكي"إيفري دومار". النموذج أعتبر الأكثر أهمية بعد النموذج الكنزي، حيث يظهر العلاقة بين الدخل والادخار والاستثمار والإنتاجية بهدف تحقيق العمالة الكاملة و وبالتالي النمو الاقتصادي المستمر. [2]

يعتبر نموذج Harrod-Domar بمثابة توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية الساكنة، حيث اهتما بدراسة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات النمو . الفكرة الأساسية في النموذج تنطلق من خلال التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة كل من العرض و الطلب في ظل احتواء العمالة المتوفرة في المجتمع. بمعنى يركز على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. في هذا النموذج.

يصف نموذج Harrod-Domar مع الوقت المستمر ديناميكيات الدخل القومي$Y(t)$،حيث أن معادلة التوازن لهذا النموذج تأخذ الشكل التالي:[3]

توازن الاقتصاد الكلي: المدخرات = الاستثمارات

$$S(t) = I(t)$$

المعادلة المحاسبية:

$$Y(t) = C(t) + S(t)$$

$Y(t) = C(t) + I(t)$, حيث أن $S(t) = I(t)$

I الاستثمار يزيد من مخزون السلع الرأسمالية في الفترة القادمة.

[1] Shapirov, Ilkhom. "Contemporary economic growth models and theories: A literature review." *CES Working Papers* 7.3 (2015): 759-773.p 764

[2] Meyer et al., "Growth Theory: The Case of Tractors in Peru." *The Evolution of Development Thinking* (2016):21. p21

[3] Tarasov VE, Tarasova VV. Harrod–Domar Growth Model with Memory and Distributed Lag. *Axioms*. 2019; 8(1):9. https://doi.org/10.3390/axioms8010009

$$K(t+1)$$

في هذه الفترة تنخفض حصة δ:

$$K(t+1) = (1-\delta)K(t) + I(t)$$

$$K(t+1) = (1-\delta)K(t) + I(t)$$

لدراسة النمو، نحدد ما يلي:

$$s = S(t)/\,Y\,(t)$$

نسبة رأس المال إلى الإنتاج - مقدار رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج:

$$\theta = K(t)/\,Y\,(t)$$

من التوازن الاقتصادي الكلي نحصل على:

$$K(t+1) = (1-\delta)K(t) + S(t)$$

نعلم أن $S(t) = sY\,(t)$ و $K(t) = \theta Y\,(t)$

نقوم بالتعويض في المعادلة:

$$\theta Y\,(t+1) = (1-\delta)\theta Y\,(t) + sY\,(t)$$

ثم نقسم على θ وعلى$(\,Y\,(t)$ لنحصل على:

$$Y\,(t+1)/\,Y\,(t) = Y\,(t)\,/Y\,(t)\,(1-\delta+s\,\theta\,)$$

$$Y\,(t+1) - Y\,(t)/\,Y\,(t) = s\,/\theta - \delta$$

و منه نحصل على معادلة Harrod-Domar التالية :

$$g = Y\,(t+1) - Y\,(t)/\,Y\,(t) \quad ، \quad s\,/\theta = g + \delta$$

لكن مع ذلك وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج حيث يتحقق النمو المستدام إذا توفرت ثلاثة معدلات نمو متساوية والمتمثلة في معدل النمو الفعلي، ومعدل النمو المضمون، ومعدل النمو الطبيعي. أطلق Harrod على مثل هذا الوضع اسم "العصر الذهبي" الذي اعتقد أنه إذا تم تحقيقه فانهيضمن توازن الاقتصاد الكلي من خلال الاستخدام الكامل لرأس المال والعمالة. لكن هذا التوازن يتطلب مساواة المدخرات التي تعتمد عليهاالأسر

والاستثمارات والتي هي بين أيدي الرأسماليين وبالتالي يصعب تحقيق ذلك في الواقع. ومعدل الادخار أيضا هو معدل خارجي، أي يتم إنشاؤه خارج النموذج، وينطبق الشيء نفسه على النمو السكاني الذي يعتمد على ديناميكياته الطبيعية. هذا بالإضافة إلى أن النموذج يفترض وجود نسبة ثابتة من رأس المال إلى العمل، مما يعني عدم إمكانية استبدال عوامل الإنتاج. وبالتالي، لا توجد آلية لتحقيق التوازن بين معدلات النمو الثلاثة. ومن ثم فإن نموذج Harrod-Domar يكشف عن مشكلتين و هما أن نمو الاقتصاد الرأسمالي بمعدل نمو مضمون مع التوظيف الكامل الغير ممكن و أن عملية النمو الاقتصادي تكون مصحوبة دائما بالبطالة غير الإرادية.[1]

كما أشار Solow (1956) أن نموذج Harrod-Domar واجه ثلاث مشاكل رئيسية ،الأولى تتعلق بعدم استقرار مسار النمو المتوازن ،وهو ما يعني أنه بمجرد انحراف النظام عن مسار التوازن ،فإنه سيظل في وضع غير متوازن. و هو ما يؤدي إلى الفشل المستمر في تلبية الاستفادة الكاملة من القدرات إما عن طريق خلق البطالة المستمرة أو التضخم.أما المشكلة الثانية باعتماد التأثير المضاعف فيHarrod-Domar ،والذي كان من وجهة نظر Solowأداة قصيرة المدى تستخدم لفرز المشكلات طويلة المدى. أخيرا في نموذجHarrod-Domar ،كان عامل الإنتاج الوحيد الذي له أثر على نمو الإنتاج هو القدرة الإنتاجية التي كانت دالة لمخزون رأس المال وحده. بالإضافة إلى الجمع بين رأس المال والعمل بنسب ثابتة.[2]

2-1 نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة والنظرية الخارجية لـ RobertSolow (exogenous theory of Solow) :

ظهرت أولى نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، و تحديدا إلى العمل الرائد لكل من .RobertSolow (1956) و Trevor Swan(1956)، حيث تفترض دالة الإنتاج الكلاسيكية الجديدة أن الناتج يتم إنشاؤه باستخدام مخزون رأس المال المادي المتراكم والعمالة،هذا بالإضافة إلى تناقص العوائد ولذلك فإن زيادة رأس المال ستؤدي إلى زيادة نسبية أقل في الإنتاج مع بقاء مستوى العمالة دون تغيير وفي النهاية لن يؤدي المزيد من مخزون رأس المال إلى إنتاج المزيد من الناتج ، وبالمقابل إذا تحسنت التكنولوجيا فإن إنتاجية العمل ورأس المال يرتفعان وهذا يحول دون انخفاض في معدل العائد على الاستثمار.

من المفترض أن يكون التقدم التكنولوجي خارجي عن النموذج وهذا يحد بشكل كبير من قدرة النموذج على تفسير عمليات النمو الملحوظة في الواقع، حيث يعتبر التقدم التقني هو الشرط الوحيد للنمو الاقتصادي المستمر.[3] إن المصدر الأول للنمو المحتمل،هو تراكم رأس المال المادي. لكي يصبح رأس المال محركا للنمو طويل المدى ،يجب أن يكون ناتج الاقتصاد متناسبا مع مخزون رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج أي العوائد الثابتة لرأس المال. فهذه

[1]Piętak, Łukasz. "Review of theories and models of economic growth." *Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe* 17.1 (2014): 45-60. P52

[2]Chirwa, Themba G., and Nicholas M. Odhiambo. "Exogenous and endogenous growth models: A critical review." *Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe* 21.4 (2018): 63-84. p67

[3]Shapirov, Ilkhom. "Contemporary economic growth models and theories: A literature review." *CES Working Papers* 7.3 (2015): 759-773.p 768

الحالة ،سيكون النمو متناسبا مع الاستثمار ،سواء كان هذا الاستثمار مصدره الاقتصاد المحلي عن طريق المدخرات،أو من بقية العالم.[1]

1-2-1 نموذج Robert Solow (1956) للنمو الاقتصادي الخارجي :

في سنوات 1950، طور كل من Robert Solow و Trevor Swan نموذج النمو الكلاسيكي الجديد.نص نموذج Solow للنمو على أن النمو على المدى الطويل يتحقق من خلال تراكم رأس المال، والعمالة الماهرة، والنمو السكاني، والتقدم التكنولوجي . يعتمد النموذج على أربعة متغيرات لتحديد النمو طويل المدى، وهي الإنتاج (Y) ورأس المال (K) والعمالة (L) والاستثمار (I) أو الادخار (S). في نظرية النمو التي وضعها Solow، يعتبر الناتج دالة لرأس المال والعمالة والاستثمار والتكنولوجيا. حيث كان لدى Solow أربعة فرضيات : الأولى والثانية، افترض أن نمو القوى العاملة والتكنولوجيا هما عاملان خارجيان، مما يعني أن نمو القوى العاملة ثابت؛ أما الفرضية الثالثة فرأس المال والعمالة لهما عائد ثابت إلى الحجم؛ رابعا، يفترض النموذج عائدا متناقصا لعامله المتغير GDP/C بمعنى أن Solow يؤكد في نموذجه على الدور المهم للتقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على النمو مستقر في المدى الطويل، حيث حسبه عندما يتجاوز معدل استثمار رأس المال مستوى التوازن مع تنامي الطلب على رأس المال ترتفع نسبة رأس المال إلى العمل مما يؤدي إلى تناقص العوائد ومن ثم تتناقص أرباح الاستثمار، وهذا ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمار ليرجع إلى معدل حالة الاستقرار المطلوب، وإذا كان الاستثمار ضئيلا فسيرتفع معدل أرباح الاستثمار مؤديا أيضا إلى إجراء تصحيح.[2]

2-2-1 نموذج Robert Solow القاعدي :

قدم نموذج RobertSolow الأساسي مجموعة من الفرضيات:[3]

(H1) تنتج البلدان وتستهلك سلعة واحدة متجانسة (المنتج Y)؛

(H2) يتم الإنتاج في ظل المنافسة الكاملة؛

(H3) التكنولوجيا خارجية؛

(H4) يمكن تمثيل التكنولوجيا بوظيفة إنتاج من النوع الكلاسيكي الجديدعلى أساس عوامل قابلة للاستبدال رأس المال (K) والعمالة (L)؛

(H5) يتم تمثيل الاستهلاك الإجمالي بواسطة دالة كينزية:

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1 - c)Y = s \cdot \quad (1.1)$$

[1] de la Croix, David, and Thomas Baudin. "La croissance économique." *LIDAM Discussion Papers IRES* 2015021 (2015).p06

[2] Osiobe, Ejiro U. "A literature review of human capital and economic growth." *Business and Economic Research* 9.4 (2019): 179-196.p183

[3] Yildizoglu, Murat. "Croissance économique." *Document de cours, Université de Bordeaux IV* (2001).

نقوم بافتراض أن دالة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas :

$$Y = F(K, L) \qquad (2.1)$$

الشكل رقم (1-1) : مخطط Solow القاعدي.

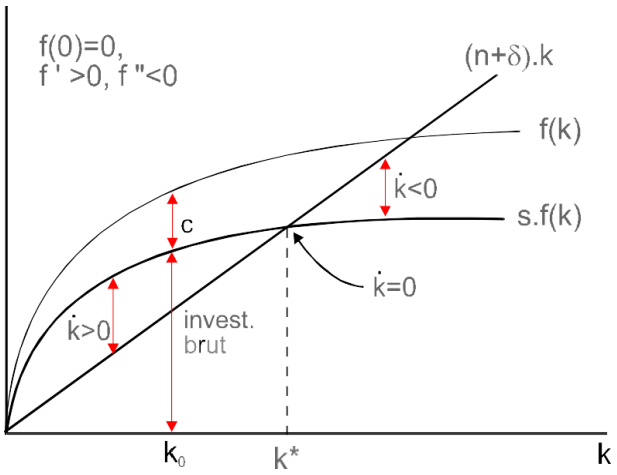

Source : Yildizoglu, Murat. "Croissance économique." *Document de cours, Université de Bordeaux IV*(2001).p13

الشكل رقم (1-1) أعلاه يظهر وضعية الاقتصاد في الوضع الأولي $(k_0 = K_0/L_0)$،و منه المعادلةالأولى تعطي لكل فترة، قيمة الإنتاج وبالتالي الادخار و الاستثمار و هي الطريقةالتي تحدد بها هذه العناصر نسبة تراكم رأس المال وبالتالي تطور الاقتصاد مع مرور الزمن.

1-2-3 نموذج Solow مع التقدم التقني :

في النموذج الأصلي تم افتراض أن التقدم التقني خارجي وثابت مع مرور الزمن. وبالتالي تظل جميع متغيرات نصيب الفرد ثابتة على المدى الطويل. إن نتيجة النموذج هذه ليست واقعية وفقا لكمية كبيرة من الأدلة التجريبية. وبافتراض ثبات التقدم التقني وتناقص العائدات، فمن غير الممكن الحفاظ على نمو نصيب الفرد من خلال تراكم رأس المال لكل عامل فقط.وبالتالي فإن النمو غير موجود في النموذج الأساسي إذا أخذنا بعين الاعتبار متغيرات نصيب الفرد. ومع ذلك، فإن وجود التقدم التقني يمكن أن يغير هذه النتيجة في وظيفة الإنتاج:[1]

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha} \cdot (AL)^{1-\alpha} \qquad (3.1)$$

[1] Yildizoglu, Murat. OP.Cit , p16

الشكل رقم (1- 2) : معدل نمو k .

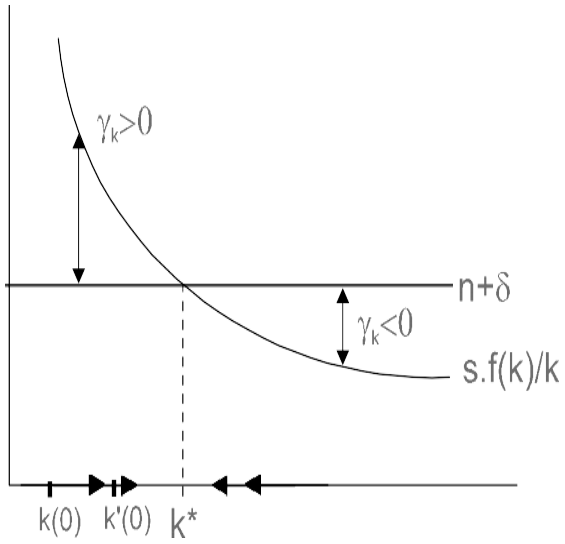

Source : Yildizoglu, Murat. "Croissance économique." *Document de cours, Université de Bordeaux IV* (2001).p16

يمثل A بعد ذلك تطور التكنولوجيا في شكل عمل يعزز التقدم التقني (زيادة العمالة) أو "محايد بمعنى هارود". يتوافق التقدم الفني مع نمو A بمرور الوقت : تصبح وحدة العمل أكثر إنتاجية.

3-1 نماذج النمو الاقتصادي الداخلي Model of endogenous economic growth :

خلال الثمانينات، شهدت نماذج النمو الاقتصادي تحولا كبيرا من خلال إدماج بعض العوامل ضمن النموذج القاعدي عبارة "النمو الداخلي" تشمل مجموعة متنوعة من الأعمال النظرية والتجريبية التي ظهرت خلال هذه الفترة. و أساسها أن النمو الاقتصادي هو نتيجة داخلية للنظام الاقتصادي وليس نتيجة لعوامل خارجية. ولهذا فإن العمل النظري لا يستشهد بالتغير التكنولوجي الخارجي لتفسير سبب زيادة دخل الفرد بمقدار كبير منذ الثورة الصناعية و لا يكتفي العمل التجريبي بقياس المتبقي من معدل النمو الذي ينمو بمعدلات مختلفة في بلدان مختلفة. كما هو الحال في نظرية النمو الكلاسيكي الجديد، ينصب التركيز في النمو الداخلي على الاقتصاد ككل . [1] كما أشار اليها Sala-i-Martin من خلال الاختلاف بين الأدب الجديد والأدب الكلاسيكي الجديد في الستينات يظهر في الأهمية التي اكتسبتها الدراسات التجريبية عن طريق البيانات و تجارب العالم الحقيقي للبلدان في جميع أنحاء العالم [2] ومن ثم فإن نماذج النمو الداخلي تبدأ من فرضية مفادها أن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تلغى عندما يزيد مخزون رأس المال. إن إنتاجية العامل الهامشي ثابتة وهو شرط ضروري للنمو المستدام ذاتيا الذي يميز نماذج النمو الداخلي.[3]

[1] Romer, Paul M. "The origins of endogenous growth." *Journal of Economic perspectives* 8.1 (1994): 3-22.p4

[2] Sala-i-Martin, Xavier. "Cross-sectional regressions and the empirics of economic growth." *European Economic Review* 38.3-4 (1994): 739-747, P 1.

[3] Avallone, Nathalie, and Françoise Nicolas. "Théorie de la croissance: les leçons pour les pays en développement." *Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Caisse des dépôts, Document de travail* 2003-75 (2003).p 09

1-3-1 نموذج النمو الداخلي القائم على رأس المال المادي Frankel (1962) AK :

تفترض نماذج النمو الداخلي التي تركز على تراكم رأس المال المادي أن معدل الادخار أو الاستثمار له مساهمة إيجابية دائمة إلى معدل النمو على المدى الطويل. لقد طرح Frankel (1962) بأن وظائف الإنتاج الكلي يمكن أن يكون لها أيضا عوائد متزايدة على الحجم إذا تم استخدام جزء من رأس المال المبتكر الذي يساهم في التقدم التكنولوجي. يمكن أن يكون رأس المال المبتكر هذا في شكل تحسينات في التنظيم، أو جودة العمل، أو التغيير الفني.[1] لقد اقترح Frankel (1962) نموذجا للنمو قادر على الحفاظ على الدور التوزيعي لوظيفة إنتاج Cobb-Douglas، والتي يعتمد معدل النمو فيها على معدل الاستثمار كما في نموذج Harrod-Domar. النموذج يتلخص في صياغة علاقة بين الاستثمار، الادخار و معدل التقدم التقني من خلال ربط نمو إنتاجية العمل بالعوامل الخارجية الناجمة عن تراكم رأس المال الداخلي، أو من خلال ربطه بالادخار البديل. لقد تم اتباع طريق مختصر عبر ما يسمى بنموذج AK.[2]

2-3-1 نموذج Romer (1986) للنمو الداخلي القائم على المعرفة :

طرح النهج الكلاسيكي الجديد مجموعة من العوامل مثل دور رأس المال البشري، والتقدم التقني كمحدد خارجي بالإضافة إلى تركيزه على التقارب بين المناطق. لقدانتقل العديد من المفكرين في النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى نظرية النمو الداخلي للنظر فيها بشكل أفضل في شرح عملية النمو الاقتصادي. أحد الجهود العديدة التي بذلها الاقتصاديون هو وضع نموذج لنمو التقدم التقني الداخلي من خلال افتراض أن التكنولوجيا هي وظيفة التعليم و أن الإبداع في تبني التقنيات الجديدة يمكن أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي.[3]

لقد ركزت نظرية النمو الاقتصادي الحديثة على تراكم المعرفة في القوى العاملة ونظام الإنتاج الكلي باعتبارها مصادر النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ضمن هذا السياق فتح ,Romer (1986) الطريق أمام الاقتصاديين للتعامل مع زيادة العوائد والمنافسة غير الكاملة. وقد أدى ذلك إلى موجة ثانية من العمل التجريبي الخاص بالنمو مثل محددات النمو وإنتاجية عوامل الإنتاج من خلال افتراض وظيفة إنتاج البحث والتطوير.[4] حيث يعزى النمو في نموذجه أساسا إلى التغير التقني الذي ينشأ عن القرارات الاستثمارية المتعمدة من طرف المستثمرين لتعظيم الأرباح. السمة المميزة للتكنولوجيا هي أنها ليست سلعة تقليدية و أن رصيد رأس المال البشري هو عامل مهم في تحديد معدل النمو.كما أن وجود عدد كبير من السكان لا يكفي لتحقيق النمو و أن التغير التكنولوجي يعطي حافزا لاستمرار تراكم رأس المال الذي يشكل مع التغير التكنولوجي جزءا كبيرا من الزيادة في الإنتاج.[5]فالتعليم يجعل جميع العمال أكثر

[1] Chirwa, Themba G., and Nicholas M. Odhiambo. , OP.Cit , p70

[2] Cesaratto, Sergio. *Endogenous growth theory twenty years on: a critical assessment*. Università di Siena, 2009.

[3] Soegiarto, Eddy, et al. "Human Capital, Difussion Model, And Endogenous Growth: Evidence From Arellano-Bond Specification." *Webology (ISSN: 1735-188X)* 19.2 (2022): 6265-6278.p6268

[4] Felipe, Jesus, and John McCombie. "The illusions of calculating total factor productivity and testing growth models: from Cobb-Douglas to Solow and Romer." *Journal of Post Keynesian Economics* 43.3 (2020): 470-513.p472

[5] Romer, Paul M. "Endogenous technological change." *Journal of political Economy* 98.5, Part 2 (1990): S71-S102. S71

إنتاجية، والتكنولوجيات الجديدة تمنح المزيد من الابتكار و تقدم المعرفة الجديدة وبالتالي ينشأ النمو الاقتصادي من العوائد المتزايدة لرأس المال البشري وخلق المعرفة الموجودة على المستوى الكلي[1].

عمل Romer, (1986) في نموذجه المقترح على إضفاء الطابع الداخلي على التقدم التقني من خلال تقديم البحث عن أفكار جديدة لتعظيم الأرباح من خلال البحث والتطوير. لقد قام بتطوير نموذج محدد للنمو الاقتصادي على المدى الطويل مع معدل الادخار الذي يفترض أنه يتولد داخليا عن طريق تعظيم المنفعة بين الفترات الزمنية بدعم من التقدم التقني و بتراكم المعرفة غير الملموسة التي كانت قابلة للقياس من خلال ما أسماه العوامل ذات التطلعات المستقبلية وتعظيم الربح.[2] أيضا هناك عنصران أساسيان في نموذج Romer(1986)و هما معادلة تصف دالة الإنتاج ومجموعة أخرى من المعادلات التي تصف كيفية تغير المدخلات مع مرور الزمن . بينما هناك ثلاثة قطاعات في نموذجRomer: قطاعات السلعة النهائية و السلعة المتوسطة والبحثية . يتم فصل إنتاج الأفكار والسلع والقطاع الوسيط ضروري لوجود عوائد متزايدة حيث دالة الإنتاج الكلي:[3]

$$Y = K^{a}\left(AL_{Y}\right)^{1-a},$$

$$F(tK, tA, tL) = \left(t^{a}K^{a}\right) \cdot \left(t^{1-a}A^{1-a}\right) \cdot \left(t^{1-a}L_{Y}^{1-a}\right)$$

$$F(tK, tA, tL) = t^{2-a} \cdot F(K, A, L) > t \cdot F(K, A, L).$$

إذا تم توظيف جزء ثابت من السكان في إنتاج الأفكار ،فإن هذا النموذج يصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها النموذج الكلاسيكي الجديد أي كل نمو نصيب الفرد يرجع إلى التقدم التقني. لذلك يجب أن يكون لدينا:

$$\gamma_{y} = \gamma_{k} = \gamma_{A}$$

يظهر في نموذج سولو مع التقدم التقني من خلال المعادلة التالية:

$$\dot{A}/A \equiv \gamma_{A} = Cste. \quad \frac{\dot{A}}{A} = \rho \frac{L_{A}^{\lambda}}{A^{1-\phi}}.$$

$$\dot{L}_{A}/L_{A} = \dot{L}/L = n. \quad 0 = \lambda \frac{\dot{L}_{A}}{L_{A}} - (1-\phi)\frac{\dot{A}}{A}.$$

$$\boxed{\gamma_{A} = \frac{\dot{A}}{A} = \frac{\lambda n}{1-\phi}}$$

[1] Acs, Zoltan, and Mark Sanders. *Endogenous growth theory and regional extensions*. Springer Berlin Heidelberg, 2021.p7

[2] Chirwa, Themba G., and Nicholas M. Odhiambo. , OP.Cit ,.p73

[3] https://www.yildizoglu.fr/croissance/croissanceweb/node20.html consulté le 27/09/2021

وبالتالي يتم تحديد معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل من خلال معلمات وظيفة إنتاج الفكرة ومعدل النمو السكاني.

كما قام **Romer** (a1990) بتقديم بحث جديد تضمن ثلاث مساهمات رئيسية هي:[1]

- **أولا؛عدم التنافس بين الأفكار(ideas):**

قام **Romer** (a1990) بالتمييز بين الأفكار من ناحية ،وكل شيء آخر من ناحية أخرى. حيث أن الأشياء هي السلع التقليدية التي تظهر في الاقتصاد ،بما في ذلك رأس المال ،أو العمل،أو رأس المال البشري ،أو الأرض،أو غيرهم . أما الفكرة هي التصميم أو مخطط،أو مجموعة من التعليمات يتم من خلالها تحويل الأشياء بطريقة ما تولد إما المزيد من المخرجات أو المزيد من المنفعة. الفرق بين الأفكار و الأشياء هي أن هذه الأخيرة متنافسة أما الأفكار فهي غير تنافسية أي يمكن استخدام الفكرة في وقت واحد من قبل أي عدد من الأشخاص.

- **ثانيا؛سلط الضوء على دور المنافسة غير الكاملة :**

الفكرة الأساسية تعني أن التوازن التنافسي الكامل مع عدم وجود عوامل خارجية لن يكون موجودا أي إشكالية العوامل الخارجية والمنافسة غير الكاملة. بمعنى أن التخصيص التنافسي الكامل من غير الممكن أن يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد.

- **ثالثا ؛وضع خط AKالرئيسي في وظيفة إنتاج الفكرة :**

أو الخطية في وظيفة إنتاج و هي المساهمةالثالثة **Romer**(a1990) و تتمثل في وضع هيكل **AK**في وظيفة إنتاج الفكرة. حيث،يتم تفسير "K" على أنها معرفة وليس على أنها رأس مال مادي. لتجنب الخلط بين المعرفة ورأس المال،اتبع **Romer**(a1990) هذا الترميز يشير إلى مخزون المعرفة بواسطةA ،متبعا التقليد واحتفظ بـK لرأس المال المادي .تحفيز الناس على البحث عن أفكار جديدة،والأجور فيها الإنتاج يشجع رأس المال البشري على إنتاج أكثر للسلع الاستهلاكية.

[1]Jones, Charles I. "Paul Romer: Ideas, nonrivalry, and endogenous growth." *The Scandinavian Journal of Economics* 121.3 (2019): 859-883.

الشكل رقم (1- 3) : تفسير النمو الاقتصادي وفق النموذج الكلاسيكي الجديد والنظريات الجديدة .

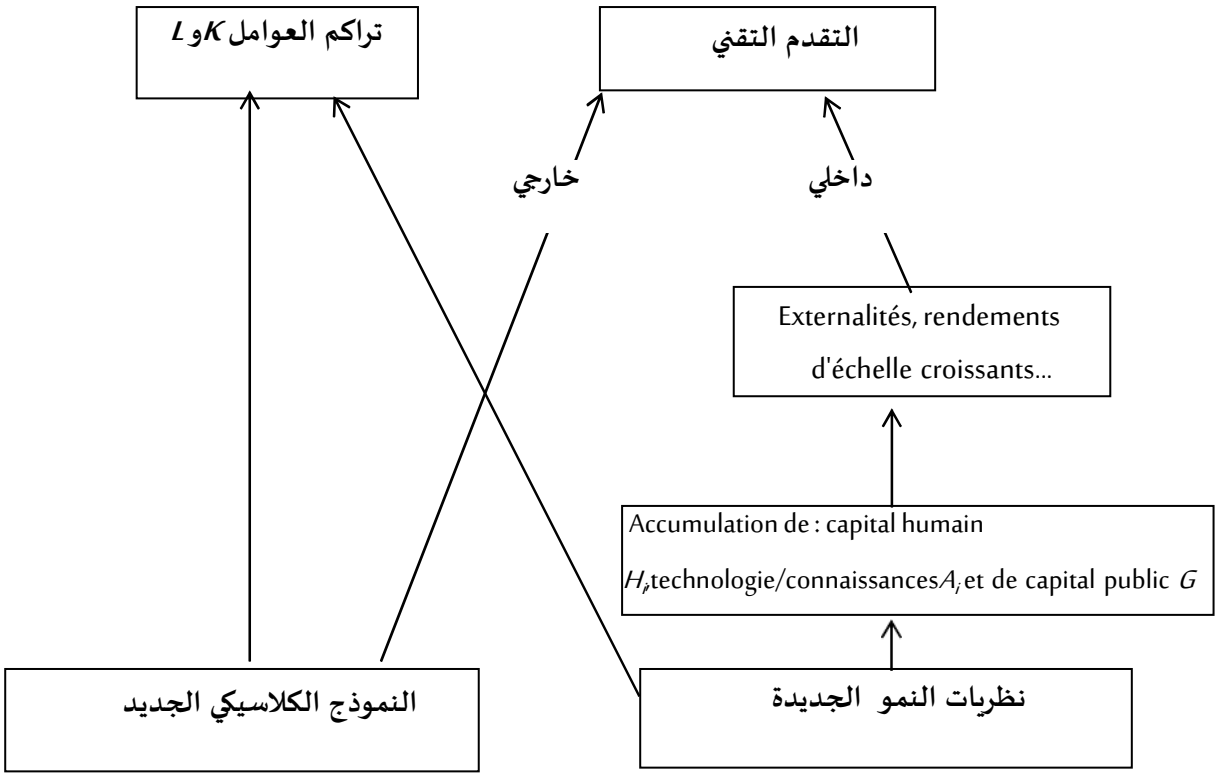

Source : Avallone, Nathalie, and Françoise Nicolas. "Théorie de la croissance: les leçons pour les pays en développement." Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Caisse des dépôts, Document de travail 2003-75 (2003).p14

1-3-3 نموذج النمو الداخلي و رأس المال البشري Lucas (1988) :

يرى بعض الاقتصاديين أن التحصيل التعليمي الرسمي الأعلى يؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي. ويشيرLucas (1988) إلى أن تراكم رأس المال البشري يترجم إلى نمو اقتصادي مستدام وأن التعليم هو القوة الدافعة الأساسية التي يتم من خلالها تراكم المعرفة.[1]

نموذج Lucas (1988) شكل آخر من نماذج النمو الداخلي حيث ساهم في إضافة رأس المال البشري كعامل مهم في عملية الإنتاج. اقترحLucas (1988) أن التقدم التقني ليس خارجي بل أكد على دور رأس المال البشري كعامل من عوامل النمو الاقتصادي. أي أنه أكد على أهمية التعليم والتدريب. يعرف Lucas رأس المال البشري على أنه التطورات الحاصلة على مستوى المهارة حيث يمكن زيادة إنتاجية العامل الواحد عن طريق زيادة مستوى مهارته و هذا من خلال تأثيره أولا على عوامل الإنتاج الحالية ووظيفة الإنتاج وثانيا عبر تخصيص الوقت الذي يؤثر على تراكم رأس المال البشري.كما يتضمن نموذج Lucas (1988) المسار الأمثل ومسار التوازن حيث يهدف المسار الأمثل إلى تعظيم منفعة المستهلك مع مراعاة وظيفة الإنتاج ووظيفة تراكم رأس المال البشري الداخلي.أما مسار التوازن فيهدف

[1]Osiobe, Ejiro U. , OP.Cit ,.p181

إلى تعظيم وظيفة تراكم رأس المال البشري الداخلي. يتم تعديل وظيفة الإنتاج وتشمل رأس المال البشري على أساس مستوى المهارة.[1] عن نموذجه يذكر Lucas (1988) : [2]

> " يتوافق النموذج الذي طرحه مع أدلة القرن الأخير للاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى النموذج الكلاسيكي الجديد المخالف لمعايير نموذجSolow[...] حيث أن الآليات التي قمت بتطويرها قد تم تصميمها من قبلهم. هذا يتوافق مع ما يبدو لي على أن السمات الرئيسية للاقتصاد العالمي: تنوع كبير في مستويات الإيرادات بين البلدان، مما يؤدي إلى استمرار إيرادات السكان في جميع مستويات الإيرادات [...] وغياب الاتجاه يبرز في تزايد كل منها بشكل منهجي على مستويات مختلفة من الإيرادات.النموذج متوافق أيضا مع الموجة الهائلة على الهجرة التي نلاحظها في العالم [...] هذا لأن حركة الأفراد يمكن أن تحفز هم."

يعد تراكم رأس المال البشري وسيلة أخرى لدعم عملية النمو. في الواقع أنه حتى لو لم تتمكن أي دولة من زيادة المعروض من العمالة لديها ،فإنها قادرة على تحسين نوعية قوتها العاملة. تشير هذه الجودة إلى رأس المال البشري الذي يتضمن التعليم والخبرة ورأس المال الصحي للعمال. يمكن تراكم رأس المال البشري عن طريق الذهاب إلى المدرسة،أو بشكل أعم عن طريق التعليم. الاستثمار في هذا الأخير نما بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. بينما ترى بعض الأبحاث أنه لا توجد علاقة ارتباط بين متوسطمستوى التعليم ومعدلات النمو. و بالتالي أن تراكم رأس المال البشري شرط ضروري ولكنه ليس كافيا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.[3]

1-3-4 نموذج Robert Barro(1990)و دور الإنفاق الحكومي :

نموذج Barro(1990) تم تطويره ليأخذ في الاعتبار الإنفاق الحكومي ضمن نموذج النمو الداخلي. النموذج يفترض أن الإنفاق في إنشاء بنية تحتية يجعل النشاط الإنتاجي للشركات الخاصة أكثر كفاءة. تحت فرضية أساسية أن دالة الإنتاج لها مدخلين، الأول هو رأس المال والثاني الإنفاق العام الإنتاجي:

$$y_t = Ak_t^{1-\alpha} g_t^{\alpha}$$

حسب Barro(1990) الإنفاق العام الإنتاجي، مثل الإنفاق العام على رأس مال البنية الأساسية، له دور مهم في عملية النمو الاقتصادي على المدى الطويل و بالتالي يسلط الإنفاق العام في الاقتصاد الضوء على مكانة الدولة في الاقتصاد.حيث يتضمن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال تخصيص الموارد، توزيع الدخل والثروة، والبحث عن التوازن العام في الاقتصاد.نموذج Barro(1990)، الذي أكمله Sala-I-Martin (1992) هو النموذج الذي تساهم من خلاله الاستثمارات العامة في إنتاجية القطاع الخاص حيث من المفترض أن تتوافق هذه الاستثمارات مع المنافع

[1] Chirwa, Themba G., and Nicholas M. Odhiambo, OP.Cit ,.p75

[2] Lucas, Robert E. "On the mechanics of economic development." *Journal of monetary economics* 22.1 (1988): 3-42.p40

[3] de la Croix, David, and Thomas Baudin , OP.Cit , P 08.

العامة الخالصة. [1] كما يرتبط معدل النمو الثابت بشكل إيجابي بالحصة النسبية للإنفاق العام في الإنتاج وسلبا بمعدل ضريبة الدخل. مع أن بعض الأعمال من خلال البيانات الأمريكية، تمكنت من تأكيد وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنموإلى أن المفارقة أن العمل التجريبي الذي قام به Barroعلى عينة مكونة من 98 دولة في الفترة 1970-1985، ثبت أنها متناقضة حيث معظم النسب التي تم اختبارها من الإنفاق على التعليم والصحة وغيرها أدت إما إلى معاملات معاكسة أو إلى نتائج لا تختلف إحصائيا عن الصفر.[2] و بالتالي، مع أن معظم الدراسات التجريبية فشلت في دعم استنتاج Barro(1990) بشكل كبير و لم تتمكن من تأكيد وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو. إلا أن الإنفاق الحكومي، حسب العديد من الدراسات، يولد عوامل خارجية تؤدي إلى زيادة العوائد على نطاق واسع في وظيفة الإنتاج الخاصة بالقطاع الخاص.[3]

في الأخير، لقد حاول الباحثون عبر عقود إيجاد أهم المحددات التي تؤثر على النمو من خلال صياغة نظريات ونماذج جديدة و مطورة. لا يوجد إجماع على المحددات الرئيسية للنمو ولم يتم بعد وضع نموذج شامل يضم كافة المحددات. إن دراسة نظرية النمو الاقتصادي هي عملية معقدة للغاية تطورت في عقود وقرون عديدة.[4] ومع ذلك،وبينما تكشف هذه الدراسات عن المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية و المتقدمة ،فإن حجم تأثيرها على النمو الاقتصادي يختلف من دراسة إلى أخرى. و بالإضافة الى بعض المحددات ،مثل المساعدات الخارجية ،والنمو السكاني ،وتنمية رأس المال البشري ،ومتغيرات السياسة المالية ،والموقع الجغرافي ،والإصلاحات،التي أثبتت الدراسات الحديثة أنها مهمة للنمو الاقتصادي.[5].

[1] NTITA, JEAN NTITA, and JEAN DE DIEU NTANGA. "Public investment and economic growth in Democratic Republic of Congo."p03

[2] Rajhi, Taoufik. "Croissance endogène et externalités des dépenses publiques." *Revue économique* (1993): 335-368.p336

[3] Avallone, Nathalie, and Françoise Nicolas. "Théorie de la croissance: les leçons pour les pays en développement." *Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Caisse des dépôts, Document de travail* 2003-75 (2003).p13

[4] Boldeanu, Florin Teodor, and Liliana Constantinescu. "The main determinants affecting economic growth." *Bulletin of the Transilvania University of Brasov. Series V: Economic Sciences* (2015): 329-338.p329.

[5] Chirwa, Themba Gilbert, and Nicholas M. Odhiambo. , OP.Cit , P41

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للدول الناشئة .

ازداد مفهوم اقتصاد التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تحليل عملية النمو في البلدان الصناعية التي رسمت سياسات قابلة للتطبيق على الاقتصاديات المتخلفة ، وتدعو هذه الحقائق المنبثقة من بلدان الجنوب إلى إعادة تعديل نظريات اقتصاديات التنمية .

تشير التقديرات لمسار النمو الاقتصادي للدول في دور الثورة الصناعية البريطانية في قيادة عملية التحول الاقتصادي مع اقتصاديات الدول الكبرى في أوروبا ، إلى جانب الولايات المتحدة ، "اللحاق بالركب" من خلال النمو السريع في أواخر القرن التاسع عشر مع دولة اليابان في حين أن دولتي الصين والهند ظلت راكدة حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .[1]

بلد ناشئ ، أو اقتصاد ناشئ ، أو سوق ناشئ هو بلد يقل فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن البلدان المتقدمة ، ولكنه يشهد نموا اقتصاديا سريعا ، بحيث تتقارب هياكله الاقتصادية والاجتماعية مع البلدان المتقدمة ذات الانفتاح الاقتصادي على بقية العالم ، وكدا التحولات الهيكلية والمؤسساتية واسعة النطاق .

1-2 تاريخ وتطور المفهوم :

ليس من الواضح من هو أول من صنف البلدان التي تحاول تطوير اقتصادات السوق في مجموعة واحدة من "الأسواق الناشئة" أو "اقتصادات السوق الناشئة". ويمكن تقسيم هذه البلدان إلى مجموعتين فرعيتين على الأقل. فكل منهما يطمح إلى التحول إلى اقتصاد سوق حديث (ديمقراطي)، ولكن لكل منهما نقطة بداية مختلفة. هناك مجموعة من البلدان، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تخرج حاليا من التخلف التنموي (DEs) بينما تتكون المجموعة الأخرى من "الاقتصادات الانتقالية" (TEs)، التي تخرج من النظام الاقتصادي والسياسي الشيوعي. وتمتد هذه البلدان من أوروبا الوسطى عبر شرق آسيا، ويقع الاتحاد السوفييتي السابق في المقام الأول .[2]

ظهر مفهوم "الدول الناشئة" في الثمانينيات مع تطور أسواق الأوراق المالية في الدول النامية. أول من استخدم مصطلح "الأسواق الناشئة" في عام 1981 كان أنطوان فان أغتميل Antoine van Agtmael,[3]، الاقتصادي الهولندي في مؤسسة التمويل الدولية ، تحدث عن "البلدان النامية التي تقدم فرصا للمستثمرين".

حسب (Trépant, 2008)[4] لقد حل مفهوم "البلدان الناشئة" محل مفهوم "البلدان الصناعية الجديدة" الذي كان مستخدما في الثمانينات. وتتميز البلدان الناشئة عموما باندماجها السريع في الاقتصاد العالمي من وجهة نظر تجارية (ارتفاع الصادرات) ومالية (فتح الأسواق المالية).

[1] Francks, Penny. *Japanese economic development: theory and practice*. Routledge, 2015, P 14..

[2] Ofer, Gur. "Development and transition: emerging, but merging?." *Revue d'économie financière* 6.1 (2001): 107-146, P1.

[3] Ko, Myung. "The Emerging Markets Century: How a New Breed of World-Class Companies Is Overtaking the World." (2008): 81-83,P81.

[4] Trépant, Inès. "Pays émergents et nouvel équilibre des forces." *Courrier hebdomadaire* 1991-1992 (2008): 6-54.

حيث أصبح العالم الثالث لديه أسواقا ناشئة. ومن خلال المحاضرة التي عقدت في مقر شركة Salomon Brothersفي مدينة نيويورك استعدادا لطرح فكرة صندوق الأسهم للعالم الثالث. أظهرت البيانات إمكانية كسب أموال حقيقية في الأسواق الناشئة على الرغم من التقلبات المعترف بها ، فقد تبين من خلال المناقشة بأن البلدان النامية تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي أعلى من خلال شركات الواعدة التي تم تجاهلها. وكدا ستوفر البلدان التنويع المطلوب للتخفيف من مخاطر الاستثمار في الأسهم الفردية والبلدان[1] .

لم تعد شركات الأسواق الناشئة الرائدة صغيرة في حين أن أرباحها في بعض الأحيان تتجاوز الشركات المتطورة في الأسواق المتقدمة بالإضافة إلى أن عائداتها وأرباحها تميل إلى النمو بمعدل أعلى بكثير من نظيراتها .

يوضح الجدول أدناه مقارنة مباشرة بين الأرباح الشركات العالمية للدول المتقدمة و شركات الدول الناشئة ، حيث لوحظ أن هده الأخيرة أرباحها تتجاوز في بعض الحالات للدول المتقدمة :

الجدول رقم (1-1) : مقارنة حول أرباح شركات الدول الناشئة وشركات الدول المتطورة خلال سنتي 1996-2005.

الوحدة الأرباح بملايين الدولارات .

الأسواق الناشئة		الشركات	الأسواق المتقدمة		الشركات	
2005	1996		2005	1996		
7,467	137	Samsung electronic	8,664	1,157	Intel	**Technologie**
2 ,909	707	TSMC	4,493	711	Nokia	
1,268	67	Hon Hai	3,043	272	Dell	
			1,091	305	Sony	
			2,324	63	Texas instruments	
			188	594	Micron	
518	/	Tata consulting Svc	12,254	2,195	Microsoft	**Software**
511	10	Infosys	846	109	Computer Science	
401	17	wipro	940	N/A	Accenture	
2,429	66	Hyundai	10,930	1,893	Toyota	**Cars**
297	199	Tata motor	-10,567	4,963	GM	
			1,320	438	Volkswagen	
6,545	543	China Mobile	4,786	5,908	ATT	**Telecom**
2,969	/	America Movil	7,397	3,402	Verizon	
1,829	248	SK Telecom	6,630	2,256	Nippon Tel	
16,225	3,783	Petrochina	25,311	5,836	Shell	**Oil and Gaz**
11,432	1,826	Gazprom	22,341	/	Bp	
9,753	665	Petrobras				
4,248	753	Lukoil				
4,481	324	CVRD	6,398	/	BHP Billiton	**Mining**
3,521	/	Anglo-American	1,233	515	Alcoa	
3,922	738	POSCO	4,779	/	Arcelor	**Steel**

[1]Van Agtmael, Antoine. *The emerging markets century: How a new breed of world-class companies is overtaking the world.* Simon and Schuster, 2007,p5.

1,573 1,142	/ 62	Shanghai Bao steel Gerdau	3,037 910 1,310	259 273 248	Nippon steel US Steel Nucor	
2,059	1,014	CEMEX	1,362	141	Lafrage	**Cement**
1,440 669 636	340 210 /	SAB Miller Modelo Ambev	1,839 946 1,123	1,190 389 /	Anheuser Busch Heineken inbev	**Beer**

Source : Van Agtmael, Antoine. The emerging markets century: How a new breed of world-class companies is overtaking the world. Simon and Schuster, 2007,p36.

يسمح لنا المنظور التاريخي بفهم أفضل الفترة خلال الستينيات ، أدى ظهور اليابان في مواجهة معاملة القوة المطلقة الأمريكية. كان العقد التالي هو عقد "تنانين" آسيا (كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان). اندماجهم في الاقتصاد العالمي يتزامن مع أزمة التحول الذي حدث في السبعينيات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، هذه الصورة للتنين ثم "النمور الآسيوية" من خلال اعتمادهم على استراتيجية التصنيع القائم على التصدير في تحفيز نمو الاقتصادي[1]، هدا ما يدل على الطبيعة العدوانية لمشاركتهم في النشاط التجاري في الاقتصاد العالمي والخوف الذي أثير في البلدان المتقدمة من خلال امتصاص تدريجيا الوظائف الغير الماهرة من البلدان الغنية والمتقدمة. مثل وظائف النسيج والصلب والبناء وإصلاح السفن ، على سبيل المثال لا للحصر ، أصبحت هده البلدان "**المعجزة الآسيوية**".قادرة على خلق التوازن النسبي بين النمو الاقتصادي و توزيع الدخل [2].هده التحولات أدت الى ظهور مفهوم آخر بما يسمى البلدان الصناعية الحديثة (NPI).

1-1-2 مفهوم النشأة :

لقد انتشر مفهوم الدول الناشئة كمرجع عملي ، في الواقع لدرجة أنه يبدو أحيانا أنه قد حل محل مرجع آخر ، وهو التطور لتحويل نفسه إلى فكرة الأداء الاقتصادي ، فإن فكرة النشوء لها دور في تحليل شبكة لبعض الظواهر الاقتصادية والمؤسساتية لخصائص مجموعة من دول الجنوب. ومع ذلك ، فهو مفهوم في طريقه إلى الوجود اذ يعتبر عنصرا أساسيا في تحليل مسارات التنمية ، فإن الظهور الاقتصادي السائد لهدا المصطلح " يشير إلى مسارات التغيير الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة ارتباطا وثيقا بالعولمة " [3].

كما اعتبر النشوء عن طريق وجود علاقات جديدة تتكيف مع قواعد ومعايير اللعبة الدولية ، سواء من حيث القدرة على التكيف والإنتاج في حين سمير أمين قال" **لا نستطيع التحدث عن النشوء بشكل عام بل يجب تحليل كل**

[1]Nagano, Mamoru. "Investment and Export-Led Industrialization: Financial Constraints and Export Promotion of East Asian Firms." *Journal of Economic Development* 30.1 (2005): 81, P 81.

[2]Ahn, Choong Yong. "A search for robust East Asian development models after the financial crisis: mutual learning from East Asian experiences." *Journal of Asian Economics* 12.3 (2001): 419-443, P 420.

[3]Piveteau, Alain, and Éric Rougier. "Émergence, l'économie du développement interpellée." *Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs* 7 (2010),P2.

حالة من مراحل المتعاقبة للتطور الناشئ ودلك عن طريق التعريف بكل نقاط القوة والضعف لهده الدول الناشئة من خلال التكامل الاقتصادي وإدارة المجتمع والسياسة" [1]

أن النشوء هو مفهوم جديد من عالم التمويل لتحديد الجاذبية المتزايدة للأسواق المالية لسلسلة من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط إلى حد ما لاتخاذ تصنيف مناسب. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف مقبول بالإجماع ، فإننا نجد في مفهوم النشوء العناصر الثلاثة التالية وفقا لتعريف CEPII:[2]

- مستوى دخل أقل من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ؛
- نمو اقتصادي مستدام مصحوب بالانفتاح الاقتصادي؛
- جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

2-1-2 تعريف الدول الناشئة :

الدولة الناشئة هي دول غير عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قادرة على الحفاظ على النمو السريع في اقتصاد مفتوح على مدى فترة طويلة نسبيا دون تعريض توازنها الخارجي للخطرمن خلال القدرة التنافسية للاقتصاد. أي قدرتها على تقديم المنتجات المطلوبة في السوق العالمية ، من حيث الجودة والامتثال للمعايير الصحية أو التقنيات الدولية ، مواعيد التسليم والخدمات المصاحبة لـ تسليم المنتجات وذلك بأسعار تتناسب مع الأسعار المعمول بها في هذا السوق.[3] كما سميت بالدول التي تعمل بالفعل على تغيير الوضع الدولي في العمق وإعادة تشكيله[4] .

كما عرفت "البلدان الناشئة" على أنها دول تتمتع بإمكانيات عالية من حيث الاستثمارات نتيجة للجهود التي تبذلهامن أجل تحقيق مستوى من التنميةويمكن مقارنتها بالدول المتقدمة.[5]

في الواقع يتم تعريف البلدان الناشئة أولا وقبل كل شيء من خلال النمو الاقتصادي واندماجهم المتسارع في الاقتصاد العالمي عن طريق الزيادة في صادراتهم (من البضائع والخدمات) بالإضافة الى تهيئة بيئة الأعمال في جذب المستثمرين الأجانب أدى دلك الى الثقل المتزايد لهده الدول في الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال تضاعف الناتج المحلي الاجمالي للصين ب 5,7 و الهند ب 2,2 في سنتي 2008 مقارنة ب 1980 الى الخ..... [6] ، يبين الشكل أدناه تطور نمو التجارة خلال الفترة 1995-2020:

[1] OTANDO, Gwenaëlle, Mohammed ECHKOUNDI, and Hicham HAFID. "Les pays africains entre développement et émergence." *L'émergence en question*: 27,P 29.

[2] Haudeville, Bernard. "L'émergence: une interprétation en termes d'économie de la connaissance." *Mondes en développement* 2 (2012): 13-24, P13.

[3] Haudeville, Bernard, OP.Cit , P 14.

[4] Jaffrelot, Christophe, and Jérôme Sgard. "LES FORMES DU CAPITALISME EN PAYS ÉMERGENTS." (2021),P1.

[5] Pradel, Nicolas. "Pays émergents et droit international: l'enjeu de l'adaptation." *L'Observateur des Nations Unies* 33.2012-2 (2013): 1-3,P2.

[6] Jaffrelot, Christophe. *L'Enjeu mondial-Les pays émergents*. Presses de Sciences Po, 2008,P13,14.

الشكل رقم (1- 4): تطور نمو التجارة للأسواق خلال الفترة 1995-2020.

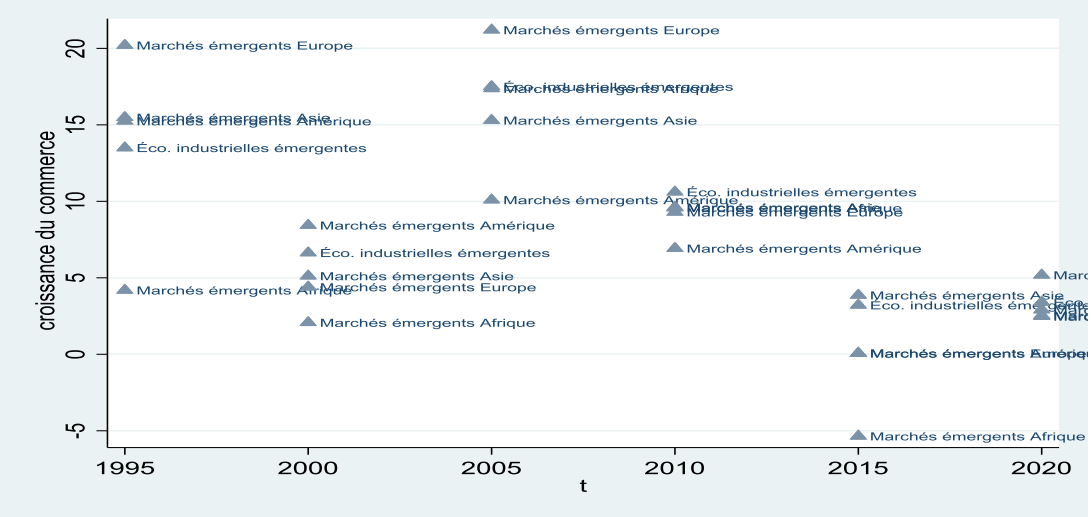

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات CNUCED.

يبين الشكل رقم (1- 4) أن نمو تجارة الأسواق مر عبر عدة مراحل بحيث نلاحظ إن ترتيب الأسواق كالآتي :

- في الفترة 1995-2000 احتلت أسواق الدول الأوروبية المرتبة الأولى في سنة 1995 بمقدار 20.19 % بالنسبة لبقية الأسواق ثم تليها الأسواق الناشئة الأسيوية بمقدار 15.48 % ، ثم الأسواق الأمريكية ، أسواق الدول الصناعية الناشئة وفي الأخير الدول الناشئة الإفريقية .
- أما المرحلة الثانية 2000-2005 جاءت في المركز الأول الأسواق الأمريكية ثم الدول الصناعية الناشئة ، الأسواق الناشئة الآسيوية ، الدول الناشئة الإفريقية .
- وفي الفترة 2005-2010 استعادت الأسواق الأوروبية مكانتها وفي 2010-2015 تحصلت أسواق الدول الصناعية الناشئة على المرتبة الأولى بمقدار 10.60 % ثم الأسواق الناشئة الآسيوية .
- أما في المرحلة الأخيرة 2015-2020 الأسواق الدول الأوروبية في المركز الأول ثم الأسواق الناشئة الآسيوية ، أسواق الدول الصناعية الناشئة ، الأسواق الامريكية وفي الأخير أسواق الدول الناشئة الافريقية .

يوضح الشكل أدناه حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي من سنة 2000 الى غاية 2018.

الشكل رقم (1- 5): حصة الدول من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لكل سنة خلال الفترة 1980-2019.

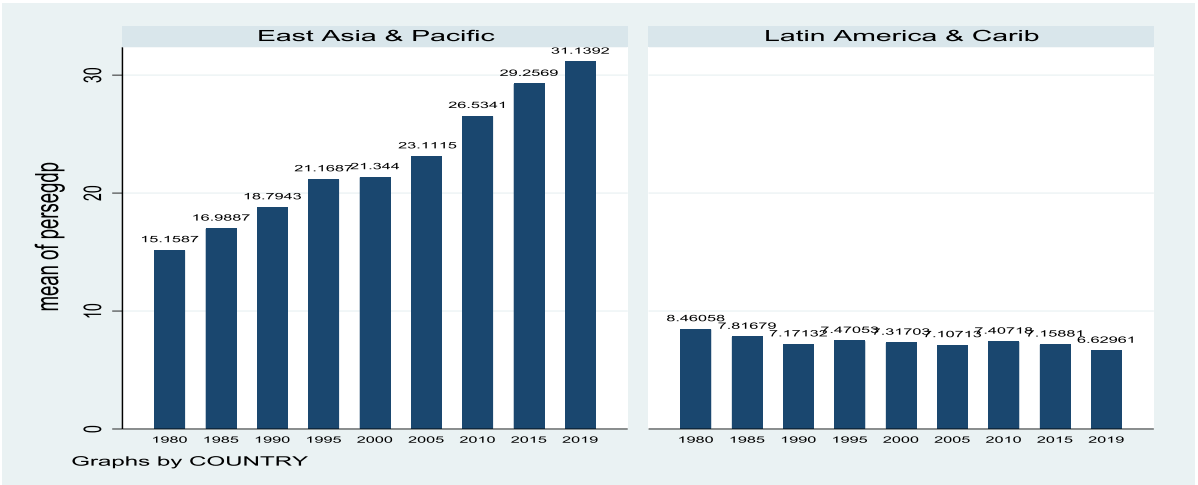

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

بلغت حصة الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط لدول شرق آسيا ب 22،61 % وأمريكا اللاتينية ب 7،39 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1980-2019 ، بحيث حسب بيانات البنك الدولي تطور حصة الناتج المحلي الإجمالي لدول شرق آسيا من 15.16 % في سنة 1980 إلى 31.14 % في سنة 2019 ،أما أمريكا اللاتينية انخفض نوعا ما من 8،46 % في سنة 1980 إلى 6،63 % في سنة 2019.

أما مقارنة لبعض الدول الناشئة من الحصة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي يظهر في الشكل أدناه بالاعتماد على بيانات World Economic Outlook 2017 نجد أن :

الشكل رقم (1- 6):حصة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي للدول الناشئة (نسبة المئوية) ، 1992-2022.

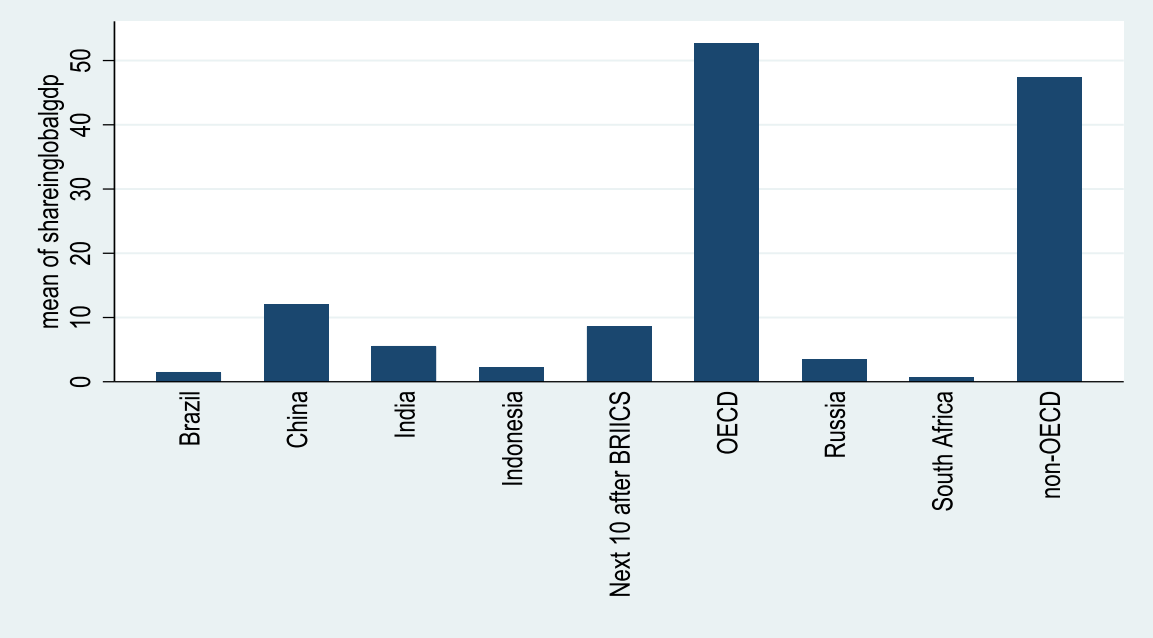

المصدر:.World Economic Outlook 2017 Database (GDP based on PPP share of world total), IMF (2017)

Note: The next 10 largest economies after Brazil, the Russian Federation (hereafter "Russia"), Niger India, Indonesia, China, South Africa (BRIICS) and the OECD are: Saudi Arabia,Iran ,Viet Nam , ia, Thail

and, Egypt, Argentina, Pakistan, Malaysia and the Philippines. Projections start in 2017.

2-2 معايير تصنيف الدول الناشئة :

من بين معايير المستنبطة من التعاريف ، غالبا ما يتم الاستشهاد بالتغييرات الهيكلية، التجديد القانوني والمؤسساتي والتحول من نوع الإنتاج الزراعي إلى النوع الصناعي ، والانفتاح على السوق العالمية للمنتجات والخدمات وتدفقات رأس المال الدولية. وبالتالي ظل تعريف البلدان الناشئة غامضا إلى حد ما لمدة طويلة وهو يرقى عموما إلى مستوى البلدان النامية المؤهلة التي ليست من بين أقل البلدان نموا. ومع ذلك ، فقد اقترح المتخصصون معايير موضوعية لتحديد مجموعة البلدان الناشئة بدقة:

- الدخل المتوسط: يبلغ نصيب الفرد من الدخل في البلدان الناشئة بالتعادل القوة الشرائية (PPP) ما بين 10 و 75٪ من متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي.
- النمو واللحاق بالركب الاقتصادي: خلال الفترة الأخيرة (عقد على الأقل) ، شهدت البلدان الناشئة نموا أعلى من المتوسط العالمي. ولذلك فإنهم يمرون بفترة من اللحاق بالركب الاقتصادي ، وبالتالي فإنهم يزدادون أهمية في تكوين الثروة العالمية.
- التحولات المؤسساتية والانفتاح الاقتصادي في الآونة الأخيرة حيث مرت هذه الاقتصاديات بسلسلة من التحولات المؤسساتية العميقة التي جعلتها أكثر اندماجا في التجارة العالمية وبالتالي فإن الظهور الاقتصادي هو نتيجة العولمة إلى حد كبير.

في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين استوفت حوالي ستين دولة هذه المعايير. يمثلون معا ما يقرب من 50 ٪ من الثروة التي تم إنشاؤها في العالم ، من بينها البريكس (البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين ، جنوب إفريقيا) وكذلكMINTs (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا) هي اقتصاديات صاعدة أخرى.

كما يحدد العالم السياسي Christophe Jaffrelotعدة معايير:

- نمو اقتصادي قوي ومستدام في بلد فقير .
- دولة مستقرة و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الرغبة في المشاركة في التجارة العالمية.

يعتمد الإقلاع الاقتصادي على ما يعرفه المؤرخ Claude Chancelعلى أنه الخمسة "E" (الدولة ، والتعليم ، والأعمال التجارية ، والمدخرات ، والتصدير). هذه البلدان تلحق بالركب اقتصاديا من خلال المراهنة على الأجور المنخفضة جنبا إلى جنب مع أيام العمل الطويلة في قطاعات الاقتصاد كثيفة العمالة. إنهم يستخدمون عملة بأقل من قيمتها ويسيئون استخدامها مما يسمح لهم بأن يكونوا أكثر هجوما على الصادرات. هذا الاندماج في العولمة يسمح لهم بتكديس احتياط النقد الأجنبي وتغيير التقسيم الدولي للعمل لصالحهم.

الإصلاحات الداخلية مهمة: إصلاح زراعي يحرر القوى العاملة لاحتياجات التصنيع ، ومدخرات وطنية تمول هذا الجهد ، وقومية اقتصادية توحد الشعب وراء سلطة دولة قوية، كما أن في المجال المالي رسملة السوق ، وظروف الاقتصاد الكلي

، وحجم السوق وشركاته ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يلاحظ مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (Cepii) نمو المجاميع الاقتصادية ووجود سياسات الانفتاح التجاري .[1]

كما دفع بعض الباحثين والمؤسسات الخاصة الاهتمام بمفهوم "الاقتصادات الناشئة"بالمعنى الضيق في رأيهم ، الاقتصاد الناشئ يشير عموما إلى أنواع خاصة من البلدان النامية أو المناطق بناء على التفضيلات ، هناك ستة معايير رئيسية :[2]

❖ على أساس معدل النمو الاقتصادي.

رأى (Jain 2006) أن "الاقتصادات الناشئة يكون نشاطها التجاري أو الاجتماعي في طور النمو السريع من خلال التصنيع السريع .

- حسب (Arnold et Quelch, 1998)[3]يمكن تعريف الاقتصاد الناشئ من خلال معيارين: وتيرة سريعة للتنمية الاقتصادية ، وسياسات حكومية تفضل التحرير الاقتصادي وكذلك واعتماد نظام السوق الحرة. تحدد مؤسسة التمويل الدولية (IFC، 1999) 51 دولة نامية سريعة النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ،والشرق الأوسط كاقتصاديات ناشئة.
- يعتقد (Hoskisson & al., 2000)[4]الاقتصادات الناشئة هي بلدان منخفضة الدخل وسريعة النمو تستخدم التحرير الاقتصادي كمحرك أساسي للنموالاقتصادي. وهي تنقسم إلى مجموعتين: البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاتحاد السوفيتي السابق والصين.

❖ على أساس معدل نمو الصادرات في فترة زمنية معينة .

المركز الفرنسي للدراسات المستقبليةوالمعلومات الدولية (CEPII) يشير الى أن عبارة "الاقتصادات الناشئة" هي تلك البلدان التي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة فترة أقل من نصف متوسط البلدان المتقدمةبينما نمو الصادرات لا يقل عن 10نقاط مئوية أعلى من متوسط مستوى البلدان صناعية.

❖ بناء على تطوير السوق المالية ومستوى "الانفتاح".

نوه صندوق النقد الدولي في عام 2004 من خلال الاستقرار المالي العالمي حيث ذكر أن "الاقتصادات الناشئة" هي تلك البلدان النامية التي لديها القدرة على تطوير السوق المالي أقل من البلدان المتقدمة بهدف جذب المستثمرين في دول عديدة

❖ بناءاعلى مستوى وسرعة تكنولوجيا المعلومات.

أشار مركز مجتمعات المعرفة ومقره الهند(2008) الى أن "الاقتصاد الناشئ" هي تلك البلدان أو المناطق التي تتمتع بتصنيع محدود وجزئي مع أنها تشهد تطورا عالي السرعة لتكنولوجيا المعلومات.

❖ بناء على التأثير السياسي للدول النامية.

[1]Degans, Axelle. "Ces pays émergents qui font basculer le monde." *Les Grands Dossiers des Sciences Humaines* 9 (2011): 20-20.

[2]Boao Forum for Asia. (2011). *The Boao Forum for Asia: The Development of Emerging Economies Annual Report 2011.*

[3]Arnold, David J., and John A. Quelch. "New strategies in emerging markets." *MIT Sloan Management Review* (1998) ,P2.

[4]Hoskisson, Robert E., et al. "Strategy in emerging economies." *Academy of management journal* 43.3 (2000), P 249.

عرّف العالم السياسي Ian Bremmer "الاقتصاديات الناشئة" على أنها "**بلدان تكون فيها السياسة ، بالنسبة للسوق ، على الأقل على نفس القدر من الأهمية مع الاقتصاد**".

في المؤسسات المالية المتخصصة ومقدمي المؤشرات مثل Morgan Stanley Capital و Standard & Poor's ، يتم تحديد الأسواق الناشئة الدولية على أساس عدة معايير بما في ذلك رسملة السوق ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وظروف بيئة الاقتصاد الكلي ، وحجم السوق وشركاته ، ودرجة سيولة الاقتصاد ومستوى الفساد.

أما مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (CEPII) ، عرف الدول الناشئة على أنها تلك الدول الدين أسسوا أنفسهم لأول مرة على الساحة الدولية بفضل نمو مجاميع الاقتصاد الكلي واعتمادهم على سياسات تعزز الانفتاح التجاري والمالي. معدل نموهم للناتج المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط العالمي ومتوسط أغنى البلدان. كما استطاعوا فرض أنفسهم من خلال الصادرات المتزايدة والمتنوعة في أسواق البلدان الصناعية ، ولا سيما بالنسبة لمنتجات عالية التقنية ، وسعت مكانتها المستقبلية في النظام الدولي. في الآونة الأخيرة ، أصبحت احتياطيات النقد الأجنبي معيارا جديدا للظهور .[1]

نستنتج أن أهم المعايير لوصف هذه القوى الناشئة وتتمثل في معدل النمو الاقتصادي ، والتحول الديموغرافي ، ورفع مستوى الانتاج في سلسلة القيمة الدولية ، وتنويع الإنتاج ، والصادرات والواردات ، والاندماج في العالم من خلال التمويل الدولي ، ودور الدولة كميسر للتنمية ، والقدرة على السيطرة على الإقليم ، والاستثمار في البحث والتطوير.

تختلف معايير الظهور اعتمادا على ما إذا كان يأخذ كمؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تعادل القوة الشرائية ، دليل التنمية البشرية أبعد من هذه المعايير ، نلاحظ تنوعا كبيرا جدا في المسارات والتكوينات الوطنية .سوف نميز أولا عملية الظهور في علاقتها بين الديناميكيات الخارجية للعولمة والتحولات المؤسساتية الداخلية.[2]

ويمكن تلخيص مختلف معايير الدول الناشئة من خلال الجدول التالي :

[1] Figuière, C., Bonnefond, C., & Gerardin, H. (2019). *L'émergence en question. Marqueurs et dynamiques du développement* (No. halshs-02275939),P48.

[2] Figuière, C et al ,Ibid., P 19,20.

الجدول رقم(1-2) : مختلف معايير الدول الناشئة.

معايير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي	معايير CEPII
- الاستقرار السياسي و الاجتماعي . - تحرير النشاطات الاقتصادية و الانفتاح التجاري . - وجود قطاع خاص ديناميكي وله قدرة تنافسية كبيرة. - ترشيد الإجراءات الإدارية ومناخ الأعمال . - تبني نظام يحترم سيادة القانون . - القدرة على جلب التكنولوجيا . - بنية تحتية ملائمة . - وفرة رأس المال البشري و الجودة المؤسساتية .	1. مستوى معيشي (الدخل الفردي في 1996 أقل من 70 % بالنسبة لمتوسط الدول (OCDE). 2. المساهمة في التبادل الدولي عن طريق صادرات المنتوجات الصناعية بنسبة أكثر من 2 % سنويا. 3. جدب تدفقات المالية الدولية عن طريق الأسواق المالية.

Source : OTANDO, Gwenaëlle, Mohammed ECHKOUNDI, and Hicham HAFID. "Les pays africains entre développement et émergence." L'émergence en question: 27,P31.

3-2 تصنيف الدول الناشئة :

تختلف قائمة البلدان التي ينطبق عليها هذا المصطلح وفقا لعدة مصادر ، كما يتضح من الاختصارات المختلفة المحددة لتعيينها .BRIC هي أول البلدان الناشئة الرئيسية الأربعة (البرازيل وروسيا والهند والصين) التي من المرجح أن تلعب دورا رائدا في الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب إلى حد ما، مع إضافة جنوب إفريقيا ، التي تشارك الآن في مؤتمرات القمة التي تجمع هذه البلدان ؛ كما أنها تشمل أيضا المكسيك و إندونيسيا، حيث ازدادت قوائم الدول الناشئة خلال سنة 1980.

يحدد الجدول أدناه البلدان التي صنفت دول ناشئة من طرف المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ومؤسسات مالية (Goldman and Sachs، Financial Times Stock Exchange، MSCI) و أخرى مجموعةخبراء (Standard and Poor's) .

الجدول رقم (1-3): تصنيفات الدول الناشئة .

الدول	FMI/OCDE	Goldman Sachs	Financial Times Stock Exchange	Standard and Poor's	MSCI
البرازيل	*	*	*	*	*
روسيا	*	*	*	*	
الصين	*	*	*	*	*
الهند	*	*	*	*	*
الأجنتين	*				

افريقيا الجنوبية	*		*	*	*
بنقلادش	*	*			
كوريا الجنوبية		*		*	
مصر		*	*	*	
أند ونسيا	*	*	*	*	*
ايران	*	*			
المكسيك	*	*	*	*	*
نيجيريا		*			
باكستان		*			
الفليبين	*	*	*	*	*
تركيا	*	*	*	*	*
الفيتنام	*	*			
الشيلي	*		*	*	*
بلونيا	*			*	*
كولومبيا	*		*	*	*
ماليزيا	*		*		*
المغرب			*	*	*
البيرو	*		*	*	*
جمهورية التشيك	*		*	*	
تايوان			*	*	
تايلاندا	*		*	*	*
هنغاريا	*		*		

Source : Lafargue, François. "Des économies émergentes aux puissances émergentes." *Questions internationales* 51 (2011): 101-108,P103.

هناك عدد كبير من البلدان السائرة في طريق النمو التي كانت معدلات نموها أعلى من النمو العالمي لمدة عشر سنوات متتالية دون ظهورها في قوائم البلدان الناشئة مثل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (أنقولا ، بوركينافاسو ،موزمبيق، غانا تنزانيا، الرأس الأخضر الى الخ.....) حيث حافظت في المتوسط على معدلات نمو إيجابية أعلى من النمو العالمي طوال الفترة 2000-2011 بما في دلك الأزمة العامية لعام 2008-2009وكان أدائها نشيط على مستوى

التجارة الخارجيةالجدول رقم (1- 4)على العكس تظهر بعض البلدان المعروفة كدول ناشئة في بعض الأحيان أقل أداء من البلدان المذكورة أعلاه.[1]

الجدول رقم (1- 4) : نمو التجارة الإقليمية في إفريقيا جنوب الصحراء من 1950-2015 (الوحدة billion US dollars)

السنوات	التجارة الدولية الاجمالية	الترتيب العالمي	تجارة افريقيا جنوب الصحراء نحو العالم	تجارة دول افريقيا جنوب الصحراء فيما بينها
1950	47.63	13	2.16	0.24
1955	82.41	13	2.69	0.10
1960	105.98	24	3.14	0.12
1965	159.92	36	6.86	0.64
1970	281.56	43	10.24	0.97
1975	771.15	42	26.15	1.56
1980	1.830.87	43	43.73	2.83
1985	1.872.67	44	47.94	2.60
1990	3.375.34	44	61.68	4.82
1995	5.070.79	44	68.56	8.11
2000	6.412.83	45	92.09	12.07
2005	10.398.42	45	184.15	23.68
2010	15.133.15	45	331.45	60.19
2015	16.386.42	46	295.29	63.60

Source : Otsuka, Keijiro, and Kaoru Sugihara. Paths to the emerging state in Asia and Africa. Springer Nature, 2019, P28.

[1]Nicet-Chenaf, Dalila. "Les pays émergents: performance ou développement?." *La vie des idées* 4 (2014),P1

2-4 خصائص الدول الناشئة .

2-4-1 اندماج الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي :

كان من المعتقد لفترة طويلة أن المزايا الملموسة لعملية التكامل الاقتصادي من شأنها أن تعوض إلى حد كبير عن الشرعية الديمقراطية المشكوك فيها، لأنها معقدة وغير مباشرة إلى حد كبير.فنجد أوروبا على الرغم من استعمال عملةموحدة، في سياسة تجارية مشتركة ناجحة، واتباع سياسة زراعية كانت قادرة على الصمود في وجه نيران المعارضة.داخليا وخارجيا، ووفقا لهذا المنطق، فإن الشرعية الديمقراطية تشكل الأسمنت، والمزيج الذي يمكن أن يجعل المغامرات الإنسانية في السياسة والقانون والاقتصاد في استدامة على المدى الطويل ، كذلك وفيما يتعلق بالميركوسور، فان حقيقة مقاومتها للأزمات الاقتصادية التي هزت بلدانها الأعضاء طوال فترة وجودها القصيرة من خلال التكامل الدولي الأفضل للمنطقة بفضل الاتحاد الجمركي وغيرها من الميزات المشتركة ، التي كان لها تأثير كبير على العلاقات الدولية للكتلة، خاصة خلال المفاوضات الشائكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

إن اندماج البلدان الناشئة في الاقتصاد العالمي سريع ويتميز بمعدلات نمو عالية. وكدليل على ذلك، خلال الفترة 1995-2005، بلغ نمو الصادرات السلعية للصين 18%، و13% للهند و10% للبرازيل، مقارنة ب 4% للولايات المتحدة .وعلى نحو مماثل، في حين كان معدل النمو السنوي في دول الاتحاد الأوروبي نحو 2% عموما على مدى العقد الماضي.

ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2007، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن قطاع التصنيع يتلقى 63% من رأس المال الأجنبي، في حين يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر[2] في الخدمات بشكل كبير في العقارات. أكبر الشركات المصنعة لأجهزة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والمعدات ، وقد استثمرت منتجات الاتصالات والأدوية، أو حتى شركات صناعة السيارات، بشكل كبير في الصين. وسنسلط الضوء على تواجد شركات مثل نوكيا وإريكسون و الاسمنت وسوني وأودي ورينو ومرسيدس وغيرها في السوق الصينية الواسعة.[3]

2-4-2 البنية التحتية المالية :

منذ بداية الثمانينيات، شهدت العديد من البلدان زيادة كبيرة في "التسويق المالي" على حساب الوساطة. نشأ هذا التطور في البلدان الأنجلوسكسونية، ووصل تدريجيا إلى معظم البلدان النامية. أدى دلك بالضرورة الى النمو المستمر في كمية الأموال التي تولد قدرات جديدة واحتياجات تمويلية جديدة، وذلك بسبب تجزئة الأسواق المتقدمة بشكل متزايد، لطبيعة الأوراق المالية التي تخضع للمعاملات. والإجراءات المتبعة لضمان هذه المعاملات؛ والى تحرير القيود الذي أعقب التقدم التكنولوجي في مجالات معالجة المعلومات والاتصالات. اليوم أصبحت الأوراق المالية غير مادية ، لم تعد موجودة بشكل ملموس ولا يتم تمثيلها إلا من خلال إدخال رقم في حسابات المنظمات المالية. ويؤدي ذلك إلى

[1] Ventura, Deisy. "La gouvernance démocratique et l'intégration économique. Regards croisés entre le Mercosur et l'Union européenne." *Droit et société* 1 (2005): 93-103 , P 94.

[2] وفقا للتعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يحصل من خلاله المستثمر المقيم في بلد ما على مصلحة دائمة ونفوذ كبير في إدارة كيان مقيم في دولة أخرى. وقد يتضمن ذلك إنشاء مشروع تجاري جديد تماما (الاستثمار في مجالات جديدة) أو، بشكل عام ، تغيير حالة ملكية الشركات القائمة (من خلال عمليات الدمج والاستحواذ).

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2007.

سهولة أكبر من حيث إمكانية الوصول إليها وقابليتها للتداول وتسجيلها، خاصة وأن نظيرتها العملة،هو أيضا غير مادي. وهذا التبسيط الشديد لبورصات الأوراق المالية هو أحد أسباب عولمة التمويل العولمة الموجودة على الصعيدين الوطني والدولي. والواقع أن العديد من البلدان تسعى جاهدة إلى إلغاء التمييز الفني التقليدي بين الأسواق القصيرة الأجل (الأسواق النقدية التي يتم تخصيص الموارد النقدية فيها لاستخدامات قصيرة الأجل) والأسواق الطويلة الأجل (الأسواق المالية البحتة حيث يتم تخصيص هذه الموارد). تستخدم في التوظيف طويل الأجل من أجل تحقيق سوق مالي موحد. [1]

ترتبط ظاهرة الأسواق الناشئة ارتباطا وثيقا بالتحرير التدريجي لأسواق رأس المال على نطاق عالمي، والذي تمكنت من خلاله البلدان الصناعية تدريجيا من تفكيك الحواجز التي حالت دون تدفق رأس المال الحاصل عبور الحدود. وخلال التسعينيات، تمكنت بلدان مثل الصين وتايلند وإندونيسيا والمكسيك والبرازيل من تسجيل تدفقات كبيرة من رأس المال الخاص من البلدان الصناعية.ومع ذلك، على المستوى المالي، فإننا نجد أن المؤسسات المالية في البلدان الناشئة أظهرت هشاشة أكبر من تلك الموجودة في البلدان الصناعية (لا سيما بسبب ضعف الأنظمة المصرفية)، الأمر الذي لا يقل زعزعة استقرار جميع اقتصادات العالم من خلال عولمة التدفقات المالية من مشتقات المالية الى الخ ..... وهكذا، أدت أزمة الأسواق الناشئة عام 1997، بقيادة لجنة بازل التي تضم السلطات المصرفية في البلدان الصناعية الرئيسية، إلى تعزيز التعاون المالي الدولي، وذلك بمنع الأنشطة المالية من إضعاف النظام المالي الدولي ككل أو تهديده بالانهيار.

علاوة على ذلك، فإن الاضطرابات المالية التي تعاني منها البلدان الناشئة يمكن تفسيرها أيضا بحقيقة أن بنوكها استدانت من الأسواق الدولية.وبما أن ديونهم تتعامل بالعملة الأجنبية (بالدولار في أغلب الأحيان)، فإنهم معرضون للخطر الشديد لأنهم عرضة لتغيرات في أسعار الصرف، الأمر الذي يمكن أن يؤدي فجأة إلى تفاقم تكلفة وأعباء ديونهم. وهذا ما يفسر حالات إفلاس البنوك العديدة المسجلة في البلدان الناشئة، ولماذا عانت أكثر من غيرها من الأزمات المالية في التسعينيات، والتي شهدت ركود اقتصادي خطير.

2-4 -3 الدول الناشئة ودول BRICS :

حاليا تعتبر دول مثل جنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية والأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين وكوريا والهند وإندونيسيا والمكسيك من الدول الناشئة، وروسيا وتركيا. وتتميز البرازيل وروسيا والهند والصين عموما عن غيرها من الأسواق الناشئة من حيث حجمها. والمعروفة أكثر باسم BRIC[2] (الحرف الأول من كل دولة من الدول الأربع)،ومن المنتظر أن تلعب "دول القارة" دورا محوريا على الساحة العالمية على المستويين الاقتصادي والجيوسياسي.

ومن الناحية الاقتصادية، تمكنت هذه البلدان من ترسيخ مكانتها كقادة في بعض القطاعات الرئيسية للتجارة الدولية، والتي سنذكرها بشكل رئيسي في البرازيل في مجال الزراعة.والهند في الخدمات والصين في المنتجات الصناعية والمنسوجات. وقد لعبت كل دولة من هذه البلدان بأفضل ما لديها من "مزايامقارنة" حيث دولة البرازيل التي توصف

[1] Lehmann, Paul-Jacques. *Économie des marchés financiers*. De Boeck, 2014 , P 16.

[2] برز مفهوم البريكس لأول مرة سنة 2001 من طرف Jim O'Neil اقتصادي في بنك الاستثمار Goldman Satchs.

بأنها "مزرعة العالم"، لديهامساحات شاسعة قابلة للزراعة، وبتنوع مناخاتها، ومنتوجاتها المتنوعة ؛ تتمتع الصين عموما بيد عاملة وفيرة ، مع نقص التأهيل، ورواتب منخفضة من أجل ضمان القدرة التنافسية للصناعة الصينية؛ الهند لديها قوة عاملةمتحدثة إنجليزية مؤهلة، راتب منخفض، مما يسمح لها بتأسيس نفسها في قطاعاتالخدمات (خدمات الأعمال).

أما من الناحية الجيوسياسية، فإن الصين وروسيا، اللتين كانتا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ عام 1945، تشكلان لاعبين أساسيين في المنتديات الدوليةباستثناء البرازيل، الدولة الوحيدة التي لا تمتلك أسلحة نووية، فإن دول البريكس أصبحت بالفعل قوى سياسية واقتصادية كبرى، ومن المقرر أن تلعب دورا متزايدا في الشؤون السياسية ،الاقتصادية والعسكرية في هذا العالم المتغير.[1]

وبالتالي فإن هؤلاء العمالقة الجدد أصبحوا أفضل تجهيزا على نحو متزايد للتأثير على تعريف قواعد العولمة؛ لقد أظهروا ذلك من خلال الوقوف في وجه الدول الغنية أثناء المفاوضات التجارية الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة يتطلب التغلب عليها على المستوى الوطني. ويظل الفقر وعدم المساواة من المشاكل الرئيسية التي تواجهها هذه البلدان يجعل اندماجها صعب في الاقتصاد الدولي والصراعات الاجتماعية الناجمة عن ذلك . ومدى تاثيرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي، دون أن ننسى المخاطر المرتبطة بالأضرار البيئية.[2]

2-4- 4 التغيير في المبادلات التجارية :

التجارة هي بلا شك واحدة من أقدم الأنشطة البشرية. إن عملية تدويل الاقتصاد، التي سبقت الثورة الصناعية، تتخللها مراحل عديدة. ومن بين هذه نلاحظ بشكل خاص الدفعة الاستكشافية الكبيرة، التي قادتها الممالك الأيبيريةالقرن الخامس عشر، حيث لعبت دورا حاسما في عملية الانفتاح العالمي ونمو التجارة الدولية. وبالمثل، تم اتخاذ خطوة أخرى خلال انتشار الليبرالية، التي نظمها الآباء المؤسسون للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، آدم سميث وديفيد ريكاردو، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي فرض فيه التخصص الدولي للعمل، في سياق التجارة الحرة، نظريا بالتخصيص الأمثل للموارد.

لقد أسست التجارة الدولية نموها على مبدأ مفاده أنها قد تكون مربحة لجميع البلدان التي تشارك فيها. وكان ديفيد ريكاردو، الاقتصادي الإنجليزي، هو الذي عرض ذلك في بداية القرن التاسع عشر ، عبر عنهابشرح بسيط للمكاسب المحتملة من التجارة، باستخدام مفهوم الميزة النسبية، والذي بموجبه يكون لكل دولة مصلحة في التخصص في المجال الذي تكون فيه أكثر كفاءة.

إن التنبؤ الأساسي للنموذج الريكاردي . على وجه التحديد أن البلدان تميل إلى تصدير السلع حيث تكون إنتاجيتها مرتفعة نسبيا لا يزال يشكل سمة مميزة للتفكير المعاصر. وينطبق الشيء نفسه على منظور المفكرين الليبراليين في القرن التاسع عشر، والذي يرى أن التجارة هي عامل من عوامل السلام والتقدم والازدهار.

لقد اتخذ مفهوم التقسيم الدولي للعمل، مبدأ التخصص في النموذج الريكاردي، أشكالا مختلفة مع مرور الوقت. وهكذا منذ توسع الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر.والذي شهد جزئيا اكتمال حركة كبيرة لإنهاء الاستعمار

[1] Trépant, Inès , OP.Cit , P 8.

[2] https://www.alternatives-economiques.fr/chine-inde-bresil-geants/00057645

بعد الحرب العالمية الثانية، والتجارة بين البلدان الصناعية والبلدان المتحررة من الحكم الاستعماري (أعيدت تسميتها بالبلدان النامية)يتألف بشكل أساسي من تبادل السلع المصنعة للمواد الخام والمنتجات الزراعية. يشار إلى هذه التجارة عموما باسم "التجارة بين الشمال والجنوب" لأن معظم الدول الصناعية تأتي بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا، كانت البلدان الناتجة عن موجة إنهاء الاستعمار هذه المرة تطمح إلى جعل بلادها ذات سيادة اقتصاديا. وهذه هي الطريقة التي تغير بها هيكل التبادلات التجارية تدريجيا لإفساح المجال أمام التشكيل الجديد للعلاقات بين الشمال والجنوب . وفي الفترة بين 1970 و1990، بدأت البلدان النامية في تصدير المنتجات المصنعة إلى البلدان الصناعية، ورفضت السماح لنفسها بأن تبقى حبيسة التقسيم الدولي للعمل الذي كان يضر بها، لا سيما بسبب عدم استقرار أسعار السلع الأساسية و انهيار الأسعار وللهروب من فخ التخصص الموروث في معظمه عن الحقبة الاستعمارية، كما حرصت هذه الدول على تنويع إنتاجها.

ولا ينبغي لهذا الاتجاه الرئيسي أن يحجب الاختلافات الوطنية التي لا يمكن إنكارها في وتيرة التغير في التبادلات التجارية. وفي الواقع، فإن هذا الصعود في قوة العالم النامي كان معنيا في البداية بالدرجة الأولى . آسيا، وعلى وجه الخصوص الشرق الأقصى، حيث بدأت الانطلاقة الصناعية الحقيقية في الستينيات. ثم أصبح مفهوم **"البلدان الصناعية الجديدة"** معمما في الثمانينيات لتعيين البلدان النامية في آسيا التي شهدت مرحلة من التصنيع نموا سريعا في الاقتصاد .

عرف (Balassa, 1981)[1] في الفترة 1960 -1973 البلدان النامية الحديثة التصنيع بالبلدان التي تجاوز دخل الفرد فيها 1100 دولار في عام 1978 وحيث كانت حصة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي 20 في المائة أو أعلى في عام 1977. والدول المعنية هي الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك وأوروغواي في أمريكا اللاتينية؛ إسرائيل ويوغوسلافيا في منطقة أوروبا والشرق الأوسط؛ وهونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايوان في الشرق الأقصى وباستثناء هونغ كونغ وأوروغواي. كما نجد كولومبيا التي على وشك أن تصبح دولة صناعية حديثة، والهند التي لديها قطاع صناعي أكبر من أي بلد نام آخر في حين البرازيل والمكسيك، اللتين تتعايشان مع قطاع زراعي كبير .

إجمالا كانت الصادرات من البلدان الصناعية الجديدة تتألف من الملابس والأحذية وغيرها من المنتجات غير المتطورة نسبيا، في حين كانت الصادرات من البلدان المتقدمة تتألف من رأس المال والسلع كثيفة العمالة الماهرة، مثل المواد الكيميائية أو صناعة الطائرات.ومع ذلك، فإن هذه الدول لم تقتصر على التخصص في الصناعات كثيفة العمالة التي تتطلب مؤهلات منخفضة. وفي ثلاثين عاما، انتقلت هذه البلدان من هياكل التصدير التي تركز على المنتجات البسيطة مثل الملابس والمنتجات الجلدية أو الألعاب، إلى الهياكل التي تهيمن عليها الصناعات الثقيلة (بناء السفن، وصناعة الصلب، والبتروكيماويات)، ثم تطوير قطاعات تكنولوجية متطورة بشكل متزايد (الميكانيك، والكيمياء، وتكنولوجيا المعلومات، والسيارات، والإلكترونيات، وما إلى ذلك).

تمثل الهند والصين والبرازيل أكثر من 40% من سكان العالم. وتقوم هذه البلدان الآن بالتصدير ،و تعد هده الدول مركز التصنيع على هذا الكوكب (50٪ من الإنتاج العالمي للأحذية ومشغلات DVD والكاميرات الرقمية، و70٪ من إنتاج الألعاب، وما إلى ذلك) تتقدم في سلسلة التوريد وتطرح المنتجات في السوق التي تكون دائما اكثر تطورا. لقد

[1]Balassa, Bela. "The newly-industrializing developing countries after the oil crisis." *Weltwirtschaftliches Archiv* H. 1 (1981): 142-194.

أصبحت البرازيل قوة زراعية ، وخاصة في مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا، اللتين تهاجم ممارساتهما الحمائية دون نجاح. ومن جانبها، تسعى الهند إلى الهيمنة على قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي إلى عمليات نقل إلى قطاعات كانت محمية حتى الآن.

وبشكل عام، يمكن تفسير انطلاقتها الاقتصادية من خلال إتقان الأنشطة المرتبطة "بالثورة الرقمية" في نهاية القرن العشرين وتعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وبالتالي تمثل الصين نحو 17% من الصادرات من خلالشركات الإلكترونيات والهند 21% من الصادرات العالمية للخدمات الإلكترونية عام 2005. [1]

المبحث الثالث : عوامل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.

تتميز البدان الناشئة بشكل عام بنمو اقتصادي سريع على المدى الطويل مع التغيرات والإصلاحات الهيكلية التي فرضتها سمح لها بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية و توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها في ظل الانفتاح التجاري ودورها في التجارة الحرة والتكامل الإقليمي بحيث فرضت نفسها في الأسواق الدولية، كما أن هناك عاملان أساسيان ساهما في توفير جو مناسب للمعاملات الاقتصادية وهما الاستقرار السياسي والمؤسساتي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3-1الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت العقود الماضية تغيرات عميقة من خلال دور دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرةباعتبارها فرص للاستثمار[2]، حيث أنشأت معظم البلدان ، بما في ذلك الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء ، وكالات استثمار في ظل سياسات تتضمن حوافز ضريبية ومالية[3]. يوضح الشكلين رقم (1- 7) و (1- 8) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والخارجة لكل من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينيةخلال الفترة 1980-2019.

أنشأت معظم البلدان ، بما في ذلك الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء ، وكالات الاستثمار ، ولديها سياسات تتضمن حوافز ضريبية ومالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] F. LEMOINE et D. ÜNAL-KESENCI, « Chine et Inde dans le commerce international, les nouveaux meneurs du jeu », La Lettre du CEPII, n° 272, novembre 2007.

[2] Nicet-Chenaf, Dalila. , OP.Cit ,P1.

[3] Alfaro, Laura, et al. "FDI and economic growth: the role of local financial markets." *Journal of international economics* 64.1 (2004): 89-112, P107.

الشكل رقم (1- 7) :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لكل من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-2019 .

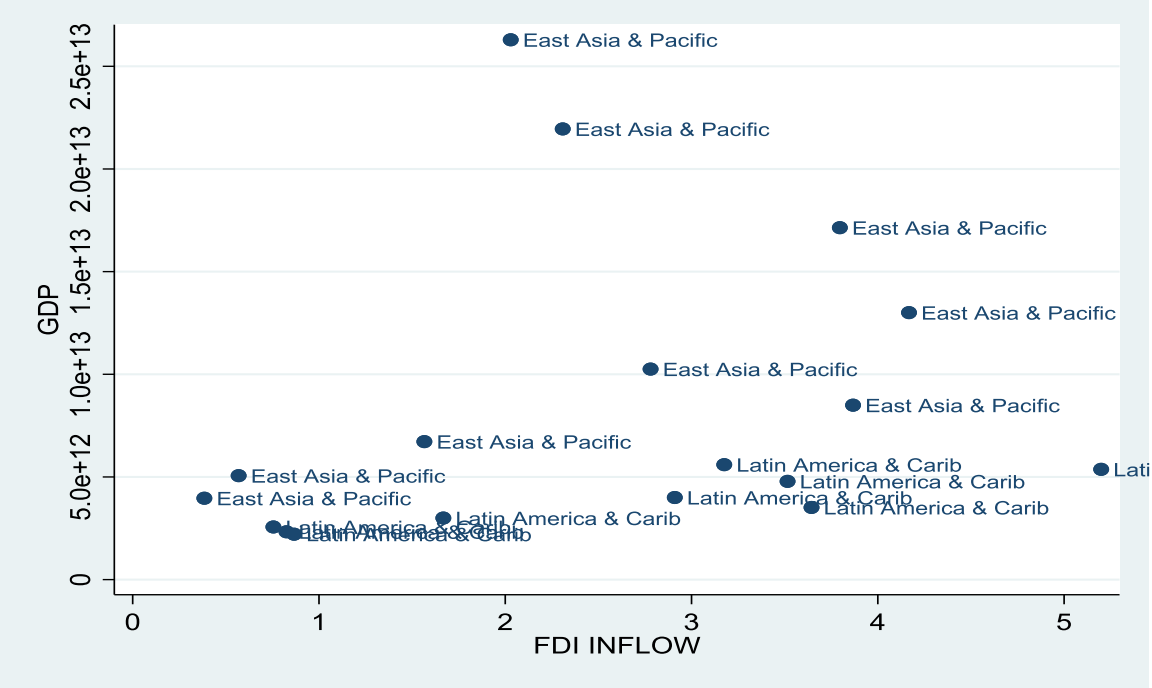

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

الشكل رقم (1- 8) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والخارجة لكل من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-2019 .

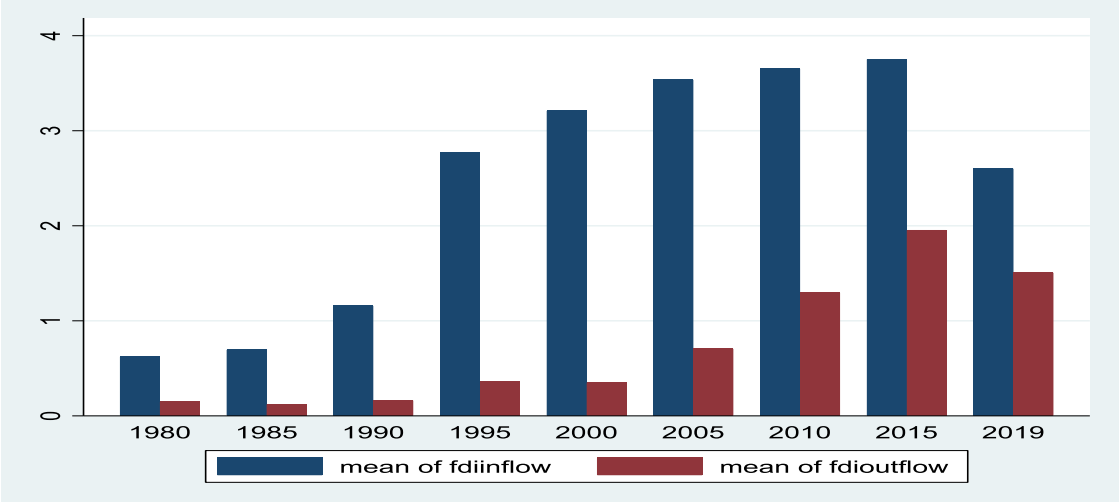

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

بالمقارنة من خلال الشكلين نلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدريجيا ومتقارب إلى حد ما في كل من الدول من سنة 1980 إلى أنه تعدى المتوسط في سنة 1995 . حيث أن الناتج المحلي الإجمالي لدول شرق آسيا بدأ في الارتفاع مند سنة 1980 بقيمة 3,96357E+12 إلى غاية 2019 بمقدار 2,62932E+13 بنسبة 31.13% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهدا ما يتوافق مع عدة دراسات من بينها دراسة (Borensztein, Gregorio, & Lee,

(Aitken, Harrison, & Lipsey, 1996)،حيث تجاوزت تدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصاديات الأسواق 1998[1]، الناشئة 320 مليار دولار في عام 1996 و إلى ما يقرب من 200 مليار دولار في عام 2000. وتمثل أعلى بأربعة أضعاف من ذروة الإقراض المصرفي التجاري في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. بالإضافة إلى ذلك ، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 60٪ من تدفقات رأس المال الخاص .[2]

على الرغم من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة بنسبة 9٪ ، من 385 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 350 مليار دولار أمريكي في عام 2017 ، إلا أن دول آسيا الناشئة لا تزال تمثل 25٪ تقريبا من التدفقات العالمية الخارجة في عام 2017. وظلت المنطقة قريبة من هذا المستوى منذ عام 2011. بحيث كانت أكبر التدفقات الوافدة في عام 2017 إلى الصين (136 مليار دولار أمريكي) ، والتي لا تزال ثاني أكبر مستفيد في العالم بعد الولايات المتحدة.[3]

أما دول أمريكا اللاتينية هي الأخرى ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قيمة قصوى بنسبة 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980 إلى غاية 3.2 % في سنة 2019 ، وأن الاستثمارات الأجنبية الخارجة من هده الدول لوحظ بشكل واضح مند سنة 2005 إلى غاية 2019 .ولكن السؤال المطروح من هي الدول التي كان أثر كبير في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ؟ للإجابة عن السؤال يتسنى دراسة مؤشر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (1-9) :نسبة رأس المال الثابت الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي لكل من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-2019 .

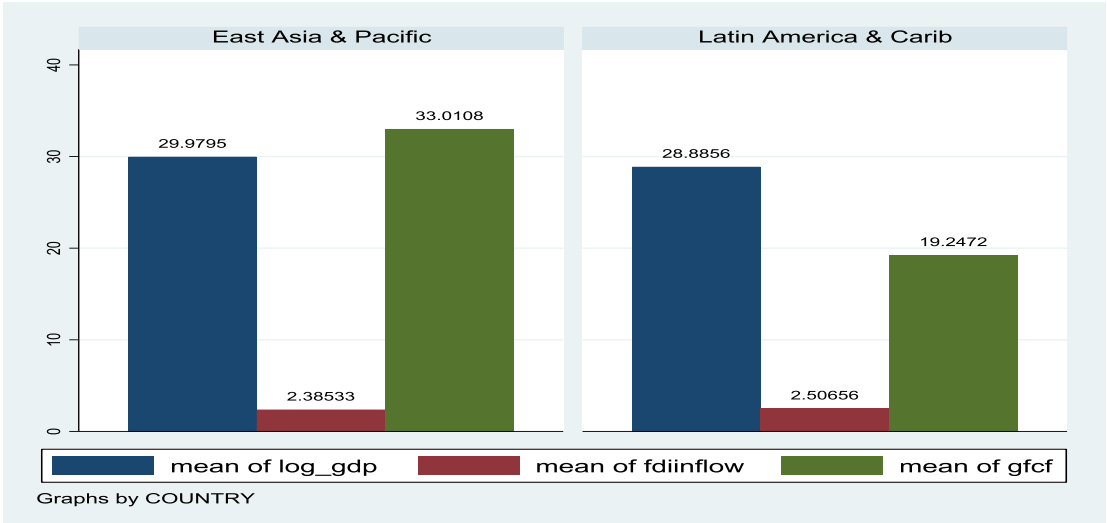

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

[1]Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee. "How does foreign direct investment affect economic growth?." *Journal of international Economics* 45.1 (1998): 115-135, P 115.

[2]Carkovic, Maria, and Ross Levine. "Does foreign direct investment accelerate economic growth." Does foreign direct investment promote development 195 (2005): 220 , P 195.

[3]OECD. "Business insights on emerging markets 2019." *OECD Emerging Markets Network, OECD Development Centre, Paris* (2019),P 27.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في دول شرق آسيا خلال الفترة 1980-2019 تجاوز 33 % خلال الفترة المدروسة ، بينما دول أمريكا اللاتينية بلغ 19.24 %.

أما مقارنة في البلدان النامية من خلال الجدول أدناه تحصلت أمريكا اللاتينية وشرق آسيا معا على نصيب الأسد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث ارتفعت من 79٪ في 1960-1969 و 80٪ في 1970-1979 ، إلى 89٪ في 1986-1990 وحتى 92٪ في 1990. ثانيا، تغير الوضع النسبي للمنطقتين في منتصف عام 1980 ، وبعد فترة من النمو القوي في 1960 و 1970 ، شهدت أمريكا اللاتينية تباطؤا وانحرافا حادا في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1980-1985 وامتد إلى سنة 1990، وخلال نفس الفترة ، ارتفعت حصة شرق آسيا في البلدان النامية والتدفقات إليها بشكل كبير. على الرغم من أن أمريكا اللاتينية شكلت 46 ٪ من التدفقات في البلدان النامية في النصف الأول من عام 1980.

الجدول رقم (1-5) : متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1960-1997. (billions of US$)

المناطق المضيفة	1969-1960	1979-1970	1985-1980	1990-1986	1997-1991
البلدان النامية					
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2 ,2	5	13	26	98
معدل النمو (% من FDI)	13	21	4	22	45
دول شرق آسيا					
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	0,4	1	5	14	56
حصة في الدول النامية (%)	16	20	38	54	58
معدل النمو (% من FDI)	11	16	7	28	45
أمريكا اللاتينية					
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1,4	3	6	9	33
حصة في الدول النامية (%)	63	60	46	35	34
معدل النمو (% من FDI)	15	20	-5	17	49

Source : Zhang, Kevin Honglin. "Does foreign direct investment promote economic growth? Evidence from East Asia and Latin America." *Contemporary economic policy* 19.2 (2001): 175-185,P178.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة الذي يشير إليها مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من جدول الناتج المحلي الإجمالي الجدول رقم (1- 6)بين بعض البلدان أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كان منخفض نوعا ما . و في عام 1980 قد ارتفع هذا المؤشر منذ ذلك الحين في جميع البلدان باستثناء هونغ كونغ ، وفي نهاية عام 1997كانت النسبة في بلدان أمريكا اللاتينية الأربعة مماثلة ، تتراوح بين 12٪ -16٪ ، ظهرت اختلافات كبيرة في النسبة في شرق آسيا في عام 1997 ، مع مستويات عالية في أربعة

بلدان (سنغافورة وهونغ كونغ وماليزيا وإندونيسيا) ومستويات منخفضة بالنسبة لثلاث دول متبقية (كوريا وتايوان و تايلاند)

نظرا لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في كلتا المنطقتين في عام 1990 ، يبدو أن نمط المؤشر يشير إلى أنه في حين أن أمريكا اللاتينية قد يكون لديها نمو ثابت نسبيا في الاستثمار المحلي ، فقد شهدت شرق آسيا نموا سريعا في الاستثمار المحلي مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر .

الجدول رقم (1- 6) : نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي .

لبعض الدول الناشئة خلال الفترة 1980-1997. (Millions of US)

الدول	1980		1985		1990		1995		1997	
	FDI Stock	% in GDP	FDI Stock	% in GDP	FDI Stock	% in GDP	FDI Stock	% in GDP	FDI Stock	% in GDP
الأرجنتين	5344	6 ,9	6563	7,4	7443	5,3	27,734	9,9	39,953	12,3
البرازيل	17,480	7,4	25,665	11,5	37,143	7,8	98,839	14,4	128,080	15,9
كولومبيا	1061	3,2	2231	6,4	3500	8,7	6408	7,9	11,221	14,3
المكسيك	8105	4,2	18,802	10,2	22,424	9,2	41,130	14,3	50,545	12,5
هوكونغ	43,510	158,6	46,389	138,4	56,115	75,0	70,951	50,6	94,558	54,6
أندونسيا	10,274	14,2	24,971	28,6	38,883	36,6	50,601	25,6	61,475	28,6
كوريا	1140	1,8	2160	2,3	5864	2,3	10,478	2,3	15,335	3,5
ماليزيا	5169	21,1	7388	23,7	10,318	24,1	27,094	31,8	37,278	38,1
سنغافورة	6203	52,9	13,016	73,6	28,564	78,2	59,582	71,2	78,637	81,6
تايوان	2405	5,8	2930	4,7	9735	6,1	15,736	6	19,848	7
تايلاندا	981	3	1999	5,1	8209	9,6	17,452	10,5	13,009	8,5

Source : Zhang, Kevin Honglin. "Does foreign direct investment promote economic growth? Evidence from East Asia and Latin America." *Contemporary economic policy* 19.2 (2001): 175-185,P179.

والشكل الموالي يعبر عن التدفقات المالية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد أو الخارج من البلد لبعض دول الناشئة بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . حيث نجد أن دولة الصين تحتل المركز الأول في التدفقات المالية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في كل الفترات من 2005 - 2021 وقد أخذت قيمة قصوى في سنة 2021 بمقدار 180.957 مليون دولار أمريكي و تجاوزت دولة البرازيل بأكثر من ضعفين التي تحتل المركز الثاني في سنة 2010 إلا أنه في سنة 2015 قد تجاوزت التدفقات المالية الخارجية الاستثمار الأجنبي الخارجي كما أن كل من الدول الهند والمكسيك، الأرجنتين ،أندونيسيا ، تركيا ، الفيتنام ، البيرو نلاحظ أن التدفقات المالية الوافدة أكبر التدفقات المالية الخارجة طيلة الفترة .

الشكل رقم (1- 10) : تدفقات المالية الوافدة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر لبعض دول الناشئة خلال الفترة 2005- 2021.

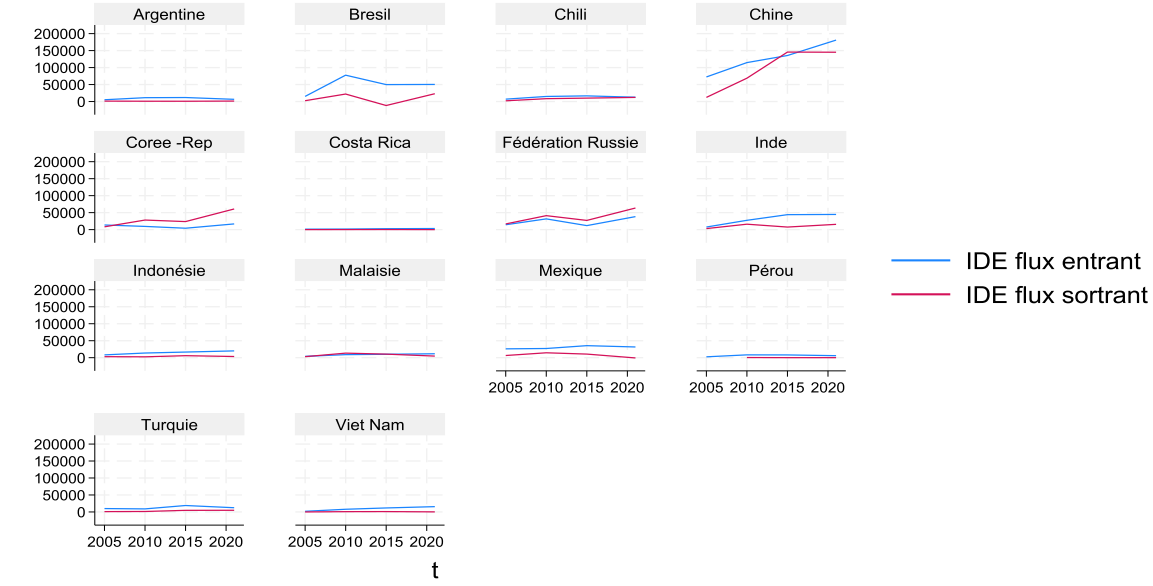

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

2-3 الصادرات و الواردات :

تعتبر الصادرات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ودلك عن طريق تدفق رؤوس الأموال إلى البلد المصدر ، حيث أثبتت العديد من الدراسات على العلاقة الايجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي مثل دراسات كل من(Emery, 1967 ، Michaely, 1977،1978 Balassa, ، Fajana, 1979 ، Tyler, 1981 ، Feder, 1982، الى الخ...) حيث أن البلدان النامية أصبحت تعتمد على السياسات الموجهة للتصدير كإستراتيجية التنمية المناسبة لها.[1]

تعبر آسيان هي رابع أكبر منطقة مصدرة في العالم ، حيث تمثل 3.3٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، ولكنها تنتج أكثر من 7.0٪ من الصادرات العالمية ، بسبب اندماجها في سلاسل القيمة العالمية (OECD، 2018c). حجم التجارة لدول ASEAN مفتوحة تماما ، ليس فقط داخل المجموعة الأعضاء ، ولكن أيضا مع غيرالبلدان الأعضاء ، والتي غالبا ما تقدم تعريفات تفضيلية . حيث من بين ASEAN-6[4] ، أكثر من 99 ٪ من العناصر المدرجة في قائمة الإدراج لديها تعريفات بنسبة 0 ٪. بالنسبة إلى كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وفيتنام (بلدان CLMV) ، كان ما يقرب من 90٪ من السلع لديها تعريفات صفرية على الواردات في عام 2016 . [2]

الشكل رقم (1- 11) : تطور الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي لكل من دول شرق آسيا خلال الفترة 1980-2019.

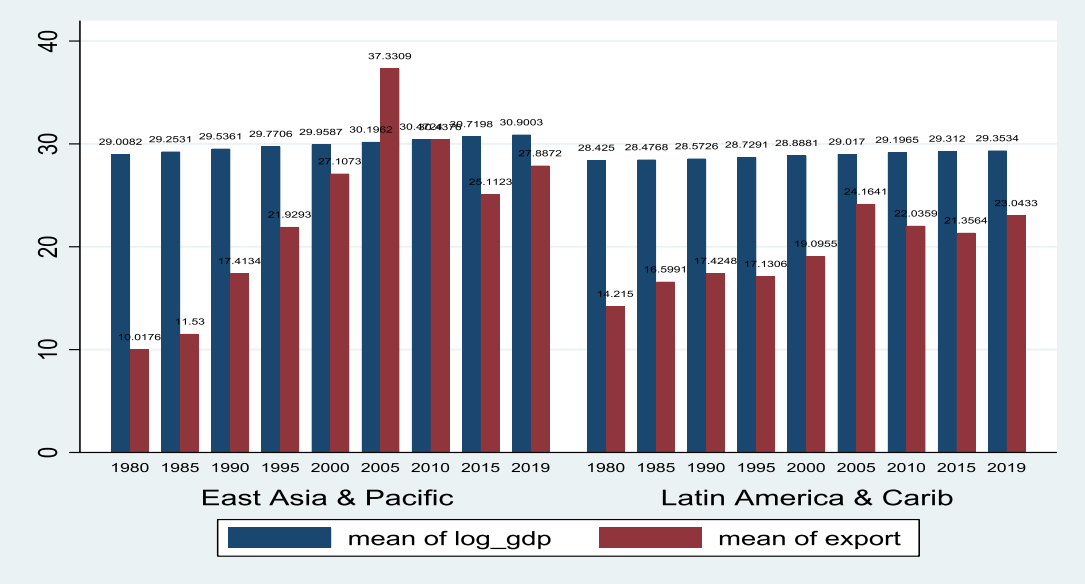

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن صادرات كل من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أخدا نفس الاتجاه في الارتفاع من سنة 1980 حيث بلغت صادرات كل منهما درجة قصوى في سنة 2005 بنسبة 37.3 % و 24.2 %من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، كما انخفضت صادرتهما نوعا ما في سنة 2019 ب 27.9 % و 23 % و بمقدار 7,5447E+12 و 1,3624E+12 (US courants $) على الترتيب . ويبين الشكل (1-12) قيمة الصادرات لبعض الدول الناشئة لسنة 2020 بحيث نجد الصادرات الصينية تحتل المركز الأول وتجاوزت أربعة أضعاف مقارنة بالدول الأخرى

.

[1] Darrat, Ali F. "Are exports an engine of growth? Another look at the evidence." *Applied Economics* 19.2 (1987): 277-283,P 277.

[2] OECD. "Business insights on emerging markets 2019.", OP.Cit , P 28.

الشكل رقم (1- 12) :قيمة الصادرات للدول لسنة 2020 (الوحدة ألف دولار أمريكي)

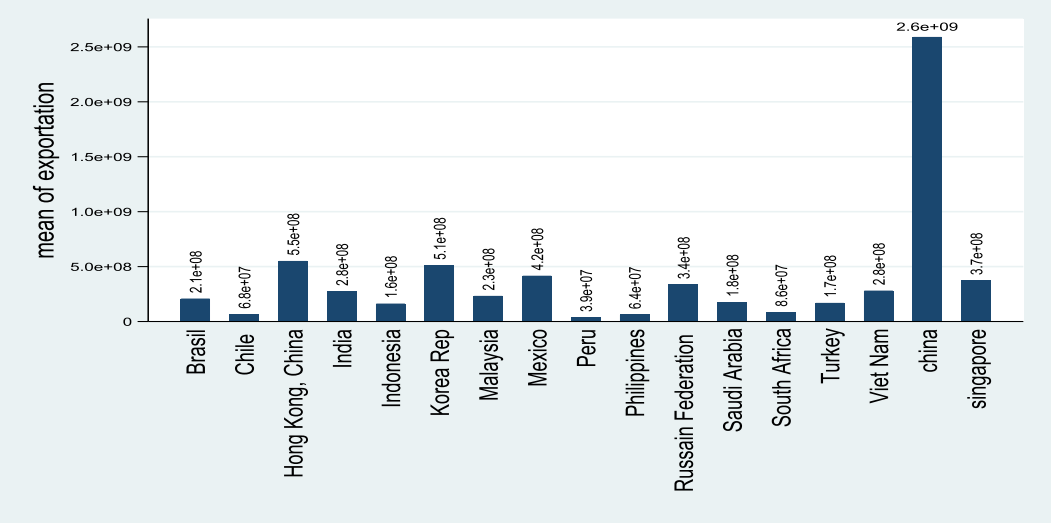

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Trade statistics for international business development

تستورد البلدان غالبا البضائع التي لا تستطيع صناعاتها المحلية إنتاجها بنفس الكفاءة، أو تكلفة إنتاجهاداخليا يفوقاستيرادها من الدول المصدرة، حيث يتم استيراد المواد الخام، أو البضائع غير المتوفرة داخل حدودها لغرض إشباع حاجيات أفرادها أو استعمال المواد الخام وبعض البضائع في تصنيع منتجات أخرى بهدف تصديرها وجلب العملات الأجنبية إليها .

الشكل أدناه يبين حصة الدول من الصادرات العالمية و مقدار قيمة النمو الاقتصادي ،حيث نلاحظ أن حصة الصادرات لدولة الصين حوالي 15 % من الصادرات العالمية ثم تليها هونغ كونغ 3.2 % ، ثم كوريا ،المكسيك ، سنغافورة بمقدار 2.9 % ، 2.4 % ، 2.1 % على الترتيب إلى الخ ..... هدا يدل على أن مساهمة حصة صادرات الدول الناشئة لها تأثير هام على الصادرات العالمية .

الشكل رقم (1- 13) :حصة صادرات الدول من الصادرات العالمية وقيمة النمو الاقتصادي لسنة 2020 .

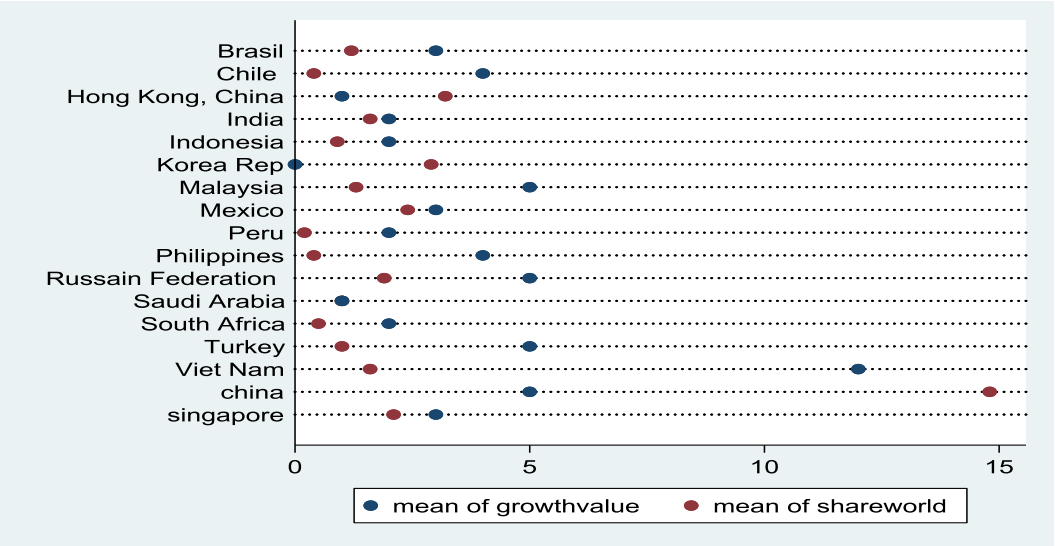

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Trade statistics for international business development

3-3 الإصلاح الهيكلي والمؤسساتي :

تتميز البلدان الناشئة بشكل عام بنمو اقتصادي سريع على المدى الطويل وفي ظل التغيرات والإصلاحات الهيكلية التي فرضتها سمح لها بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية و توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها مما ازداد انفتاحها التجاري ودورها في التجارة الحرة والتكامل الإقليمي جعل لها مكانة في الأسواق الدولية ، كما أن هناك عاملان أساسيان ساهما في توفير جو مناسب للمعاملات الاقتصادية وهما الاستقرار السياسي والمؤسساتي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الحكم الرشيد ، الذي يعرف بأنه إدارة الجودة وتوجيه سياسات التنميةالذي أثبته العديد من الاقتصاديين أن لها تأثير ايجابيا على الأداء الاقتصادي وكدا اختبار العلاقة بين الحكم الرشيد بمعنى "إدارة السوق المعززة" من قبل (Kauffman et al, 2005), Knack et al. (1999) ،حيث حسب البنك الدولي يتم تقييم الحكم الرشيد من خلال القدرة التنفيذية للحكم،بهدف أن سياسة الحكم الرشيد تسمح للبلدان النامية تحقيق الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والإصلاحات السياسية من أجل الوصول إلى مستوىتنمية مماثلة لتلك البلدان الصناعية.

حيث عرف North (1990) المؤسسات بقواعد اللعبة في المجتمع وقسمها الى قواعد رسمية وغير رسمية ، هي القيود والحواجز الموضوعة إنسانيا التي يتعامل بها الأفراد من خلال العلاقات السياسية أو الاقتصادية. [1]

تشير الأدلة التاريخية إلى أن مؤسسات النظام العام ضرورية لكي تعمل الأسواق ويعد سوق مثالي في حالة عدم وجود حواجز واتصالات سياسية تساعد على الاحتكار بحيث يكمن دور الدولة والسلطات العامة في تأمين حقوق الملكية والعقود بمختلف أنواعها بتطبيق قواعد القانون و توفير الطرقات والمرافق الأخرى التي تساهم في الأنشطة الاقتصادية ، كما يجب التميز بين مؤسسات الاقتصاد الشامل ومؤسسات ذات الاقتصاد الاستخراجي [2] ، حيث أن المؤسسات ذات الاقتصاد الشامل هي تلك الدول التي تشجع مشاركة جماهير متنوعة وكبيرة بهدف تحقيق استفادة أقصى من مواهبهم ومهارتهم في الأنشطة الاقتصادية مع ضمان حقوق الملكية الفكرية في نظام قانوني غير متحيز و الخدمات العامة التي توفر مجالا متكافئا ، يمكن للأفراد من خلاله التبادل و إجراء العقود والسماح بدخول الشركات الجديدة واختيار نشاطهم الاقتصادي مثل دول كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة الأمريكية ، أما المؤسسات السياسية الاستخراجية تضع السلطة في أيدي نخبة ضيقة و قليل من القيود على الممارسة ،حيث غالبا ما تكون المؤسسات الاقتصاديةمنظمة من قبل هذه النخبة لاستخراج المواردمن بقية المجتمع. ومن الطبيعي أن ترافق ذلك المؤسسات الاقتصادية المؤسسات السياسية الاستخراجية.[3] ، على سبيل المثال في منتصف وأواخر التسعينيات ، أجرت الحكومة الصينية إصلاحين رئيسيين في السياسة ، إصلاحات حقوق الملكية وسوق العمل. أدت إصلاحات الملكية إلى خفض حصة الحكومة الصينية في الأسهم في قطاع التصنيع من 48٪ إلى 26٪ خلال الفترة

[1] North Douglass, C. "Institutions, institutional change and economic performance." *Journal of Women s Health* (1990),P3.

[2] Acemoglu, Daron. "Why Nations Fail?." *The Pakistan Development Review* 54.4 (2015): 301-312,P303.

[3] MacLeod, W. Bentley. "On economics: a review of Why nations fail by D. Acemoglu and J. Robinson and Pillars of prosperity by T. Besley and T. Persson." *Journal of Economic Literature* 51.1 (2013): 116-43,P 120.

2003-1998. حيث شهدت تلك الفترةموجة هائلة من إعادة هيكلة الملكية في الصناعات المملوكة للدولة و تحول عدد كبير من الشركات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة .[1]

يوضح الشكل الموالي مؤشر القدرات الإنتاجية (PCI) لقياس مستويات القدرات الإنتاجية على أساس ثلاث ركائز الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع والعلاقات الإنتاجية و هو مؤشر مركب يلخص المكونات الثمانية في مؤشر واحد: رأس المال الطبيعي ، ورأس المال البشري ، والطاقة ، والمؤسسات ، والقطاع الخاص ، والتغيير الهيكلي ، النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. PCI العالمي هو مؤشر مركب يلخص المكونات الثمانية في مؤشر واحد.

الشكل رقم (1- 14) :تطور مؤشر القدرة الإنتاجية مع النمو الاقتصادي.

لدول العينة خلال الفترة 2000-2018 .

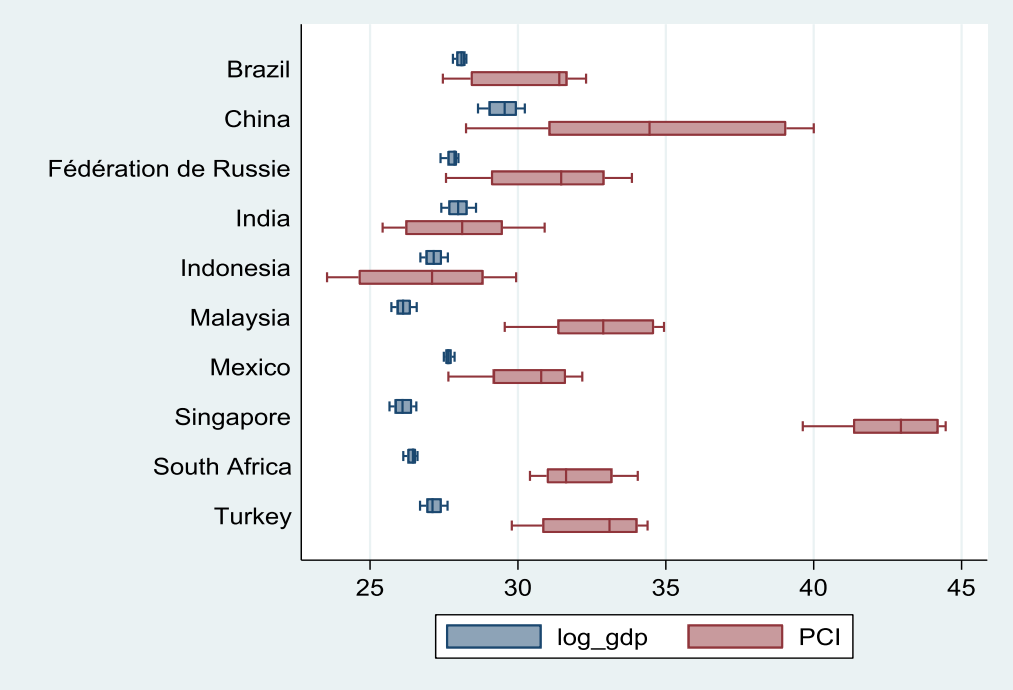

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات CNUCED.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن القدرة الإنتاجية لدولة سنغافورة أخذت قيمة قصوى تم تليها كل من الدول الصين ماليزيا ، تركيا ، إفريقيا الجنوبية ، روسيا ، المكسيك ،البرازيل ، الهند، ثم إندونيسيا على الترتيب .يرجع الفارق في القدرة الإنتاجية لكل دولة في اختلاف خصائص كل دولة عن الأخرى من خلال المؤشرات المكونة لـ مؤشر القدرة الإنتاجية لكل بلد، كما يوضح الشكل رقم (1- 15)مساهمة كل من القطاع الخاص ،الإصلاح الهيكلي والمؤسساتي في النمو الاقتصادي .

[1]Pandey, Manish, and Xiao-yuan Dong. "Manufacturing productivity in China and India: The role of institutional changes." *China Economic Review* 20.4 (2009): 754-766, P 755.

الشكل رقم (1- 15) :مساهمة القطاع الخاص ، الإصلاح الهيكلي والمؤسساتي في النمو الاقتصادي .

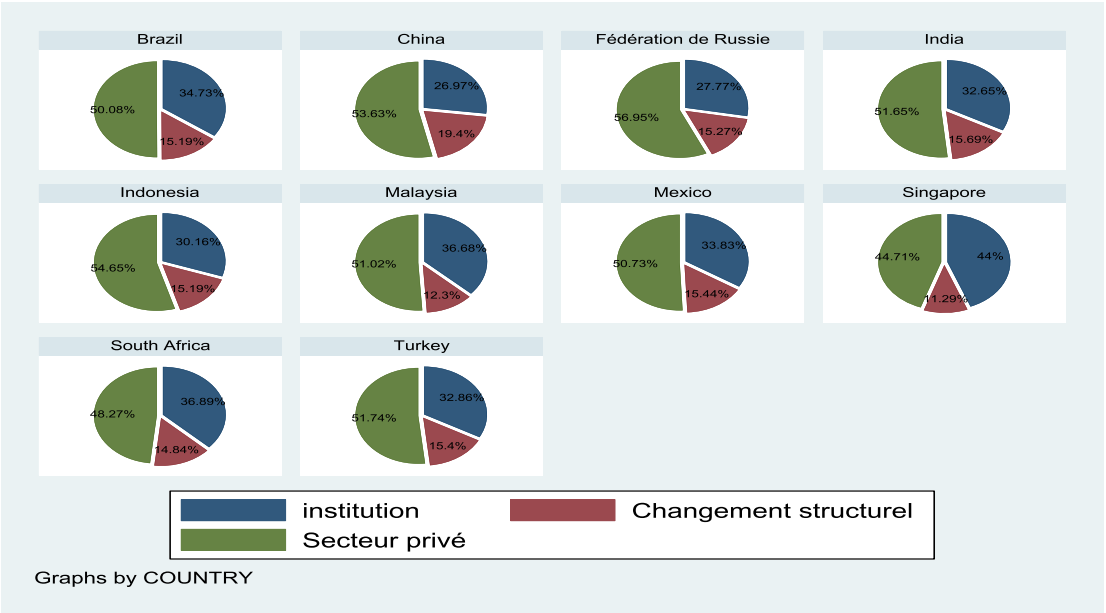

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات CNUCED.

4-3 بيئة الأعمال:

إن سهولة ممارسة الأعمال التجارية (Doing Business) ساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول؛ حيث أن الحرية الاقتصادية التي وفرتها هده الدول أدى إلى خلق بيئة أعمال مناسبة من خلال حقوق الملكية ، النظام القانوني ، الحوافز الجمركية والضريبية وحرية انتقال رؤوس الأموال وغيرها ، حيث يوضح الشكل أسفله كل من النظام القانوني وحقوق الملكية، التنفيذ القانوني للعقود و حرية التجارة دوليا.

الشكل رقم (1- 16) : تطور مؤشرات النظام القانوني وحقوق الملكية ،التنفيذ القانوني للعقود ، حرية التجارة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018.

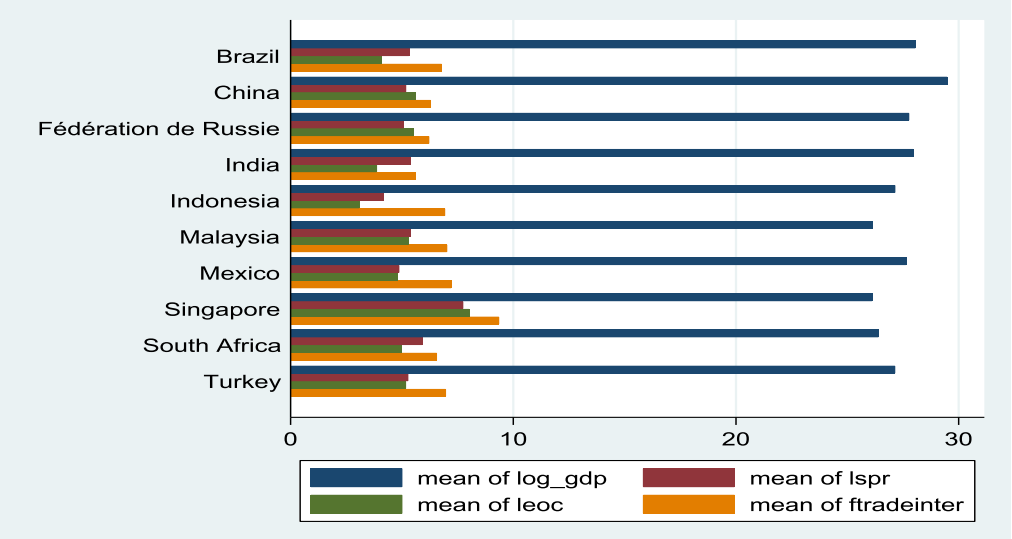

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بياناتFreedom to Trade Internationally

حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 ، يتم تسجيل بيئة الأعمال على أساس أداء الاقتصادفي كل مجال من المجالات العشرة المدرجة في تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية، هذا النهج يسهل مقارنة اقتصاد كل دولة. بحيث يتم مقارنة اقتصاد 190 دولة لأفضل أداء تنظيمي وترتيبها حسب درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية ،ويوضح جدول أدناه ترتيب الدول حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال :[1]

الجدول رقم (1- 7) : ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية لبعض دول ناشئة.

الرتبة	الدول	الرتبة	الدول	الرتبة	الدول	الرتبة	الدول
03	هونغ كونغ	28	روسيا	60	المكسيك	77	قطر
05	كوريا الجنوبية	31	الصين	63	الهند	84	إفريقيا الجنوبية
12	ماليزيا	33	تركيا	70	الفيتنام	95	الفيليبين
15	تايوان	59	الشيلي	73	اندونيسيا	124	البرازيل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Doing Business(2020)

[1]Business, Doing. "Comparing Business Regulation in 190 Economies.(2020). Washington, DC: World Bank." (2020), P4.

3- 5 الحوكمة :

لقياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي ، قمنا بتركيب مؤشر مركب Ke بالاعتماد على مخرجاتEviews.9 الشكل رقم (1-17) مكون من عدة مؤشرات الحوكمة (WGI) و هي مقاييس إحصائية تستخدم للتوحيد البيانات المعقدة إلى رقم أو رتبة بسيطة ذات مغزى لصانعي القرار والسياسات. يميلون إلى تجاهل الخصوصية الفردية، فهي ستة أبعاد للحكم: (1) الصوت والمساءلة؛ (2) عدم الاستقرار السياسي والعنف؛ (3) فعالية الحكومة ؛ (4) الجودة التنظيمية ؛ (5) سيادة القانون و (6) السيطرة على الفساد.

الشكل رقم (1-17): تطور مؤشر متغيرات الحوكمةالعالمية خلال الفترة 2000-2020.

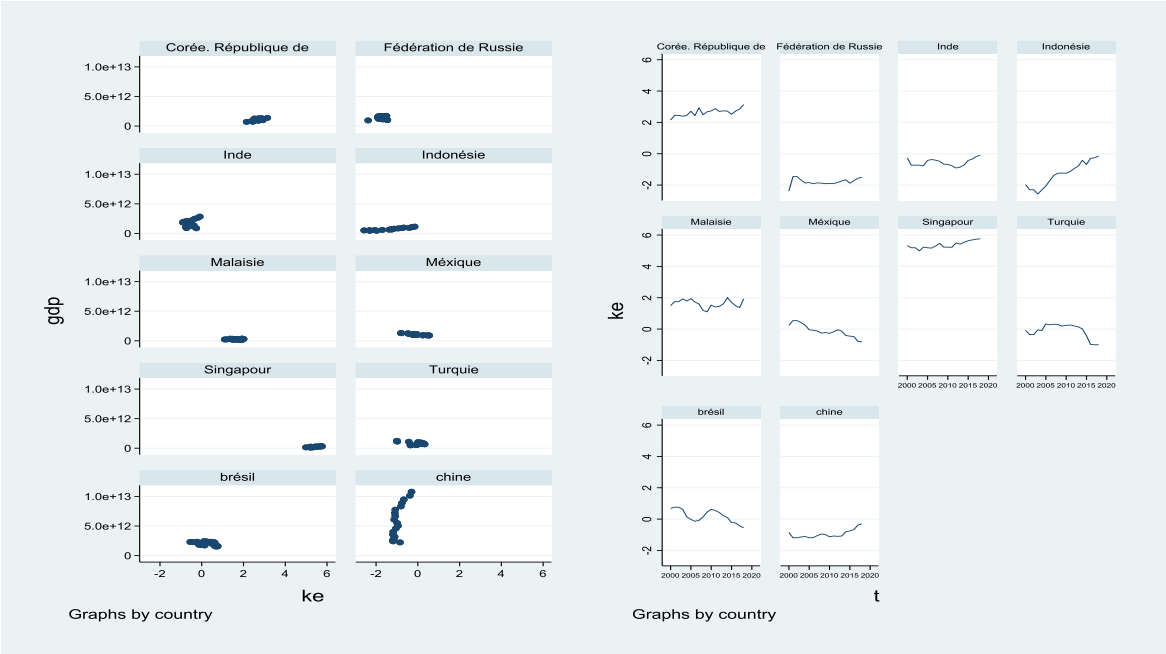

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (WGI)

يظهر من خلال المؤشر المركب Ke أن دولة سنغافورة تمتاز بأداء قوي خلال الفترة المدروسة إلاأن الناتج المحلي الإجمالي منخفض وهدا راجع لاعتبارات أخرى ثم تأتي بعد دلك كورياالجنوبية وماليزيا وعموما أدائهما متقارب ، بالنسبة لدولة كوريا الجنوبية يفوق المتوسط في حين دولة دولة ماليزيا قريبة من المتوسط.

أما فيما يخص كل البرازيل ، المكسيك ،الهند ، تركيا ، الصين أدائهم من خلال المؤشر المركب دون المتوسط ثم بدأ في الانخفاض نوعا ما ماعدا دولتي الهند والصين . كما نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الصين أخد قيمة قصوى مقارنة مع الدول الأخرى وفي الأخير نجد دولة أندونسيا المؤشر بدأ في الارتفاع تدريجيا خلال الفترة ولم يتعدى المتوسط .

يوضح الشكل الموالي تطورات مؤشرات الحوكمة العالمية ماعدا مؤشر الصوت والمساءلة لدول العينة .

الشكل رقم (1- 18): تطور متغيرات الحوكمة العالمية خلال الفترة 1996-2020.

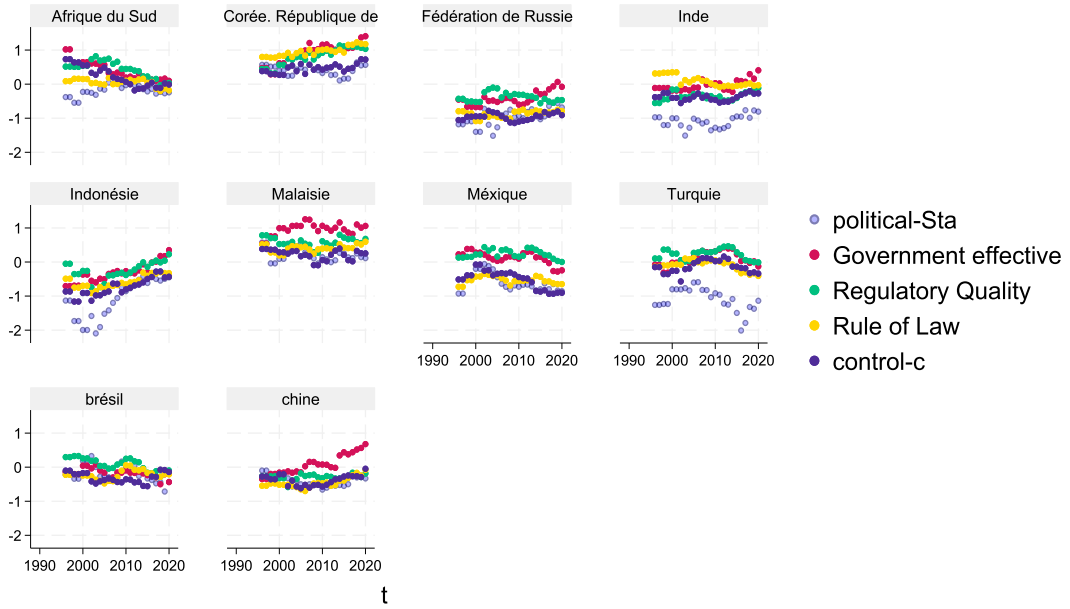

Graphs by country (stata18)

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

6-3 القطاع المالي والنمو الاقتصادي :[1]

لقد كانت العلاقة بين تشغيل النظام المالي والنمو الاقتصادي واحدة من أكثر المواضيع التي تم بحثها بكثافة في اقتصاديات التنمية. تمت كتابة المئات من الأوراق العلمية لوضع تصور لكيفية تأثير تطور هيكل القطاع المالي في الاقتصاد على المدخرات المحلية، تراكم رأس المال،الابتكار التكنولوجي، ونمو الدخل، أو العكس؛ واختبار هذه الروابط تجريبيا بما في ذلك تحديد اتجاهات السببية وأهميتها النسبية باستخدام تحليل البلدان؛ الخاصة بكل بلد؛ والبيانات على مستوى الصناعة والشركات و الاستثمارات . قام العديد من المؤلفين بمسح هذه الأدبيات الكبيرة (انظر، على سبيل المثال، Honohan 2004a, 2004b; DFID 2004; Levine 2004; and Andrianova and Demetriades 2008).

تشير الأدبيات السابقة إلى خلافات كبيرة حول العلاقة بين التمويل والنمو. على سبيل المثال، يرى جوان روبنسون (1952) أنه "**أين تدهب المؤسسة، يتبعها التمويل**"، مما يعني أن التمويل لا يسبب النمو، بل يستجيب لطلبات القطاع الحقيقي. كما يرفض روبرت لوكاس التمويل باعتباره وسيلة محددة "المفرط في الضغط" للنمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، يرى ميرتون ميلر أن "**مساهمة الأسواق المالية في النمو الاقتصادي هو اقتراح واضح للغاية بحيث لا يمكن إجراء مناقشات جادة بشأنه**". وقد رأى شومبيتر (1911)، وجورلي وشو (1955)، وغولدسميث (1969)، وماكينون (1973) أهميةالعلاقة بين التمويل والنمو في فهم النمو الاقتصادي. يلعب التمويل دورا بارزا في نظرية النمو الداخلي، من خلال تأثيره الإيجابي على مستويات تراكم رأس المال والمدخرات (رومر 1986) أو الابتكار التكنولوجي (Romer 1990, Grossman and Helpman 1991, and Aghion and Howitt 1992)

تشير الأدبيات الحديثة إلى ظهور إجماع حول الأهمية الحيوية لتنمية القطاع المالي في تسهيل النمو واستدامته. لقد شهد العقدان الماضيان انفجارا في الدراسات التجريبية التي تختبر العلاقة بين التمويل والنمو باستخدام البيانات عبر البلاد وغيرها من البيانات وأدوات الاقتصاد القياسي الجديدة. رغم غياب بالإجماع التام للنتائج، ظهر عدد من الملاحظات، مدعومة بالأدلة التجريبية. ويلخص ليفين (2004) هذه الأمور على النحو التالي: (1) البلدان التي تتمتع بنوك وأسواق مالية أفضل أداءا تنمو بشكل أسرع؛ (2) تعمل الأنظمة المالية التي تعمل بشكل أفضل على تخفيف قيود التمويل الخارجي التي تعوق توسع الشركات والصناعات، مما يشير إلى أن هذه هي إحدى الآليات التي من خلالها تشكل التنمية المالية أهمية لتحقيق النمو.[2] بالاضافة الى الوظائف الرئيسية التي لخصها ليفين (2004) من خلال دور القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي من تعبئة وتجميع المدخرات ، تسهيل التداول والتنويع وإدارة المخاطر ، تسهيل تبادل السلع والخدمات ، دعم القطاع العام للاستثمار في البنية التحتية وتمكين الأسر من الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من تسهيل الاستهلاك الى الخ .....

[1] Zhuang, Juzhong, et al. "Financial sector development, economic growth, and poverty reduction: A literature review." *Asian Development Bank Economics Working Paper Series* 173 (2009), P 2.

[2] Zhuang, Juzhong, et al , OP.Cit , P 3

ويعتقد خبراء الاقتصاد أن الدور الأكثر أهمية الذي يلعبه القطاع المالي في تيسير النمو يتلخص في خفض تكاليف المعلومات والتنفيذ والمعاملات. ويتحقق ذلك من خلال عدد من الوظائف المحددة التي يؤديها القطاع المالي.

3-6-1 الأسواق المالية :

إن متابعة تطور أسواق الأوراق المالية للدول الناشئة مكن من وضع إطار لمراحل النمو الاقتصادي في هده الدول. في كل مرحلة يزداد نضجا مقارنة بالمرحل السالفة إلى أن أكتسب درجة ثقة في جلب المستثمرين الأجانب وازداد توسع أسواقها المالية بالإضافة إلى ارتفاع درجة السيولة وقلة المخاطرة بما يسمح منافسة أسواق المالية للدول المتقدمة.

إن معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الاقتصاديات الناشئة يشكل مؤشرا فعالا في عملية بناء أهداف واستراتيجيات المستثمرين اد تمكنت دول نامية مثل تايلاندا، كوريا وإندونيسيا في تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى من معظم الدول الصناعية المتقدمة.

تتميز الأسواق الناشئة رغم المخاطر الاستثمار فيها بالعوائد المرتفعة، وهدا يمثل أهم عنصر جاذب للاستثمار الدولي، في ظل تحرير التجارة الدولية والتغيرات الهيكلية والمؤسساتية وتحسين مناخ الأعمال ساهم بشكل إيجابي على تدفقات رؤوس الأموال الدولية. فقد زاد تدفق الاستثمارات في الأسواق المالية الناشئة من 6.2 مليار دولار في عام 1987 إلى 37.2 مليار دولار في عام 1992 وأن تدفق رأس المال الأجنبي في الأسهم تضاعف تقريبا من 7.6 مليار دولار في عام 1991 إلى 13.1 مليار دولار في عام 1992.[1]

3-6-2 مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ومؤشر MSCI ACWI

قد أدى حالة عدم اليقين في الأسواق المالية حول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والتطورات السريعة في ألمانيا واليابان في الستينيات، والزيادة السريعة في عجز الميزانية الأمريكية ، في هذه السنوات بدأ يهدد الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب ونظام سعر الصرف الثابت. ونتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، ونظرا للضغط على استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي بشكل متزايد . نتج عنه انعدام الثقة في الدولار وأزمات النفط التي بدأت في السبعينيات في ضغوط تضخمية. وتسببت حالة عدم اليقين المتزايدة في الأسواق في ارتفاع أسعار الفائدة وإنهاء أنظمة سعر الصرف الثابت، وبدأت أسعار الصرف في التقلب. بالإضافة الى التطور السريع للتكنولوجيا، زادت أهمية أسواق العقود الآجلة وفي عام 1973، بدأ تداول خيار الشراء الأول المكتوب على الأسهم في مجلس شيكاغو.

بعد الثمانينيات، ومع تأثير تطور التكنولوجيا، أدت الزيادة في حالات عدم اليقين في الأسواق أيضا إلى زيادة حالات عدم اليقين بشأن المستقبل. تم إنشاء مؤشرات تقلب مختلفة من أجل قياس حالات عدم اليقين. تم حساب أول مقياس لعدم اليقين في عام 1993 ليكون مؤشرا للأسواق الدولية. تم إنشاء مؤشر التقلب الأول (مؤشر VIX)، والذي يسمى أيضا "مؤشر الخوف"، بواسطة CBOE من أجل استخدام التقلب الضمني لخيارات مؤشر الأسهم. تشير الزيادة

[1] De Santis, Giorgio. "Stock returns and volatility in emerging financial markets." *Journal of International Money and finance* 16.4 (1997): 561-579,P561.

في مؤشر VIX إلى أن الأسواق تحولت إلى سلبية. ومؤشر الأسواق الناشئة MSCI (Morgan Stanley Capital International). الذي بدأ في سنة 2001 ، باستخدام المتوسط المرجح لمؤشرات أسواق الأسهم في 24 دولة نامية .[1]

1- مؤشر MSCI للأسواق الناشئة :

يستحوذ مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على تمثيل الشركات الكبيرة والمتوسطة في 24 دولة من الأسواق الناشئة ، مع 1,437 مكونا، يغطي المؤشر حوالي 85% من القيمة السوقية المعدلة للأسهم الحرة في كل دولة.
تشمل دول الأسواق الناشئة: البرازيل، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية التشيك، مصر، اليونان، المجر، الهند، إندونيسيا، كوريا، الكويت، ماليزيا، المكسيك، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، تايوان، تايلاند وتركيا والإمارات العربية المتحدة تم إطلاق مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في 01 يناير 2001.
[2]

تتمتع شركة MSCI بتاريخ حافل في العمل في الأسواق الناشئة، مما يساعد في تشكيل المشهد الاستثماري إلى ما هو عليه اليوم. تمت صياغة مصطلح "الأسواق الناشئة" في الأصل في عام 1981 من قبل أحد الاقتصاديين في البنك الدولي، وقد ساعد في إنشاء الأسواق الناشئة كفئة استثمارية متميزة. في عام 1988، أطلقت MSCI مؤشر MSCI للأسواق الناشئة و هو أحد أول مؤشرات أسواق الأسهم العالمية القابلة للاستثمار في هذا المجال. واليوم، لدينا ما يزيد عن 1.3 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة وفقا لمؤشرات الأسواق الناشئة لدينا.

2- مؤشر MSCI ACWI:

مؤشر MSCI ACWI هو مؤشر بورصة، وهو مؤشر لتطور البورصة، بالإضافة إلى دقة دورة بورصة الشركات التي تناسب هذا المؤشر. لقد تم إنشاؤه وتم إدارته من قبل شركة MSCI، والتي تعد واحدة من أكبر مديري المؤشرات في العالم. تدير هذه الشركة ثلاثة مؤشرات أخرى مثل MSCI World (للعالم المطور)، وMSCI EMU (لمنطقة اليورو)، أو MSCI Emerging Market (للدول الناشئة). يسمح المؤشر بمتابعة البورصات العالمية من 50 سوقا: 23 سوقا تم تطويرها و27 سوقا ناشئة. يغطي 85% من رأس مال البورصة العالمية (محسوبة حسب التعويم) قابلة للاستثمار (من قبل المحترفين).يسمح بمتابعة دورات بورصة 3000 شركة في هذه الخمسين دولة بشكل فوري. إنه مؤشر كبير للغاية. وفي دراسة لـ (Öner, 2022) العلاقة المالية بين مؤشر MSCI ACWI المقبول كمؤشر للأسواق الناشئة، ومؤشرات المخاطر العالمية خلال الفترة 28.03.2011 - 25.03.2022.تشير النتائج على وجود علاقة بين مؤشرات التقلب VIX وOVX وGVX و مؤشر MSCI EM. وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة يتأثر بمؤشرات التقلب، كما ينبغي أن يأخذ المستثمرون في الأسواق المالية هذه النتيجة بعين الاعتبار.[3]

كما اتسم سوق الأوراق المالية بقدر من الكفاءة فان المؤشر المصمم بعناية لقياس حالة السوق ككل من شأنه أن يكون مرآة للحالة الاقتصادية العامة للدول ومن جهة أخرى يمكن لمؤشرات أسعار الأسهم التنبؤ بالحالة الاقتصادية

[1] Öner, Selma. "The effects of global risk indicators on the MSCI emerging markets index." *Financial Internet Quarterly* 18.3 (2022), P 2.
[2] MSCI Emerging Markets Index (USD) | msci.com
[3] Öner, Selma, Ibid , P 8.

المستقبلية وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو من خلال الأسواق المالية.[1] يمثل الشكل الموالي تطور القيم الإجمالية لأسعار الأسهم .

الشكل رقم (1- 19) :تطور الأسعار الإجمالية لأسعار الأسهم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018.

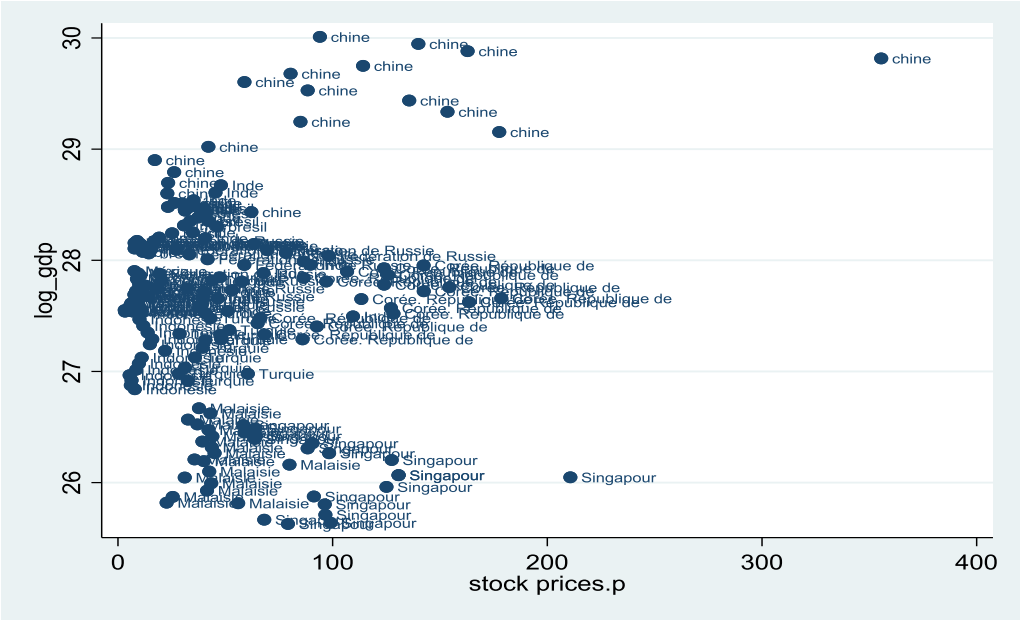

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

[1] Alfaro, Laura, et al ,Op.cit., P108.

7-3 رأس المال البشري :

إن رأس المال البشري[1] عامل مهم في النمو الاقتصادي . وعلى عكس رأس المال المادي، بحيث يميل رأس المال البشري إلى أن يكون له آثار تراكمية وطويلة الأجل. ومن المتوقع أن يصبح تراكم رأس المال البشري مصدرا أوليا للتنمية المستدامة. ووفقا لسولو (1956) فإن **العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي ونمو رأس المال البشري قد تكون مفتاحا هاما للنمو الاقتصادي على المدى الطويل** .[2]

رأس المال البشري له تأثير كبير على النمو الاقتصادي. إن زيادة جودة التعليم من خلال زيادة نفقات الميزانية وتحسين مهارات وقدرات القوى العاملة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي[3]، بحيث تلعب جودة الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم والصحة، دورا حاسما في تحديد النمو الاقتصادي .

لقد تم توضيح رأس المال البشري بشكل مختلف في الدراسات المختلفة. وهي تشمل رأس المال البشري مثل الصحة والتعليم والمعرفة والهجرة والتدريب وعوامل أخرى الاستثمار في العمالة التي يمكن أن تعزز إنتاجية العمل للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، كما نوقش في الأدبيات السابقة. في العقدين الماضيين من العشرين قرنا، هيمن رأس المال البشري على أدبيات النمو مع الظهور الكبير لنظرية النمو الداخلي التي قدمها لوكاس (1988) ورومر (1986)

وقد حدد رومر (1986) نموذج النمو الاقتصادي طويل الأجل حيث يتضمن رأس المال التعليمي البشري عامل مهم في الإنتاج، مما يزيد من الإنتاج الهامشي والنمو على المدى الطويل. ويفسر كذلك أن الدولة التي لديها حجم كبير من رأس المال البشري قد تنمو بشكل أسرع بكثير من دولة ذات حجم صغير من رأس المال البشري.[4]

يعرف Acemoglu & Autor(2007) رأس المال البشري بأنه معرفة الفرد التي تكمن في أفكاره وخبرته تؤثر على الإنتاجية. تم شرح تطور الأفكار حول مساهمة رأس المال البشري من قبل رومر (1990)، ولوكاس (1988)، وكوهين وسوتو (2007) الذين أوضحوا أن رأس المال البشري الأفضل سيكون له تأثير على النمو الاقتصادي على المدى البعيد. يمكن تحليل مساهمة رأس المال البشري من منظورين. يرى المنظور الجزئي أن رأس المال البشري هو جزء من وظيفة الإنتاج والتي ترتبط بجودة الموارد البشرية. كما يمكن أن يكون للمعرفة تأثير على إتقان التكنولوجيا والابتكارات التي يتم تنفيذها من حيثعملية الإنتاج مما يؤدي إلى كفاءة أعلى. ومن ناحية أخرى فإن الخبرة ستجعل الأفراد يصبحون أكثر كفاءة في عملية الإنتاج، وبالتالي تشجيع الإنتاجية (Xiao and Song, 2013).

ومن المنظور الكلي، أن رأس المال البشري يساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية. وقد نتج عن هذا التطوير الزيادة في الرفاهية والتي تمت الإشارة إليها من خلال زيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GRDP). ويشير النمو

---

[1] يشمل رأس المال البشري التعليم والمهارات والظروف الصحية للسكان ، فضلا على التكامل الشامل للبحث والتطوير داخل المجتمع من خلال عدد الباحثين والنفقات المخصصة للأنشطة البحثية وينعكس مقياس الجنس في معدل الخصوبة الذي يؤدي إلى زيادة أو خفض عدد رأس المال البشري . المصدر , Consulte 22/05/2023.https://unctadstat.unctad.org/fr/Pci.html

[2] Purnomo, Sodik Dwi, Istiqomah Istiqomah, and Suharno Suharno. "The Effect of Human Capital and Human Capital Spillover on Economic Growth." ICORE 5.1 (2021), P 518 .

[3] Loli-Poma, Telmo Pablo, et al. "NEXUS BETWEEN HUMAN CAPITAL ACCUMULATION AND ECONOMIC GROWTH." *Journal of Contemporary Issues in Business and Government* 27.5 (2021): 2508-2521, P 2508.

[4] Sarwar, Aaqib, et al. "Financial development, human capital and its impact on economic growth of emerging countries." Asian Journal of Economics and Banking 5.1 (2021): 86-100, P 89.

الاقتصادي المرتفع الذي حققته بعض الدول في النشاط الاقتصادي الأفضل الذي يتم الحصول عليه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأسعار الثابتة تودارو وسميث (2011). ووفقا للوكاس (1988)، فإن رأس المال البشري له تأثيرات إنتاجية داخلية وخارجية.

لقد حفزت التغيرات في توزيع الأرباح والعوائد على الكليات على مدى العقود العديدة الماضية في سوق العمل في الولايات المتحدة ،أدبيات عديدة تبحث عن العلاقة بين التغير الفني والأجور. تتمثل نقطة البداية في هذه الأدبيات في ملاحظة أن العائد في المهارات، على سبيل المثال، مقاسا بالأجور النسبية لخريجي الجامعات إلى خريجي المدارس الثانوية، قد أظهر ميلا إلى الزيادة على مدى عقود متعددة للأجور للعاملين خارجي الجامعة . ويشير هذا أن الزيادة في المعروض من المهارات كان متزامنا في الزيادة في الطلب النسبي على المهارات. وهدا بعد العمل الرائد الذي قام به Tinbergen (1974,1975) المتعلق بالطلب النسبي للمهارات الذي تعزز التكنولوجيا وتؤدي إلى التغيير التقني .

يؤكد هذا المنظور على أن العودة إلى المهارات يتم تحديدها من خلال السباق بين الزيادة في المعروض من المهارات في سوق العمل والتغيير التقني، الذي يفترض أنه متحيز للمهارات، بمعنى أن تطور التكنولوجيا يتوقف على الزيادة في الطلب على العمال دوي المهارة " Skilled " .[1]

أدت التطورات الحديثة في نظرية التقدم التكنولوجي الداخلي إلى الأهمية البالغة للعلاقة بين التجارة والتغير التكنولوجي ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي. وهناك منطق مماثل يكمن من خلال دراسة Benhabib and Spiegel (1994) اللذين يركزان على دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية ويفسران الاختلافات بين البلدان في مستوى رأس المال البشري على أنها اختلافات في التكنولوجيا. وتشير نتائج الزيادة في معدلات النمو في البلدانتيجة الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في النمو الاقتصادي من خلال تسهيل تبني التكنولوجيا من الخارج وإنشاء التكنولوجيا المحلية المناسبة. وهذا يتناقض مع الدراسات القائمة على نموذج سولو المعزز لرأس المال البشري ،كما هو الحال في دراسة Mankiw et al (1992) التي تعامل رأس المال البشري كعامل إنتاج منفصل.[2]

إن الجمع بين هاتين القوتين، الابتكار المحلي واللحاق بالركب، يؤدي إلى بعض النتائج الجديرة بالملاحظةأولا في ظل ظروف معينة (خاصة عندما يهيمن معامل الابتكار)، قد تختلف معدلات النمو بين البلدان لفترة طويلة بسبب الاختلافات في مستويات الابتكار وتراكم رأس المال البشري. و أن الدولة الرائدة في مجال التكنولوجيا و تمتلك مخزونا أعلى من رأس المال البشري، سوف تلحق بالشركة الرائدة وتتفوق عليها في فترة زمنية محدودة .[3]

كما يميز على وجه الخصوص Aghion and Howitt (1998;chapter 10)بين إطارين أساسيين مشتقين من نظرية النمو الداخلي لـ "نهج نيلسون فيلبس " و"نهج لوكاس" بحيث يربط نيلسون فيلبس النمو الاقتصادي بمخزون رأس المال البشري من خلال قناتين، أي مباشرة من خلال تأثير رأس المال البشري على قدرة البلد للابتكار (الابتكار المحلي)،

[1]Acemoglu, Daron, and David Autor. "Skills, tasks and technologies: Implications for employment and earnings." *Handbook of labor economics*. Vol. 4. Elsevier, 2011. 1043-1171, P 1.

[2]Mayer, Jörg, and Jorg Mayer. "Technology diffusion, human capital and economic growth in developing countries." United Nations Conference on Trade and Development, 2001, P 1-2.

[3]Benhabib, Jess, and Mark M. Spiegel. "The role of human capital in economic development evidence from aggregate cross-country data." *Journal of Monetary economics* 34.2 (1994): 143-173, P 145.

وبشكل غير مباشر من خلال قدرتها على تسهيل اعتماد على التكنولوجيا، أي تعزيز "اللحاق" التكنولوجي بالدولة الرائدة .

أما النهج الثاني، الذي يعتمد على لوكاس (1988)، في حساب النمو الكلاسيكي الجديد الذي يتسق بشكل عام مع أدبيات دالة الأرباح المينسيرية (the Mincerian earnings function)[1]في اقتصاديات العمل، فيفترض أن النمو الاقتصادي يرتكز على تراكم رأس المال البشري. فهو يعتبر رأس المال البشري كعامل عادي في وظيفة الإنتاج. وأن التغييرات في معدلات النمو عبر البلدان ترجع في المقام الأول إلى التغيرات في معدلات تراكم رأس المال البشري. [2]

ومن أجل التعرف على الدور الحاسم للاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، جمع لوكاس (1988) بين نظرية شولتز (the Schultz's theory) لرأس المال البشري ونموذج سولو (Solow's model).[3]

ووفقا (1998)Aghion and Howitt ، فإن هذين النهجين لهما آثار مختلفة تماما بالنسبة تأثير استثمار رأس المال البشري على النمو يكون على المدى الطويل. في إحدى الحالات، سيكون لرفع مستوى رأس المال البشري تأثير على مستوى الإنتاج في حين أنه في الحالة الأخرى سيؤثر على معدل نموه ، علاوة على ذلك فإنهم يشيرون أيضا إلى إمكانية تطبيق كلا النهجين إذا أردنا التمييز بين مختلف أنواع رأس المال البشريعلى حد التعبير ، قد يكون نهج لوكاس يتمحور في الغالب حول رفع مستويات التعليم الأساسي في حين أن نهج نيلسون فيلبس هو الأكثر ملاءمة للأشخاص ذوي المهارات العالية، الذين يبدو أنهم أكثر صلة بالابتكار واستيعاب التكنولوجيا، وخاصة في البلدان المتقدمة.

يرى بعض الاقتصاديين أن التحصيل التعليمي الرسمي الأعلى يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي. ويشير لوكاس (1988) إلى أن تراكم رأس المال البشري يترجم إلى نمو اقتصادي مستدام وأن التعليم هو المحرك الأساسي الذي من خلاله تتراكم المعرفة . كما بين رومر (1989، 1990، 1994) بأن رأس المال البشري يحفز النمو الاقتصادي ويمكن أن يدفع الابتكار. وكما هو موثق في أدبيات الاقتصاد القياسي، بالإضافة (1989) .Romer, Pو (1960) Rostow أن التعليم يوفر أيضا تأثيرات غير مباشرة، ويحسن سرعة تكيف رواد الأعمال في حالة عدم التوازن، ويعزز إنتاجية البحث.[4]

كما أن دراسة (1994)Benhabib, Jess et al, باستخدام التقديرات لمخزونات رأس المال المادي والبشري في حساب النمو الاقتصادي عن طريق دالة الإنتاج .CobbDouglas تشير نتائج التقدير إلى أن رأس المال البشري لا يدخل بشكل كبير في تفسير معدلات نمو نصيب الفرد. ثم قاموا باستعمال نموذج بديل يعتمد فيه على معدل نمو إجمالي

[1] إن دالة أرباح Mincer هي نموذج معادلة يفسر دخل الأجر بدلالة التعليم والخبرة. تم تسميته على اسم Jacob Mincer يقول Thomas Lemieux إنها "**أحد النماذج الأكثر استخداما على نطاق واسع في الاقتصاد التجريبي** ". تم فحص المعادلة في العديد من مجموعات البيانات. عادة ما يتم تصميم لوغاريتم الأرباح على أنه مجموع سنوات التعليم والدالة التربيعية لـ "سنوات الخبرة المحتملة ".

[2] Engelbrecht, Hans- Jürgen. "Human Capital and Economic Growth: Cross- Section Evidence for OECD Countries." *Economic Record* 79.SpecialIssue (2003): S40-S51, P S40.

[3] Fu, Xue, Eric Dietzenbacher, and Bart Los. "The contribution of human capital to economic growth: Combining the Lucas model with the input-output model." *Priega per interneta:< http://www. iioa. org/pdf/16th% 20Conf/Papers/Xue. pdf* (2004), P 2.

[4] Osiobe, Ejiro U. , OP.Cit , P 181.

إنتاجية العوامل على مستوى مخزون رأس المال البشري للدولة. تشير اختبارات هدا النموذج إلى دور إيجابي لرأس المال البشري.[1]

تشير النتائج المحصل عليهافي دراسة Sarwar, Aaqib, et al. (2021) في 83 دولة أن رأس المال البشري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة وأن رأس المال البشري والتنمية المالية توأمان ضروريان لتسريع النمو الاقتصادي لذايتعين على هده البلدان الناشئة أن تستثمر في رأس المال البشري وتركز على الإنفاق على التعليم و والبحث والتطوير[2]

ومع ذلك، هناك أدلة متضاربة في الأدبيات التجريبية فيما يتعلق بالعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. أبلغ Temple (1999) et Bills et Klenow (2000)عن وجود علاقة ضعيفة بين الاثنين، في حين أظهر Levine et Renelt (1992) ذلك التعليم (رأس المال البشري) ليس له تأثير إحصائي كبير على النمو الاقتصادي، وقد رأى Dessus (1999) أن نتائج Temple (1999) ربما كانت ناجمة عن التحيز في المواصفات. وتشير نتائج Dessus (1999) إلى أنه مع زيادة الالتحاق بالتعليم، يخفض مستواه. ونتيجة لهذا فإن الاستثمار في التعليم في البلدان النامية يفشل في تحقيق نمو أعلى.[3]

الشكل رقم (1- 20): العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة ، الفترة 2000-2020.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاعتماد الدولي و https://unctadstat.unctad.org/fr/Pci.html.

[1] Benhabib, Jess, and Mark M. Spiegel. OP.Cit, P 143.

[2] Sarwar, Aaqib, et al. OP.Cit , P 91.

[3] Ibid , p 181.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1- 20) أن العلاقة بين متغير رأس المال البشري و الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية مما يدل أن مستوى التعليم ،المهارات ، البحث والتطوير والظروف الصحية للسكان في تطور مستمر خلال الفترة 2000-2020 بالإضافة إلى تخصيص نفقات مالية للأنشطة البحثية .

الشكل رقم (1- 21): تطور رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة ، الفترة 2000-2020.

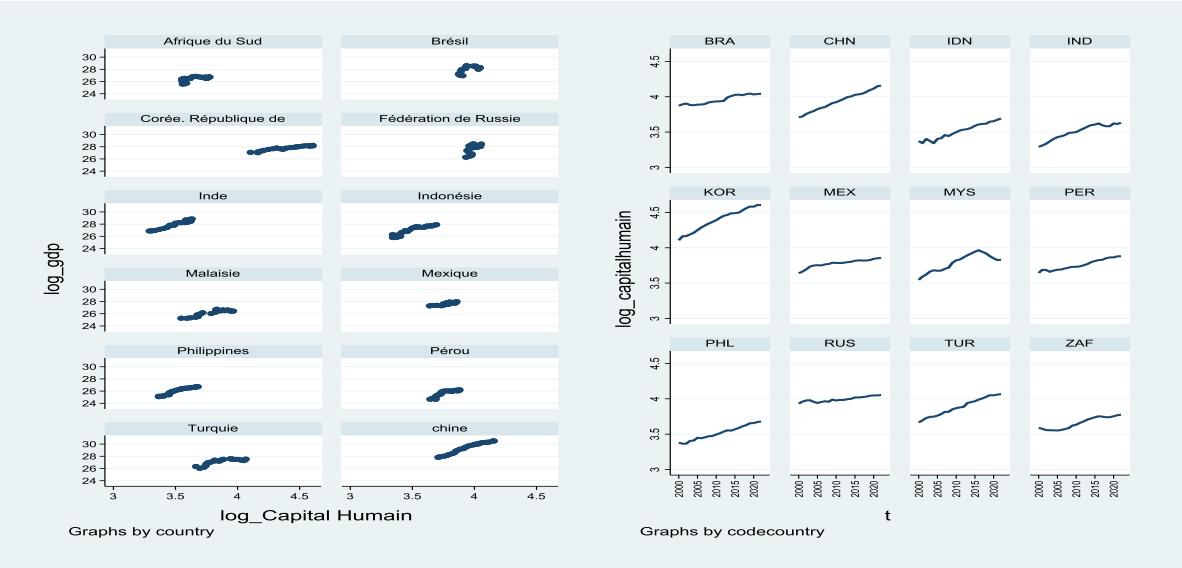

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاعتماد الدولي و https://unctadstat.unctad.org/fr/Pci.html.

نلاحظ من الشكل رقم (1- 21)ارتباط ايجابي بين متغير رأس المال البشري ومتغير الناتج المحلي الإجمالي طيلة الفترة وأخذ متغير رأس المال البشري نسب عظمى في سنة 2020 لكل من الدول كوريا الجنوبية ، الصين ، روسيا ، البرازيل على الترتيب أما الدول الأخرى كل من ماليزيا ، المكسيك ، البيرو ، إندونيسيا ، تركيا ، إفريقيا الجنوبية ، الهند كان يتأرجح في المتوسط على العموم .

1-7-3 رأس المال البشري والتعليم في الدول الناشئة :

يبين الشكل رقم (1- 22)الموالي نفقات العامة للمخصصة للتعليم[1](نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) عند عينة لبعض الدول الناشئة ودلك من خلال بيانات البنك الدولي و الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتاحة ، يتضح من خلال المنحنى البياني أن العلاقة بين النفقات العامة للدراسة ورأس المال البشري علاقة ايجابية في كل من الدول الصين ، البرازيل ، روسيا ، المكسيك ، تركيا ، إفريقيا الجنوبية والهند ماعدا ماليزيا ارتباط عكسي .

الشكل رقم (1-22) : العلاقة بين رأس المال البشري والتعليم لبعض الدول الناشئة ، الفترة 2000-2020.

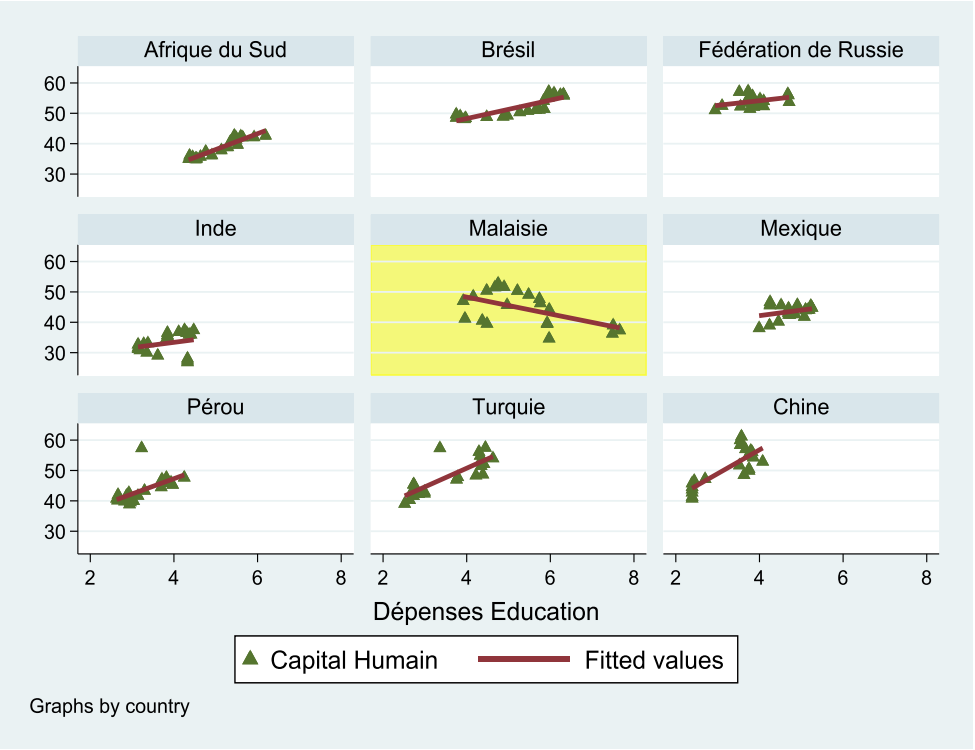

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاعتماد الدولي و https://unctadstat.unctad.org/fr/Pci.html.

أما في الشكل رقم (1- 23) يوضح حصة النفقات المخصصة للتعليم كأعلى مستويات في الدول كالبرازيل و أفريقيا الجنوبية مقارنة بدول العينة ، بحيث كانت ترتفع تدريجيا من 4 % إلى 8 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020 ، بينما كانت تتأرجح في المتوسط على العموم في كل من الدول روسيا ، المكسيك والهند ثم تليها كل من الصين تركيا والبيرو في حين النفقات العامة المخصصة للتعليم بالنسبة لدولة ماليزيا في انحدار سلبي طيلة الفترة ويتضح النفقات العامة ما بين 2000-2005 كانت الأعلى بالنسبة للدول محصور بين 6 % و 8 % إلى أن بلغ 4 % في سنة 2020.

[1] الإنفاق العام على التعليم هو الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التعليم ويشمل الإنفاق العام على المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة) وإدارة التعليم بالإضافة إلى الإعانات المقدمة إلى كيانات خاصة (الطلاب/الأسر والكيانات الخاصة الأخرى).

الشكل رقم (1-23) : نفقات المخصصة للتعليم بدلالة الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2000- 2020.

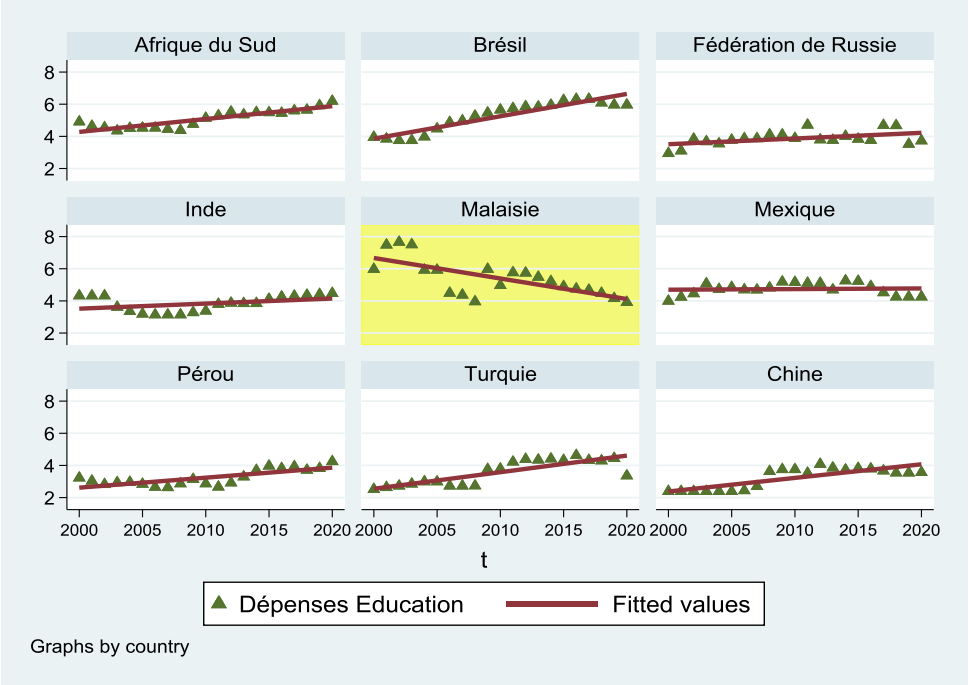

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاعتماد الدولي.

2-7-3 رأس المال البشري و الصحة العمومية في الدول الناشئة :

يبين الشكل رقم (1- 24)أن النفقات العامة المخصصة للصحة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) عند عينة لبعض الدول الناشئة ودلك من خلال بيانات البنك الدولي و الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتاحة أنه يوجد ارتباط ايجابي بين النفقات العمومية للصحة ورأس المال البشري في كل من الدول البرازيل ، روسيا ، الصين ، المكسيك ، البيرو ، إفريقيا الجنوبية و ماليزيا ماعدا دولتي تركيا والهند ارتباط عكسي ضعيف .وهدا ما يتوافق مع عدة دراسات مثل دراسة(Yang, 2020)[1]

[1]Yang, Xiaoxuan. "Health expenditure, human capital, and economic growth: an empirical study of developing countries." *International journal of health economics and management* 20.2 (2020): 163-176, P 163.

الشكل رقم (1- 24) : العلاقة بين رأس المال البشري و الصحة العمومية لبعض الدول الناشئة الفترة 2000-2020.

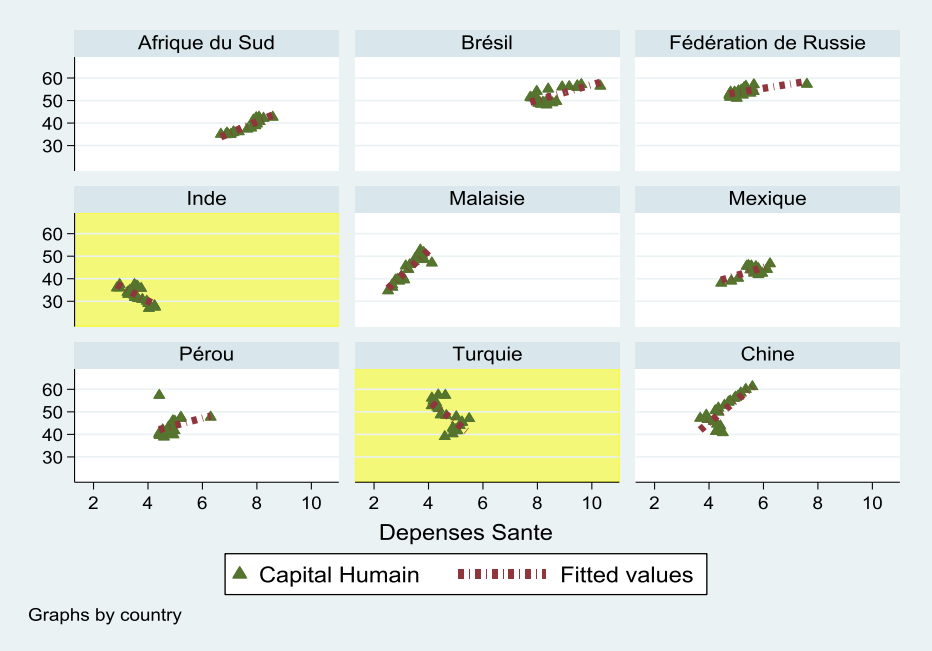

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات The Global Health Expenditure Database

أما من خلال الشكل رقم (1- 25) نلاحظ أن نفقات الصحة العمومية خلال الفترة بلغت أعلى المستويات في كل من دولتي البرازيل و إفريقيا الجنوبية ما بين 6 % و 10 % ثم تلي بعدلك المكسيك ، روسيا ، البرو ، الصين ، ماليزيا ، تركيا والهند على الترتيب .

الشكل رقم (1- 25) : نفقات الصحة العمومية بدلالة الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2000- 2020.

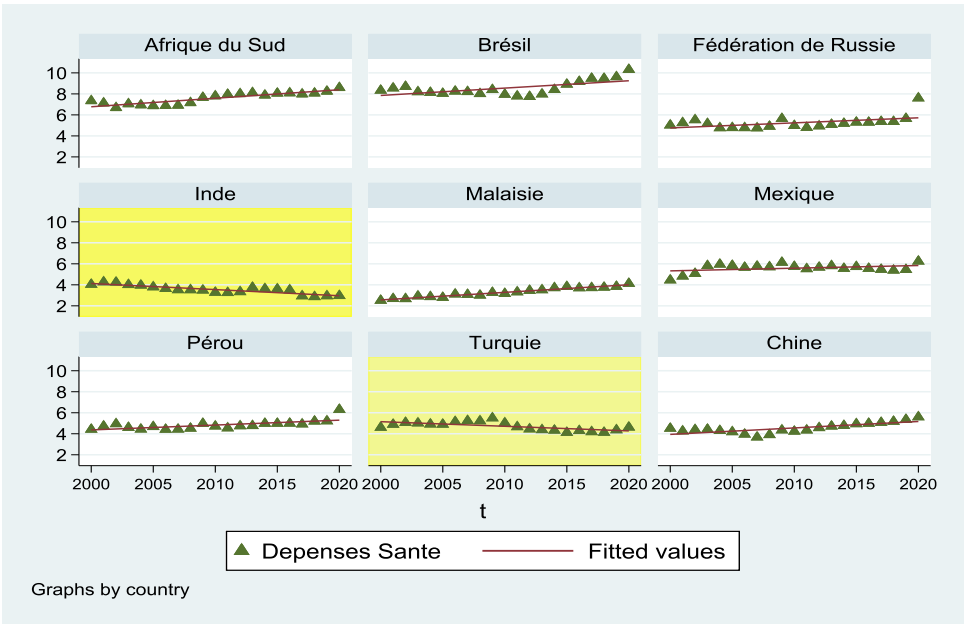

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات The Global Health Expenditure Database.

3-7-3 رأس المال البشري و البحث والتطوير في الدول الناشئة :

إن دور البحث والتطوير وأهميتة في الاقتصاد يمكن أن ينشأ من مصدرين داخلي وخارجي من حيث المعرفة التي تقود بالضرورة إلى الابتكار ، ينبثق المصدر الداخلي من خلال تراكم الخبرات في النشاط والبحث ، أما المصدر الخارجي يصدر عن طريق العلاقات والمعاملات بين الشركات ببعضها البعض . يمكن أن يتدخل البحث والتطوير في عملية الابتكار عن طريق التحفيز في ظل وجود أهداف إستراتيجية للشركة ، كما يعتبر نشاط البحث والتطوير داخليا أو خارجيا في الشركة عاملا في تحديد موقعها في السوق " **الميزة التنافسية الدائمة** " ويعزز من قدرة الشركة من استيعاب واستغلال المعلومات الموجودة[1](1989) Cohen & Levinthal .

من خلال الشكلين رقم (1- 26) و(1- 27)ودلك بالاعتماد على مصادر مختلفة نلاحظ العلاقة بين رأس المال البشري و البحث والتطوير [2] علاقة ايجابية ونجد دولة كوريا الجنوبية في المرتبة الأولى مقارنة بالدول الأخرى بحيث قدرت نفقات البحث والتطوير 5 % من الناتج المحلي الإجمالي بالتقريب في سنة 2020 .

الشكل رقم (1- 26) : العلاقة بين رأس المال البشري و البحث والتطوير لبعض الدول الناشئة الفترة 2008-2019.

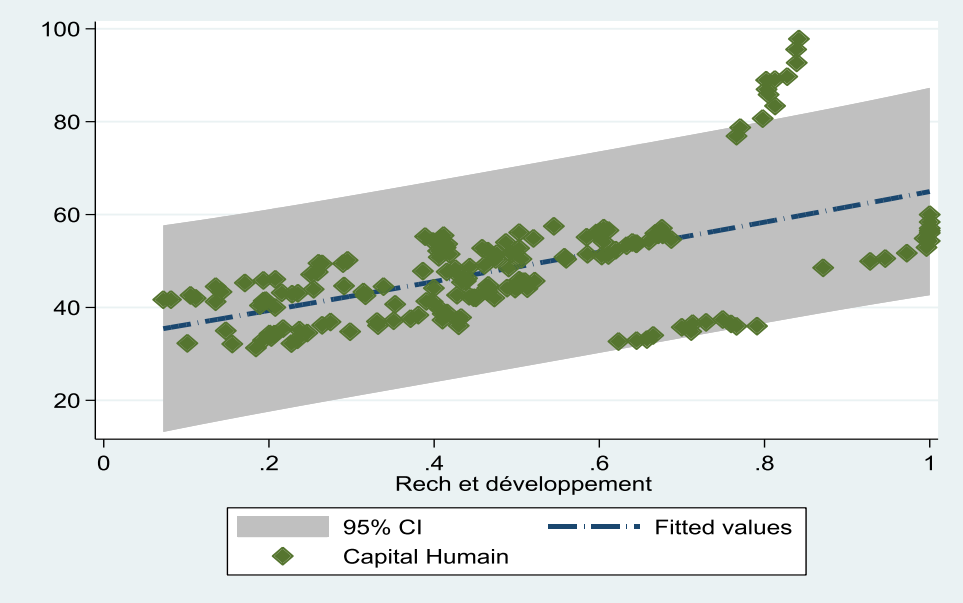

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

[1]Cohen, Wesley M. et Daniel A. Levonthal. « Innovation et apprentissage : les deux visages de la R&D. »La revue économique 99.397(1989) :569-596,P569.

[2]إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير، معبرا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهي تشمل كل من النفقات الرأسمالية والجارية في القطاعات الأربعة الرئيسية: المشاريع التجارية، والحكومة، والتعليم العالي، والقطاع الخاص غير الربحي. يغطي البحث والتطوير الأبحاث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي.

الشكل رقم (1- 27) : رأس المال البشري و البحث والتطوير لبعض الدول الناشئة ، الفترة 2000-2020.

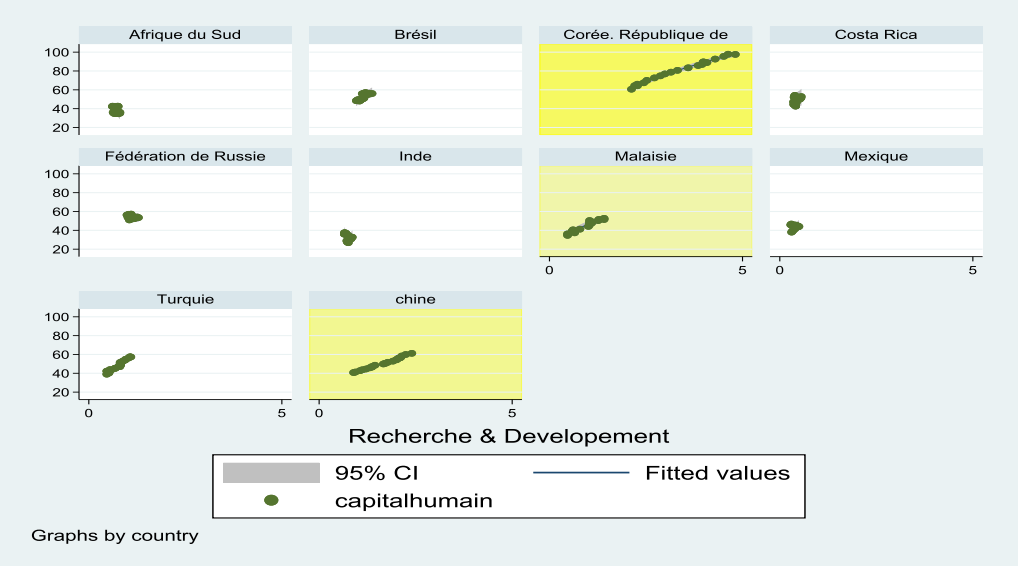

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاعتماد الدولي و https://unctadstat.unctad.org/fr/Pci.html.

كما بلغ متغير رأس المال البشري درجة 99 و 100 في سنتي 2022 و 2021 على الترتيب مما يدل أنها تواكب التطورات العالمية ثم تلي بعد دلك دولة الصين بحيث بلغت نفقات البحث والتطوير من 0.90 % الى غاية 2.5 % من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة رأس المال البشري من 40 لى 60 طيلة الفترة ، ثم تأتي بعد دلك كل من الدول ماليزيا والبرازيل وروسيا تقريبا في نفس المستوى ، وتبدو نفقات البحث والتطوير لكل من الدول الهند ، المكسيك ، كوستا ريكا ، تركيا من خلال الشكل أدناه مستقرة نوعا ما ولم تتعدى 2 %خلال الفترة .

الشكل رقم (1- 28) : نفقات البحث والتطوير بدلالة الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2000 - 2020.

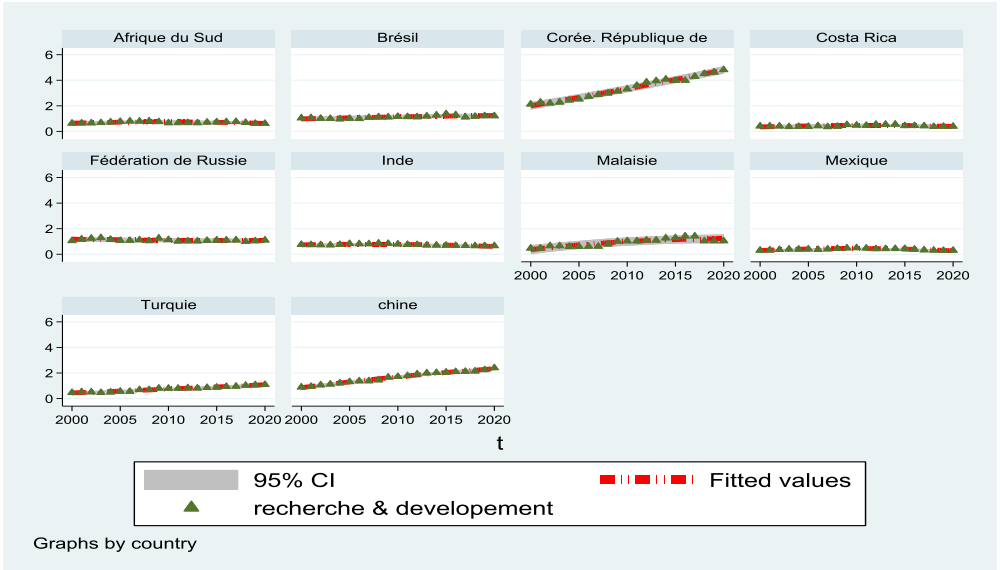

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاعتماد الدولي.

4-7-3 رأس المال البشري و الكفاءات في الدول الناشئة :

نلاحظ من خلال الشكلين رقم (1- 29)و (1- 30)العلاقة بين متغير رأس المال البشري و متغير الكفاءات [1]علاقة طردية مما يدل أن رأس المال البشري يحتوي على يد عاملة مؤهلة عالية الكفاءة تستخدم التكنولوجيا لمواكبة التطورات العالمية خلال الفترة 2008-2019 . ونجد في الدرجة الأولى دولة كوريا الجنوبية تحتوي على عمالة عالية الكفاءة ثم تليدلك روسيا الشيلي ، البرازيل ، ماليزيا ،إفريقيا الجنوبية ، البيرو ، تركيا ، المكسيك ، الصين ، إندونيسيا ، الفيتنام .

الشكل رقم (1- 29) : العلاقة بين الكفاءات و رأس المال البشري ،الفترة 2008 - 2019.

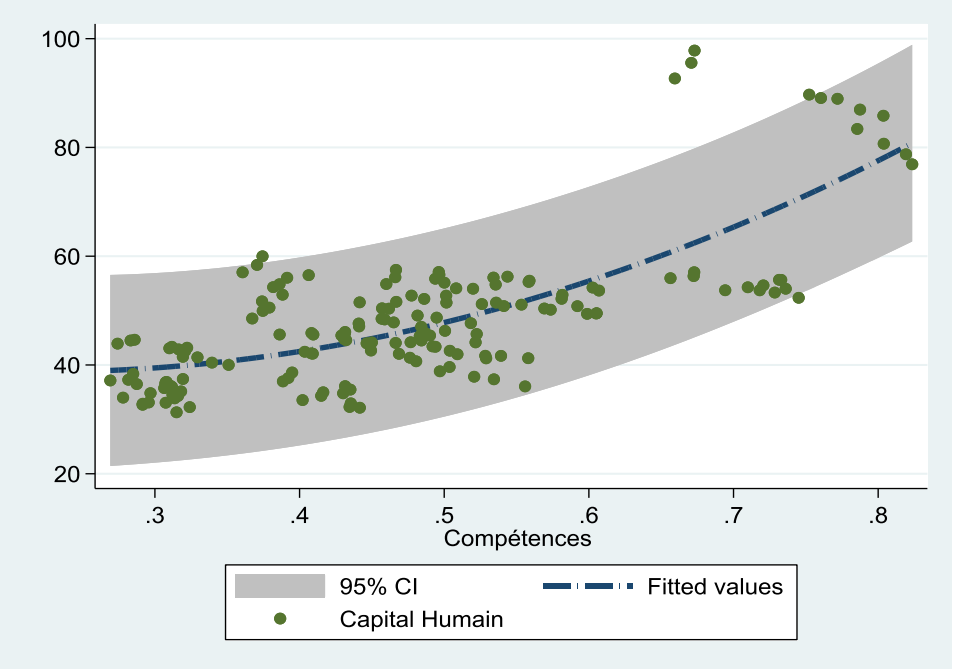

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

[1] الكفاءات - استخدام التقنيات المتقدمة واعتمادها وتكييفها اللازمة للأشخاص الذين لديهم كفاءات مناسبة. يمكن أن تكون هذه الكفاءات متقدمة أكثر، هناك نوعان من الكفاءات يجب أن يتم حسابهما: الكفاءات المكتسبة من خلال التعليم ، والكفاءات المكتسبة في مكان العمل من خلال تكوين عملي أو تدريب مهني من خلال الممارسة. يتم قياس مستوى التعليم الاجمالي للسكان من خلال عدد سنوات الدراسة السابقة ، بينما يتم قياس مستوى الكفاءات في سوق العمل من خلال أهمية العمل العالي الكفاءة ويحدد بمجموعة من الاطارات والمهن الحرة والفنيين والمهن المرتبطة بالتصنيف الدولي لنوع الأعمال (CITP) يجب أن يتم تفسير هذه المؤشرات بحذر، خاصة في بلدان في طريق النمو ، بسبب هجرة الأشخاص المؤهلين من حيث الكفاءة " هجرة الأدمغة "، لأن "مستوى المؤهلات قد يكون أقل من مستوى التقدير الرسمي، المصدر : https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx , consulte le 26/06/2023.

الشكل رقم (1- 30) : تطور الكفاءات عبر الزمن لبعض الدول الناشئة ،الفترة 2008 - 2019.

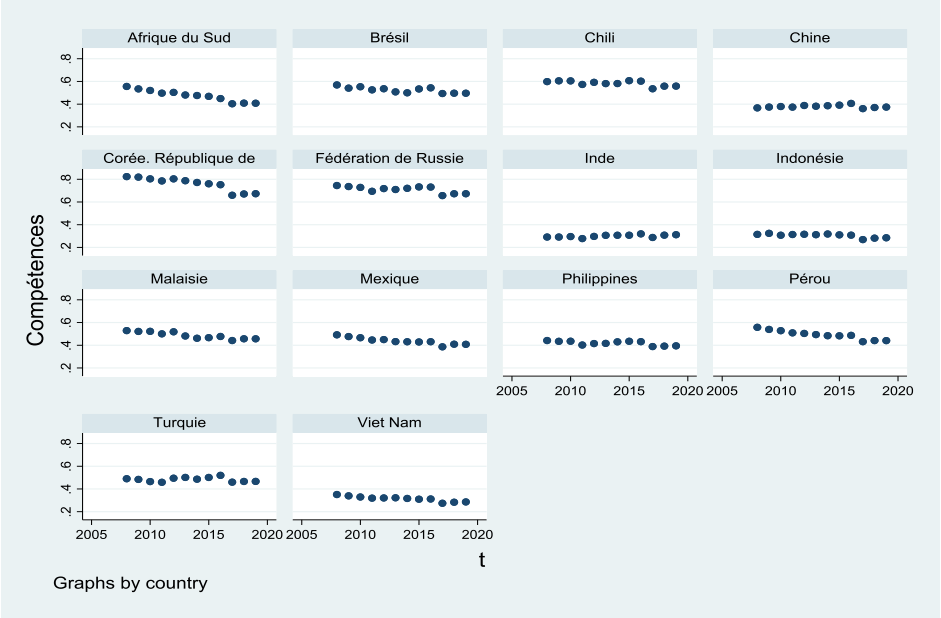

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

3-7-5 رأس المال البشري ونشر تكنولوجية المعلومات والاتصالات في الدول الناشئة :

ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجذب استثمارات ضخمة في مجال البحث والتطوير في مختلف المجالات وفي العديد من البلدان، تم إجراء العديد من الدراسات لتحديد العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي. كدراسات,Madden et Savage (1998), Oliner et Sichel (2000), Jorgenson (2001 2005), Colecchia et Schreyer (2002), Plepys (2002), Datta et Agarwal (2004), Jorgenson et Motohashi (2005), Jalava et Pohjola (2008), Koutroumpis (2009), Martínez et al. (2010), Vu (2011, 2013) et Sassi et Goaied (2013

وتظهر العديد من هذه الدراسات على وجود علاقة إيجابية قوية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي.[1]

لقد رافقت التنمية البشرية في العقود الأخيرة تغيرات سريعة في التكنولوجياوالانتشار المتزايد للأجهزة والخدمات الرقمية. ويبدو أن وتيرة التغييرومن المرجح أن تتسارع نتيجة "التقنيات الرائدة" مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو.

لقد جلبت هذه التقنيات بالفعل فوائد هائلة و تم تسليط الضوء عليها بشكل كبير في عام 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية مثل تسريع تطوير لقاحات فيروس كورونا. لكن التقدم السريع يمكن أن يكون له جوانب سلبية

[1]Hong, Jae-pyo. "Causal relationship between ICT R&D investment and economic growth in Korea." *Technological Forecasting and Social Change* 116 (2017): 70-75 , P 1

خطيرة إذا حدث ذلك ، فهي تفوق قدرة المجتمعات على التكيف. هناك مخاوف، على سبيل المثال، من اختفاء الوظائف وأصبح المزيد من النشاط الاقتصادي آليا .

بشكل عام، هناك مخاوف من أن التكنولوجيات الرائدة سوف تزيد من اتساع فجوة التباين بين البلدان ، أو تخلق تفاوتات جديدة.وقد تم التعبير عن معظم هذه القضايا في البلدان المتقدمة. لكن العواقب يمكن أن تكون متساوية وأكثر خطورة بالنسبة للبلدان النامية لكن نجد العكس عند أغلب الدول الناشئة من خلال الشكل رقم (1- 31)من وجود علاقة ايجابية للدخل الفردي عبر الزمن، ومن هنا تبرز إشكالية هل بإمكان الدول النامية أن تلحق بموجة الحدود التكنولوجيات، وتحقيق التوازن بين الابتكار والمساواة في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية .[1]

الشكل رقم (1- 31) : الدخل الفردي لبعض الدول الناشئة خلال الفترة 1950- 2018.

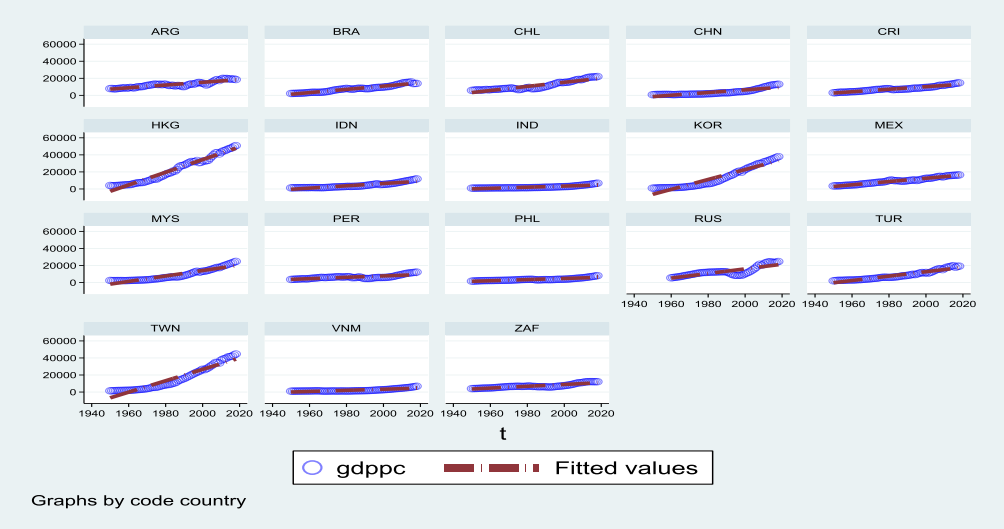

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Maddison Project Database (MPD) 2020

نحن نعيش في عصر التقدم التكنولوجي الهائل، الذي يتركز معظمه في البلدان المتقدمة، ولكن الفجوات الكبيرة بين البلدان التي نراها اليوم بدأت مع بداية الثورة الصناعية الأولى.وفي تلك المرحلة، كان معظم الناس متساوين في الفقر وكانت الفجوات في دخل الفرد بين البلدان أصغر بكثير. ثم مع موجات التغير التكنولوجي، أوروبا الغربيةتقدمت فروعها ـ أستراليا، كندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة ـ إلى جانب اليابان. وظلت معظم الدول الأخرى على الهامش. وكانت كل موجة من التقدم التقني والتسارع في المهارات أدى اتساع الفجوة بين البلدان وعدم المساواة في الأجور .[2] مع ازدياد الفوارق في الوصول إلى المنتجات والخدمات الاجتماعية والمنافع العامة ـ من التعليم إلى الصحة، ومن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الكهرباء. ومع ذلك، فقد تمكن عدد قليل من البلدان، ولا سيما في شرق آسيا، من اللحاق بالركب من خلال التعلم التكنولوجي والتقليد والابتكار.

[1] unctad. *Technology and Innovation Report 2021: Catching Technological Waves-Innovation With Equity*. UN, 2021, P 13.

[2] Acemoglu, Daron. "Technical change, inequality, and the labor market." *Journal of economic literature* 40.1 (2002): 7-72, P 1.

8-3 تكنولوجية الحدود:

يتواصل التوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الاقتصاد العالمي. في الآونة الأخيرة، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا كبيرا في دفع العولمة ونمو الاقتصاد بالإضافة إلى جعل الاتصالات والتجارة أكثر عبر الحدود الوطنية (مانيجوكوياماكا، 2020). وفي ظل تطور الصناعة 4.0، تؤسس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طرقا جديدة في التقدم الصناعي المستدام (Stock and Seliger, 2016). كما تشارك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دورين أساسيين من خلال تعميق رأس المال نتيجة للاستثمار ومساهمة جميع عوامل الإنتاجية. وقد ساعد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشركات في خفض تكاليف الاتصال والتنسيق. بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمكن للاستثمار أن يسرع الكفاءة والإنتاجية (Erumban and Das, 2016).[1]

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الرئيسي للتبادل واسترجاع المعلومات بكفاءة في المنظمات. ومع ذلك، يشير النهج المتضارب إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي إما أداة قوية لدعم النظام الاقتصادي الذي يدير المعلومات، أو على العكس من ذلك، أداة تخلق نظاما أكثر تعقيدا يصعب إدارته. وتوجد إشارة واضحة للمنظور الأول في دراسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على نهج تكلفة المعاملات (Malone et al., 1987; Ciborra, 1993; Wigand et al., 1997). وترى مثل هذه الدراسات أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدعم النظام الاقتصادي، وتوفر تدفق معلومات أكثر كفاءة ويسهل التفاعل بين العوامل الاقتصادية في ظل ظروف معقدة وغير مؤكدة، وتقلل من تكاليف المعاملات. وهده الأخيرة تدعم فرضية Lewis (1996) القائلة **"من الواضح أن البقاء المهني والشخصي في المجتمع الحديث يعتمد على قدرتنا على استيعاب كميات هائلة من المعلومات الجديدة"** ومن ناحية أخرى، فإن الأدبيات التي تتناول مشكلة "الحمل الزائد للمعلومات" تؤكد على الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب المستوى الأكبر من التعقيد الذي يتم مواجهته نتيجة لزيادة كمية المعلومات التي توفرها التكنولوجيا (Palme, 1984; Schultze and Vandenbosch, 1998).[2]

بين عامي 1960 و1990، ظهرت مجموعة كبيرة من التكنولوجيات الجديدة لتنتقل جذريا إلى خارج الحدود التكنولوجية وتغير المحتوى الجوهري لـ "النضج". والسؤال المطروح الآن في عام 1990 هو متى ستتمكن البلدان النامية الأكثر تقدما من إحكام قبضتها بكفاءة على الإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية، وما إلى ذلك؟ ومن الواضح أن عددا قليلا منها في طريقها إلى هذه الغاية، وأبرزها كوريا الجنوبية، وتايوان، والهند؛ ومن غير المرجح أن تتخلف بعض البلدان سريعة الحركة في شرق آسيا (مثل تايلاند وماليزيا) عن الركب. وقد تكون هذه هي الحال أيضا في أميركا اللاتينية . وخاصة في البرازيل والمكسيك . إذا تم رفع أعباء الديون. من المؤكد أن الصين ستكون من بين أوائل الدول النامية التي تنتقل إلى الحدود التكنولوجية الجديدة إذا لم يحبط نظامها السياسي، مثل الاتحاد السوفييتي.[3]

[1] Kurniawati, Meta Ayu. "Analysis of the impact of information communication technology on economic growth: empirical evidence from Asian countries." *Journal of Asian Business and Economic Studies* 29.1 (2022): 2-18,P 3.

[2] Cordelia, Antonio. "Transaction costs and information systems: does IT add up?." *Journal of information technology* 21.3 (2006): 195-202 , P 195.

[3] Rostow, Walt Whitman. *The stages of economic growth: A non-communist manifesto*. Cambridge university press, 1990, P 18.

"التقنيات الحدودية" هي مجموعة من التقنيات الجديدة التي تستفيد من الرقمنة والاتصال والتي تمكنها من الجمع بين بعضها البعض لمضاعفة تأثيراتها. مثل هذه التقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، وسلسلة الكتل، والجيل الخامس، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، والطائرات بدون طيار، وتحرير الجينات، وتكنولوجيا النانو، والطاقة الشمسية الكهروضوئية.

ويمكن استخدام هذه التكنولوجيات لتعزيز الإنتاجية وتحسين سبل العيش. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي، جنبا إلى جنب مع الروبوتات، أن يحدث تحولا في الإنتاج والعمليات التجارية. الطباعة ثلاثية الأبعاد تسمح بشكل أسرع في إنتاج منخفض التكلفة وتوفير نماذج أولية سريعة ومتكررة للمنتجات الجديدة ، ومن خلال الشكل رقم (1- 32)تمثل هذه التقنيات الـ 11 بالفعل سوقا بقيمة 350 مليار دولار في سنة 2018 ويمكن أن تنمو بحلول عام 2025 لتشمل أكثر من 3.2 تريليون دولار . وقد استخدمت شركات التمويل هذه التقنيات على سبيل المثال، لاتخاذ قرارات الائتمان، وإدارة المخاطر، ومنع الاحتيال، والتداول، والخدمات المصرفية الشخصية، وربح الوقت ، وقد استخدمها قطاع التصنيع في الصيانة التنبؤية ومراقبة الجودة والعمل المشترك بين الإنسان والروبوت. العديد من مقدمي هذه التقنيات الرئيسيين هم من الولايات المتحدة التي تعد موطنا لمنصات الحوسبة السحابية الرئيسية. وتعد الصين أيضا منتجا رئيسيا، لا سيما شبكات الجيل الخامس والطائرات بدون طيار والطاقة الشمسية الكهروضوئية. ولكل من هذه التكنولوجيات، فإن هذين البلدين مسؤولان أيضا عن 30 إلى 70 في المائة من براءات الاختراع والمنشورات.

الشكل رقم (1- 32): أسعار السوق لتكنولوجيا الحدودية ، سنة 2018.

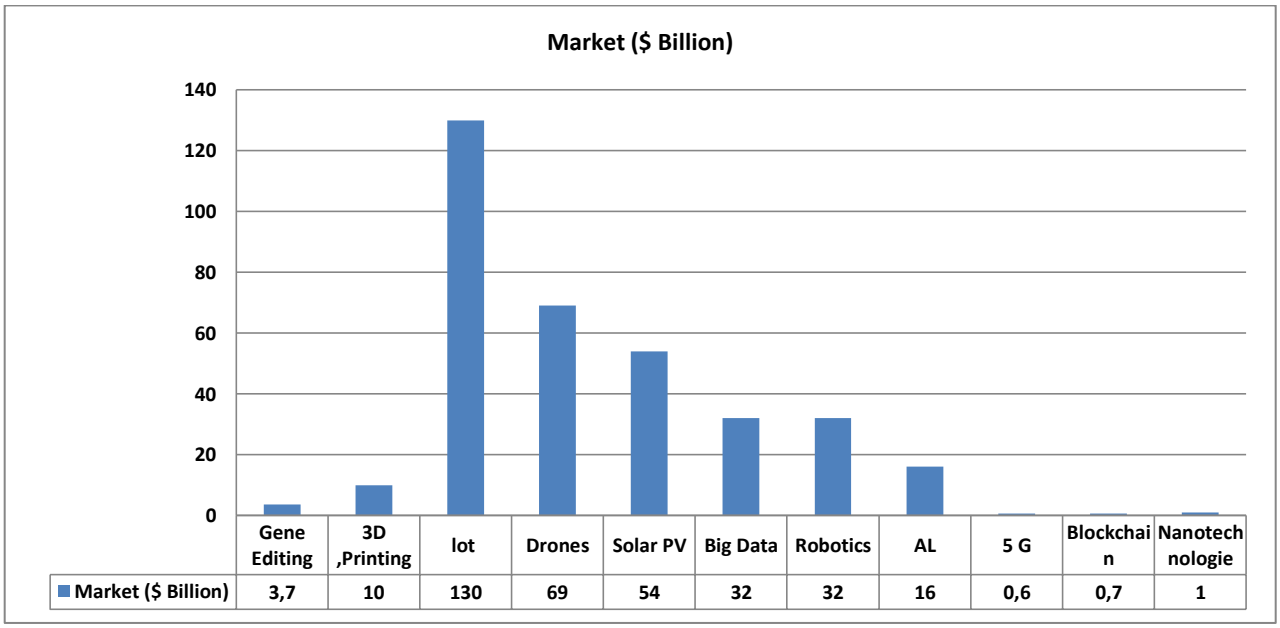

	Gene Editing	3D ,Printing	Iot	Drones	Solar PV	Big Data	Robotics	AL	5 G	Blockchain	Nanotechnologie
Market ($ Billion)	3,7	10	130	69	54	32	32	16	0,6	0,7	1

Source : unctad. *Technology and Innovation Report 2021: Catching Technological Waves-Innovation With Equity*. UN, 2021, P 16.

يتضح من الشكل الموالي ارتباط ايجابي بين متغير رأس المال البشري ومتغير نشر تكنولوجية المعلومات و الاتصالات (TIC)[1] ونجد أن دولة كوريا الجنوبية تحتل المرتبة الأولى بشكل متباين مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغ متغير نشر تكنولوجية المعلومات والاتصالات ومتغير رأس المال البشري أعلى قيم في السنوات في الفترة 2009 – 2014 ، ثم تلي دلك الصين ماليزيا ، روسيا ، المكسيك الى الخ .....وهده النتائج تتوافق مع[2](Hong, 2017). كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2015)، تستثمر حوالي 20 إلى 25% من إجمالي استثمارات البحث والتطوير الصناعي في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،وسجلت كوريا أعلى استثمار بنسبة 56% من ذلك. بحيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا كبيرا من الاستثمار في البحث والتطوير في كوريا ، ثم يلي دلك دولتي ماليزيا وروسيا ،أعلى قيم لمتغير نشر تكنولوجية المعلومات والاتصالات بالنسبة للدولتين في السنوات 2017 ، 2018 ، 2019 . ثم تجيء بعد دلك كل من الصين ، الشيلي ، المكسيك ، تركيا ، فيتنام ، البيرو ، الهند .

الشكل رقم (1- 33) : رأس المال البشري وتكنولوجية المعلومات والاتصالات في الدول الناشئة ،الفترة 2008 - 2019.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

[1] نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) – يتعلق بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يتطلب استخدام التقنيات المتطورة واعتمادها وتكييفها تحتاج إلى بنية تحتية كافية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متكونة من الذكاء الاصطناعي(AI) ، وإنترنت الأشياء(IoT) ، والبيانات الضخمة، وسلسلة الكتل هي تقنيات قائمة على الإنترنت. ويلزم النظر في جانبين من جوانب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الانتشار، لضمان وصول الجميع وعدم ترك أحد خلف الركب، وجودة البنية التحتية، التي تسمح بمزيد من التقدم والأكثر فعالية. ولهذه الأغراض، يقيس مستخدمو الإنترنت كنسبة مئوية من السكان مدى انتشار البنية التحتية للإنترنت ، في حين يقيس متوسط سرعة التنزيل جودة الاتصال بالإنترنت.

[2] Hong, Jae-pyo. ,OP.Cit , P 1

1-8-3 مؤشر استعداد الدول (A country readiness index) :[1]

في الوقت الحالي، لا يوجد سوى عدد قليل من البلدان التي تنتج تقنيات رائدة، ولكن يتعين على جميع البلدان الاستعداد لها. ولتقييم القدرات الوطنية على استخدام هذه التقنيات واعتمادها وتكييفها بشكل عادل، ففي التقرير TECHNOLOGY AND INNOVATION REPORT 2021قاموا بتطوير "مؤشر الاستعداد". أو بما يسمى بمؤشر جاهزية الشبكة the Networked Readiness Index (NRI) الشكل رقم (1-34) .الذي يعرف على انه تقييم دولي رئيسي لقدرة البلدان على استغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [2]. يتضمن المؤشر خمس وحدات أساسية: نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات، ونشاط البحث والتطوير، والنشاط الصناعي، والحصول على التمويل. وبناء على هذا المؤشر فإن الدول الأفضل استعدادا هي الولايات المتحدة، تليها سويسرا والمملكة المتحدة والسويد وسنغافورة وهولندا وجمهورية كوريا. تحتوي القائمة أيضا على تصنيفات عالية لبعض الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصاديات النامية - مثل الصين التي احتلت المرتبة 25 والاتحاد الروسي في المرتبة 27 في سنة 2018 وتقع معظم البلدان الأقل استعدادا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي البلدان النامية بشكل عام، احتلت البلدان المرتبة الأعلى وهي الأكثر ثراء إلى حد كبير، أعظم المتفوقين هي الهند،تليها الفيليبين. وفيما يتعلق بمكونات البحث والتطوير في المؤشر، كان أداء الصين والهند جيدا، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن هذه البلدان لديها إمدادات وفيرة من رأس المال البشري ذوي المهارات العالية ولكن غير مكلفة نسبيا من حيث الموارد وبالإضافة إلى ذلك لديهم أسواق محلية كبيرة تجذب استثمار الشركات المتعددة الجنسيات. كما أن أداء فيتنام والأردن كان جيدا ، وهو ما يعكس سياسة الحكومة الداعمة.

الشكل رقم (1-34) : هيكل مؤشر جاهزية الشبكة .

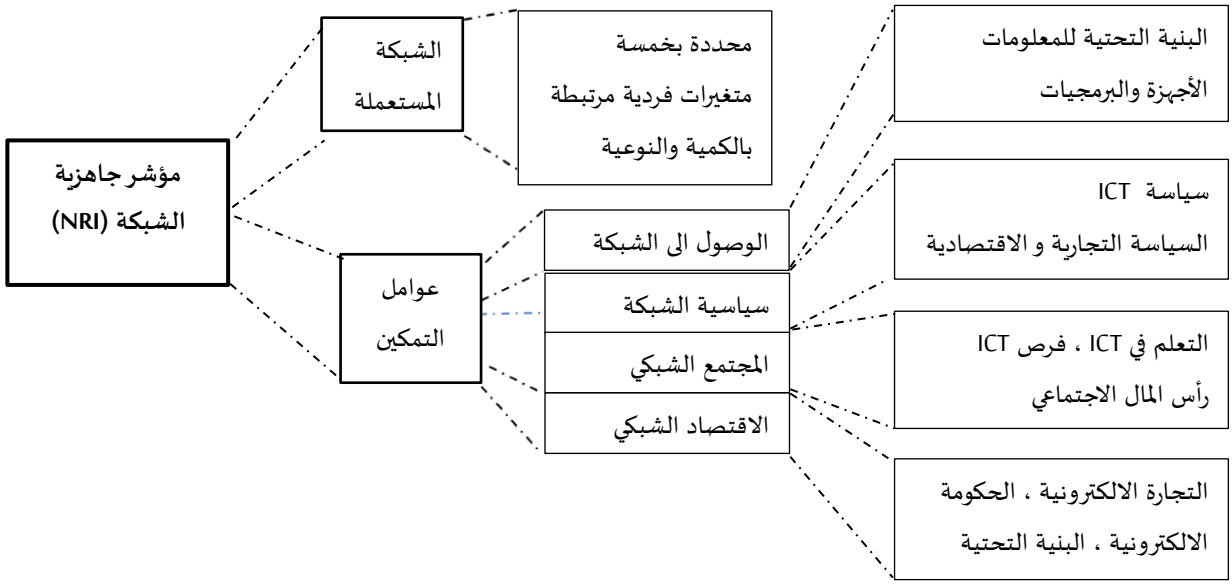

[1] unctad. *Technology and Innovation Report 2021, OP.Cit , P 17.*

[2] Kirkman, Geoffrey S., Carlos A. Osorio, and Jeffrey D. Sachs. "The networked readiness index: Measuring the preparedness of nations for the networked world." *Korea* 4 (2002): 20, P 4.

Source : Kirkman, Geoffrey S., Carlos A. Osorio, and Jeffrey D. Sachs. "The networked readiness index: Measuring the preparedness of nations for the networked world." *Korea* 4 (2002): 20, P 13.

2-8-3 مؤشر الاستعداد في الدول الناشئة والمتطورة:

لدراسة تغيرات المؤشر عبر الدول ، قمنا بمقارنة عينة متكونة 19 دولة لبعض دول ناشئة ومتطورة وتتمثل في البرازيل ، الصين ، الهند ، الشيلي ، أندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، المكسيك ، البيرو ، الفيليبين ، روسيا ، الفيتنام ، افريقيا الجنوبية ، تركيا ، سويسرة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، السويد ويظهر من خلال الشكل تباين طفيف حول المتوسط خلال الفترة لدول العينة .

الشكل رقم (1- 35) : تشتت مؤشر الاستعداد على خط الانحدار ،خلال الفترة 2008 - 2019.

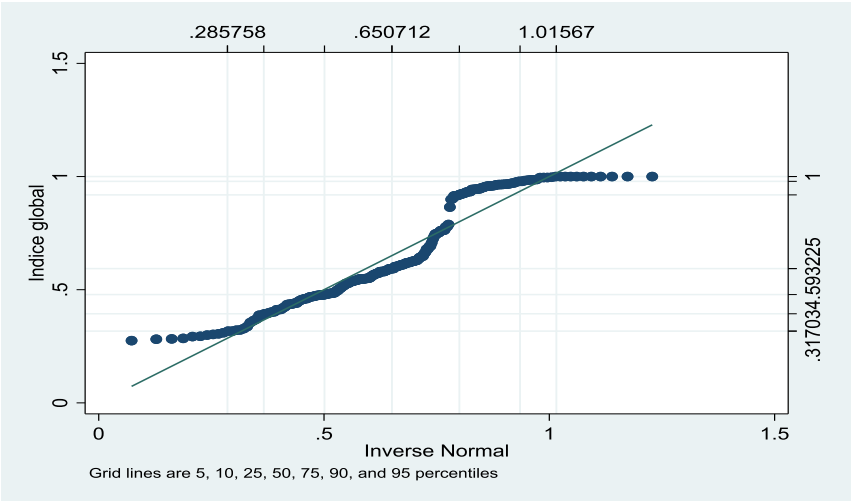

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد..

الشكل رقم (1- 36): مقارنة مؤشر الاستعداد بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009- 2019 .

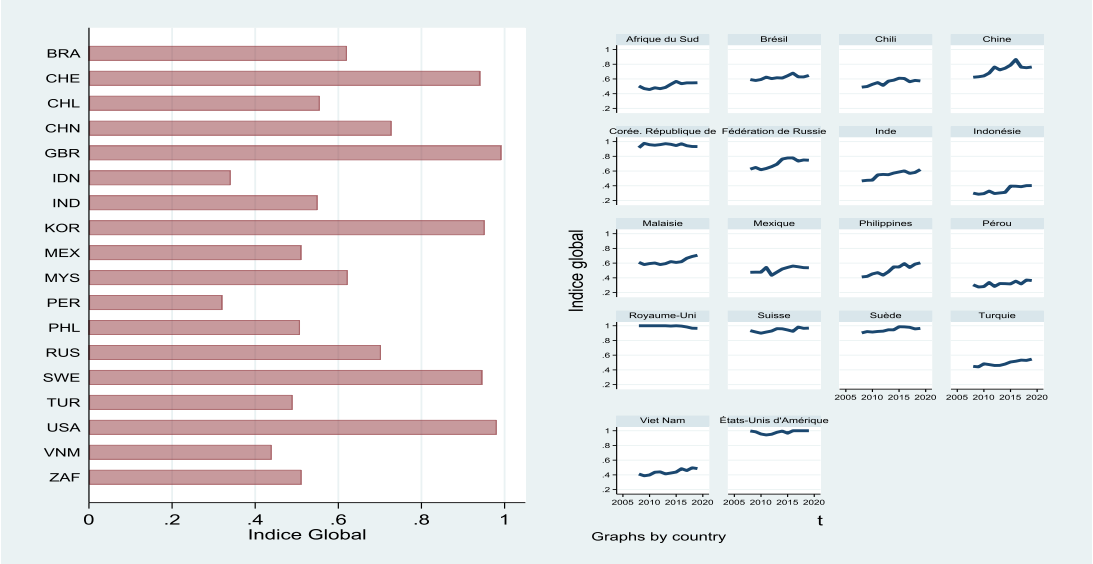

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

من خلال الشكلين أعلاه نجد علاقة إيجابية أي معظم الدول لها جاهزية في الشبكة ويتضح من خلال مؤشر الاستعداد تحتل الولايات المتحدة الأمريكية (USA) المركز الاول من سنة 2016 إلى غاية 2019 تليها دولة المملكة المتحدة (GBR) في الفترة 2008 – 2015 ثم نجد كل من الدول كوريا الجنوبية (KOR) ، سويسرة (SWE)و السويد (CHE) بنسبة تفوق 90 % خلال الفترة 2008 – 2019 ، بعد دلك دولتي الصين(CHN) و وروسيا (RUS) ما بين 60 % و 80 % طيلة الفترة ، كما أن دولتي البرازيل وماليزيا مابين 50 % و 60 % وبعد دلك نجد كل من الدول الهند (IND)، الشيلي (CHL)،المكسيك (MEX)، الفيليبين (PHL)، تركيا (TUR) و فيتنام (VNM)ما بين 40 % و 60 % في الأخير تأتي كل من إندونيسيا (IDN)، البيرو (PER). ومن خلال النسب التي تحصلت عليها الدول الناشئة مقارنة ببعض الدول المتطورة خلال الفترة نستنتج أن هده الدول لها قدرات على استخدام هده تقنيات التكنولوجية من أجل اللحاق بالركب ومواكبة التطورات العالمية .

3-8-3 مؤشر الاستعداد و مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

نلاحظ من خلال الشكل رقم(1- 37)ارتباط ايجابي بين مؤشر الاستعداد ومؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم الدول بحيث نجد في سنة 2008 تحصلت دولة المملكة المتحدة (GBR) على أعلى نسبة ثم تليها كوريا الجنوبية (KOR)خلال الفترة 2009- 2014 المرتبة الأولى مقارنة مع الدول الأخرى ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا

الشكل رقم (1- 37): مؤشر الاستعداد ومؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009- 2019 .

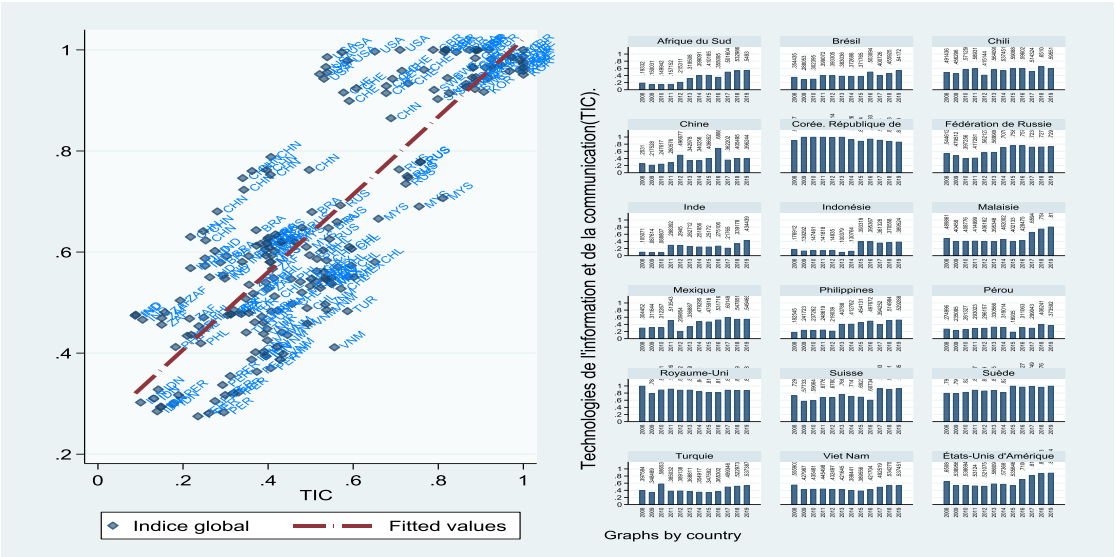

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي والأونكتاد.

نوعا ما ولكن لم تنخفض تحت نسبة 80 % ثم تجيء بعد دلك دولة السويد (CHE) المرتبة الأولى خلال الفترة 2015 – 2019 بحيث بلغت نسبة 100 % في سنة 2019 ، كما نجد دولتي روسيا (RUS) و الشيلي (CHL) كان المؤشر محصورا مابين 40 % و 80 % طيلة الفترة وتحسن بشكل جيد مند سنة 2013 إلى غاية 2019 بالإضافة إلى دولة ماليزيا (MYS) في حدود نسبة 40 % خلال الفترة 2009 – 2016 ثم بدأ المؤشر في الارتفاع في سنة 2017 إلى أن تجاوز 80 % سنة 2019 ثم نجد الدول الأخرى كالصين ،المكسيك ،تركيا ، إفريقيا الجنوبية ،الفيتنام والفيليبين كان محصورا 20 % و 70 % ، وفي الأخير اندونيسيا ارتفع في حدود 40 % في سنة 2015 واستقر بها على طول الفترة ، أما الهند ارتفع في سنتي 2018 و 2019

حسب دراسة[1](Veeramacheneni، 2008)وآخرون صدرت الصناعة الهندية برمجيات وخدمات بقيمة 25 مليون دولار في عام 1985. وبحلول الفترة 2000-2001، ارتفع هذا الرقم إلى 6.4 مليار دولار و8.5 مليار دولار في الفترة 2001-2002، ليصل إلى 12.8 مليار دولار بحلول الفترة 2003-2004 ، كما سجلت صناعة برمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموا بنسبة 55 في المائة، حيث بلغت إيراداتها 21.5 مليار دولار في الفترة 2003-2004 .

3-8-4 مؤشر الاستعداد و مؤشر البحث والتطوير :

من خلال الشكل رقم (1-38) يتضح علاقة ايجابية بين مؤشر الاستعداد ومؤشر البحث والتطوير عند أغلبية الدول بحيث نجد دولة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) في المركز الأول من الفترة 2008-2013 ثم دولة الصين (CHN)

الشكل رقم (1– 38): مؤشر الاستعداد ومؤشر البحث والتطوير بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009- 2019 .

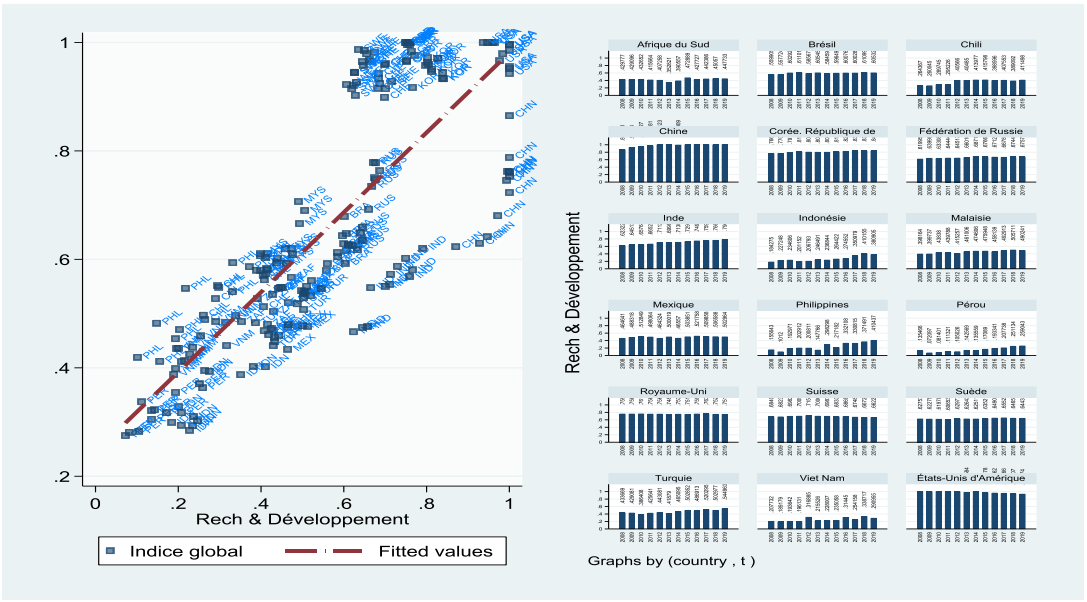

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

[1]Veeramacheneni, Bala, Richard Vogel, and E. M. Ekanayake. "Information technology, FDI and economic growth: an india case study." *Southwestern Economic Review* 35 (2008): 95-111, P 95-96.

تفوقت عليها وأصبحت في المركز الأول في الفترة 2013- 2019 ، ثم تلي ذلك دولتي كوريا الجنوبية (KOR) و المملكة المتحدة (GBR) في حدود 80 % طيلة الفترة ، أما كل من الدول الهند (IND) ، روسيا (RUS)، سويسرة (SWE) بنسب متقاربة على العموم و محصورة ما بين 60 % و 80 % ، كما نجد دولتي السويد (CHE) ، البرازيل (BRA) في حدود 60 %خلال الفترة 2008- 2019،ثم تلي دلك كل من الدول المكسيك (MEX) ،ماليزيا (MYS) ،افريقيا الجنوبية (ZAF) و تركيا (TUR)ما بين 40 % و 60 % ، وفي الأخير نجد كل اندونيسيا ، الفيليبين ، فيتنام ، البيرو على الترتيب .

تعد الصين والولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال البحث والتطوير في مجال البيانات الضخمة. خلال الفترة 1996- 2018، كان هناك 957 .73 منشورا يتعلق بالبيانات الضخمة (Big data)، أكبر ثلاث دول مصدر لها هي الصين (931 15)، والولايات المتحدة (365 14)، والهند (094 4). وخلال الفترة نفسها، تم إيداع 6850 براءة اختراع، موزعة على ثلاث دول ، الصين (3200) وجمهورية كوريا (1700) والولايات المتحدة (1100). وكان المالكون الثلاثة الأوائل الحاليون هم شركة State Grid Corporation of China و Huawei(الصين)، وشركة IBM (الولايات المتحدة).[1]

حسب [2](Barnard & John Cantwell., 2005)كانت الصين والهند المستفيدين الرئيسيين من هذا الاتجاه. فمن بين 885 مشروعا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات البحث والتطوير تم الإعلان عنها في المنطقة في الفترة 2002-2004، تتمركز ثلاثة أرباعها (723 مشروعا) في هده الدولتين ، ففي الصين، يوجد حوالي 700 مركز بحث وتطوير تابع لأجانبأنشئ بحلول نهاية عام 2004الجدول رقم **(1- 8)** ، وفي الهند أنشئ أكثر من 100 شركة وطنية مرافق للبحث والتطوير. إطلاق شركة مايكروسوفت مركز أبحاثها العالمي السادس في بنغالور (Bangalore)[3] في أوائل عام 2005 بعد افتتاح مركز في بكين في عام 1998. كما توجد مراكز أخرى للبحث والتطوير تابعة لشركة Microsoftفي الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة وجمهورية كوريا. في حالةموتورولا (Motorola) يوجد 6 من مراكز البحث والتطوير الرئيسية من تسعة عشر تابعة للبلدان الناشئة خمسة في آسيا (الصين، الهند، جمهورية كوريا،ماليزيا وسنغافورة).وواحدة في البرازيل.

في تاريخ 8 ديسمبر 2004، أعلنت شركة IBM على بيع خدماتها في مجال الكمبيوتر الشخصي (PC) للتركيز على قطاعات خدمات الشركات والخدمات التكنولوجية الأكثر ربحا. ورغم أن عملية بيع شركة IBM كانت متوقعة منذ فترة طويلة، إلا أن المشتري أذهل العديد من مراقبي الصناعة. تساءلت صحيفة نيويورك تايمز في عنوان رئيسي في قسم الأعمال الخاص بها"Lenovo who" . كانت شركة لينوفو، التي لم تكن معروفة تقريبا في الولايات المتحدة حتى ذلك الحين، أكبر شركة لأجهزة الكمبيوتر الشخصية في الصين منذ عام 1997. ولأكثر من عقد من الزمن، ظلت الصين أهم مركز تصنيع في العالم لصناعة التكنولوجيا. وفي عام 2004، أصبحت أكبر مصدر للمنتجات الإلكترونية،

[1] unctad. Technology and Innovation Report 2021, OP.Cit , P 111.

[2] Barnard, Helena, and John Cantwell. "World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, United Nations Conference on Trade and Development United Nations, New York and Geneva (2005)." (2007), P 140.

[3] Bangalore هي عاصمة ولاية كارناتاكا في جنوب الهند وتعد المدينة من أهم مراكز التكنولوجيا الفائقة في الهند .

متجاوزة الولايات المتحدة.تم إنتاج العديد من هذه المنتجات من قبل شركات أجنبية، بما في ذلك الشركات التايوانية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات التابعة لها في الصين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2006).[1]

وفي الوقت نفسه، كان هناك صعود ملحوظ لشركات التكنولوجيا المحلية الصينية التي بنت علاماتها التجارية وحققت الكفاءة التكنولوجية بشكل حصري تقريبا داخل السوق المحلية. لينوفو هي أشهرها، لكنها ليست وحدها. وقد مرت العديد من الشركات الصينية المحلية الرائدة الأخرى بمسارات مماثلة، مثل شركتي الاتصالات العملاقتين هواوي وزد تي إي، وشركات تصنيع الإلكترونيات تي سي إل وهاير، وعدد لا يحصى من الشركات الأكثر تخصصا التي تزدهر في مجالات تتراوح بين الهواتف المحمولة والإنترنت، إلى تصميم الدوائر المتكاملة للوسائط المتعددة. ومن اللافت للنظر أن أيًا من هذه الشركات أو هيكل الأعمال الداعم لها لم يكن موجودا قبل منتصف الثمانينيات.

الجدول رقم (1- 8) : بعض فروع مراكز البحث والتطوير في صناعة الالكترونيات وتكنولوجية المعلومات والاتصالات في الصين ، 2004.

الشركات	عدد البحوث	الموقع	الخصائص
كهربائي عام General Electric	1	شنغهاي.	يعد مركز الصين للتكنولوجيا ثالث مركز عالميا في البحث والتطوير بعد الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتم الاستثمار فيه بمبلغ 640 مليون دولار أمريكي حوالي 500 مهندس في البحث والتطوير .
مايكروسوفت Microsoft	5	بكين. شنغهاي.	استثمر بمبلغ 130 مليون دولار . تعد Microsoft Reseaech Asia (MRA) التي في عام 1998 مركز الأبحاث أساسي للشركة في منطقة آسيا و يعتبر خامس أكبر مركز أبحاث في العالم ، موظفة أكثر من 170 باحثا .
موتورولا Motorola	15	بكين. شنغهاي. تيانجين . سوتشو. نانجينغ. تشنغدو	أول مركز للبحث والتطوير للشركات عبر الوطن أنشئ في سنة 1990. إجمالي 1300 مهندس في البحث والتطوير . استثمرت حوالي 300 مليون دولار في البحث والتطوير في الصين سنة 2001. تأسس معهد موتورولا الصيني للأبحاث (MCRDI) في سنة 1999 واستثمر حوالي 500 مليون دولار في مركز جديد للبحث والتطوير في بكين .
نوكيا Nokia	5	بكين. هانغتشو	أنشئ مركز نوكيا الصيني للبحث والتطوير في سنة 1998 ويعمل به 300 مهندس في البحث والتطوير . أنشئ مركز هانغشتو للبحث والتطوير في سنة 1998 ، حوالي 180 مهندس في البحث والتطوير .

المصدر: الأونكتاد .

[1] Zhou, Yu. "Synchronizing export orientation with import substitution: creating competitive indigenous high-tech companies in China." *World Development* 36.11 (2008): 2353-2370, P2353.

5-8-3 مؤشرالاستعداد و مؤشر الكفاءة :

من خلال الشكل أدناه نلاحظ علاقة ايجابية بين مؤشر الاستعداد ومؤشر الكفاءة يظهر دلك من خلال تشتت الدول على خط الانحدار فنجد في المراكز الأولى السويد (CHE)، المملكة المتحدة (GBR) ، سويسرة (SWE) و الولايات المتحدة الأمريكية (USA) بنسب محصورة ما بين 75 % و 95 % خلال الفترة 2009 – 2019 ثم تلي دلك دولة كوريا الجنوبية (KOR)، أما دولتي الشيلي والبرازيل مابين 45 % و 60 % ثم تجيء بعد دلك كل من الدول ماليزيا ، المكسيك (MEX) ، البيرو ، تركيا (TUR) و افريقيا الجنوبية (ZAF) في حدود 40 % و 55 % ، ثم تلي دلك كل من الدول الصين ، الهند ، اندونيسيا ، الفيليبين و الفيتنام على الترتيب .

الشكل رقم (1- 39): مؤشر الاستعداد ومؤشر الكفاءة بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009- 2019 .

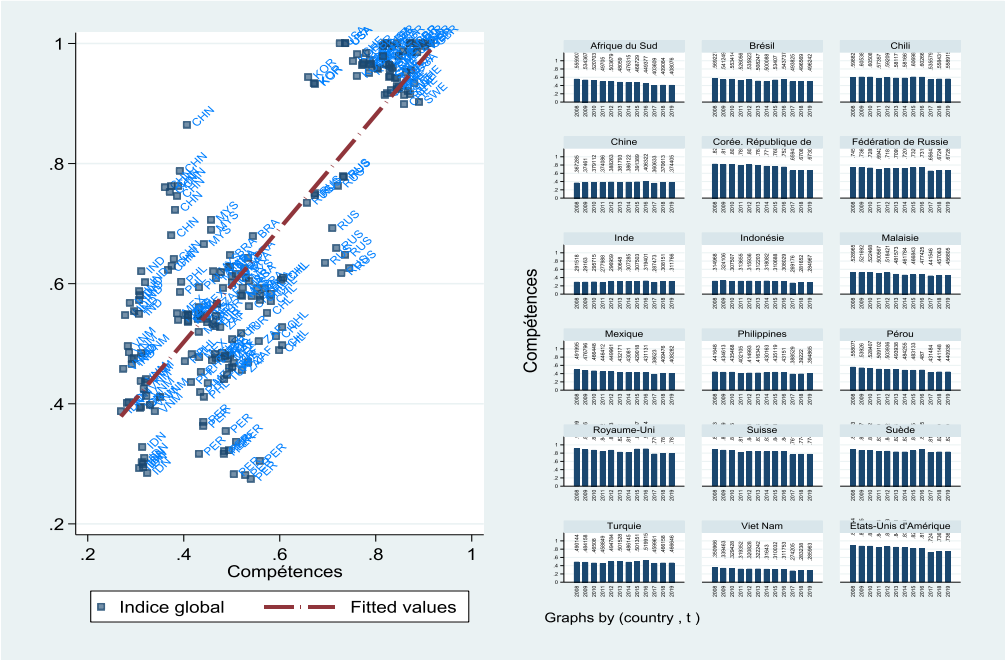

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

6-8-3 مؤشر الاستعداد و مؤشر النشاط الصناعي :

يتضح من الشكل رقم (1- 40) ان أحسن أداء صناعي كان لدولتي نجد الفليبين (PHL) و سويسرة (SWE) بحيث في الفترة 2009 – 2019 بحيث أعلى نسب تحصلت عليها الفيليبين كان ذلك في سنتي 2009 ، 2010 بمقدار 96.04 % ، 96.68 % على الترتيب ، ثم يلي بعد دلك المملكة المتحدة(GBR)، الصين (CHN)، كوريا الجنوبية (KOR)، السويد (CHE)، ماليزيا (MYS) و الولايات المتحدة الأمريكية (USA) ما بين نسبتي 75% و 85 % ، أما كل من الدول الهند ،المكسيك ، البرازيل ما بين 60 % و 75 % ، ثم تجيء بعد دلك كل من الدول الفيتنام ، روسيا ، افريقيا الجنوبية ، تركيا ، الشيلي ، البيرو على التوالي.

الشكل رقم (1- 40): مؤشر الاستعداد و مؤشر النشاط الصناعي بين الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009 - 2019 .

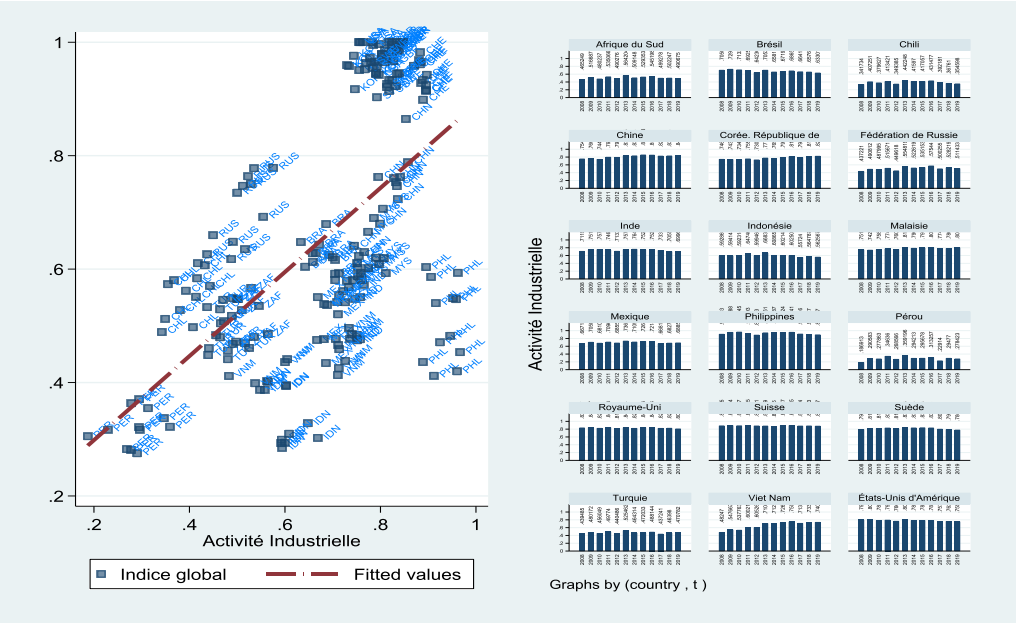

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

7-8-3 مؤشر الاستعداد و مؤشر التمويل المالي :

يتضح من الشكل الموالي العلاقة ايجابية بين مؤشر الاستعداد و مؤشر الحصول على التمويل المالي بحيث نجد في المراتب الأولى من حيث التمويل المالي كل من الدول الولايات المتحدة الأمريكية ، كوريا الجنوبية ، سويسرة ، السويد والمملكة المتحدة ، الصين ، ماليزيا ، الفيتنام و الشيلي على الترتيب بنسبة تتجاوز 80 % ثم نجد كل البرازيل ، روسيا الهند وتركيا في حدود 60 % و 80 % ، يلي بعد دلك كل من اندونيسيا ،الفيليبين ، البيرو .

الشكل رقم (1- 41): مؤشر الاستعداد و مؤشر التمويل الماليين

الدول الناشئة والدول المتطورة ، الفترة 2009 - 2019 .

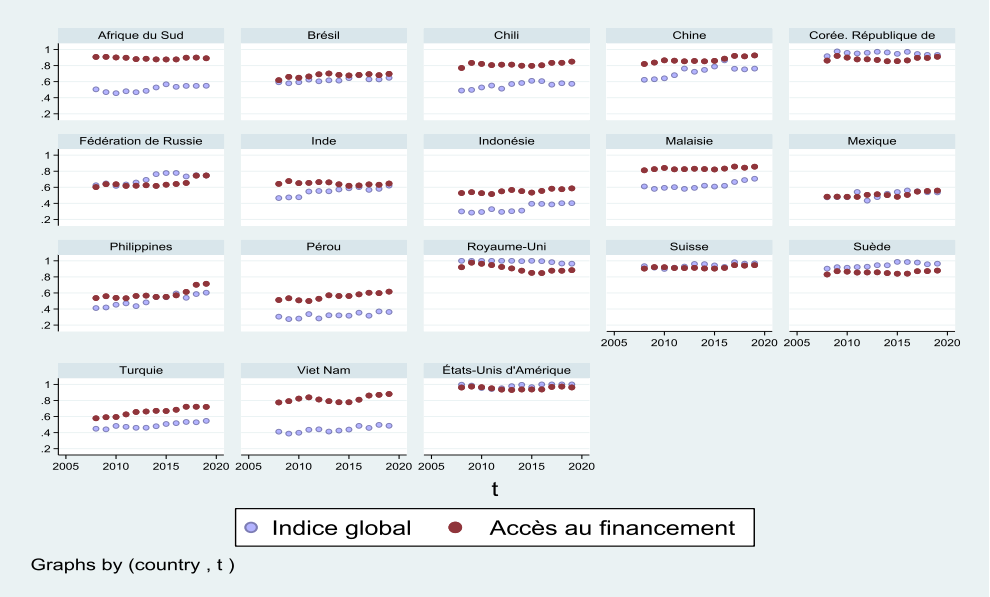

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

9-3 الانفتاح الاقتصادي :

قد أدى الاهتمام الجديد بمحددات التنمية الاقتصادية إلى إعادة النقاش حول الانفتاح والنمو. وفي نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة التي طورها سولو (1957) وآخرون، يكون التغير التكنولوجي خارجي المنشأ، ولا يتأثر بانفتاح أي بلد على التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن نظريات النمو "الجديدة " تشير إلى أن السياسة التجارية تؤثر على النمو على المدى الطويل من خلال تأثيرها على التغير التكنولوجي.وفي هذه النماذج يوفر الانفتاح على التجارة القدرة على الوصول إلى المدخلات المستوردة، التي تجسد التكنولوجيا الجديدة يزيد من الحجم الفعال للسوق الذي يواجه المنتجين، مما يزيد من عوائد الابتكار ويؤثر على تخصص الدولة في الإنتاج البحثي المكثف.[1]

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي تبحث في العلاقات طويلة المدى بين الانفتاح الاقتصادي والتجارة والنمو الاقتصادي وبشكل عام فإن تلك الدراسات التي تعتمد عادة ما تستند في تحليلها على السلاسل الزمنية وتحليل التكامل المشترك بحيث توفر دليلا على وجود تأثير كبير للنمو الاقتصادي من خلال العوامل المرتبطة بالتكامل الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) تعتبر اقتصادات مفتوحة بشكل خاص وبالتالي، يمكن القول إن تجارب دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقدم أدلة تجريبية ورؤى حول تأثيرات القنوات المختلفة للانفتاح الاقتصادي والنمو عن طريق جميع العلاقات المتبادلة ذات الصلة من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردات والصادرات إلى الخ .....[2]

يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة مباشرة في التوظيف والتقدم التكنولوجي والإنتاج وكفاءة العمل. وبالتالي، يعد الانفتاح التجاري أحد المحددات الأساسية والقوى الدافعة للنمو الاقتصادي تدعم بالفرضية القائلة في التسعينات " **بأن الانفتاح على التجارة هو آليةلتحقيق نمو أكثر سرعة وكفاءة وتوزيعا أفضل للموارد المحلية**". [3]

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1- 42)العلاقة بين متغير الانفتاح الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي علاقة ايجابية في مجمل دول العينة خلال الفترة قد يكون سببه لعدة اعتبارات مثل الحواجز التجارية الغير جمركية حواجز التجارة التنظيمية أو متوسط معدل التعريفة إلى الخ.....وهدا ما يتوافق مع عدة دراسات من بينها دراسة (Mercan & al., 2013).[4]

[1]Harrison, Ann. "Openness and growth: A time-series, cross-country analysis for developing countries." Journal of development Economics 48.2 (1996): 419-447 , P 419, 420.

[2]Vogiatzoglou, Klimis, and Phuong Nhung Thi Nguyen. "Economic openness and economic growth: A cointegration analysis for ASEAN-5 countries." *The European Journal of Applied Economics* 13.2 (2016): 10-20 , P 11-12.

[3]A. Giles, Judith, and Cara L. Williams. "Export-led growth: a survey of the empirical literature and some non-causality results. Part 1." *The Journal of International Trade & Economic Development* 9.3 (2000): 261-337,P 262.

[4]Mercan, Mehmet, et al. "The effect of openness on economic growth for BRIC-T countries: Panel data analysis." *Eurasian Journal of business and economics* 6.11 (2013): 1-14, P 1.

الشكل رقم (1- 42): العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي

لبعض الدول الناشئة ، الفترة 1980-2020.

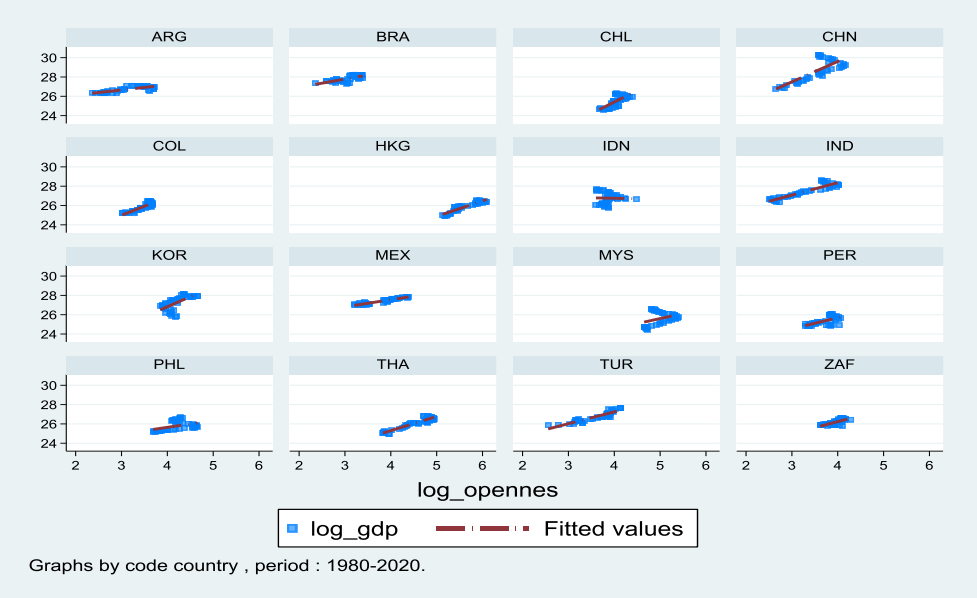

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاعتماد الدولي.

كما يظهر من خلال الشكل رقم (1- 43) الموالي أن الانفتاح الاقتصادي عبر الزمن عند بعض الدول ارتباط ايجابي قوي مثل هونغ كونغ تجاوز 200 % وبلغ 400 % في سنة 2019 وأن دولة ماليزيا بدأ في الارتفاع بشكل مميز في سنة 1990 الى أن بلغ نسبة 200 % ثم بدأ في النزول بشكل طفيف ، كما أن بعض الدول مثل كوريا الجنوبية ، إندونيسيا ، الفيليبين بدأ متغير الانفتاح التجاري في الصعود في سنة 1960 ، أما الدول الأخرى الصين ، كوستا ريكا ، الشيلي وتركيا الى الخ .....بدأ في الصعود سنة 1980.

الشكل رقم (1- 43): تطور الانفتاح التجاري لبعض دول ناشئة ، الفترة 1950- 2019 .

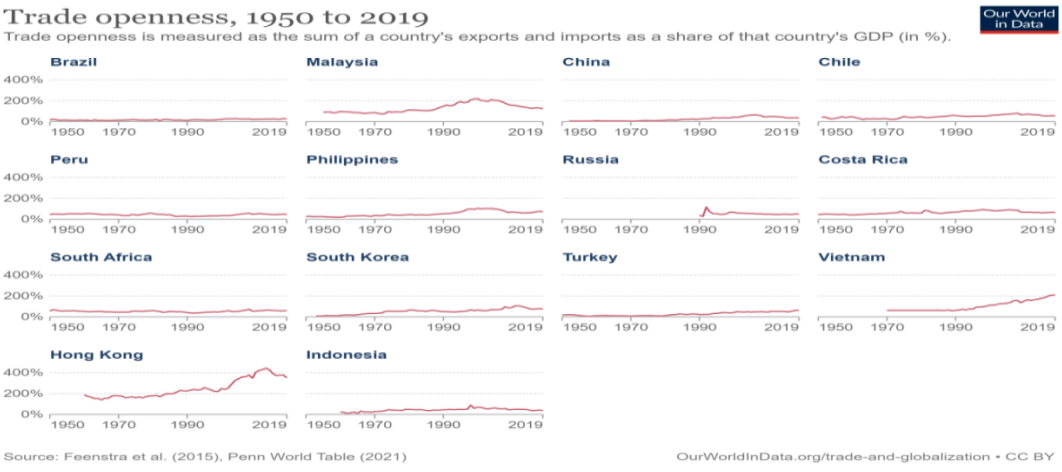

Ssource : https://ourworldindata.org/grapher/trade-openness?tab=chart&facet=entity&country=BRA~MYS~CHN~CHL~PER~PHL~RUS~CRI~ZAF~KOR~TUR~VNM~HKG~IDN , consulte le 22 juin 2023.

خاتمة الفصل الأول :

ولد مفهوم الدول الناشئة تاريخيا في عام 1980 ودلك بسبب التفريق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة من حيث النمو الاقتصادي . فقد استطاعت تلك الدول بعد الاصلاحات الهيكلية والمؤسساتية وغيرها من التغييرات على التكيف والقدرة على الانتاج في ظل القيود الخارجية المفروضة أن تحافظ على ارتفاع نموها الاقتصادي على المدى البعيد ، وعلى هدا الأساس سميت "بالدول الناشئة " . كما يرى ROY-EMA, Pascal بالنسبة للهند والصين، لا يتعلق الأمر بالنشوء ، بل بكل بساطة استعادة المكانة التي كانت لهما قبل أقل من قرنين من الزمان، عندما كانتا تمثلان في الاقتصاد العالمي الحصة التي منحتها لهما بطبيعة الحال ثقلهما الديمغرافي ، و بالنسبة لدول أخرى، فهي ظاهرة وطنية ذات أبعاد سياسية واضحة[1]. فقد لعبت الاقتصاديات الناشئة دورا متزايد الأهمية على الساحة العالمية، يظهر دلك من خلال تهيئة المناخ لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، الاستثمار في رأس المال البشري ،التكنولوجيا والانفتاح الاقتصادي الخ ....خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين مما أدى دلك على تغيير توزيع الثروة على المستوى الدولي

[1]ROY-EMA, Pascal Dieudonné. "LE COEXISTER COMME UN VECTEUR DE L'ÉMERGENCE." *ET RECONNAISSANCE*: 28 , P 30.

الفصل الثاني :

نماذج النمو الاقتصادي

في الدول الناشئة.

مقدمة الفصل الثاني :

شهدت الدول الناشئة في العقود الأخيرة عدة تحولات سياسية ، اقتصادية ومؤسساتية وغيرها بشكل استثنائي ، بدأت هده التحولات في عدد من الدول الآسيوية بما فيها كوريا وتايوان وتركيا وباكستان الخ ... ما سماه Samuel Huntington ب " الموجة الثالثة " ومابين 1974-1990 قامت 30 دولة بالتحول اتجاه الديمقراطية [1]، فقد تبطأ النمو الاقتصادي العالمي خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 مع اختلافات جوهرية في معدلات النمو الاقتصادي بين المناطق إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا ظلت مرتفعة .

وقد عانت العديد من هده الدول من أزمات اقتصادية ومالية في الثمانينيات والتسعينيات بدرجات متفاوتة علاوة على ذلك فقد تباين أدائها الاقتصادي بشكل كبير يظهر دلك من خلال النمو الاقتصادي المرتفع على المدى الطويل كتايوان وتايلاندا إلى أداء متقلب كالأجنتين وبوليفيا .[2]

كانت الاستجابة لهده الدول للأزمات التي مرت بها بمثابة تغيير عميق في النماذج الاقتصادية ودلك بالانتقال من نموذج اقتصادي إلى نموذج آخر بقيادة التدخل الحكومي لمواجهة الصدمات الخارجية مع التركيز على السوق والملكية الخاصة والانفتاح التجاري على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

بشكل عام لم تؤثر الأزمة الأزمة الاقتصادية والمالية في 2007-2008 على مكانة الدول الناشئة بينما عانت الدول المتقدمة من تجسيدات معقدة من خلال انقاد البنوك والأسواق مما تتطلب دلك اللجوء الى التقشف لكبح مديونتها .

تبنت البلدان الناشئة عدة نماذج من السياسات الاقتصادية التي تتوافق مع عدة مراحل في تاريخ تطور هذه البلدان:[4]

- نموذج الاستعماري القائم على إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام ؛
- نموذج التصنيع البديل للواردات (ISI) ؛
- نموذج التصنيع القائم على ترقية الصادرات (ELGH)
- "إجماع واشنطن" النيوليبرالي ، مع تأثير الأزمة المالية في أواخر التسعينيات ؛
- وصعود البلدان الناشئة ، مع تأثير الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008.

لم يتم اعتماد هذه النماذج في نفس الوقت من قبل الدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي. بعض البلدان أكثر تقدما من غيرها. علاوة على ذلك ، يمكن أن تتداخل المراحل كما يمكن أن تستمر بعض عناصر نموذج السياسة الاقتصادية لفترة طويلة ، على الرغم من انتقال هذا البلد إلى مرحلة جديدة. لذلك لا يوجد نموذج عالمي للسياسة

[1]Huntington, Samuel P. "Democracy's third wave." *Journal of democracy* 2.2 (1991): 12-34,P3.

[2]Haggard, Stephan, and Robert R. Kaufman. *The political economy of democratic transitions*. Princeton University Press, 2018,P18.

[3]Ibid ,P 3.

[4]Thiébault, Jean-Louis. "Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique." Revue internationale de politique comparée 18.3 (2011): 11-46,P12.

الاقتصادية. ولكن تجدر الإشارة أيضا إلى أن أي مخطط هو محاولة لترشيد وإعادة بناء تطور تاريخي.يتم تحليل كل مرحلة مع التركيز :

- حول خصائص كل نموذج من نماذج السياسة الاقتصادية ؛
- حول أسباب فشل النموذج واعتماد نموذج جديدنموذج ؛
- على الجهات الفاعلة ، وخاصة دور الدولة في ظهور بعض البلدان الناشئة .

المبحث الأول : نموذج الاستعماري القائم على إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام.

كان للاستعمار تأثيرات غير متجانسة على الدول من خلال التنمية ، بحيث الدول التي احتلها بريطانيا كان لها تأثير ايجابي مثل أمريكا الشمالية بينما تأخرت الدول التي كانت مستعمرة من طرف اسبانيا مثل أمريكا اللاتينية ،إفريقيا أو جنوب آسيا [1]، فقد جعلت من هده الدول مؤسسات استخراجية [2] أدت إلى نتائج تنمية سيئة على المدى الطويل .

1-1 الزراعة والنمو الاقتصادي :

يمكن لقطاع الزراعة التنسيق مع القطاعات الأخرى من أجل زيادة: معدلات النمو، وتقليص الفقر، وتحقيق الاستدامة. تتكون الزراعة من: محاصيل، مواشي، زراعة، وزراعات مائية وغيرها،بحيث أنها تساهم في عملية التنمية بطرق عديدة باعتبارها نشاطا اقتصاديا، وسبيلا من سبل كسب الرزق، ومصدرا للخدمات البيئية، مما يجعل هذا القطاع أداة فريدة للتنمية [3] .

• **كنشاط اقتصادي:** يمكن للزراعة أن تتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار، وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير الزراعي. وتعتبر بلدان العالم النامية المسؤولة عن إنتاج ثلثي القيمة المضافة الناجمة عن قطاع الزراعة على الصعيد العالمي .ففي البلدان القائم اقتصادها على الزراعة،تشكل الزراعة في المتوسط نسبة 29 %من إجمالي الناتج المحلي، و 65 %من الأيدي العاملة. كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكل عادة أكثر من 30 % من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول والبلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية .

•**كسبيل لكسب الرزق:** تعتبر الزراعة من بين مصادر لكسب الرزق لحوالي 86 %من سكان المناطق الريفية. فهي توفر فرص العمل لما يبلغ 3.1 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي،ومن بين سكان بلدان العالم النامية البالغ عددهم5.5 بليون شخص، يعيش 3 بلايين شخص منهم في مناطق ريفية، أي حوالي نصف البشرية.

•**الزراعة كمصدر للخدمات البيئية:** يمكن سوء استخدام الزراعة للموارد الطبيعية خلق نواتج بيئيةجيدة وأخرى سيئة فهي أكبر مستخدمٍ للمياه،وهي من بين العوامل الرئيسية في استنفاد المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية، وإجهاد التربة، وتغير المناخ على الصعيد العالمي فهي تتسبب بنسبة في حدود 30 %من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري .ولكنها أيضاتساهم بشكل آخر في الخدمات البيئية كامتصاص غاز الكربون، وإدارة شؤون مستجمعات المياه، والحفاظ على التنوّع البيولوجي. ومع ازدياد نقص الموارد وتغير المناخ والقلق من التكاليف البيئية الناجمة ، فمن الضروري من وجود أنظمة زراعيةتستعمل من أجل عملية التنميةوحماية الموارد الطبيعية والبيئة.

[1]Michalopoulos, Stelios, and Elias Papaioannou. The Long Economic and Political Shadow of History Volume I. A Global View. Centre for Economic Policy Research, 2017,P 84.

[2]Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." *American economic review* 91.5 (2001): 1369-1401,P 1376.

[3]World Bank. *World development report 2008: Agriculture for development*. The World Bank, 2007,P2.

2-1 خصائص وتصنيف البلدان الزراعية :

يمكن رؤية مساهمة الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر من خلال تصنيف البلدان وفقا لحصة الزراعة في إجمالي النمو في السنوات الخمسة عشر الماضيةالجدول رقم (2-1) وحصتها الحالية من الفقر الكلي في المناطق الريفية وينتج عن هذا المنظور ثلاثة أنواع من البلدان:

- **البلدان القائم اقتصادها على الزراعة:**الزراعة مصدر رئيسي للنمو الاقتصادي وهي تشكل 32 % من نمو الناتج

المحلي الإجمالي ومعظم الفقراء يعيشون في مناطق ريفية (70 في المائة). ويقطن في هذه المجموعة من البلدان حوالي 417مليون شخص من سكان المناطق الريفية وخصوصا في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. فاثنان وثمانون في المائة من سكان المناطق الريفية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في بلدان اقتصادها قائم على الزراعة.

- **البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول :** لم تعد الزراعة من بين المصادر الرئيسية لنمو الاقتصاد ، فهي

تساهم بنسبة 7 %في المتوسط فقط من نمو إجمالي الناتج المحلي، ولكن الفقر ما يزال بنسبة كبيرة جدا في المناطق الريفية (82 في المائة من كافة الفقراء) ، ويعيش في بلدان اقتصادها سائر على طريق التحول نسبة 98 %من سكان المناطق الريفية في منطقة جنوب آسيا، و 96 %في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و 92 %في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية :** مساهمة الزراعة على نحو مباشر في النمو الاقتصادي أقل مما

في البلدان السابقة 5 % في المتوسط والفقر في معظمه في المناطق الحضرية. ومع ذلك، لازال في المناطق الريفية 45 %من الفقراء، وتشكل الصناعات الزراعية وصناعات المواد الغذائية حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي. وتشمل هذه المجموعة البالغ عدد سكانها 255 مليون شخص يسكنون مناطق ريفية معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والعديد من بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. علما بأن نسبة 88 %من سكان الريف في كلتا المنطقتين يعيشون في بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية.

يتضح من تصنيف مناطق وأقاليم البلدان وفقا للإمكانيات الزراعية والقدرة على الوصول إلى الأسواق أن نسبة 61 %من سكان المناطق الريفية في البلدان النامية يعيشون في مناطق غنية بالموارد الطبيعية وفي مناطق رطبة أو شبه رطبة ، مع قدرة متوسطة إلى جيدة على الوصول إلى الأسواق.

الجدول رقم (2-1) : خصائص أنواع البلدان الثلاثة 2005.

	بلدان اقتصادها قائم على الزراعة	بلدان اقتصادها سائر على طريق التحول	بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية
عدد سكان المناطق الريفية (بالملايين)، 2005	417	2220	255
نسبة سكان المناطق الريفية (%)، 2005	68	63	26
حصة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي(%)، 2005	29	13	6
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الزراعي السنوي (%) 1993-2005	4	2.9	2.2
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي السنوي (%) 1993-2005	3.5	7	2.7

Source : World Bank. *World development report 2008: Agriculture for development*. The World Bank, 2007,P5.

استندت السياسات الاقتصادية للدول الناشئة إلى إنتاج المنتجات الزراعية والمواد الخام موجهة نحو التصديرمثل بلدان أمريكا اللاتينية،فقد تطورت من سياسة الاكتفاء الذاتي إلى سياسة اقتصادية عالية التخصص في عدد قليل من منتجات التصدير وخاصة الزراعة الغير تقليدية . كان نمو الزراعة قويا للغاية بسبب سياسات تحويل الهياكل الزراعية.[1]

تلعب الزراعة دورا مهما في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في ثلاثة بلدان (البرازيل وكولومبيا والمكسيك)، بحيث ازدادت الصادرات الزراعية للدول من 24.8 مليار دولار أمريكي إلى 49.4 مليار دولار أمريكي بين عامي 2002 و 2006 مما جعلها تتنافس مع الدول الأوروبية ولديها حصة هامة في السوق العالمية ، على وجه الخصوص تعد البرازيل أكبر منتج ومصدر للحوم البقر والفروج والبن والبذور الزيتية والسكر. يظهر التحليل أن الزراعة قد ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي البرازيلي.[2]في حالة دولة الإكوادور ، انتقلت محاصيل التصدير غير التقليدية من أقل من 4 ملايين دولار أمريكي في عام 1985 إلى أكثر من 200 مليون دولار أمريكي في عام 1998. وقد ساهم ذلك في تنويع صادرات البلاد وقد تم توظيف ما يقرب من 70 ألف عامل ريفي بشكل دائم في الأعمال الزراعية والصناعية الزراعية غير التقليدية.[3]

[1]Damiani, Octavio. "The state and nontraditional agricultural exports in Latin America: Results and lessons of three case studies." *The Inter-American Development Bank, Washington* (2000),P02.

[2]Awokuse, Titus O. *Does agriculture really matter for economic growth in developing countries?*. No. 319-2016-9808. 2009,P18.

[3]Damiani, Octavio, Ibid,P 03.

في منتصف الثمانينيات ، نمت صادرات الزراعة غير التقليدية بمعدلات بلغت222%في شيلي ، و 78%في غواتيمالا ،و 348%في كوستاريكا. تعد دولة باراغواي أكثر البلدان الزراعية في أمريكا اللاتينية ، تضاعفت الصادرات الزراعية ثلاث مرات تقريبا خلال نهاية الثمانينيات .[1]

معظم البلدان النامية كان لديها الأرز كمحصول رئيسي مع الانخفاض الحاد في أسعار الأرز في الأسواق العالمية في ثمانينيات القرن الماضي ، أجبرها على تحمل أعباء عالية لزراعة الأرز ، مما تطلب إلى تنويع محاصيلها حيث نجحت بعض الدول مثل تايوان وتايلاندا وماليزيا في توسيع أسواق التصدير من خلال منتوجات الخضر والفواكه والزيوت من أجل تعزيز النمو الاقتصادي .[2]

أسفرت الدراسات التجريبية الحديثة عن أدلة متضاربة ، ولا يزال هناك عدم توافق في الآراء بشأن تأثير الزراعة على النمو الاقتصادي. بينما يؤكد بعض الباحثين أن التنمية الزراعية هو شرط مسبق للتصنيع و يجادل العديد من المؤلفين بأن النمو في الاقتصاد الكلي يعتمد على تنمية القطاع الزراعي من خلال إعطاء الأولوية للتنمية الريفية و أن علاقة الزراعة بالصناعة علاقة تكاملية من خلال توفير الموارد للتحول إلى اقتصاد صناعي.[3]حيث يمثل القطاع الزراعي في دولة الهند14 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، حوالي 11٪ من صادراتها ، وهي مصدر للمواد الخام لعدد كبير من الصناعات. [4]

لاحظ Johnston et Mellor (1961) أن الزراعة تساهم في نمو الاقتصادمن خلال خمسة روابط بين القطاعات. مترابطةعن طريق: (1) العمالة الفائضة للشركات في القطاع الصناعي ؛ (2) توفير الغذاء للاستهلاك المحلي؛ (3) توفير الموارد للناتج الصناعي. (4) زيادة المدخرات المحلية للاستثمار الصناعي ؛ و (5)الحصول على النقد الأجنبي منعائدات الصادرات الزراعية لتمويل استيراد السلع الوسيطة.[5]

قدرت القوى العاملة في النشاط الزراعي للدول ذات الاقتصاد الانتقالي في 1990 ب 23 % ما يقارب أربع أضعاف من البلدان ذات الدخل المرتفع ، بالإضافة إلى أن متوسط نصيب القيمة المضافة في الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول ذات الاقتصاد الانتقالي بلغ 17 % في عام 1997 يزيد بأكثر ثمانية أضعاف عن نصيب البلدان المرتفعة الدخل ،أما بلدان ذات الدخل المتوسط قدر ب 11 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 حيث انخفض بنسبة 10 % مقارنة بسنة 1970 . [6]

---

[1] *Carter, Michael R., Bradford L. Barham, and Dina Mesbah. "Agricultural export booms and the rural poor in Chile, Guatemala, and Paraguay." Latin American Research Review 31.1 (1996): 33-65,P 33.*

[2] Jha, Dayanatha. "Diversification of Agriculture and Food Security in the Context of New Economic Policy." Indian Journal of Agricultural Economics 52.1 (1997): 52-54, P 641.

[3] Hwa, Erh-Cheng. "The contribution of agriculture to economic growth: some empirical evidence." *The balance between industry and agriculture in economic development*. Palgrave Macmillan, London, 1989. 106-126,P 106-107.

[4] Raja, Kausar, Yadvendra Yadav, and Chetan Sharma. "The Impact of Agriculture Growth on Economic Development-GDP." *Financial Matters in Gloabal Perspective*: 17,P17.

[5] Awokuse, Titus O ,Op.Cit., P 3.

[6] Gylfason, Thorvaldur. "Resources, agriculture and economic growth in economies in transition." *Agriculture and Economic Growth in Economies in Transition (July 2000)* (2000),P 4 .

الجدول رقم (2-2) : الزراعة والنمو الاقتصادي ، 1960-1997.

عدد الدول	القيمةالمضافة في الزراعةكنسبةمئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 1960-1997	متوسط المعدل السنوي نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي 1960-1997
43	10-0	2.1
41	20-10	1.2
78	50-20	0.5

Source : Gylfason, Thorvaldur. "Resources, agriculture and economic growth in economies in transition." *Agriculture and Economic Growth in Economies in Transition (July 2000)* (2000),P26.

يوضح الجدول رقم (2-2)أنه في 43 دولة شكلت الزراعة أقل من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 1960-1997 ،كان متوسط المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد 2.1 في المائة ،مقارنة بنسبة نمو قدرها 1.2 في المائة في 41 بلدا حيث شكلت الزراعة فيها ما بين 10 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ،و 0.5 في المائة في 78 بلدا . نتيجة هذه المقارنة ،في المتوسطالبلدان التي لديها قطاع زراعي كبير (20٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر) تنمو بشكل بطيئ من حيث نصيب الفرد بكثير من البلدان التي لديها قطاع زراعي صغير (أقل من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي).يمثل الشكل الموالي تطور الصادرات الزراعية من سنة 1970 الى غاية 2020 .

الشكل رقم (2-1) : تطور الصادرات الزراعية و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2020 .

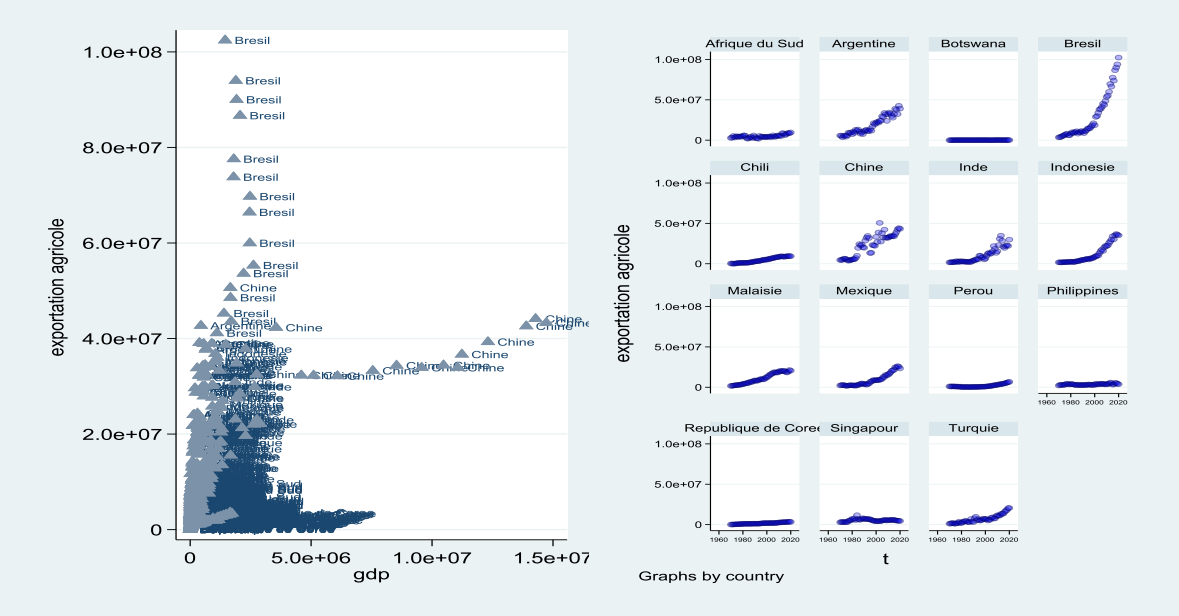

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على Food and agriculture organization corporate statistical database

يلاحظ من الشكل أعلاه أن للصادرات الزراعية دور فعال في النمو الاقتصادي لبعض الدول وخاصة بعد سنة 1980 ، حيث بدأت حصة الصادرات لدولة البرازيل في الارتفاع المستمر في أواخر التسعينيات وتمثل المرتبة الأولى

بالنسبة للدول الأخرى ثم جاءت بعدها كل من دولة الصين ، الهند ، الأرجنتين ، المكسيك ، ماليزيا ، تركيا إلى الخ.....

إن عملاقي إنتاج الحبوب في العالم هما الصين والولايات المتحدة في الفترة 2010-2011، حيث يبلغ محصول كل منهما حوالي 400 مليون طن أو 20% من الإجمالي العالمي. ويحتل الاتحاد الأوروبي (EU) المكون من 27 دولة المركز الثالث، مع توقعات بـ 276 مليون طن، أو 12.6% من الإجمالي العالمي. وتأتي الهند في المركز الرابع، بنسبة 10% من الإجمالي العالمي أو ما يزيد قليلا عن 200 مليون طن .كما أن كل من دول مثل كندا أو الأرجنتين أو أستراليا، على الرغم من أنها تلعب دورا مهما جدا في الأسواق الدولية.وبالمقارنة بموسم 2010/2009، انخفض الإنتاج بشكل رئيسي في روسيا (أقل بمقدار الثلث)، وذلك بسبب موجة الحر والجفاف الاستثنائية. وقد أثر هذا أيضا على أوكرانيا (-15%). لكن الإنتاج انخفض أيضا في أمريكا الشمالية: - 4% في الولايات المتحدة و- 8% في كندا. كما شهد الاتحاد الأوروبي تراجعا في إنتاجه: - 6% مقارنة بعام 2010/2009 و- 12% مقارنة بعام 2009/2008.[1] أما في ما يخص انتاج القمح يعد الاتحاد الأوروبي هو المنتج الرئيسي للقمح في العالم. ويقدر إنتاج 2011/2010 بـ 137.5 مليون طن أو 21% من الإجمالي العالمي، يليهما العملاقان الآسيويان، الصين والهند، بـ 17.7 و12.5% من الإنتاج العالمي على التوالي. أما اللاعب العالمي الرئيسي الرابع فهو الولايات المتحدة، بواقع 60 مليون طن أو 9.3% من الإجمالي، متقدمة على روسيا بما يزيد قليلا عن 40 مليون طن.

ولا يمثل كبار المصدرين مثل أستراليا أو كندا أو الأرجنتين سوى حصة أكثر تواضعا من الإنتاج، بنسبة 4.1% و3.6% و2.1% على التوالي. ونتيجة للجفاف، سجلت روسيا انخفاضا في الإنتاج بمقدار الثلث أو 20 مليون طن. وفي كازاخستان، يصل الانخفاض إلى 40% أو ما يقرب من 7 ملايين طن. وفي أوكرانيا، وهي دولة أخرى متأثرة بالمخاطر المناخية، بلغ الانخفاض في الإنتاج حوالي 16% أو ما يزيد قليلا عن 3 ملايين طن.[2]

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي الذي أظهره الإنتاج الزراعي لدولتي البرازيل والمكسك فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في السنوات 1972 و1973 و1980 (من 10.9 إلى 9.5 في المائة في البرازيل، ومن 10.4 إلى 8.9 في المائة في المكسيك)، فقد نما فعليا في كلا البلدين. حيث حققت البرازيل أفضل النتائج الزراعية في محاصيلها التصديرية (مثل فول الصويا والحمضيات) وكذلك في الإنتاج المرتبط بالطاقة (قصب السكر)، في حين كانت منطقة الإنتاج الأكثر ديناميكية في المكسيك هي المواد الغذائية الأساسية (مثل الأرز والقمح). وفيما يتعلق بصادراتها الرئيسية، عانت البرازيل من الانخفاض في المنتج الرئيسي للبن في العالم خلال الفترة 1979-1980، لكنها تعافت بسرعة في العام التالي. ومن ناحية أخرى، ارتفع انتاج النفط في المكسيك بمعامل خمسة بين عامي 1972-1973 و1980-1981. وبحلول عام 1984، نما بنسبة 40 في المائة إضافية.[3]

[1]Burny, Philippe. "Production et commerce mondial en céréales en 2010/2011." *Livre blanc" Céréales-Gembloux", édition février 2011*. ULg GxABT, CRA-w, Gembloux, Belgium, 2011, P 2.

[2]Ibid ,P 3.

[3]Villarreal, René. "The Latin American strategy of import substitution: failure or paradigm for the region?." *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 292-320.

تعتبر حبوب الذرة من الناحية الكمية، إنتاج الحبوب الرئيسي في العالم. وفي الفترة 2011/2010، ارتفع الإنتاج العالمي إلى 820 مليون طن. وتأتي الولايات المتحدة في المقدمة بفارق كبير، حيث بلغ إنتاجها 318 مليون طن، أو ما يقرب من 40% من الإنتاج العالمي. و تعد الصين ثاني أكبر منتج للذرة في العالم، حيث تنتج ما يقرب من 170 مليون طن أو 20% من الإجمالي. ويأتي بعد ذلك بفارق كبير الاتحاد الأوروبي والبرازيل، حيث يمتلك كل منهما ما يزيد قليلا عن 50 مليون طن أو 6% من الإجمالي العالمي.

ويقدر الإنتاج العالمي من الأرز المقشور بنحو 452.4 مليون طن لعام 2010 . وتعد الصين أكبر منتج للأرز، حيث تنتج ما يقرب من 140 مليون طن و31% من الإجمالي العالمي. وتأتي الهند في المركز الثاني "العملاق" في قطاع الأرز بواقع 95 مليون طن أو 21% من الإجمالي العالمي.وتساهم إندونيسيا بنسبة 8% من الإنتاج العالمي، مقارنة بنحو 1.6% فقط للولايات المتحدة، التي لا تعد سوى منتج صغير، ولكنها مع ذلك لاعب مهم في سوق التصدير. الشكل رقم (2- 2) نجد صادرات الزراعية و الحيوانية خلال الفترة 2013-2022 . والأشكال رقم (2-3)، (2-4)، (2-5) ، (2-6) ، (2-7) تطور الصادرات الزراعية والحيوانية خلال الفترة 2013-2022 لبعض الدول الناشئة الأرجنتين ، البرازيل ، الصين ، الهند و روسيا على الترتيب . فنجد أن دولة الأرجنتين تطور ملحوظ من خلال صادرات الذرة والقمح ، أما البرازيل فول الصويا و الذرة في حين دولتي الصين والهند تخصصا في الأرز والقمح ، أما روسيا تطور في شعبة القمح .

الشكل رقم (2- 2) : صادرات الزراعية والحيوانية خلال الفترة 2013-2022.

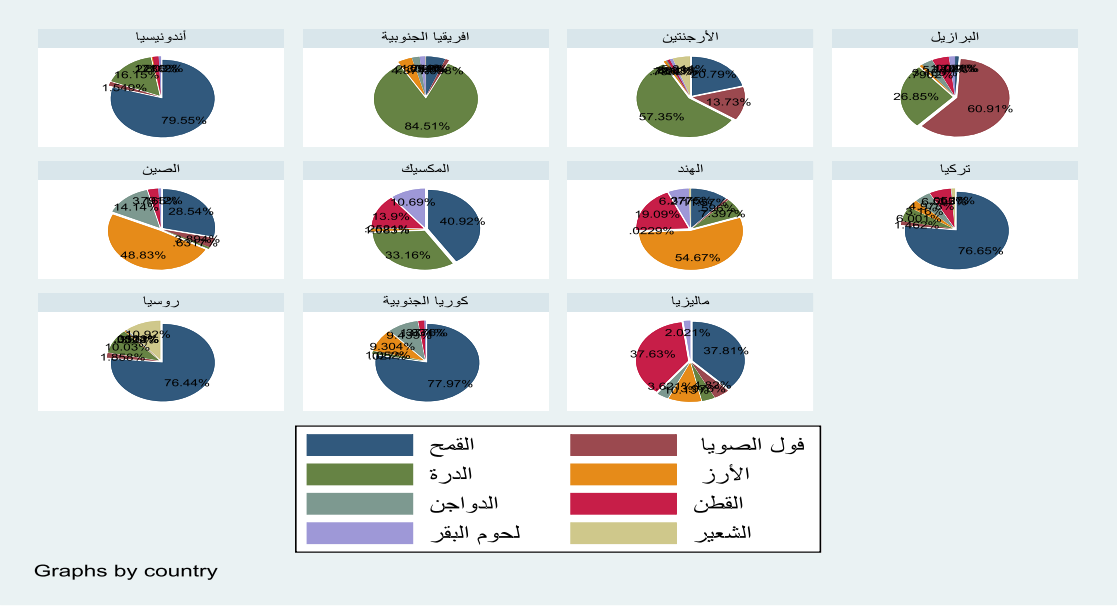

المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على بيانات The projections are based on the October 2022 USDA *World Agricultural and Supply Demand Estimates* (*WASDE*) data and information, consulte le 11/07/2023

الشكل رقم (2-3) :تطور صادرات النباتية والحيوانية في الأرجنتين خلال الفترة 2013-2022.

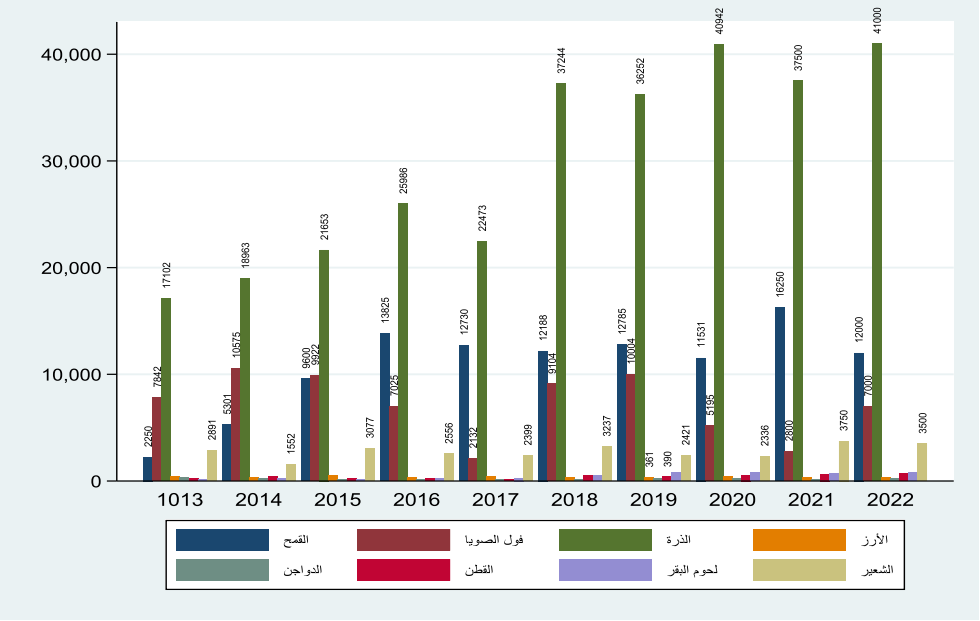

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على The projections are based on the October 2022 USDA *World Agricultural and Supply Demand Estimates* (*WASDE*) data and information, consulte le 11/07/2023.

الشكل رقم (2-4) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في البرازيل خلال الفترة 2013-2022.

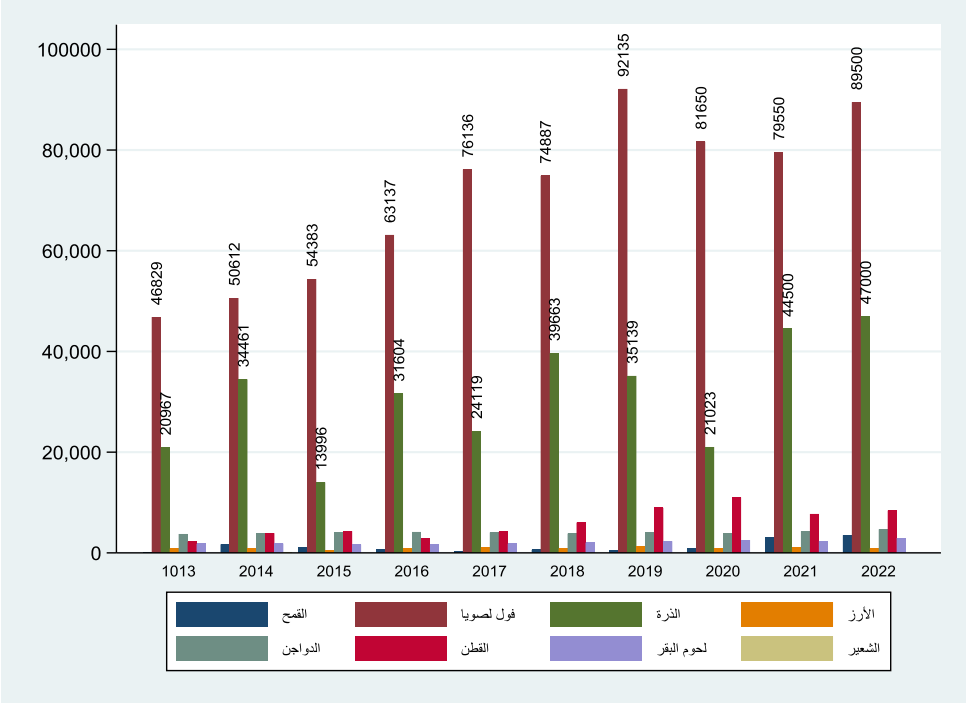

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على The projections are based on the October 2022 USDA *World Agricultural and Supply Demand Estimates* (*WASDE*) data and information, consulte le 11/07/2023

الشكل رقم (2-5) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في الصين خلال الفترة 2013-2022.

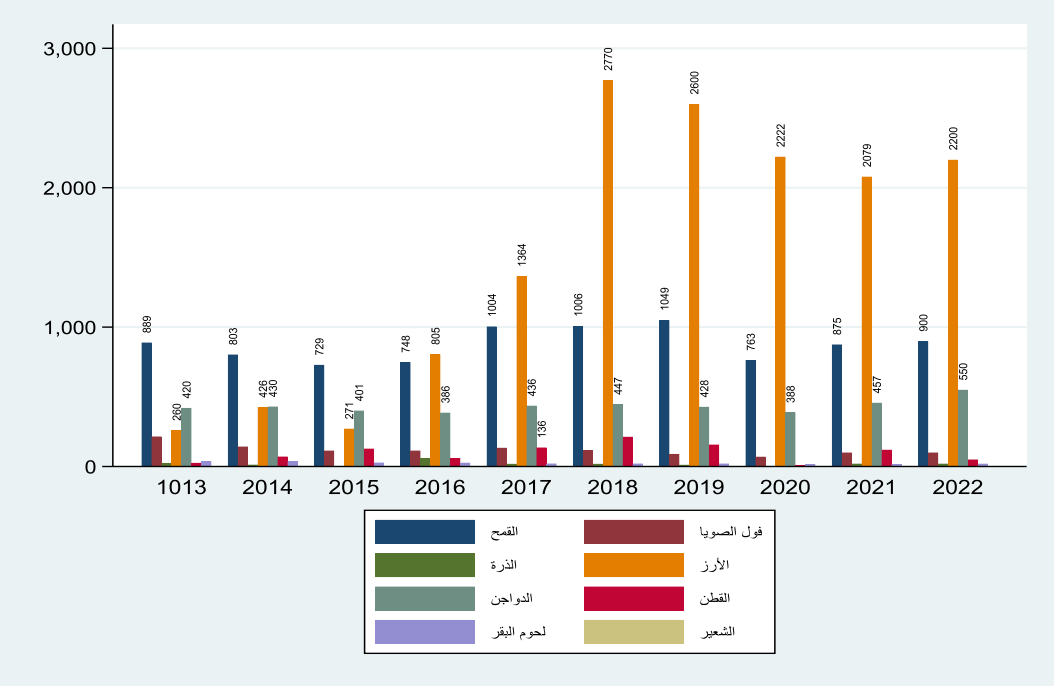

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على USDA *World Agricultural and Supply Demand Estimates* (*WASDE*) data and information, consulte le 11/07/2023.

الشكل رقم (2-6) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في الهند خلال الفترة 2013-2022.

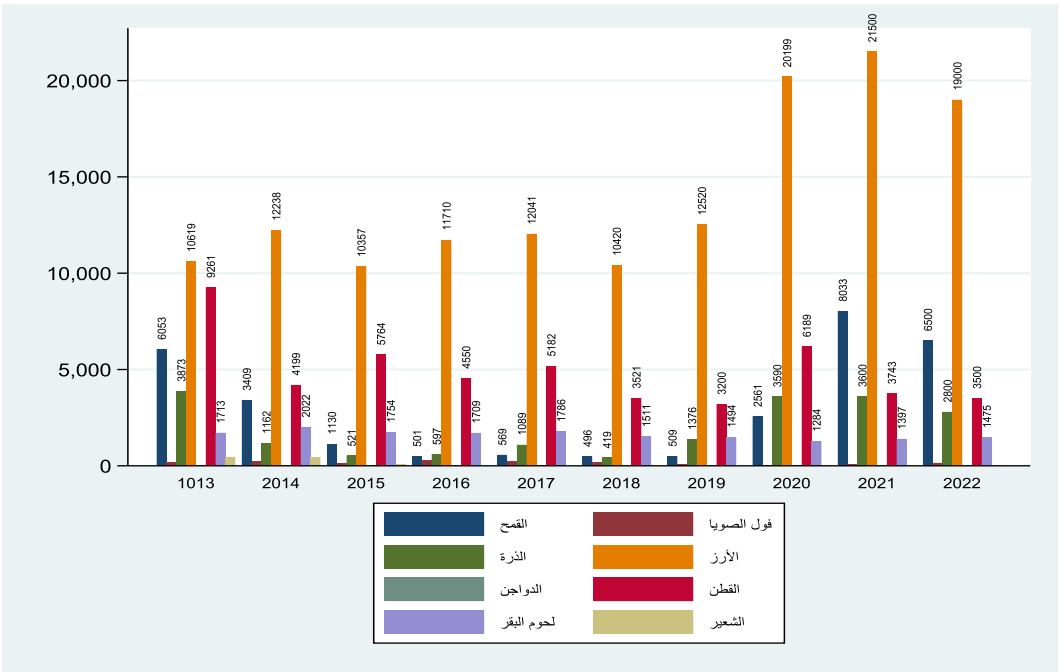

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على USDA *World Agricultural and Supply Demand Estimates* (*WASDE*) data and information, consulte le 11/07/2023.

الشكل رقم (2-7) : تطور صادرات النباتية والحيوانية في روسيا خلال الفترة 2013-2022.

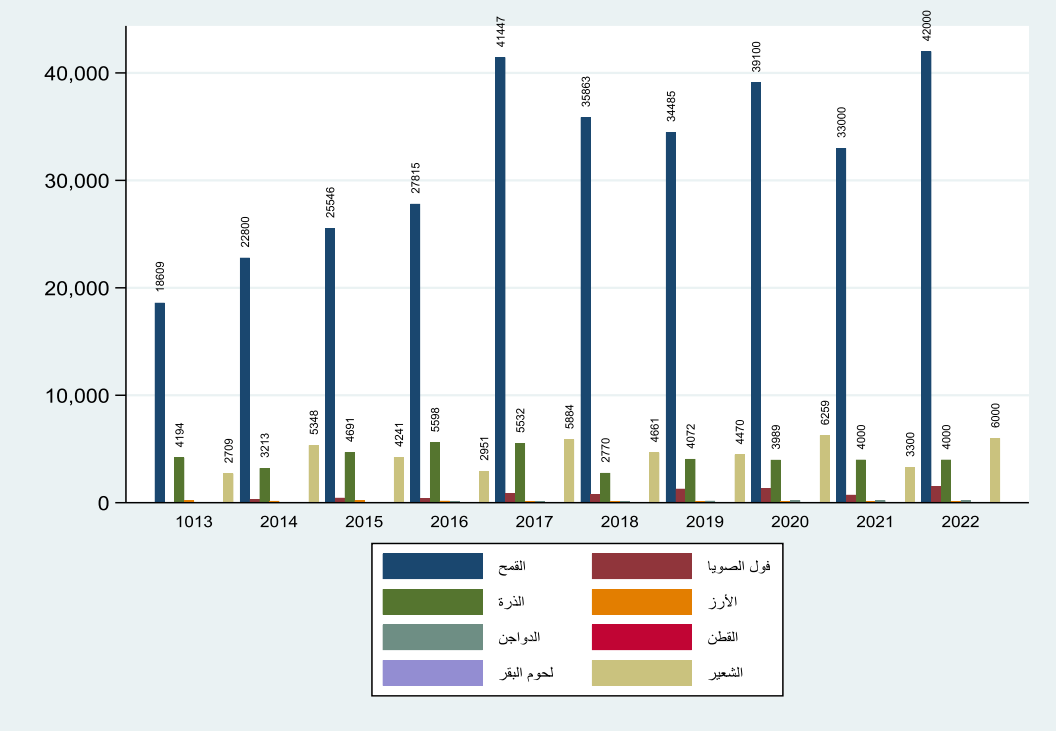

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على The projections are based on the October 2022 USDA *World Agricultural and Supply Demand Estimates* (*WASDE*) data and information.

3-1 ارتفاع الطلب على السلع الزراعية :

لا يزال نمو السكان والدخل هو المحرك الرئيسي للطلب على السلع الزراعية ، على مدى العقد حتى عام 2032، من المتوقع أن تكون الاحتياجات المتطورة من الطاقة والتغذية لسكان العالم المتزايدين والميسورين على نحو متزايد هي المحركات الرئيسية للطلب على السلع الزراعية. وتشير افتراضات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها التوقعات إلى تباطؤ النمو السكاني العالمي. وفي الوقت نفسه، سيؤدي النمو الاقتصادي العالمي إلى نمو دخل الفرد في معظم أنحاء العالم. ومن المتوقع أن تتباطأ معدلات التضخم المتوقعة في عام 2023 ، وعلى مدى السنوات العشر المقبلة. ومع ذلك، فإن التطورات الاقتصادية وتأثيراتها تختلف من بلد إلى آخر. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تنخفض الأسعار المرجعية العالمية قليلا بالقيمة الحقيقية، فإن تباين الديناميكيات السكانية في مختلف البلدان والمناطق، والاختلافات المدفوعة بالدخل في تفضيلات المستهلكين، والتوسع الحضري السريع في العديد من الاقتصادات الناشئة، يعني أن اتجاهات الاستهلاك سوف تختلف أيضا من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى.وفي ظل ارتفاع إنتاج المنتجات الحيوانية على مستوى العالم خلال فترة التوقعات 2023-2032، من المتوقع أن يستمر نمو الاستخدام غير الغذائي للمحاصيل في تجاوز النمو في استخدام الغذاء، بسبب تكثيف الممارسات الحيوانية وزيادة الطلب على

الوقود الحيوي. وسيكون النمو في استخدام الأعلاف واضحا بشكل خاص في الذرة والبذور الزيتية، وهما أهم مكونات العلف الشكل رقم (2- 8).[1]

الشكل رقم (2- 8) :الاستخدام العالمي للسلع الرئيسية .

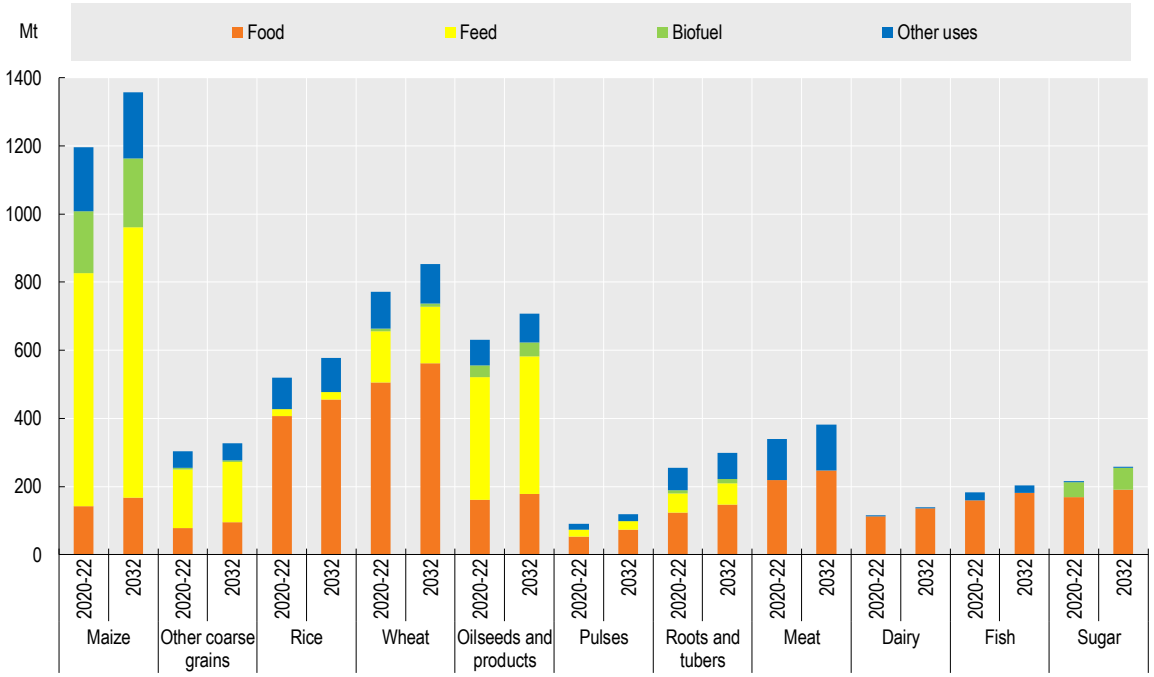

Source : OECD/FAO. "OECD-FAO agricultural outlook 2023-2032." (2023): 20-76+, P 28.

4-1 التغير في الإنتاجية المتوقعة من 2023 إلى 2032:[2]

وعلى مدى العقد المقبل، من المتوقع أن يساهم نمو الغلة بنسبة 79% في المتوسط في نمو الإنتاج العالمي من المحاصيل الرئيسية المرتقب ارتفاعها . تختلف المعدلات المتوقعة عبر المناطق والبلدان المستحقة إلى الاختلافات في تقنيات الإنتاج، وممارسات الإدارة، وثروات الموارد الطبيعية، والظروف المناخية المحلية الجدول رقم (2- 3).

من المتوقع أن يحقق المزارعون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا سيما البرازيل والهند، معدلات نمو أعلى من المتوسط العالمي للذرة والقمح والأرز من خلال البذور الأكثر تكيفا والمحاصيل المحسنة. ومن المتوقع أيضا حدوث زيادات ملحوظة في الغلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و سيظل متوسط غلات الحبوب في عام 2032 عند أقل من ثلث البلدان ذات الدخل المرتفع. ومن المتوقع كذلك أن يتوسع الاستثمار في المحاصيل المثبتة للنيتروجين المعروفة بخصائصها التي تزيد الإنتاجية لتحقيق أهداف الإنتاج الغذائي المستدام.

[1] OECD/FAO. "OECD-FAO agricultural outlook 2023-2032." (2023): 20-76+, P 28.

[2] Ibid , P 44

الجدول رقم (2- 3) :التغير في الإنتاجية المتوقعة لمحاصيل بلدان مختارة، من 2023 إلى 2032.

	United-States	China	Brazil	India	European-Union	Sub-Saharan Africa	Russia	World average
Maize	0,44948838	0,375977	0,62912209	0,49070566	0,16147117	0,4816405	0,61688373	0,42948448
Wheat	0,09509211	0,2182338	0,17225641	0,43200866	0,06700524	0,29357904	0,31175308	0,24375889
Coarse grains	0,1641251	0,0818272	0,27452705	0,14859198	0,01105292	0,19291244	0,15297306	0,14127463
Rice	0,19907035	0,3134838	0,36022023	0,43381929	-0,0033203	0,20481365	0,31810348	0,29712365
Other oilseeds	0,17199874	0,1830407	0,1024515	0,04768175	0,20456631	0,08218297	0,13054752	0,11342589
Soybean	0,21575721	0,1364795	0,21055642	0,07514321	0,18791997	0,12771344	0,1315306	0,17380087
Pulses	0,19547364	0,0931046	0,05020551	0,08058557	0,25365284	0,10125485	0,10044182	0,09702614

Source : OECD/FAO. "OECD-FAO agricultural outlook 2023-2032." (2023): 20-76+, P 44

كما أن إنتاج الأسمدة النيتروجينية يتركز في البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى الغاز الطبيعي: الصين والهند والولايات المتحدة وروسيا الشكل رقم (2-9)خلال الفترة 2016-2020، كانت روسيا المصدر الرئيسي للأسمدة المحتوية على النتروجين، المسؤولة عن ذلك.بنسبة 15% من الصادرات العالمية، تليها الصين (13%). وكانت الهند والبرازيل من المستوردين الرئيسيين للأسمدة النيتروجينية خلال نفس الفترة، وكلاهما يمثلان 11% من الواردات العالمية.

الشكل رقم (2-9) :المنتجون والتجار الرئيسيون للأسمدة النيتروجينية (متوسط 2016-2020).

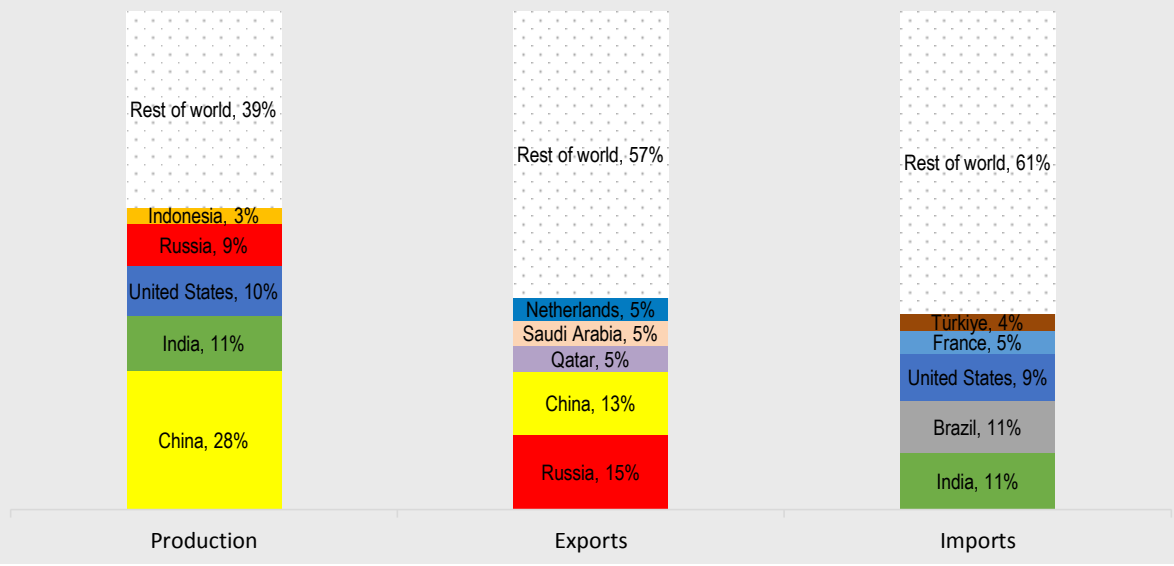

Source : OECD/FAO. "OECD-FAO agricultural outlook 2023-2032." (2023): 20-76+, P 46

5-1 تقديرات نمو التجارة الزراعية :[1]

وعلى مدى العقد المقبل، من المتوقع أن تتوسع التجارة في السلع الزراعية التي تغطيها التوقعات بنسبة 1% سنويا، أي حوالي ثلث المعدل في السنوات العشر الماضية.

تفترض التوقعات تناقص تأثير التجارة السابقة وجهود التحرير التي عززت التجارة الزراعية، مع تعثر التقدم في خفض التعريفات المتعددة الأطراف وإصلاحات دعم المنتجين التي تشوه التجارة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة.

فقد ساهمت الذرة وفول الصويا والقمح بأكبر قدر في النمو الإجمالي لتجارة الأغذية الزراعية خلال العقد الماضي. ومن المتوقع أن تشهد هذه السلع أكبر انخفاض في نمو التجارة خلال العقد المقبل. ونظرا لأهميتها في استخدام الأعلاف يمكن تفسير الانخفاض في الصادرات العالمية من الذرة بالزيادة المتوقعة في إنتاج الذرة في الصين والتي ستقلل من حاجتها إلى الأعلاف المستوردة على المدى المتوسط.ومن المتوقع أن ينخفض نمو التجارة في الدواجن ولحوم البقر بشكل حاد بسبب تباطؤ التقارب في الوجبات الغذائية وانخفاض الواردات الصينية من أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

من المتوقع في العقد المقبل أن يتعمق مركز التصدير الصافي للأمريكتين وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وصافي مركز الاستيراد لآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. (الشكل رقم(2- 10)، اللوحة (أ) والبلدان التجارية المهمة اللوحة (ب) يلقي الضوء على اتجاه التجارة الذي يميز صافي المصدرين عن صافي المستوردين.

شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي توسعا هائلا في صادراتها، ولا سيما من البرازيل، ومن المتوقع أن تعزز مكانتها باعتبارها المصدر الرئيسي للسلع الزراعية الأساسية في العالم. ويعود الفضل الكبير في الارتفاع الهائل في أمريكا الجنوبية إلى انتشار الزراعة في الأراضي الجافة في منطقة سيرادو في البرازيل، والتي لم تتم زراعتها حتى التسعينيات. من المتوقع أن يؤدي النمو المستمر في إنتاج فول الصويا والذرة واللحوم والسكر الخام إلى زيادة صافي مركز الصادرات في المنطقة بنسبة 17٪ بين فترة خط الأساس 2020-2022 و2032

وأصبحت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى منطقة مصدرة صافية في عام 2008. وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي ، كما ان خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة والشركات المملوكة ملكية جماعية بما في ذلك المزارع، إلى مكاسب إنتاجية كبيرة عززت الإنتاج الزراعي. وقد ساهم الطلب المحلي المحدود بسبب الركود السكاني ونصيب الفرد من الاستهلاك إلى جانب العلاقة الاقتصادية القوية مع آسيا المزدهرة، في توسيع صادرات المنطقة. ومن المتوقع أن تحتفظ هذه البلدان بمركز تصديري قوي، كما أن الحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا تعيق نمو الإنتاج الزراعي والصادرات من هذه البلدان، ومن المتوقع أن تظل أمريكا الشمالية ثاني أكبر مصدر للسلع الزراعية إلى الأسواق العالمية على مدى السنوات العشر المقبلة،

[1] OECD/FAO. "OECD-FAO agricultural outlook 2023-2032.", P 57-60.

الشكل رقم (2-10) :صافي التجارة حسب المنطقة، بالدولار الأمريكي الثابت للفترة 2014-2016.

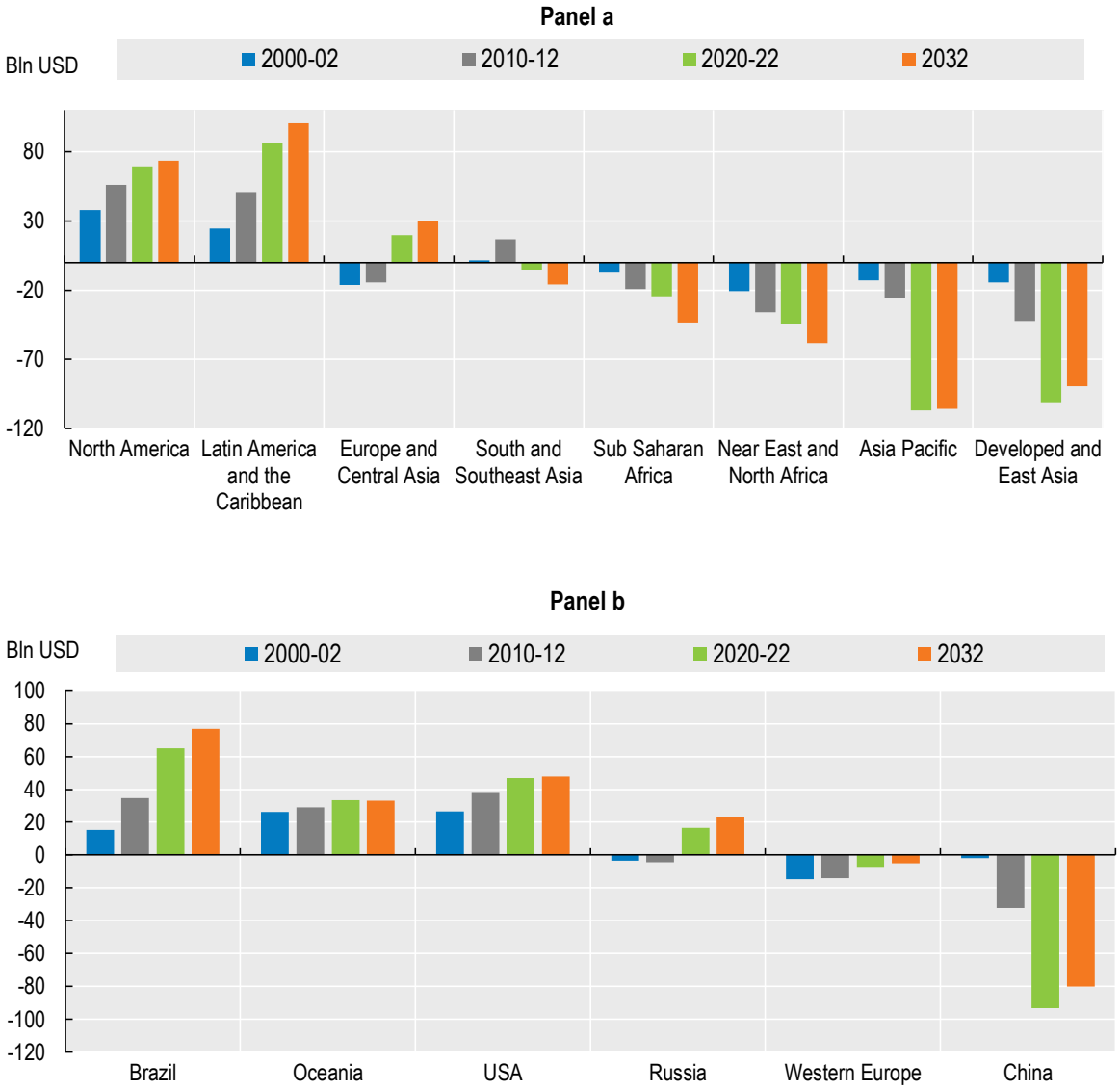

Source : OECD/FAO. "OECD-FAO agricultural outlook 2023-2032." (2023): 20-76+, P 61

المبحث الثاني : نموذج التصنيع باستبدال الواردات .

إن الدور الحاسم للحربين العالميتين والكساد العظيم أدى إلى قبول الأفكار التقليدية حول التقسيم الدولي للعمل بين البلدان المتقدمة والمتخلفة ، يظهر دلك من خلال نمو الأسواق المحلية للصناعات التي تتمتع بمزايا كبيرة في المجتمع .[1]

ان العمليات المترابطة للتغيير الهيكلي في الاقتصاد من تراكم رأس المال المادي والبشري والإنتاج وزيادة الطلب الكلي على السلع أدى بالضرورة إلى التغيير في المؤسسات ما نجم عنه تحقيق التحول الهيكلي لضمان استمرارية النمو.[2]

1-2 مفهوم التصنيع باستبدال الواردات :

من خلال دراسة Waterbury, John في سنة 1999 يعتبر الحماية التجارية عملية قديمة. من الواضح أن أحد الخيطين الرئيسيين لاستراتيجية ISI ينبع من النزعة التجارية ما قبل الصناعية،أو ما نطلق عليه اليوم "التجارة الموجهة". ولم تصبح مبادرة ISI مرغوبة إن لم تكن حتمية، إلا بعد أن أتقنت بريطانيا العظمى العمليات الصناعية الحديثة وهيمنت على التجارة العالمية. أصبح الاهتمام بالتصنيع بين الدول الصناعية "المتأخرة" (انظر جيرشينكرون، 1962) واضحا في أوروبا وروسيا في القرن التاسع عشر. خلال ذلك القرن، شهد النقل البحري والسكك الحديدية تحولا كبيرا، خاصة بعد عام 1870، حيث أصبح من الممكن نقل السلع المصنعة إلى أجزاء بعيدة من الكرة الأرضية مما يقلل من الحماية الطبيعية التي كانت توفرها المسافة حتى الآن (لويس، 1978، ص 11).[3]

في "النظام الاقتصادي القديم" ، كان "التقسيم الدولي للعمل" من النوع الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل الصناعي وتخصصت الدول في إنتاج السلع المصنعة ، بينما تخصصت البلدان ذات الدخل المنخفض في إنتاج المنتجات "الأولية" (الزراعية ، المعدنية ، الغابات). كما تخصصت البلدان المختلفة في إنتاج تلك السلع التي تتسم بالميزة النسبية، أي مورد وفير أو عامل هبة (مثل العمالة ، والأرض ، والتكنولوجيا ،).[4]

كانت إحدى النتائج المهمة لظهور التقسيم الدولي للعمالة هي أن التصنيع كثيف رأس المال والتصنيع كثيف العمالةيحتاجان إلى موارد المنتجات الأولية. كان هناك نقل للموارد الطبيعية من المنتجين الأساسيين إلى البلدان الصناعية، وخاصة تلك التي تسعى إلى التصنيع كثيف رأس المال والموارد. لكن أولئك الذين يسعون إلى التصنيع المكثف للعمالة استغلوا أيضا الموارد الطبيعية من أجزاء أخرى من آسيا .[5]

يشير (Stiglitz , 1987) إلى أن هناك **"نموذجين متضاربين لاستراتيجيات التنمية ".** يؤكد المرء على أهمية المبدأالميزة النسبية ، والدعوة إلى سياسات السوق الحرة والموجهة نحو التصدير. و يسلط الآخر الضوء على أن

[1] *Hirschman, Albert O. "The political economy of import-substituting industrialization in Latin America." The Quarterly Journal of Economics 82.1 (1968): 1-32,P4.*

[2] Syrquin, Moshe. "Patterns of structural change." *Handbook of development economics* 1 (1988): 203-273,P 6.

[3] Waterbury, John. "The long gestation and brief triumph of import-substituting industrialization." *World Development* 27.2 (1999): 323-341, P 324.

[4] Ogujiuba, Kanayo, OP.Cit ,P9.

[5] Otsuka, Keijiro, and Kaoru Sugihara. *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer Nature, 2019, P31.

"هناك مسارا طبيعيا للتنمية ... وهذا المسار في معظمه ، ينطوي على التصنيع الثقيل ". ارتبطت إستراتيجية التنمية هذه عادة بسياسات التجارة الداخلية والتركيز على تعزيز السوق المحلية عبر نموذج التصنيع بديل الواردات ISI . [1]

كما أشار (Gerschenkron , 1962) على أن عمليات التصنيع السريع بدأت في عدة دول أوروبية من مستويات اقتصادية مختلفة في درجة التخلف ، في **قوله " كلما كان اقتصاد البلد أكثر تخلفا ، كلما كانت الدولة ، البنوك لها دور أكبر من خلال العوامل المؤسساتية بهدف زيادة المعروض من رأس المال للصناعات الناشئة "** [2]

بين [3](Maxfield & Nolt., 1990) أن نموذج التصنيع باستبدال الواردات على أنه إستراتيجية تنمية مصممة لتحفيز الإنتاج المحلي من المصنوعات كثيفة العمالة التي كانت مستوردة سابقا، ومعظمها من السلع الاستهلاكية. ويتم استيراد رأس المال والآلات والمعدات الإنتاجية والمواد الخام اللازمة للتصنيع. يتم التخطيط والضوابط الحكومية لتخصيص الموارد النادرة فقط لتلك الصناعات المستهدفة للتنمية. تحدد نظرية ISI رأس المال والعملات الأجنبية باعتبارهما عنق الزجاجة المزدوج للتنمية، وبالتالي يوصى بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة فعالة لتعزيز النمو (هيلي، 1972). كما دعا المنظرون الأوائل لفكرة ISI، مثل Paul N. Rosenstein-Rodan (1943) إلى اتباع فكرة ISI فقط طالما كان ذلك ضروريا للتغلب على العقبات الهيكلية التي تعترض "التنمية". ومن ثم تستطيع الدول الفقيرة متابعة جهودها الدولية من حيث الميزة النسبية وتصدير المصنوعات كثيفة العمالة إلى البلدان المتقدمة مع القليل من الضوابط. انتقد ألبرت هيرشمان (1958) وآخرون هذه الرؤية المحدودة. لقد اعتقدوا أنه ينبغي "تعميق" البنية التحتية للصناعة مع تقدم التنمية الصناعية، وأنه يجب حماية المزيد من الصناعات كثيفة رأس المال حتى تتمكن الدول من تكوين قاعدة صناعية متطورة بالكامل.

غالبا ما يتم تقديم تجربة اللحاق بالركب من خلال التصنيع في شرق آسيا في الأدبيات كمعيار لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تسعى إلى الخضوع لثورة صناعية. أحد المواضيع المتكررة في نموذج شرق آسيا هو استخدام مرحلة التصنيع لاستبدال الواردات (ISI) كأساس للتعلم التكنولوجي والأعمال التجارية الدولية. استخدمت دول شرق آسيا ISI لبناء الكفاءة التكنولوجية الصناعية. فبدءا بالصناعات ذات المهارات المنخفضة والعمالة الكثيفة، انتقلت هذه البلدان تدريجيا إلى تصنيع منتجات أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية للتصدير باستخدام الكفاءات والمهارات المكتسبة في مرحلة ISI. عادة، ظهرت السياسة الصناعية الحمائية بقوة في تجارب شرق آسيا. شرعت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا في تنفيذ مبادرة إنشاء الصناعات في وقت مبكر يعود دلك إلى عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعملت على تعزيز هذه العملية في عقود ما بعد الاستعمار في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كما وظفت أيضا سياسة صناعية حمائية. ومع ذلك، وفي تناقض صارخ مع شرق آسيا، انتهى الأمر ISI في

[1]Braga, Carlos A. Primo. "Import substitution industrialization in Latin America: Experience and lessons for the future." *Economic Development in Latin America*. Palgrave Macmillan, London, 2010. 34-42,P5.

[2] Ibid , P 8.

[3]Maxfield, Sylvia, and James H. Nolt. "Protectionism and the internationalization of capital: US sponsorship of import substitution industrialization in the Philippines, Turkey and Argentina." *International Studies Quarterly* 34.1 (1990): 49-81, P 50.

دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا إلى طريق مسدود وفشلت في تطوير قدرات المصنوعات التصديريةحتى في إنتاج ما يكفي لخدمة الطلب المحلي المتزايد .[1]

ومن خلال دراسة (Love, 1996)[2]وفي سنوات ما بين الحربين العالميتين ، تم وضع الأسس النظرية للتبادل غير المتكافئ وتحليل التبعية. مرة أخرى كان مانو أوليسكو رائدا إلى حد ما في نظريته عن الحماية، استخدم بالفعل، ربما للمرة الأولى، مصطلح «**التبادل غير المتكافئ**» لوصف العلاقات بين القطاعين الصناعي والزراعي داخل الدول. . لقد رفض التحليل الريكاردي للميزة النسبية، مجادلا بأن أي استثمار، داخل بلد معين، يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل أعلى من متوسط البلد، يستحق الحماية الضريبية في النهاية .

طرح [3](Lewis, 2015)وفي كتابه الصادر عام 1978 بعنوان "تطور النظام الاقتصادي الدولي" حجة مماثلة. ويبدأ تحليله برفض النظام الاقتصادي الدولي.وقال" **إن التصنيع في أوائل القرن التاسع عشر كان في متناول العديد من البلدان الأقل نموا، سواء من الناحية التكنولوجية أو من وجهة الموارد البشرية، بما في ذلك الهند والبرازيل. اختارت هذه الدول عدم التصنيع. لقد اختاروا ما بدا أنه الطريق الأسهل لتصدير المواد الخام والسلع الزراعية إلى قلب الصناعة".**

كما عرفه (Naseem S. M, 1973)إحلال الواردات على نطاق واسع على أنه محاولة من قبل بلد ما لتحسين ميزان المدفوعات من خلال إحداث تغييرات في اتجاه الاستيراد للاقتصاد المحلي[4] ، أما (Bruton , 1998) إن الأساس المنطقي لإحلال الواردات قد خلق ثلاث إشكاليات عامة وهي كيفية توفير الحماية والتي تعتبر ضرورية و كيفية زيادة الاستثمار والادخار و طريقة إدراج عملية التخطيط في الاقتصاد الرسمي .[5]

حيث تم التمييز بين الشركات المهتمة بـ ISI من حيث الحجم والقطاع. وشملت المصالح المؤيدة لـ ISI منتجي السلع الرأسمالية الذين تم تحفيز صادراتهم عن طريق التصنيع في الخارج وكبار منتجي السلع الاستهلاكية والوسيطة الذين يمكنهم الاستثمار داخل الأسواق المحمية (1) ، (2) و(4) حسب الجدول الموالي ، وخسر المصدرون الصغار للسلع الأسواق الخارجية بسبب سياسات الحماية المتخذة في ISI بالإضافة الى انخفاض العوائد الأمريكية بالنسبة للتعدين في الخارج .

[1]Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere Dike. "Import substitution industrialization as learning process: Sub Saharan African experience as distortion of the "good" business model." Business and Management Review 1.6 (2011): 8-21,P 8.

[2]Love, Joseph LeRoy. *Crafting the third world: theorizing underdevelopment in Rumania and Brazil*. Stanford University Press, 1996, P83.

[3]Lewis, William Arthur. *The evolution of the international economic order*. Princeton University Press, 2015, P 11

[4]Naseem, S. M. "Import substitution: A survey of concepts, measures and models." *The Pakistan Development Review* 12.1 (1973): 31-47,P 32.

[5]Bruton, Henry J. "A reconsideration of import substitution." Journal of economic literature 36.2 (1998): 903-936, P 910.

الجدول رقم (2-4) : القطاع الصناعي لـ ISI.

حجم الشركة	كبير	صغير
السلع الرأسمالية	**(2)** معدات زراعية ، آلات كهربائية ، شاحنات	**(1)** أداة ، آلة
السلع الوسيطية والاستهلاكية	**(4)** المشروبات الغذائية ، التبغ ، منتوجات كيميائية صيدلانية ، النفط	**(3)** زجاج ، ملابس ، المنسوجات ، منتوجات الآلبان منتوجات الخزف
التعدين	(6) النحاس	(5)

Source : Maxfield, Sylvia, and James H. Nolt. "Protectionism and the internationalization of capital: US sponsorship of import substitution industrialization in the Philippines, Turkey and Argentina." *International Studies Quarterly* 34.1 (1990): 49-81, P 53.

ومع ذلك، فإن الاهتمام وحده لا يحدد الشركات التي تعمل بشكل فعال على صياغة سياسة التنمية. ولم تلعب الشركات الصغيرة، على وجه الخصوص، سوى القليل من الدور المباشر. جرت معظم المناقشات بين قطاع الأعمال والحكومات حول نموذجISI بين منظمات السياسة التي تمثل الشركات الكبيرة جدا والوكالات التنفيذية الرئيسية التي تقوم بصياغة السياسات وشاركت فيها لجنة التنمية الاقتصادية (CED)، ومجلس العلاقات الخارجية (CFR)، والمجلس الوطني للتجارة الخارجية (NFTC)، وجمعية التخطيط الوطني (NPA).[1]

[1]Maxfield, Sylvia, and James H. Nolt, OP.Cit , P 53

2-2 الواردات و سياسة الحماية التجارية :

بشكل عام يحدث استبدال الوردات عندما يحل الإنتاج المحلي لسلع متطابقة محل مصادر التوريد الأجنبية. كان الاعتماد الأولي لمثل هذه السياسات ، لاسيما في أمريكا اللاتينية ، استجابة لنقص السلع المصنعة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، انهيار شبه تام في أسواق تصدير المواد الخام.

فشلت العديد من الدراسات في توضيح الافتراضات الأساسية التي تحدد العلاقة بين الواردات والإنتاج المحلي و مدى قابلية الاستبدال بينهما. يمكن تعريف استبدال الاستيراد على نطاق واسع بأنه محاولة من قبل بلد ما لتحسين ميزان المدفوعات من خلال إحداث تغييرات في اتجاه الاستيراد للاقتصاد المحلي. يمكن توجيه الاستيراد للاقتصاد وقياسه بإحدى الطرق التالية: [1]

(أ) على المستوى الكلي :

- نسبة القيمة الإجمالية (الحقيقية) للواردات إلى إجمالي القيمة من الناتج الإجمالي في جميع قطاعات الاقتصاد.
- نسبة القيمة الإجمالية للواردات إلى الناتج الوطني الإجمالي.
- نسبة القيمة الإجمالية للواردات إلى إجمالي الصادرات .

(ب) من جانب واحد:

- نسبة المواد الأولية المستوردة إلى إجمالي المدخلات الوسيطة.
- نسبة السلع الاستثمارية المستوردة إلى إجمالي الاستثمار الثابت.
- نسبة استهلاك السلع المستوردة إلى إجمالي الاستهلاك .

(ج) قطاعي:

- نسبة الواردات إلى إجمالي العرض في كل قطاع.
- نسبة المواد الأولية المستوردة إلى إجمالي المدخلات الوسيطة في كل قطاع.
- نسبة السلع الاستثمارية المستوردة إلى إجمالي الاستثمار الثابت حسب كل نوع من أنواع السلع الرأسمالية.
- نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة إلى إجمالي الاستهلاكالإنفاق على كل نوع من أنواع السلع الاستهلاكية.

❖ **سياسة الحماية التجارية:**

إن التجارة الخارجية تتعرض في كل مرحلة لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة ، التي تعتمد التقييد والتحرير من العقبات وتسمى التشريعات و اللوائح الرسمية بالسياسة التجارية والهدف منها هو تنمية اقتصاد الدول وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إلى الخ.....

وتستهدف السياسة التجارية في المقام الأول تحقيق المصلحة العامة للدولة على حساب باقي دول العالم وهي بدلك تتعارض مع منطق حرية التجارة الذي يسعى إلى تحقيق المصالح المتبادلة لكافة دول العالم .

[1] Naseem, S. M. "Import substitution: A survey of concepts, measures and models." *The Pakistan Development Review* 12.1 (1973): 31-47,P32,33.

1.مفهوم السياسة الحمائية :

إن السياسة الحمائية تعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بأخر على اتجاه المبادلات الدولية أو على الطريقة التي تتعامل بها من أجل تسوية المبادلات [1]، فقد إنتشر نظام الحماية في كل مكان خلال النصف الأول من القرن العشرين ولاسيما خلال الكسادالاقتصادي الكبير الذي جرى في الثلاثينات، وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت الدول المتقدمة صناعيا جهودا مشتركة للحد من عقبات التجارة الدولية، وكان ذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الإتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـ"GATT"

يعتبر الأدب الكلاسيكي الجديد "opennes" في تفسيره لـ من خلال النمو الاقتصادي السريع لدول شرق آسيا بحيث كان النمو موضوع نقاش مثير للجدل. تصور ساكس ووارنر (1995) الانفتاحبشكل مقيد إلى حد ما باستخدام خمسة معايير لتصنيف البلدان على أنها "مفتوحة":[2]

(1) متوسط معدل التعريفة الجمركية أقل من 40%؛

(2) غطت حواجزها غير الجمركية (مثل الحصص) أقل من 40% من الواردات؛

(3) لم تتجاوز العلاوة على سعر الصرف غير الرسمي (الموازي) في السوق 20%؛

(4) لا توجد احتكارات حكومية على الصادرات الرئيسية؛

(5) إنه ليس اقتصادا اشتراكيا. (دولار 1992) يبني مؤشرا مختلفا للانفتاح التجاري لتفسير السرعة النمو الاقتصادي.

خلال الخمسينيات من القرن العشرين، حدث عدد كبير من التطورات ، تبنى الاقتصاديون وجهة نظر للسياسة الحمائية وخصصوا طاقة هائلة لتصميم نماذج التخطيط التي اعتمدت بشكل كبير على أفكار إحلال الواردات.

في الثمانينيات، بدأ اللجوء إلى استراتيجيات التنمية القائمة على الإصلاحات الموجهة نحو السوق والتي تضمنت كعنصر أساسي تخفيض الحواجز التجارية وفتح التجارة الدولية أمام المنافسة الأجنبية. كما أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA)، التي كانت في وقت ما من أشد المؤيدين للسياسات الحمائية،بدأت تفضل التوجه نحو الخارج. علاوة على ذلك، كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف يطالبون البلدان النامية بشكل روتيني بالشروع في تحرير التجارة والانفتاح نحو الخارج كشرط لتلقي المساعدات المالية.

بالإضافة إلى أن انهيار النظام الشيوعي في أوروبا الوسطى والشرقية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات زخما لتحليل إصلاح السياسات الفكرية والتكيف الهيكلي. وفي الواقع، فإن فتح القطاع الخارجي وقابلية العملة للتحويل برنامج إصلاحي مقترح على الدول الشيوعية السابقة.[3]

[1] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، د ط، الإسكندرية، دس، ص 194 .

[2] Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere Dike, OP.Cit , P 10.

[3] Edwards, Sebastian. "Openness, trade liberalization, and growth in developing countries." *Journal of economic Literature* 31.3 (1993): 1358-1393, P1 – 4.

يضع خبراء البنك الدولي تقديراتهم باستخدام نظام متكامل استنادا إلى بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات والمعلومات التجارية (TRAINS) التابعة للأونكتاد قاعدة بيانات جداول التعريفة الموحدة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والغرض منها إحاطة كل من يعنيهم الأمر بالرسوم والحقوق الواجبة الدفع المقررة على سلعة ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الحقوق الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية، أما الحواجز غير جمركية هي شكل من أشكال الحماية وتعتبر لوائح وإستراتيجية أخرى غير الضرائب مثل تحديد حصص الاستيراد تفرضها الحكومات لعرقلة أو منع استيراد سلع معينة بهدف تفضيل المنتجين المحليين . يبين الشكل الموالي الحماية التجارية خلال الفترة 1980 – 2020:

الشكل رقم (2- 11) :تطور سياسة الحماية التجارية خلال الفترة 1980- 2020 .

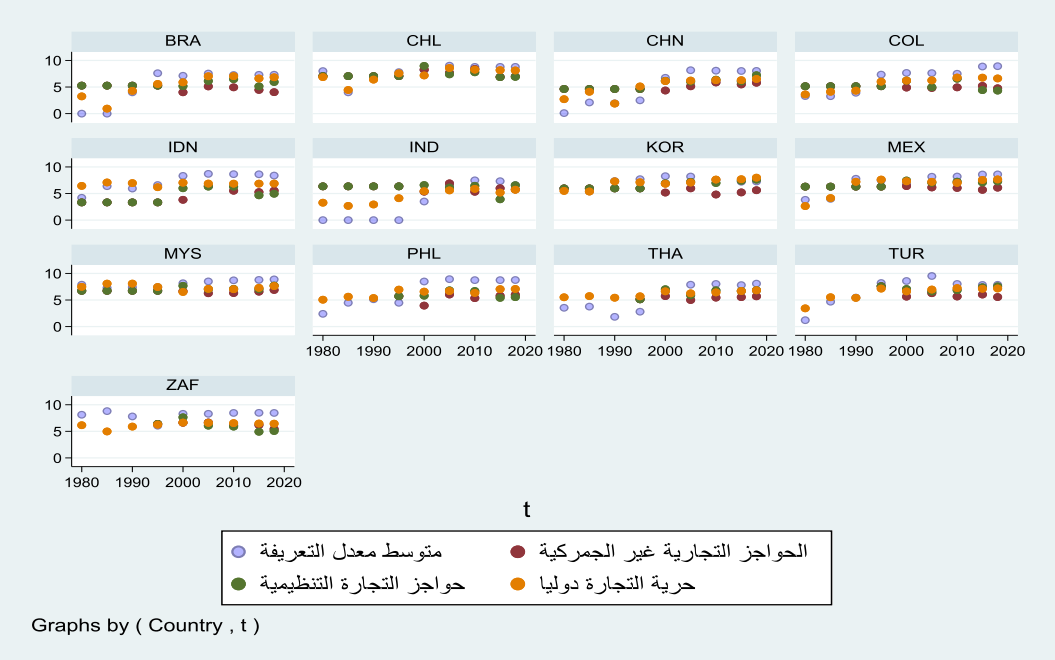

Source : Freedom in the World report ,https://freedomhouse.org/countries/freedom-world/scores,consulte le 16/08/2023.

في دراسة (Glick & Moreno., 1997)[1] ويبدو أن أغلب خبراء الاقتصاد وصناع السياسات متفقون على أن السياسات التي تشجع الانفتاح على التجارة الدولية من المرجح أن تؤدي إلى النمو. وقد تشكل هذا الإجماع جزئيا من خلال التجارب المتناقضة بشكل حاد في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ففي كلتا المنطقتين، تم استخدام الحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتفعة لتعزيز التصنيع والنمو في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية من خلال استبدال السلع المنتجة محليا بالسلع المستوردة.

في سنة 1950 أدى الاعتماد على التخطيط الاقتصادي في العديد من البلدان الأقل تقدما إلى جعل استبدال الواردات هو المحور الأساسي للتنمية الصناعية باستخدام إستراتيجية التي تدعم أنظمة إحلال الواردات

[1]Glick, Reuven, and Ramon Moreno. "The East Asian miracle: growth because of government intervention and protectionism or in spite of it?." *Business Economics* (1997): 20-25, P 20.

عن طريق مزيج متنوع من التعريفات الجمركية وقيود الحصص وضوابط الصرف وأسعار الصرف ، والإجراءات الإدارية التي يتفاوت مزيجها من بلد إلى آخر. يتم تنظيم التعريفات الجمركية بطريقة لا تشجع استيراد السلع الاستهلاكية ، وتفضل استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة. ، بشكل عام أدت هذه المرحلة من استبدال الواردات إلى تصنيع سريع وفعال. تعزو جميع التقديرات التجريبية نسبا كبيرة من النمو المحلي إلى إحلال الواردات في السلع الاستهلاكية والصناعات المرتبطة بها.[1] فيما يلي نستعرض الشكل رقم (2- 19) الذي يبين العلاقة بين التعريفات الجمركية والواردات خلال الفترة 1990-2020.

الشكل رقم (2- 12) : العلاقة بين الرسوم الجمركية ، معدل التعريفات و الواردات لبعض الدول الناشئة (1990-2020).

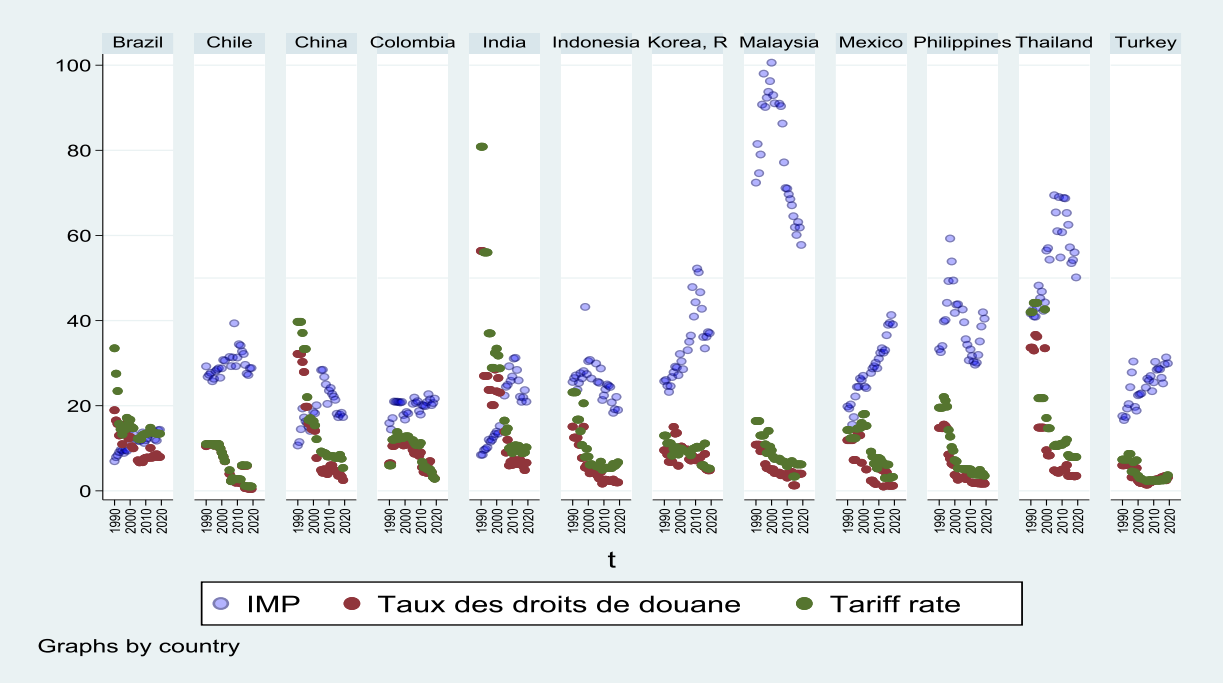

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي . الوحدة : نسبة مئوية.

نلاحظ من خلال الشكل أن الرسوم الجمركية ومعدل التعريفة لبعض الدول كانت مرتفعة خلال الفترة 1990-2005 وخاصة الهند ، الصين ، البرازيل ، تايلاندا ،الفيليبين ،المكسيك و إندونيسيا حيث في حدود سنة 1990 تجاوزت معدل التعريفات لجميع المنتجات ب 80 % بالنسبة لدولة الهند ، ما يقارب 40 % بالنسبة للصين وتايلاندا ، 33.5 % لدولة البرازيل في حين الواردات منخفضة ما يثبت على وجود علاقة عكسية ثم انخفضت بشكل تدريجي وبطيء إلى غاية 2005 بالتقريب ثم بقي المنحنى بعد تلك الفترة مستقرا نوعا ما في كل دول العينة ، كما نجد أن الرسوم الجمركية ومعدل التعريفة لم تؤثر على الواردات لدولتي ماليزيا وجمهورية كوريا ،حيث تجاوزت الواردات 100 % في سنة 2000 لدولة ماليزيا و 52 % لدولة جمهورية كوريا في سنة 2011.

[1] Ahmad, Jaleel. "Import substitution—a survey of policy issues." *The Developing Economies* 16.4 (1978): 355-372,P356.

3-2 الواردات وتحرير التجارة الخارجية :

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتحرير التجارة هو تعزيز النمو الاقتصادي من خلال جني المكاسب الثابتة والديناميكية من التجارة من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد ؛ منافسة أكبر لغرض زيادة تدفق المعرفة والاستثمار ، وفي نهاية المطاف ، معدل أسرع لتراكم رأس المال و التكنولوجيا . أن تحرير التجارة سيؤدي إلى زيادة نمو الصادرات والواردات ولكن الآثار المترتبة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات غير مؤكدة لأن هذا يعتمد علىالتأثير النسبي للتحرير على نمو الصادرات والواردات وما يحدث لأسعار السلع المتداولة.

أن التغيرات في البيئة الدولية مثل التدهور في معدلات التبادل التجاري والزيادات الحادة في أسعار الفائدة الحقيقية في أسواق الائتمان الدولية التي حدثت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات كان لها تأثير أكبر نسبيا على البلدان التي كانت في طور الانفتاح،ومنه فان السياسات المحلية بما في ذلك السياسات المالية وسياسات الأجور وأسعار الصرف غير متسقة مع استراتيجيات التحرير الشاملة.[1] يبين الجدول الموالي أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الواردات .

الجدول رقم (2- 5) : رسوم الواردات ونمو الواردات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية .

الدول	سنة التحرير	قبل التحرير من سنة 1976		بعد التحرير حتى سنة 1998	
		رسوم الواردات	نمو الواردات	رسوم الواردات	نمو الواردات
$0 \leq d < 5\ \%$					
إندونيسيا	1986	4.82	7.55	5.11	8.59
$5 \leq d < 10\ \%$					
كوستا ريكا	1990	9.72	3.95	7.97	9.05
كوريا	1990	8.68	12.53	5.55	9.35
ماليزيا	1988	8.41	10.06	5.09	15.48
المكسيك	1986	8.27	7.94	4.69	13.44
الباراجواي	1989	8.59	11.02	4.88	22.88
$10 \leq d < 15\ \%$					

[1] Khan, Mohsin S., and Roberto Zahler. "Trade and financial liberalization given external shocks and inconsistent domestic policies." *Staff Papers* 32.1 (1985): 22-55, P 22.

الشيلي	1976	13.93	2.49	12.42	9.88
الفيليبين	1986	13.48	2.84	13.97	13.12
سيريلانكا	1990	13.38	7.93	13.41	8.77
تايلاندا	1986	12.81	6.12	9.66	11.66
فينزويلا	1991	10.05	6.40	10.11	12.71
15≤ d <20 %					
كولومبيا	1991	15.04	4.99	9.17	14.52
المغرب	1984	19.11	3.31	16.65	6.49
20 % أو أكثر					
الهند	1991	38.59	6.79	27.77	10.93
باكستان	1991	26.82	3.63	21.33	4.84
تونس	1989	23.83	6.01	21.29	4.63

Source : Santos- Paulino, Amelia, and Anthony P. Thirlwall. "The impact of trade liberalisation on exports, imports and the balance of payments of developing countries." *The Economic Journal* 114.493 (2004): F50-F72, P F53.

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى خفض التعريفة الضمنية من متوسط 15.4% إلى 12.8% ، وارتفع متوسط نمو الواردات من 5.2% سنويا. ما قبل التحرير إلى 9.5% سنويا ما بعد التحرير وهدا ما نراه في الجدول أعلاه في أغلب الدول . وتتوافق هده النتيجة مع عدة دراسات ومنها دراسة Ju, Jiandong وآخرون (2010) [1] ، بحيث انخفضت مستويات التعريفات بشكل طفيف نسبيا ، وأحيانا ارتفعت ، في عملية التحرير لأنها حلت محل الحواجز غير الجمركية ، مثل القيود الكمية والتراخيص. هذا هو السبب في أننا نقيس التحرير ليس فقط من خلال تغييرات التعريفات (متغير مستمر) ولكن أيضا من خلال استخدام أدوات التحول. [2]

[1] Ju, Jiandong, Yi Wu, and Li Zeng. "The impact of trade liberalization on the trade balance in developing countries." *IMF Staff Papers* 57.2 (2010): 427-449 , P427.

[2] Santos-Paulino, Amelia, and Anthony P. Thirlwall. "The impact of trade liberalisation on exports, imports and the balance of payments of developing countries." *The Economic Journal* 114.493 (2004): F50-F72, P F52.

4-2 التصنيع باستبدال الواردات في الدول الناشئة :

1-4-2 الأصول التاريخية :

تشير دراسة (Skocpol, 1979)[1]على أن الثورات[2]الاجتماعية كانت نادرة ولكنها حدثت على قدر كبير من الأهمية، وهي ثورات اجتماعية في تاريخ العالم الحديث. حيث قام بالتساؤل بطرح الإشكالية كيف يمكننا أن نفهم الاضطرابات الثورية الأخيرة في جميع بلدان العالم ؟ لمادا حدثت ثورات اجتماعية في بعض البلدان ولم تحدث في بلدان أخرى مماثلة؟ فقد تم تطوير تحليل تاريخي متعمق ومقارن لثلاث حالات الثورة الفرنسية في عام 1787 حتى بداية 1800 والثورة الروسية في الفترة 1917- 1930 والثورة الصينية 1911- 1930 . حدثت الثورات الاجتماعية في فرنسا وروسيا والصين، خلال المراحل التاريخية العالمية المبكرة للتحديث، في المجتمعات البيروقراطية الزراعية الواقعة داخل المجالات الدولية، أو التي تم دمجها حديثا فيها، والتي تهيمن عليها الدول الأكثر حداثة اقتصاديا في الخارج. وفي كل حالة، كانت الثورة الاجتماعية تزامنا مع ثلاثة تطورات: (1) انهيار أو عجز الأجهزة الإدارية والعسكرية المركزية؛ (2) تمرد الفلاحين على نطاق واسع؛ و (3) حركات النخبة السياسية الهامشية.[3]

ومن فرنسا في تسعينيات القرن الثامن عشر إلى فيتنام في منتصف القرن العشرين، أحدثت هذه الثورات تحولا في تنظيمات الدولة، والهياكل الطبقية، والأيديولوجيات المهيمنة. لقد أنجبت دولا تجاوزت قوتها واستقلاليتها بشكل ملحوظ ماضيها ما قبل الثورة وتفوقت على دول أخرى في ظروف مماثلة. وأصبحت فرنسا الثورية فجأة قوة منتصرة في أوروبا القارية، كما ولدت الثورة الروسية قوة صناعية وعسكرية عظمى. أصبحت الثورة المكسيكية قوة سياسية لتصبح واحدة من أكثر الدول الصناعية من بين دول ما بعد الاستعمار والبلد الأقل عرضة للانقلابات العسكريةفي أمريكا اللاتينية. منذ الحرب العالمية الثانية، أدت ذروة العملية الثورية الجارية منذ فترة طويلة إلى إعادة توحيد الصين الممزقة وتحويلها. ومكنت الثورات الاجتماعية الجديدة البلدان التي انتهت من الاستعمار الجديد مثل فيتنام وكوبا من كسر أغلال التبعية المفرطة ولم تكن للثورات الاجتماعية أهمية وطنية فقط. وفي بعض الحالات، أدت الثورات الاجتماعية إلى ظهور نماذج وتأثيرات خاصة حيث كانت المجتمعات المتحولة كبيرة ومهمة من الناحية الجيوسياسية، وقوى عظمى فعلية أو محتملة. سيطرت الجيوش الوطنية لفرنسا الثورية على جزء كبير من أوروبا. وحتى قبل الغزوات وبعد فترة طويلة من الهزيمة العسكرية، وقد وصلت هده التأثيرات من جنيف إلى سانتو دومينغو، ومن أيرلندا إلى أمريكا اللاتينية والهند، وأثر على المنظرين الثوريين اللاحقين، من بابوف إلى ماركس ولينين، إلى مناهضي الاستعمار في القرن العشرين. الثورة الروسية.

لقد أذهل الغرب الرأسمالي عن أثار و طموحات الدول الناشئة من خلال إظهار أن قوة الدولة الثورية يمكنها، في غضون جيلين، تحويل بلد زراعي متخلف إلى ثاني قوة صناعية وعسكرية في العالم. وكما كانت الثورة الروسية في

[1]Skocpol, Theda. *States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia and China*. Cambridge University Press, 1979, P 3.

[2] يعرف Samuel P.Huntingtonفي كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة " أن "الثورة هي تغيير داخلي سريع وجوهري وعنيف في القيم والأساطير السائدة في المجتمع ، في مؤسساتها السياسية، وبنيتها الاجتماعية، وقيادتها، وسياساتها ، وأنشطتها والسياسات الحكومية».

[3]Skocpol, Theda. "France, Russia, China: A structural analysis of social revolutions." *Comparative Studies in Society and History* 18.2 (1976): 175-210.P 175.

النصف الأول من القرن العشرين، كانت الثورة الصينية في النصف الثاني. ومن خلال إظهار أن الحزب اللينيني قادر على قيادة أغلبية النضالات الاقتصادية والعسكرية، فإنه **"... جلب إلى الوجود قوة عظمى تعلن عن نفسها النموذج الثوري والتنموي للبلدان الفقيرة في العالم".**[1]

لم تكن مبدأيا الصادرات البريطانية هي من ركزت على عقول الصناعيين الحاليين ، ولكن يكمن السبب في التأخر العسكري والبحري [2] ، يشير في الواقع إلى أن "اهتزاز" التصنيع الروسي يعكس المد والجزر ومسار اللحاق بالركب العسكري تعتبر السمة الثانية التي استمرت حتى القرن العشرين ، رغم ربط القطاع الزراعي بجهود التصنيع بحيث قدرت يد العاملة ب 71% في سنة 1928 .فقد تمت التضحية بالفلاحين من أجل التصنيع على نطاق واسع بحيث في سنة 1936 بلغ الانخفاض في الإنتاج الزراعي بحوالي 40٪ من الناتج القومي الإجمالي مقارنة ب سنة 1928 ويقارن هذا الرقم الأخير بنتائج الضغط على الزراعة بعد الاستقلال ومن جهة أخرى إن الحجم الهائل لروسيا وتنوعها هو وحده الذي جعل إستراتيجيتها التصنيعية قابلة للتنفيذ [3]، فقد أصبحت الدول الصناعية متأخرة وكان لزاما على (ألمانيا ، والنمسا، وفرنسا، واليابان، والاتحاد السوفياتي، وجمهورية الصين الشعبية) أن تعمل على تسخير الزراعة وهندسة تحويلات صافية للإنتاج والمدخرات منها إلى القطاع الصناعي. كان ينظر إلى الزراعة المتخلفة على أنها العائق الهيكلي أمام التصنيع والحداثة، ومع ذلك، فقد تم تعزيز الاستثمار الذي من شأنه أن يسمح للاقتصاد بالتحرك إلى ما هو أبعد من ذلك.

إن تحرير العبيد في روسيا عام 1861 بمثابة مقدمة ضرورية لحملة التصنيع في تسعينيات القرن التاسع عشر. كما تم خصخصة الأراضي في الإمبراطورية العثمانية وجعلها قابلة للتوريث. وكان الهدف هو جعل الزراعة أكثر إنتاجية ومن ثم فرض الضرائب عليها. طوال الإمبراطوريات الكبرى في القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، اتبعت السلطات الإمبراطورية ما أطلق عليه لاحقا «التحديث الدفاعي».[4] والفكرة هي أن هذه الإمبراطوريات رأت أن التحدي الأساسي الذي يواجهه يتمثل في الحصول على التكنولوجيا العسكرية والتدريب الذي تتطلبها. لقد أعطت بعض دول أوروبا الغربية تفوقا عسكريا ملحوظا. جاءت بعض المحاولات المبكرة للتصنيع (إلى حد ما لتحل محل الواردات الحالية من المعدات العسكرية) في قطاع الأسلحة .[5]

شهدت روسيا القيصرية، خاصة خلال فترة ولاية وزير المالية ويت (1892-1903)، طفرة كبيرة في التصنيع حيث قامت الدولة بمشاريع كبيرة للبنية التحتية، ودعم المؤسسات الخاصة، وإقامة جدران الحماية ، ودعوة رأس المال الأجنبي للاستفادة منهم. زاد تدفق الاستثمار الأجنبي عدة أضعاف بين عامي 1890 و1914، وخلال تسعينيات القرن التاسع عشر نما الإنتاج الصناعي الروسي بنسبة 8% سنويا. استغل ويت القطاع الزراعي للحصول على فائض قابل

[1] Skocpol, Theda. *States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia and China , OP.Cit* , P 4.

[2] Gerschenkron, Alexander. "Economic backwardness in historical perspective (1962)." *Cambridge MA* (2015).

[3] Lipton, Michael. *Why poor people stay poor: a study of urban bias in world development*. Temple Smith; Australian National University Press, 1977, P 121.

[4] أذكر هنا روسيا القيصرية، والإمبراطورية النمساوية المجرية، والإمبراطورية العثمانية، وبلاد فارس القاجارية، والصين، واليابان في عهد ميجي.

[5] Waterbury, John. , OP.Cit , P 325.

للتصدير لدفع تكاليف استيراد السلع ومع ذلك، ارتفع الدين الخارجي لروسيا إلى مستويات غير مستدامة سنة 1913.

ظهرت أولى شركات زايباتسو، وخاصة شركة ميتسوبيشي، بعد عام 1880، من أولى عمليات الخصخصة للمؤسسات المملوكة للدولة غير الكفؤة والفاشلة. وقد تم تخصيص عائدات الخصخصة للحشد العسكري البحري الذي أدى إلى النصر على الصين وإغراق الأسطول الروسي في عام 1905. كانت الشركات العامة هي الأداة الأولى للدولة اليابانية لتحقيق الصناعة خلال فترة ميجي المبكرة ، بحيث حدث هذا التصنيع المبكر في سنة 1917، وتم إحياؤه مرة أخرى في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي دون حماية كبيرة من الرسوم الجمركية، وربما بشكل فريد ونظرا لقوةالاستثمار الخاصبعد الحرب العالمية الأولى، ظهرت العديد من المسارات الجديدة نحو ISI[1]فقد اشتعلت فيها النيران من أمثلة على دلك الاتحاد السوفييتي ، ألمانيا واليابان ، ولكن كون هؤلاء الثلاثة أمثلة يظهر مدى تنوع مصادر الإلهام والمحاكاة.[2] و خلال منتصف الثمانينيات، أصبح مجال الملكية العامة في اليابان أكثر تقييدا.[3]وقد طورت اليابان منطقة خلفية استعمارية محمية في منشوريا وكوريا وفورموزا حيث أقامت فيها تجارب صناعية، واستعادة الفائض الزراعي، وتصدير بضائعها إليها . تم دمج هذه المناطق بدورها في وقت مبكر في النموذج الياباني لـ ISI وتنسيق الدولة للحياة الاقتصادية. وقد استمر هذا النموذج مع بعض التعديلات، بمجرد تحرير المناطق من الحكم الياباني بعد الحرب العالمية الثانية.[4]

في نفس السياق يرى (Ward & and Dankwart A. Rustow, 2015)[5]اليابان هي الدولة الوحيدة خارج أوروبا التي لا يوجد بها سكان منحدرون من أصل أوروبي والتي انضمت إلى المراتب الأولى للدول الصناعية. وعلى النقيض من ذلك، تواجه تركيا أغلب المشاكل النموذجية التي تعاني منها الاقتصاديات "المتخلفة"، ورغم أن تركيا ظلت لأكثر من عقد من الزمان تتلقى مساعدات أجنبية، فقد انضمت اليابان الآن إلى الدول المانحة "المتقدمة." ولكن في تاريخهما السياسي الحديث وفي برامجهما للتحديث، تقدم اليابان وتركيا بعض أوجه التشابه الرائعة.

كانت الهند (بما في ذلك باكستان وبنغلاديش في ذلك الوقت) في أوائل القرن التاسع عشر حريصة على تشجيع التصنيع، لكن العملية تعطلت جزئيا بسبب الارتفاع في أسعار القطن الذي أثارته الحرب الأهلية الأمريكية.أصبحت صادرات القطن جذابة للغاية حتى عادت الولايات المتحدة إلى الإنتاج. ومع ذلك بدأ إنتاج الحديد والصلب المعتمد على الفحم في عام 1875، ونما إنتاج المنسوجات بمعدلات سريعة. دخلت الاستثمارات الخاصة الأجنبية إلى قطاع تجهيز الجوت البنغالي.

وفي الصين، استعان صن يات سين (Sun Yat Sen) وحزب الكومينتانغ من كتابات هنري جورج للدعوة إلى المساواة في الممتلكات وحيازة الملكيات. ويعتقد صن أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإيرادات

[1]Waterbury, John. , OP.Cit , P 326.

[2]Gerschenkron, Alexander, OP.Cit, P 219.

[3]Calder, Kent E. "Public corporations and privatization in modern Japan." *The Political Economy of Public Sector Reform and Privatization*. Routledge, 2019. 163-183, P 163

[4]Skocpol, Theda. *States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia and China*. OP. Cit , P 90-93

[5]Ward, Robert E., and Dankwart A. Rustow, eds. *Political modernization in Japan and Turkey*. Princeton University Press, 2015, P 8

الضريبية، والمزيد من الاستثمار في الصناعة. لم يكن صن معجبا بالاقتصاد الماركسي، لكنه أعجب بالتنظيم السياسي اللينيني، وسعى إلى تأسيس حزب الكومينتانغ كحزب حراسة. ومثله كمثل أتباع سانت سيمونيان (Saint Simoniens)، الموجه نحو اشتراكية الدولة، مع ملكية الدولة الواسعة لوسائل الإنتاج، جنبا إلى جنب مع قطاع المشاريع الخاصة الصغيرة. ولكن في أواخر عشرينيات القرن العشرين، كانت الحاجة العاجلة هي تشجيع الصناعات الناشئة في الصين. هنا أكدت صن على تحررها من الإمبريالية الاقتصادية الأجنبية، والتي كانت النقطة الرئيسية فيها هي الحصول على الاستقلال الجمركي، الذي فقدته من خلال المعاهدات غير المتكافئة، وإقامة ضرائب وقائية .

اتبعت الصين نموذج الاقتصاد الاشتراكي مثل الاتحاد السوفياتي حيث عزز ماو سيطرته على الدولة من خلال حملاته ضد ملاك الأراضي، وقمع معارضي الثورة، وحملات مكافحة الفساد (1951-1952)، لعب ماو دورا هاما في إنقاذ الاقتصاد الصيني، ووضع أول دستور لجمهورية الصين الشعبية، وإطلاق البرنامج الصناعي، وبدء مشروع القنبلة النووية وغزو الفضاء. أطلق ماو حملة مناهضة في عام 1957 والتي اضطهدت ما لا يقل عن 550 ألف شخص معظمهم من المثقفين المعارضين وفي 1976 باء النظام بالفشل .

مع ذلك، هناك جانب آخر لمسألة الشيوعية في سياق عالمي؛ يتعلق الأمر بالتصورات والإسقاطات والتفسيرات للتجربة الشيوعية خارج نطاقها الأساسي وتأثيرها على أنماط الفكر والعمل في العالم غير الشيوعي. لم تكن الشيوعية بصفتها حركة دولية مجرد فرع أو وكالة للشيوعية في السلطة. إن خضوعها النهائي للمركز السوفياتي لم يمنع تشكيل ثقافات فرعية شيوعية في بيئات مختلفة؛ وكان بعضها أقوى وأكثر تميزا من غيرها، وبقدر ما استجابت - بطرق مختلفة - لمشاكل وتوترات وتحولات المجتمعات الحديثة، فإنها تستحق على الأقل إشارة عابرة في سياق تأملاتنا حول الشيوعية والحداثة .

إن النمو الاقتصادي الذي حققته الصين بمعدل تجاوز 10% على مدى السنوات العشرين الماضية ليس بدون أسباب. لكن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن النمو المفرط حدث في سياق مؤسساتي شيوعي. لذا، لكي نفهم الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الصين في مرحلة ما بعد عام 1978، يتعين علينا أن نوجه انتباهنا ليس فقط إلى إصلاحات السوق، التي كانت محور أغلب التحليلات، بل يرجع إلى السياق المؤسساتي للدولة.وقد أشار الباحثون مثل باري نوتون بشكل صحيح إلى الانحدار التدريجي للمؤسسات الشيوعية في العديد من مجالات الاقتصاد (وخاصة تخطيط الدولة ومراقبة الأسعار) وصعود ديناميكية السوق. ومع ذلك، حدث مثل هذا الانحدار في سياق سياسي من هيمنة الحزب والدولة، والتي تترجم إلى استمرار تأثير المؤسسات الشيوعية الأساسية.[1] كما يرى [2](Shih & Liu., 2012)لقد أدت ثلاثون عاما من الأداء الاقتصادي المذهل إلى ظهور عدد كبير من مؤلفات العلوم السياسية والاقتصاد التي تربط بين بيروقراطية الحزب الشيوعي الصيني والنجاح الاقتصادي للصين. ورغم أن الارتباط يبدو طبيعيا، إلا أن هناك أسباب نظرية وتجريبية جيدة للتساؤل حول ما إذا كانت المنافسة المعيارية بين المسؤولين المحليين هي السبب

[1] وقد أظهرت الدراسات التي أجراها علماء السياسة مثل أوكسينبرج، وليبرثال، ولامبتون، وشيرك، وأوي، وهوانج الدور الحاسم الذي تلعبه اليوم الجهات الفاعلة والمؤسسات التابعة للدولة الحزبية في عملية صنع القرار الاقتصادي.

[2]Shih, Victor, Christopher Adolph, and Mingxing Liu. "Getting ahead in the communist party: explaining the advancement of central committee members in China." *American political science review* 106.1 (2012): 166-187, P166.

وراء النمو المذهل الذي حققته الصين. من الناحية النظرية، يتطلب نظام الترقية القائم على الأداء في المستويات العليا للحزب قيادة موحدة وبعيدة الأفق نسبيا من شأنها ترقية المسؤولين ذوي الأداء الأقوى بشكل منهجي.

في دراسة (Gore, 1999)[1]إن النمو القوي الذي تشهده الصين يرتبط إلى حد كبير بالمؤسسات الشيوعية التي ورثتها. وفي ظل ظروف العجز الاقتصادي، أثبتت إعادة توجيه المؤسسات الشيوعية نحو ملاحقة الفرص المتاحة في السوق فعاليتها البالغة في توليد النمو. وعلى وجه الخصوص، استفاد هذا النمو من القدرة المتأصلة للنظام الشيوعي في تعبئة الموارد والتوسع الاقتصادي ذي الدوافع السياسية. وبهذا المعنى، لا يزال الازدهار الصيني مرتبطا بالنمط الستاليني للتصنيع. على الرغم من التسويق، لا يزال الاقتصاد يتبع إلى حد كبير سياسيا. ونتيجة لذلك فإن أنماط النمو في الصين تختلف بشكل كبير عن تلك التي يقودها في المقام الأولقوى السوق.ومن الأمثلة ذات الصلة هنا الصين ما قبل الإصلاح فقد بلغ متوسط معدل نموها الصناعي السنوي 12.5 في المائة بين عامي 1951 و1980متجاوزا معدل اليابان البالغ 11.5 في المائةومع ذلك في نهاية الفترة برزت اليابان كواحدة من أقوى دول العالم.

ان الأدبيات النظرية الموجودة حول الأنظمة الاستبدادية بأنواع مثالية تتعايش في الواقع في نفس النظام. لقد عملت المؤسسات الشيوعية في الصين بشكل جيد بما يكفي لجعل التعليم الجامعي شرطا أساسيا للدخول إلى الطبقة العليا. كما كان النظام يفضل بشكل غير مباشر الأقليات العرقية، ربما لتعزيز الاستقرار. وأخيرا، عندما تم تطبيق النظام المالي المركزي لأول مرة في منتصف التسعينيات، استخدم الحزب الشيوعي الصيني نظام تقييم الاطارات لضمان تعاون قادة المقاطعات مع مسؤولي الضرائب المركزيين في تعظيمالإيرادات للحكومة المركزية ولضمان تسيير وظائف الدولة تماشيا مع تنبؤات Bueno de Mesquita et al. (2003) .[2]

تشير دراسة (Katchanovski، 2000) بأن كانت الدول الشيوعية السابقة تشترك في نفس النوع من النظام الاقتصادي قبل انهيار الشيوعية. انتهى الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية والوسطى ومنغوليا والاتحاد السوفياتي السابق في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. تخلت الحكومات في هذه البلدان عن السياسات الشيوعية وبدأت في الإصلاحات الاقتصادية. لقد تباين نطاق الإصلاحات وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بين دول ما بعد الشيوعية. وكانت الإصلاحات الاقتصادية أعمق وأكثر شمولا وكان التدهور الاقتصادي أقل حدة في بلدان أوروبا الوسطى منه في الجمهوريات السوفياتية السابقة، باستثناء دول البلطيق .[3]

وبينما كان نمو الاقتصادات الشيوعية موضوعا لعدد لا يحصى من الكتب المثيرة للقلق والمقالات الجدلية في خمسينيات القرن العشرين، فإن بعض الاقتصاديين الذين نظروا بجدية إلى جذور هذا النمو كانوا يضعون صورة تختلف اختلافا كبيرا عن معظم الافتراضات الشائعة. من المؤكد أن معدلات النمو الدول الشيوعية كانت مثيرة للإعجاب ولكنها لم تكن سحرية. ومن الممكن تفسير النمو السريع في الناتج بالكامل بالنمو السريع في المدخلات:

[1]Gore, Lance LP. "The communist legacy in post-Mao economic growth." *The China Journal* 41 (1999): 25-54 , P 52.

[2]Shih, Victor, Christopher Adolph, and Mingxing Liu, OP.Cit , P 182.

[3]Katchanovski, Ivan. "Divergence in growth in post-communist countries." *Journal of Public Policy* 20.1 (2000): 55-81, P 55.

التوسع في تشغيل العمالة، والزيادات في مستويات التعليم، وفي المقام الأول وبالإضافة الاستثمار الضخم في رأس المال المادي. وبمجرد أخذ هذه المدخلات في الاعتبار لم يكن نمو الناتج مفاجئا، أو بعبارة أخرى، كانت المفاجأة الكبرى في النمو السوفياتي بالاعتماد الكامل على سمة واحدة الرغبة في الادخار والتضحية بالاستهلاك الحالي من أجل المستقبل ، كما يشير التحليل الاقتصادي لنمو الدول الشيوعية الى بعض الحدود المستقبلية للتوسع الصناعي الذي يعتمد على التوسع في المدخلات في ظل تواجد مخزون رأس المال المادي قبل الحرب .[1]

تبنى الاتحاد السوفياتي اقتصادا اشتراكيا يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي في سنة 1924 بعد وفاة لينين ، شغل ستالين منصب الأمين العام أعلن الحزب الشيوعي سياسة "الاشتراكية في بلد واحد". منوجهة نظر ستالين ، فإن تبني هذا النظام يمثل اعترافا بأن الاتحاد السوفياتي سوف يعتمد على موارده الخاصة لبناء الاشتراكية[2] ، في نهاية الثمانينات كان الاتحاد السوفياتي يعيش أزمة اقتصادية نظرا لانخفاض أسعار النفط ،حيث بلغت أسعار النفط 16 دولار امريكي مما أدى الى انخفاض الايرادات [3] والميزانيات العسكرية الباهظة ومن جهة أخرى عدم كفاءة النظام الاشتراكي للدائرة الاقتصادية ، تفكك الحزب الشيوعي السوفياتي في سنة 1989 [4].بلغ العجز في الاتحاد السوفياتي أكثر من 17 مليار دولارفي عام 1990 مع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ب -13 %[5] مما أدى إلى الإفلاس واستقالة رئيس الاتحاد السوفياتي 1991.

بشكل عام لقد مرت روسيا والصين بتحول ثوري بهدف إعادة بناء اقتصاد ومجتمع جديد ، حيث رافق هدا التحول الاعتماد السلطات على نظام مركزي احتكاري استبدادي ، في روسيا مع ستالين ، أما في جمهورية الصين مع ماوتسي تونغ يعرف أيضا باسم الرئيس ماو مؤسس جمهورية الصين الشعبية 1949 .

وفي فورموزا/تايوان، وجد حزب الكومينتانغ مستعمرة يابانية كانت قد مرت بثورة خضراء أولية وشهدت بعض التصنيع في ظل ظروف محمية.ولكن تايوان وكوريا من خلال نصيب الفردكانتا أكثر انخراطا في التجارة الدولية من اليابان. نفذحزب الكومينتانغ إصلاحا واسع النطاق للأراضي، حيث أعاد توزيع أكثر من 37% من إجمالي الأراضي الزراعية. فقد استخدمت سعر صرف مبالغ فيه، ورسوم جمركية لحماية الصناعات الحكومية والخاصة (على الرغم من هيمنتها للشركات المملوكة للدولة). منذ أواخر ثلاثينيات القرن العشرين وحتى عام 1957 تقريبا، مرت تايوان بالمرحلة السهلة من مبادرة ISI، حيث استبدلت السلع الاستهلاكية المصنعة محليا بالواردات. وفي نهاية الفترة، كانت نسبة 7% فقط من واردات تايوان عبارة عن سلع استهلاكية.

وبالمثل، شهدت كوريا جولتها الأولى من ISI باعتبارها مستعمرة يابانية. في الواقع، كانت كوريا كان أقل ملاءمة للزراعةوبدلا من فورموزا، بحيث كانتمخبر للتجارب الصناعية. وفي نهاية الاحتلال الياباني، تمتعت بقاعدة صناعية قوية نسبيا، واقتصاد مفتوح إلى حد ما، حيث في منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان معظم الاقتصاديين

[1]Krugman, Paul. "The myth of Asia's miracle." *Foreign affairs* (1994): 62-78, P 63.

[2]Duncan, Peter JS. *Russian messianism: third Rome, revolution, communism and after*. Routledge, 2002, P 54.

[3]Benedictow, Andreas, Daniel Fjærtoft, and Ole Løfsnæs. "Oil dependency of the Russian economy: An econometric analysis." Economic Modelling 32 (2013): 400-428, P 401.

[4]Duncan, Peter JS , Op.Cit., P2.

[1]Sokoloff, Georges. "La croissance économique dans l'Empire Russe et en URSS." *Économie internationale* 54.2 (1993): 185-193,P187.

وصانعي السياسات في كوريا يهيمنون على وجهة النظر القائلة بأن الصناعة التحويلية هي وحدها القادرة على خلق الثروة وفرص العمل المناسبة. ولا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي الا من خلال التصنيع[1]. بالإضافة الى التعاون التجاري الحكومي الذي أثمر لاحقاالتشايبول (كوهلي، 1994). وفي ظل إدارة Syngman Rhee ما بعد الحرب، تمت متابعة ISI ولكن دون الانضباط في النطاق والإنفاق الذي ظهر في تايوان. ولكن مع انتصار الشيوعية في الصين عام 1949 واندلاع الحرب الكورية عام 1953، ارتبط التصنيع بالاستعداد العسكري.[2]

فالنسبة لدولة تركيا التي نجت من تفكك الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت ملزمة بنظام التعريفة الجمركية المنخفض بموجب معاهدة لوزان. وبمجرد انتهاء صلاحية هذه البنود في المعاهدة، انطلقت تركيا على الفور في حملة التصنيع الثقيل، التي بنيت حول الشركات المملوكة للدولة، وتحميها أسعار الفائدة المرتفعة. وفي عام 1934 وقعت تركيا والاتحاد السوفييتي اتفاقية قرض بقيمة 8 ملايين دولار للمساعدة في تمويل مسيرة التصنيع في تركيا، على أن يتم سدادها في شكل صادرات تركية.بدأت المؤسسات الاقتصادية الحكومية في المجال الصناعي حيث تمت صياغة خطتين. أيدت هذه الخطط حماية الصناعات الناشئة وركزت على تطوير المنسوجات المحلية والكيماويات والسكر ومواد البناء والفحم والحديد والصلب والورق والسليلوز وغيرها من الصناعات.[3]

وفي رومانيا المجاورة والمجر الأبعد إلى حد ما، كانت هناك تجارب مماثلة جارية. بعد فوزها بسيادة التاري في عام 1877، اختارت رومانيا عدم التنافس ضد الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين على أسواق الحبوب في أوروبا الغربية، وتحركت بدلا من ذلك نحو التصنيع الثقيل القائم على قطاعات الصلب والنفط. في عام 1938 وكانت الجهات الصناعية الكبرى من القطاع الخاص ، ولكن الدولة كانت زبونها الرئيسي.

وفي أمريكا اللاتينية، يعمل الواقع على تقويض المخطط الذي عفا عليه الزمن لتقسيم العمل الدولي، والذي اكتسب أهمية كبيرة في القرن التاسع عشر، واستمر، كمفهوم نظري، في ممارسة قدر كبير من التأثير حتى وقت قريب للغاية. وبموجب هذا المخطط، كانت المهمة المحددة التي تقع على عاتق أمريكا اللاتينية، كجزء من محيط النظام الاقتصادي العالمي، هي إنتاج الغذاء والمواد الخام للمراكز الصناعية الكبرى. ولم يكن هناك مكان فيها للتصنيع ، ومع ذلك فإن الأحداث تفرض عليهم ذلك. لقد أظهرت حربان عالميتان في جيل واحد، فضلا عن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اندلعت بينهما، الفرص المتاحة لبلدان أميركا اللاتينية، كما أشارت بوضوح التوجه في طريق النشاط الصناعي.[4]

في أمريكا اللاتينية، كان هناك ما لا يقل عن ست تجارب مهمة في فترة ما بين الحربين في ISI: الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك وأوروغواي (كوفمان، 1990). زيادة عن شرق آسيا وتركيا ومصر، كانت هذه المشاريع مدفوعة بانهيار أسعار السلع الأولية خلال ثلاثينيات القرن العشرين والموجة الكبرى من التشاؤم بشأن الصادرات التي استمرت إلى فترة ما بعد الحرب. القمح، ولحم البقر، وفحم الكوك، والنتراتجميعها عانت في الأسواق العالمية.[5]

[1]Kim, Heungsik. *Economic significance and potential of international tourism in Korea*. Diss. UNSW Sydney, 1995 ; P 1.

[2]Waterbury, John. OP.Cit , P 327.

[3]Krueger, Anne O. "The Turkish economy and its growth: an overview." *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Turkey* (1974): 3-26.

[4]Prebisch, Raul. "The economic development of Latin America and its principal problems." *Economic Bulletin for Latin America* (1962), P 1.

[5]Waterbury, John. OP.Cit , P 327-328.

بدأت مجتمعات أمريكا اللاتينية في توسيع دورها كمصدرين للمنتجات الأولية في أواخر القرن التاسع عشر، ظلت القضايا المرتبطة بنماذج التنمية الموجهة نحو الداخل والخارج تشكل سمة مهمة للحياة السياسية في تلك الدول. وستكون ستة بلدان بمثابة النقاط المرجعية التجريبية الرئيسية. وستتلقى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وهي البلدان التي تتمتع بأكبر الأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك كل من الدول شيلي وكولومبيا وأوروغواي الاقتصاديات الأصغر . أدى التدهور الجذري في معدلات التجارة الخارجية خلال ثلاثينيات القرن العشرين إلى تحفيز تحولات جديدة في الاستثمار وموارد العمل إلى الصناعات المحلية، مما أدى إلى تغييرات مهمة في هيكل الاقتصاد. قاد نمو التصنيع توسع الناتج المحلي الإجمالي ككل، عادة للمرة الأولى؛ وبينما انخفضت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، توسعت حصة الصناعات البديلة للواردات قبل وبعد الكساد الكبير، تحولت الصراعات السياسية داخل المجتمع المدني في المقام الأول إلى قضايا السلطة السياسية وتوزيعها، وليس على مسائل التراكم المتضمنة في نماذج التنمية. لكن الكساد كان يميل إلى تفاقم هذه الصراعات ، حيث نجد الأحداث السياسية التالية :

التحول نحو الحكومات الإصلاحية في المكسيك وكولومبيا؛ وتركيز سلطة الدولة في البرازيل؛ ومشاريع أكثر تحفظا للتحديث الاقتصادي في الأرجنتين وشيلي وأوروغواي. وفي كولومبيا، أدت الانتخابات الرئاسية عام 1930 إلى وصول الليبراليين إلى السلطة للمرة الأولى منذ خمسين عاما.

وفي المكسيك، أدت الفترة الأكثر اضطرابا من التعبئة الشعبية والإصلاح الزراعي وتأميم النفط في عهد لازارو كارديناس (1934-1940) إلى عملية إعادة تنظيم اجتماعية وسياسية واسعة النطاق للنظام.كما ركزت ودلك بالاهتمام المباشر بشكل شبه حصري على الإصلاح الريفي وإعادة التنظيم السياسي، مع القليل من الاهتمام بسياسات القطاع الصناعي .

وفي البرازيل، وضعت ثورة عام 1930 ضد الجمهورية القديمة المسؤولين المدنيين والطبقة العسكرية في وضع يسمح لهم بالتحكيم في الصراعات بين مزارعي البن ، ومنافسيهم الإقليميين من ملاك الأراضي، ومجموعات الطبقة المتوسطة في الولايات الجنوبية الأكثر حداثة .

وخلال ثلاثينيات من القرن العشرين، نمت الصناعة بمعدل متوسط يزيد على 6 في المائة سنويا وهي واحدة من أعلى المعدلات في البلدان قيد الدراسة (دياز أليخاندرو، 1984). لكن المصدرين الزراعيين ظلوا أهم المستفيدين من التدابير التي حفزت هذه العملية - على سبيل المثال، الإنتاج الهائل من المنتجات الزراعية.

الجدول رقم (2- 6) : التغيرات في الهيكل الصناعي والتجاري خلال الفترة 1929- 1947.

الدول	الإنتاج الصناعي (%من الناتج المحلي الإجمالي)			الواردات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		
	1929	1937	1947	1929	1937	1947
الأرجنتين	22.8	25.6	31.1	17.8	13.0	11.7
البرازيل	11.7	13.1	17.3	11.3	6.9	8.7
الشيلي	7.9	11.3	17.3	31.2	13.8	12.6
المكسيك	14.2	16.7	19.8	14.2	8.5	10.6

كولومبيا	6.2	7.5	11.5	18.0	12.9	13.8

Source : Kaufman, Robert R. "How societies change developmental models or keep them: reflections on the Latin American experience in the 1930s and the postwar world." Manufacturing miracles: paths of industrialization in Latin America and East Asia (1990): 110-138, P 110, P 113.

لإظهار العلاقة بين التصنيع والواردات قمنا بتأويل معطيات الجدول وفق الشكل الآتي :

الشكل رقم (2- 13) : الإنتاج الصناعي والواردات لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1929 – 1947.

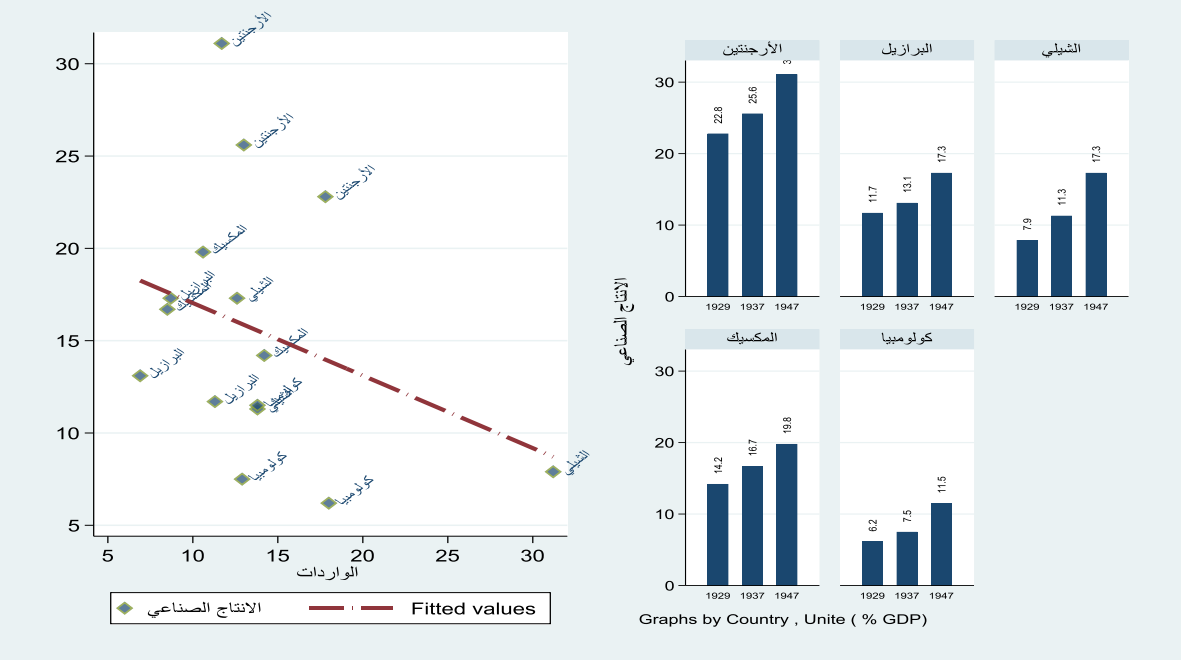

Source : Kaufman, Robert R. Ibid , P 110-P 113.

نلاحظ من وجود علاقة عكسية بين الإنتاج الصناعي والواردات خلال السنوات 1929، 1937 و 1947 لكل من دول أمريكا اللاتينية بحيث الواردات مرتفعة بالنسبة الشيلي تعدى 1/3 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة الكساد الاقتصادي (1929) وبقيت في المركز الأول مقارنة بالدول العينة خلال السنوات الأخرى ثم تأتي بعدها كل من دول كولومبيا ، الأجنتين بحيث قدر حوالي بالتقريب 20 % سنة 1929 وبدأ في الانخفاض طيلة الفترة ، في حين الإنتاج الصناعي علاقة ايجابية خلال الزمن لكل الدول ، بحيث تحتل الأجنتين والمكسيك و البرازيل المراكز الأولى ثم تلي دلك كل من الشيلي وكولومبيا ومنه نستنتج نموذج التصنيع باستبدال الواردات كان حيز التنفيذ طيلة الفترة . ومنه نستنتج أن إحلال الواردات كان معمول في أغلب الدول اللاتينية مند أزمة الكساد إلى الخمسينيات من القرن العشرين . كما يوضح الجدول أدناه ارتفاع السريع للاستثمار الصناعي لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1919 – 1963 .

الجدول رقم (2-7) : القيمة الدفترية للاستثمارات الأمريكية المباشرة في أمريكا اللاتينية (الوحدة : مليون دولار).

	1919	1929	1940	1946	1950	1952	1955	1963
جميع الصناعات	1988	3519	2771	3045	4735	5758	6556	8932
البترول	326	617	572	697	1408	1576	1779	3142

تصنيع	84	231	210	399	780	1166	1366	2340
التعدين والصهر	661	732	512	506	628	871	1022	1098
التجارة	71	119	82	72	243	344	440	951
المصلحة العامة	312	887	962	920	1042	1076	1132	568
الفلاحة	500	817	359	407	520	564	598	**
صناعات مختلفة	34	116	74	45	116	161	219	832
التصنيع الإجمالي (%)	4.2	6.6	7.6	13.1	16.5	20.3	20.8	26.2

Source : Maxfield, Sylvia, and James H. Nolt. "Protectionism and the internationalization of capital: US sponsorship of import substitution industrialization in the Philippines, Turkey and Argentina." *International Studies Quarterly* 34.1 (1990): 49-81, P 61.

يبين الجدول رقم (2-7) سرعة ارتفاع الاستثمار الصناعي الأمريكي في دول أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث نجد نسبة التصنيع الإجمالي من 4.2 % في سنة 1919 إلى 26.2 % ي سنة 1963 .

يعد الهيكل الإنتاجي في البرازيل أكثر تقدما نسبيا من نظيره في المكسيك في الفترة الممتدة من 1972-1973 إلى 1980، كما يمكن رؤيته من خلال النظر إلى القطاعات ذات التعقيد التكنولوجي الأكبر: الآلات الكهربائية وغير الكهربائية، ومعدات النقل. وشكلت صناعات السلع الرأسمالية 19.4 في المائة من إجمالي إنتاج البرازيل في عام 1980 (بانخفاض طفيف عن أوائل السبعينيات)، بينما ارتفع إنتاج السلع الرأسمالية في المكسيك من 12.9 في المائة في الفترة 1972-1973 إلى 15.9 في المائة في عام 1980 (الجدول 2-8). ومع بداية الثمانينات شهد تكوين الإنتاج الصناعي في البلدين تغيرات ملحوظة أخرى. وكان هناك انخفاض في حصة السلع الاستهلاكية الغير المعمرة وخاصة في البرازيل (10 نقاط مئوية)، زيادة حادة مرة أخرى في البرازيل، في حصة السلع الصناعية الوسيطة في هيكل الإنتاج (33.8 في المائة في البرازيل في عام 1980، مقابل 13.3 بالمئة في المكسيك). يتميز هيكل الإنتاج في المكسيك بحصة عالية، وإن كانت متناقصة، من الأغذية والمشروبات والتبغ في الإنتاج الإجمالي (من 33.5 في المائة في الفترة 1972-1973 إلى 28.6 في المائة في عام 1980) .[1]

[1]Villarreal, René. "The Latin American strategy of import substitution: failure or paradigm for the region?." *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 292-320, P 302, P 299.

الجدول رقم (2-8) : هيكل الإنتاج والعمالة في قطاع التصنيع لدولتي البرازيل والمكسيك.

نوعية السلع	العمالة				الإنتاجية			
	المكسيك		البرازيل		المكسيك		البرازيل	
	1980	1972-1973	1980	1972-1973	1980	1972-1973	1980	1972-1973
الموادالاستهلاكية غير المعمرة	42	40,3	32,1	40	48,8	56,4	29	39,2
الموادالغذائية والمشروبات والتبغ	25	21,1	13,4	15,1	28,6	33,5	16,3	21
المنسوجات والملابس	10	15,1	16,9	18,5	9,5	11,6	10,6	12,4
المنتجات الكيماوية	7	3,6	1,8	2,3	8,1	8,5	2,1	3,3
السلع الصناعية الوسيطة	19,9	20,1	16,1	15,8	13,3	12,2	33,8	24,3
المنتجات الثانوية للنفط والفحم	0,8	0,8	--	--	4,9	5,1	--	--
الحديد والصلب	11	11,6	12,7	11,3	5,9	5	16,7	12,3
الموادالكيميائية الأساسية	5,2	5,3	3,4	4,5	1,1	1	17,1	12
بضائع البناء الوسيطة	13,3	14,8	7	11,1	12	10	4	6
السلع الرأسمالية	17,7	16,2	22,1	20,7	15,9	12,9	19,4	20,9
الآلات غيرالكهربائية	1,1	0,8	10,5	8,3	3,1	2,1	6,4	6,8
الآلات الكهربائية	6,8	6,8	5,5	5,4	4,8	4,3	5,4	4,9
معدات النقل	9,8	8,6	6,1	7	8	6,5	7,6	9,2
بضائع مصنعة أخرى	7,1	8,6	12,7	12,4	10	8,5	6,2	9,6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Villarreal, René. "The Latin American strategy of import substitution: failure or paradigm for the region?." *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 292-320, P 302.

وفيما يتعلق بالتوظيف في قطاع التصنيع، هناك اتجاهات متعارضة في البلدين. ارتفع التوظيف في قطاع السلع الاستهلاكية الغير المعمرة في المكسيك (من 40.3 إلى 42 في المائة من الإجمالي)، فقد انخفض بشكل كبير في البرازيل (من 40 إلى 32.1 في المائة). وعلى نحو مماثل، نجد في البرازيل ارتفاع بشكل طفيف في معدل تشغيل العمالة في قطاع السلع الصناعية الوسيطة، أظهرت المكسيك انخفاضاً مماثلا في الحجم. ومع ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار أن إنتاج البرازيل النسبي من السلع الصناعية الوسيطة كان أكثر من مرتين ونصف من إنتاج المكسيك في عام 1980 (33.8 في المائة و13.3 في المائة، على التوالي)، فإن العمالة في البرازيل في هذا القطاع كانت أقل بكثير من العمالة في المكسيك (33.8 في المائة و13.3 في المائة على التوالي) ، يصبح من الواضح أن نمط النمو الصناعي في البرازيل كان أكثر كثافة في استخدام رأس المال من نظيره في المكسيك.

في النصف الأول من القرن العشرين، كان الإجماع الفكري على الأسواق غير الكاملة والحاجة إلى تدخل الدولة بشكل كبير في جميع جوانب الاقتصاد قد تشكل من خلال حربين والكساد. لقد كان إضفاء الشرعية على التدخل واسع

النطاق، سواء كان ذلك بسبب الاهتمام الأساسي بالحفاظ على العمالة الكاملة أو اقتناع شومبيتر بأن التنمية تتميز باختلال التوازن الذي لا تستطيع الأسواق تعديله (شومبيتر، 1934)، وكدا ادارة اقتصادياتها، والتخطيط لتخصيص الموارد، وحماية ثرواتها الجديدة و الإبداعات الصناعية. تم الحكم على النظريات الأنجلوسكسونية حول السوق والليبرالية بأنها غير مناسبة وضارة تماما.[1] على وجه الخصوص كان أول منشور لكتاب هنريك غروسمان قانون تراكم وانهيار النظام الرأسمالي (1929).[2]

وعلى النقيض من ذلك، فقد قال (Pollock, 1982) ". . **نحن غير قادرين على اكتشاف أي قوى اقتصادية متأصلة، أو «قوانين اقتصادية» من النوع القديم أو الجديد، من شأنها أن تمنع عمل رأسمالية الدولة. توفر سيطرة الحكومة على الإنتاج والتوزيع الوسائل اللازمة للقضاء على الأسباب الاقتصادية للكساد والعمليات التذميرية التراكمية والبطالة في رأس المال والعمالة. بل ويمكننا أن نقول إن الاقتصاد كعلم اجتماعي، لقد فقد أهدافه المرجوة . إن المشاكل الاقتصادية بالمعنى القديم لم تعد موجودة عندما يتم تنسيق جميع الأنشطة الاقتصادية من خلال خطة واعيةبدلا من القوانين الطبيعية للسوق."**

بدأت بعض الدول في تطبيق إستراتيجية إنمائية مستقلة التصنيع بديل الواردات كالصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان إلى الخ...، أما روسيا ودول أمريكا اللاتينية كان دلك في الثلاثينات.[3]

حسب الشكل رقم (2-14) خلال الفترة 1960-2020 إحلال الواردات عملت به كل من الدول البرازيل ، كولومبيا ، الهند ، الشيلي ، المكسيك وتركيا لم يتعدى 50 % من الناتج المحلي الإجمالي وأن كل من الدول جمهورية كوريا ، الفيلبين و تايلاندا قد تعدى بنسب قليلة 50 % أما ماليزيا أن الواردات قد تجاوزت 90 % ، و يتضح أن التصنيع بديل الواردات أخد تباينا إيجابيا ولمدة أطول بالنسبة لكل من الدول الصين ،البرازيل ، الهند ، كولومبيا والمكسيك ، حيث تبين أن دولتي الصين والبرازيل أخدا نسب كبيرة اد تجاوز نسبة 40 % مع الحفاظ دولة الصين على التباين الإيجابي طيلة الفترة ولكن دولة البرازيل تراجعت تدريجيا من سنة 1994 الى غاية 2020 .

أما بالنسبة لكل من دولتي كولومبيا و الهند.التصنيع بديل الواردات لدولة كولومبيا ظل مستقرا طيلة الفترة استقرار ايجابي في حين دولة الهند انخفض بين 1 الى 2 % في السنوات 2011،2012،2013 ثم رجع في الارتفاع الى غاية 2020 ، كما أن كل دولة المكسيك التصنيع كان ايجابي من سنة 1960 الى غاية 2012 ثم بعد دلك ارتفعت الواردات ،أما بالنسبة لدولتي الشيلي وتركيا انخفض الى غاية سنة 2007 ثم تدبدب بين الارتفاع الانخفاض بنسبة 1 إلى 4 % . فيما يخص دولتي الفيليبين و تايلاندا ، التصنيع بديل الواردات لدولة الفيليبين انخفض في سنة 1992 إلى غاية 2009 ثم تدبدب بنسبة 1 % بين الانخفاض والارتفاع من سنة 2010 و 2016 ثم انخفض التصنيع بعد دلك ، أما دولة تايلاندا التصنيع كان مرتفع إلى غاية 1979 انخفض في سنتي 1980،1981 ثم ارتفع خلال الفترة 1982 -1988 ، بعد دلك تراجع الى غاية 2020 ، أما دولة جمهورية كوريا التصنيع بديل الواردات كان ايجابي من

[1] Waterbury, John. OP.Cit , P 329.

[2] Kautzer, Chad. "Marx's influence on the early Frankfurt School." The Palgrave Handbook of Critical Theory (2017): 43-65, P 45

[3] Thiébault, Jean-Louis. OP.Cit,P16.

سنة 1982-2007 ثم بدأ في الانخفاض . في دولة ماليزيا التصنيع بديل الواردات كان سلبي طيلة الفترة حيث خلال 1995 تجاوزت الواردات 95 % من الناتج المحلي الاجمالي وفي الأخير نستنتج مما سبق ذكره أن سياسة إحلال الواردات كانت منخفضة في الثلاثينيات من القرن العشرين ثم بالارتفاع التدريجي عبر الزمن .

الشكل رقم (2-14) : العلاقة بين التصنيع والواردات لبعض دول ناشئة خلال الفترة من 1960-2020.

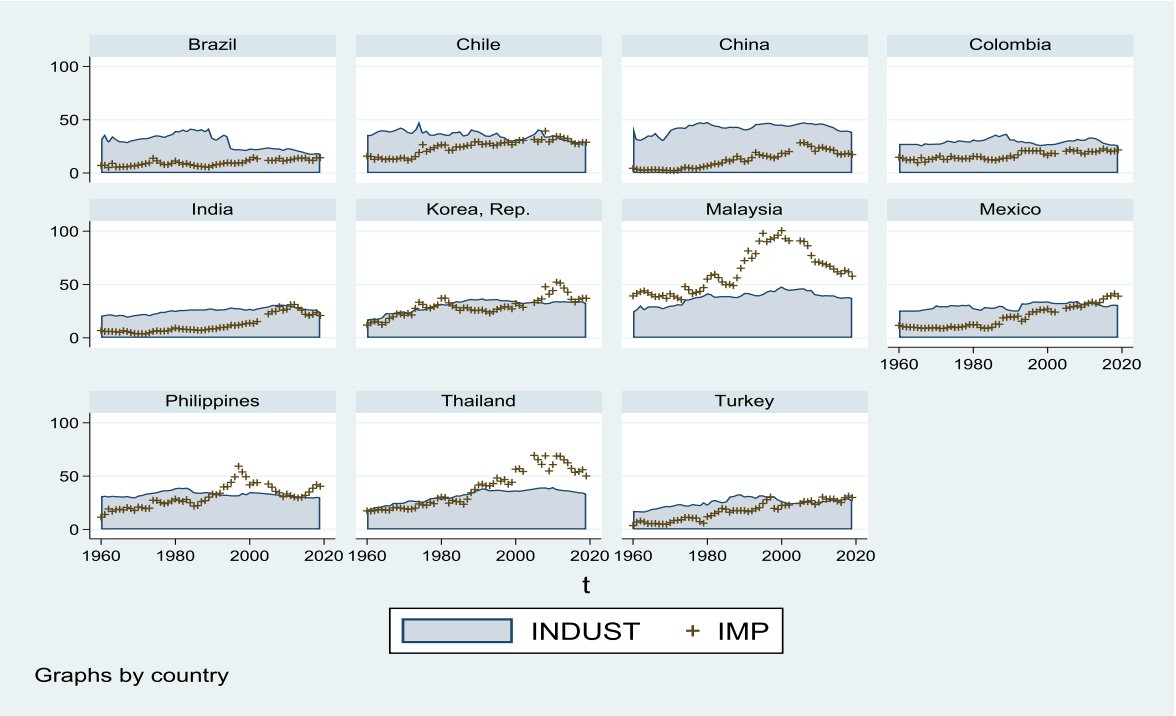

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي . الوحدة : نسبة مئوية .

أعلن ترومان (Truman) [1]سياسة تعزيز تنمية العالم الثالث في يناير 1949 باعتبارها النقطة الرابعة في خطاب تنصيبه. احتوى البرنامج الذي وضعته وزارة الخارجية في الأشهر الستة التالية على عناصر من النهجين الصناعي والزراعي. يمكن للبلدان النامية توفير النقد الأجنبي **"لشراء أنواع أخرى من السلع التي تنتج في البلدان الأخرى بشكل أفضل من ناحية الإنتاج والتوريد ...". ... إن عملية التنمية الاقتصادية من شأنها أن توسع السوق ... المعدات الرأسمالية التي لا تستطيع البلدان المتخلفة إنتاجها ولكن يتم تصنيعها بكميات كبيرة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا"**

[1] في 20 يناير 1949، ألقى رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان خطاب تنصيبه لولايته الثانية في البيت الأبيض. ويشير بهذه المناسبة إلى الفقر المدقع الذي يعاني منه نصف البشرية. وأعلن في النقطة الرابعة من خطابه: "يجب علينا إطلاق برنامج جديد جريء يضع مزايا تقدمنا العلمي وتقدمنا الصناعي في خدمة تحسين ونمو المناطق المتخلفة. يعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظروف تقترب من الفقر. ليس لديهم ما يكفي من الطعام. إنهم ضحايا الأمراض. ويشكل فقرهم عائقا وتهديدا لهم وللمناطق الأكثر ازدهارا على السواء. »

تم التأكيد على عناصر ISI في مخطط عمليات النقطة الرابعة ودلك بالاعتراف إلى تحسين التخطيط الحكومي، وشمل تنفيذ هذه السياسة تصميم خطط تنمية للعديد من دول العالم الثالث[1]. وقد وضعت الخطط ضوابط على النقد الأجنبي، والتعريفات الجمركية، وحصص الاستيراد لحماية وتعزيز الصناعات كثيفة العمالة. وكثيرا ما أوصت هذه الخطط أيضا بإنشاء بنوك تنمية وطنية لتوجيهه الصناعات الخفيفة من خلال تسهيل الائتمان للمشاريع المختارة. وقد تم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التغييرات الضريبية المواتية، والضغوط من أجل إلغاء القوانين التي تميز ضد الاستثمار الأجنبي، ومعاهدة جديدة للصداقة والتجارة والملاحة تم صياغتها بشكل حصري. مع التشاور مع رجال الأعمال الدوليين .[2]

تعود سياسة التصنيع باستبدال الواردات (ISI) أصولها من خلال دراسة (Edwards, 1993) إلى تفكير كل Raul Prebisch و Hans Singer سنة 1950 بحيث استندا على فرضيتين أساسيتين: (1) إن التدهور المزمن في الأسعار الدولية للمواد الخام والسلع ينجم عنه غياب التصنيع في البلدان النامية ويؤدي دلك إلى اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، و(2) من أجل التصنيع، احتاجت البلدان الصغيرة إلى مساعدة (مؤقتة) بشكل يسمح لها بحماية القطاع الصناعي الناشئ حديثا. كان هذا المنطق مرتبطا ارتباطا وثيقا بحجة الصناعة الوليدة المؤيدة للتصنيع. وكانت أفكار بريبيش مؤثرة بشكل خاص في أميركا اللاتينية، حيث كان بصفته أمينا عاما للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لأميركا اللاتينية.[3]

على وجه التحديد، يرى المنظور النيوليبرالي أن الاعتماد على قوى السوق غير المنظمة (عدم التدخل) واعتماد استراتيجيات الاقتصاد المفتوح (إبقاء الاقتصاد مفتوحا أمام التجارة والاستثمارات العالمية) أدى إلى استغلال فعال للميزة النسبية للدول الوطنية في شرق آسيا. في الفائض، العمالة الرخيصة (انظر Ranis and Fei 1975, Balassa 1982) مما يؤدي إلى نمو اقتصادي سريع. ومن ناحية أخرى، فإن مشاكل التنمية في أفريقيا ولا سيما عدم قدرة الدولعلى في عملية التصنيع ، يعزى إليها عدم الانفتاح على التجارة العالمية ومؤشر الاستثمارات الذي تشدده التدخلات الحكومية. تقرير بيرج (البنك الدولي) سنة 1981 أشارعن أزمة التنمية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا على تشوهات الأسعار (أسعار الصرف المبالغ في تقديرها، وأسعار الفائدة المدعومة، وما إلى ذلك) والتي دعمتها التدخلات الحكومية المكثفة.[4]

تم تعزيز الميزة النسبية للصناعات كثيفة العمالة في آسيا من خلال الاختلاف من خلال نمو فجوة الأجور الحقيقية بين الاقتصاد الأطلسي المرتفع الأجور والاقتصادياتالغير الأوروبية ذات الأجور المنخفضة. ساعدت قوانين

[1] قامت بعثة مساعدة فنية ثنائية بتصميم خطط للكونغو البلجيكية، وبوليفيا، والبرازيل، وبورما، وتشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، ومصر، وغانا، وهايتي، والهند، وإندونيسيا، وإيران، واليابان، وليبيريا، وليبيا، وباراجواي، وبيرو، والفلبين، وتايوان. وتركيا وأوغندا. وفعلت بعثات البنك الدولي الشيء نفسه في غيانا البريطانية، وسيلان، وكولومبيا، وكوبا، وغواتيمالا، والعراق، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، ونيجيريا، وسورينام، وسوريا، وتركيا. غالبًا ما شارك رجال الأعمال الأمميون بشكل مباشر في هذه المهام. على سبيل المثال، ترأس بعثة المساعدة الفنية الأمريكية في البرازيل رئيس شركة ماكجرو هيل الدولية (نشرة السياسة الخارجية، 35-49:34/6/3).

[2] Maxfield, Sylvia, and James H. Nolt, OP.Cit , P 58-59.

[3] Edwards, Sebastian, OP.Cit ,P1.

[4] Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere Dike. "Import substitution industrialization as learning process: Sub Saharan African experience as distortion of the "good" business model." *Business and Management Review* 1.6 (2011): 8-21, P 10.

الهجرة في الولايات المتحدة ومناطق أخرى من الاستيطان الأوروبي الأخير على استمرار هذه الفجوة جزئيا. كانت النتيجة غير المقصودة إلى حد كبير لذلك أصبح من السهل تدريجيا على اليابان ، الدولة الصناعية الأولى في آسيا ، التنافس مع المصنعين الغربيين في السوق الدولية للسلع المصنعة كثيفة العمالة حيث تكون الفروق في الأجور مهمة. تطورت صناعات آسيا وأوروبا ، ولكل منها منافذ منفصلةفي ظل فرض نظام التجارة الحرة ، شكل التصنيع كثيف العمالة جوهر مسار التنمية في آسيا ، وكان توسيع تجارتها بمثابة المحرك للتصنيع الإقليمي. كان معدل نمو التجارة الإقليمية الآسيوية بين عامي 1880 و 1938 أسرع من معدل نمو تجارة آسيا مع الغرب أو العالم.[1]

إن نموذج التصنيع البديل للواردات (ISI) للدول شرق آسيا وإفريقيا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانيةأدى الى إحداث ثورة صناعية و بناء كفاءة تكنولوجية صناعيةبدءا من الصناعات منخفضة المهارات والتي تتطلب عمالة كثيفة ، انتقلت هذه البلدان تدريجيا إلى التصنيعالمتزايد من المنتجات المعقدة من الناحية التكنولوجية للتصدير باستخدام الكفاءات والمهارات المكتسبة.[2] في حين دراسة(FitzGerald، 2000)نشأت ISI في الدول أمريكا اللاتينيةكإستراتيجيةينظر إليها عموما على أنها ناشئة كاستجابة للصدمات الخارجية للكساد الكبير والحرب العالمية الثانية بحيث تم إنشاء الصناعات لإنتاج السلع التي تم استيرادها سابقا، وتم بيع هذه السلع بشكل أساسي في السوق المحلية.[3]

مفتاح التصنيع الناجح للبلدان التي هيشار إليها الآن بـ "العالم الجديد" لم يكن فقط رغبة في التقليد ولكن الأهم من ذلك هو الرغبة في التعلم وإتقان العمل وغالبا ما يكون سياق نقل المعرفة صعبا. حققت ثمانية دول شرق آسيامعدلات نمو غير عادية حيث زاد دخل الفرد بأكثر من عشرة أضعاف في اليابان و النمور الأربعة خلال تلك الفترة ، وأكثر من الضعف في ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند .

تم تطوير اقتصاد الدول في طريق النمو وخاصة دول البريكسمن خلال سلسلة من المبادرات السياسية التي تم إعدادها بالاعتماد على أدوات السياسة ISI التي تستند على التعريفات والإعانات والرقابة على الواردات وإستراتيجية توجيه الصادرات[4] .

ISI هي محاولة من قبل البلدان الأقل نمو اقتصادي للخروج منالتقسيم العالمي للعمل الذي ظهر في أوائل القرن التاسع عشر. تحت هذا التقسيم ، أمريكا اللاتينية (ومعظم مناطقآسيا وأفريقيا) تخصصت في تصدير المواد الغذائية والمواد الخام ، مع استيراد السلع المصنعة من أوروبا والولايات المتحدة. إن إحلال الواردات ودلك بإنشاءمصانع لغرض تشجيع الإنتاج المحلي لتصنيع السلع التيتم استيرادها سابقا. حيث لعبت الدول دورا نشطا في تشجيع وحماية تنمية الصناعات الناشئة.[5]

---

[1] Ibid , P 8 .

[2] Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere Dike , OP.Cit ,P.8.

[3] FitzGerald, Edmund Valpy Knox. "ECLA and the theory of import substituting industrialization in Latin America." *An Economic History of Twentieth-Century Latin America: Volume 3: Industrialization and the State in Latin America: The Postwar Years*. London: Palgrave Macmillan UK, 2000. 58-97, P58.

[4] Aregbeshola, R. Adewale. "Import substitution industrialisation and economic growth–Evidence from the group of BRICS countries." (2017),P139.

[5] Baer, Werner. "Import substitution and industrialization in Latin America: Experiences and interpretations." *Latin American Research Review* 7.1 (1972): 95-122, P95.

ففي أوائل القرن العشرين ، لم يكن لدى بلدان أمريكا اللاتينية قوى عاملة ، بنية تحتية ، حجم السوق وقدرة إدارية للتعامل مع عملية تصنيع واسعة النطاق. أيضا في حالة بعض البلدان ، مثل البرازيل ، كان للقوى الأوروبية نفوذ كاف لإجبار الحكومات على الحفاظ على سياسات التجارة الحرة ، وبالتالي منع أي احتمال لـ ISI.وفي منتصف القرن العشرينساعدت البنية الاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود أسواق خارجية جذابة للصادرات الأولية في المنطقة شجعت النخب علىالرغبة في تصميم سياسية قليلة لتغيير هيكل الاقتصاد .[1]

لم تكن أمريكا اللاتينية خالية تماما من أنشطة التصنيع قبل الحرب العالمية الأولى. وقد تم الآن توثيقها جيدا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، تطورت ورش العمل والمصانع الصغيرة في صناعة المنسوجات والمنتجات الغذائية في بعض أجزاء من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ودول أخرى أكبر. أيضا تم تطوير أدوات الآلات وورش قطع الغيار لخدمة السكك الحديدية ومصانع تكرير السكر الى غير دلك ..، كانت هناك بعض المحاولات لزيادة التعريفات لحماية الصناعات الناشئة وللتشجيع على إنشاء صناعات جديدة.

ان السلع المستهلكة في أمريكا اللاتينية سواء عن طريق الاستيراد أو إنتاجها بواسطة ورش محلية صغيرة عن طريق قطاع الموانئ بأنشطته التكميلية في الخدمات (البنوك ، التجارة ، الحكومة) والبنية التحتية الاجتماعية (الاتصالات ، النقل ، الخ...) في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مما ساهم في تسهيل عملية استيراد السلع المصنعة . بينما كانت الصادرات تتكون بالكامل تقريبا من المنتجات الأوليةباستثناء الأرجنتين ، وكان قطاع التصدير الأولي هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، بينما كانت ورش العمل والصناعات الصغيرة ملاحق للنشاط الاقتصادي العام.

أدى كساد الثلاثينيات إلى نقص متجدد في البضائع المستوردة.أدى انخفاض عائدات النقد الأجنبي من الصادرات إلى إجبار معظم دول الشرق الأوسطالمنطقة بشكل كبير للحد من الواردات. أدى الانخفاض في البداية إلى زيادة استخدامالقدرة الإنتاجية التي تم استخدامها بشكل غير كاف في العشرينات ، ثم في وقت لاحق إنشاء قدرة صناعية جديدة ، حدثت في المقام الأول في صناعات السلع الاستهلاكية الخفيفة ، على الرغم من أنه في بعض الحالات ،خاصة البرازيل ، تم تطوير 10 صناعات للصلب والسلع الرأسمالية نسبياعلى نطاق صغير.

التصنيع باستبدال الواردات (ISI) هو إستراتيجية تم تنفيذها منذ القرن التاسع عشر من قبل كل من الولايات المتحدة وروسيا. لجأت دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين إليها في الثلاثينيات لتعويض آثار الأزمةحيث انخفضت صادراتهما من المنتجات الأولية ، مما أدى إلى نقص العملة الأجنبية لاستيراد المنتجات المصنعة مما تطلبإنتاج السلع المصنعة المستوردة سابقا. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينيات من القرن الماضي ، انتشرت (ISI) على نطاق واسع باعتبارها إستراتيجية التنمية المهيمنة في البلدان المستقلة حديثا من خلال الحد من واردات السلع المصنعة ، تشكل استراتيجيات ISI تحديا لشركات التصنيع الكبيرة في البلدان المتقدمة الراغبة في الوصول إلى الأسواق في البلدان النامية عن طريق التصدير من بلد المنشأ ولكن دفع رسوم جمركية عالية تثبط الطلب الداخلي .[2]

[1] Baer, Werner,OP.CIT, P 96.

[2] Regnault, Henri. "Les pays en développement face aux investissements directs étrangers: de la substitution aux importations à l'intégration profonde." *Techniques Financières et Développement* 110.1 (2013): 5-14, P 6-7.

كان الدافع الثاني لهذه السياسة هو الانهيار الاقتصادي العالمي ، الذي أثر على أسعارالمواد الأولية التي كانت تشكلالصادرات الرئيسية للاقتصاديات النامية. ومن جهة أخرى انخفاض الطلب وعدم مرونة العرض سيؤدي باستمرار إلى انخفاض أسعار السلع الأولية ، كما أن تصدير السلع المصنعة يتطلب بناء البنية التحتية المحلية اللازمة لهذا الإنتاج[1].

لقد أظهرت مسارات وسياسات التنمية الصناعية تباينا كبيرا في دول العالم الثالث بحيث كانت البلدان عالية التصنيع في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا محور مجموعة واسعة من النظريات والمفاهيم التي تتناول تنمية العالم الثالث. تم تطبيق نظرية الأنظمة العالمية ، نظرية التبعية ، نظرية التحديث ، نظريات التجارة والاستثمار الكلاسيكية الجديدة ، ومجموعة متنوعة من التخصصاتفي علم الاجتماع وغيرها في محاولات لفهم تقلبات التنمية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. غالبا ما تكون التفسيرات المستمدة من النظريات هذه مضللة ، ومع ذلك فهي تستند إلى قراءة انتقائية وغير متكافئة للأدلة بين المنطقتين. تتمتع الأرجنتين والبرازيل والمكسيك بتاريخ طويل من التصنيع المستمر الموجه نحو الداخل والذي يعود تاريخه إلى ثلاثينيات القرن الماضي في حين أن "النمور الأربعة" في شرق آسيا ،كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة حققتنجاحات ملحوظة في التصنيع الموجه نحو الخارج على أساس الصادرات المصنعة في الستينات، بحيث قامت بتوسيع حصتها في الأسواق الرئيسية في الدول الصناعية المتقدمة عن طريق السلع المصنعة يدويا .[2]كما تشير مسارات التنمية التي تبعتها الدول الصناعية المتأخرة لبلدان شرق آسيا عن تلك الدول الأوروبية في سنة 1962 إلى الأداء المذهل في الصادرات الصناعية المنافسة للأسواق الدولية من خلال اكتساب التكنولوجيا واللحاق بالركب. [3]

2-6 مسارات التصنيع في الدول الناشئة :

2-6-1 البرازيل و الأرجنتين والمكسيك:

تمتلك كل دولتي البرازيل والأرجنتين موارد زراعية وحيوانية ورأس مال بشري جعل كل منهما يؤثران على الأسواق بالمنتجات الصناعية وقد تشابه إلى حد ما مسار التصنيع (استبدال الواردات)لكل من الدولتين ،حيث مر بعدة مراحل : [4]

- **المرحلة الأولى :**

تتكون هذه المرحلة قبل حلول الحرب العالمية الثانية من تصنيع محلي من مواد غذائية بسيطة السلع الاستهلاكية

[1] Ibid,P141.

[2] Villarreal, René. "The Latin American strategy of import substitution: failure or paradigm for the region?." *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 292-320,P1

[3] Zhou, Yu. "Synchronizing export orientation with import substitution: creating competitive indigenous high-tech companies in China." *World Development* 36.11 (2008): 2353-2370 ,P 2355.

[4] Teitel, Simon, and Francisco E. Thoumi. "From import substitution to exports: the manufacturing exports experience of Argentina and Brazil." *Economic Development and Cultural Change* 34.3 (1986): 455-490, P456,457.

مثل الأثاث الخشبي ،الأحذية والأواني ، منتجات المنسوجات والملابس ، وكذلك الأدوات الزراعية البسيطة أدى إلى تطورالسوق المحلي وخلق الثروة في الزراعة مثل البن في البرازيل و لحوم البقر والحبوب في الأرجنتين.

❖ **المرحلة الثانية :**

تأثرت هذه المرحلة بالقيود التجارية التي سادت أولا خلال فترة الكساد الكبير ولاحقا خلال الحرب العالمية الثانية إلا أنها حققت منتجات تصنيعية أكثر تطورا ،على وجه الخصوص من السلع الاستهلاكية المعمرة ، كما ركزت إلى حد كبيرفي كلا البلدين على بعض المنتجات الكيماويةوالصناعات المعدنية مثل الثلاجات والغسالات ، وسائل النقل ، مثل الدراجات البخارية والدراجات النارية ، وفيما بعد السيارات والشاحنات ، تم تجميعها أولا ثم تصنيعها محليا بنسبة تصل إلى 100٪ تقريبا ،كما تم تعزيز إنتاج الآلات ، بما في ذلك الأدوات الآلية والمعدات الصناعية ، مما أدى إلى انخفاض كبير في حصة واردات هذه السلع .

❖ **المرحلة الثالثة :**

بدءا من منتصف الستينيات واستمر حتى أواخر السبعينيات ، شهدت هذه المرحلة تعمقا في استبدال الواردات من المعادن والمنتجات الكيميائية الأساسية والمتوسطة وكذلك المنتجات الكبيرة وسلع رأسمالية أكثر تعقيدا. إنتاج الحديد والصلب حيث تم توسيع صناعات الألمنيوم والكيماويات والبتر وكيماويات الأساسية بشكل كبير من خلال الترويج الحكومي والمشاركة المباشرة في الإنتاج. كما بدأت الصناعات الحديثة ، القائمة على التطورات التكنولوجية المعدنية والنووية والكيميائية والإلكترونية ، خلال السبعينيات. قد تمثل هذه في نهاية المطاف مرحلة جديدة في التصنيع في دول أمريكا اللاتينية. كما بدأت معظم برامج ترويج الصادرات المصنعة بحلول منتصف الستينيات وتوسعت خلال السبعينيات.

يمكن تفسير الانقسام الواضح مند أزمة الديون للاقتصاد المكسيكي والبرازيلي المتشابه في جميع مراحل عملية التصنيع عن طريق استبدال الواردات ويكمن الاختلاف على وجه التحديد في الأنظمة السياسية الخاصة بكل منهما[1]ودلك في عام 1964 ، تبنت الحكومة المكسيكية نظاما تنظيميا يسمح بالإعفاء من الرسوم الجمركية على المدخلات والمخرجات شريطة إعادة تصدير المنتجات النهائية. كانت الإستراتيجية تهدف في المقام الأول إلى خلق فرص عمل على طول الحدود مع الولايات المتحدة ، وتعزيز نقل التكنولوجيا و بالإضافة إلى التقليل العجز المزمن في الميزان التجاري إلى حد ما. في وقت لاحق امتد هذا النظام تدريجيا ليشمل مناطق أخرى من البلاد ، وعلى الرغم من أن المنطقة الحدودية لا تزال تركز ما يقرب من 63 ٪ من maquiladoras ، إلا أن هناك تركيزات كبيرة لهذا النوع من الصناعة في شبه جزيرة يوكاتان ، حول مكسيكو سيتي وفي المدن الرئيسية في باجيو (وسط-شمال البلاد).[2]

وفي منتصف الثمانينات، كان نحو 2.5 في المائة فقط من الشركات الصناعية المكسيكية مملوكة لأجانب، ولكن هذه الشركات أنتجت أكثر من 30 في المائة من الصادرات الصناعية المكسيكية.حتى السبعينيات، كان معظم هذا الاستثمار الأجنبي في قطاعات الشركات عبر الوطنية "التقليدية" مثل السيارات واستخراج النفط والأدوية

[1]Bruno, Lautier, and Marques Pereira Jaime. *Brésil, Mexique. Deux trajectoires dans la mondialisation*. KARTHALA Editions, 2004, P 16.

[2]Arès, Mathieu. "Les maquiladoras sont-elles toujours le moteur de la croissance au Mexique?." *Observatoire des Amériques, UQAM Consultable en ligne: http://www. er. uqam. ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Chro_Mex1. pdf* (2002), P2.

والمنسوجات وما إلى ذلك، والتي جمعت بين استبدال الواردات والتصدير. ولكن منذ السبعينيات، وعلى نحو متزايد في الثمانينيات، بدأت هذه الصورة تتغير وبدأ التوازن يتأرجح نحو صناعات تجميع تجهيز الصادرات على وجه التحديد، مثل الإلكترونيات والآلات وقطع غيار السيارات والملابس والأثاث والسلع الرياضية ولعب الأطفال. . كان هذا يميل إلى التركيز على طول الحدود الشمالية للمكسيك بموجب قواعد صناعة ماكيلا[1].

في الشكل رقم (2- 15) نلاحظ ان الأرجنتين أن أدائها الصناعي متميز من حيث المنتجات التغذية والمشروبات والتبغ بالنسبة للبرازيل والمكسيك طيلة فترة الدراسة ، حيث قدرب 19.6 % من القيمة المضافة في التصنيع كأدنى نسبة الى 36.45 % كأعلى نسبة خلال سنتي 1990 ، 2020 على الترتيب ، في حين دولة المكسيك قد انحصر بين 20 % و 30 %. أما دولة البرازيل قد تذبذب بين 13 % و 23 % خلال الفترة . أما فيما يخص المنتجات الكيماوية فقد تجاوزت 20 % بالنسبة لدولة البرازيل خلال سنتي 1993 ، 1994 ، 1995 ثم تراجعت بشكل ملحوظ ب 12.85 % في السنة الموالية وظل مستقر نوعا ما الى غاية سنة 2004 ، ثم بدأت في الصعود في سنة 2015 الى غاية 2019 ،تليها دولة المكسيك قد تذبذب بين 10 % و 20 % في الفترة 1990- 2014 ثم انخفض بعد دلك إلى تحت 10 % . أما في دولة الأجنتين كان محصور بين 13 % و 16 % خلال الفترة 1994 - 2002 ثم انحصر بعد دلك بين 10% الى 12 % . أما منتجات الآلات والتجهيزات الصناعية كان أداء الصناعي لدولة المكسيك متفوق مقارنة بالدول الأخرى حيث تجاوز 30 % سنة 2015 و أخد أعلى نسبة بمقدار 34.53 %خلال السنتين 2019 و 2020 ، أما في دولة البرازيل فقد تجاوز 20 % بين سنتي 1995-1997 ثم انخفض نوعا ما ثم ارتفع من جديد من سنة 2007 إلى غاية 2013 في حين دولة الأجنتين فقد بقي متذبذب بين 10 % و15 % طيلة الفترة . أما منتجات النسيج والملابس فقد يعتبر أداء الصناعي للدولتين البرازيل والأرجنتين متشابه إلى حد ما فقد انحصر عموما بين 5% و 10 % ، بينما دولة المكسيك انخفض إلى أدنى نسبة 5 %.

[1]Sklair, Leslie. "The maquilas in Mexico: a global perspective." Bulletin of Latin American Research 11.1 (1992): 91-107, P 91.

الشكل رقم (2- 15): بعض المنتجات الصناعية لكل من الدول البرازيل والأرجنتين والمكسيك (1990-2020)

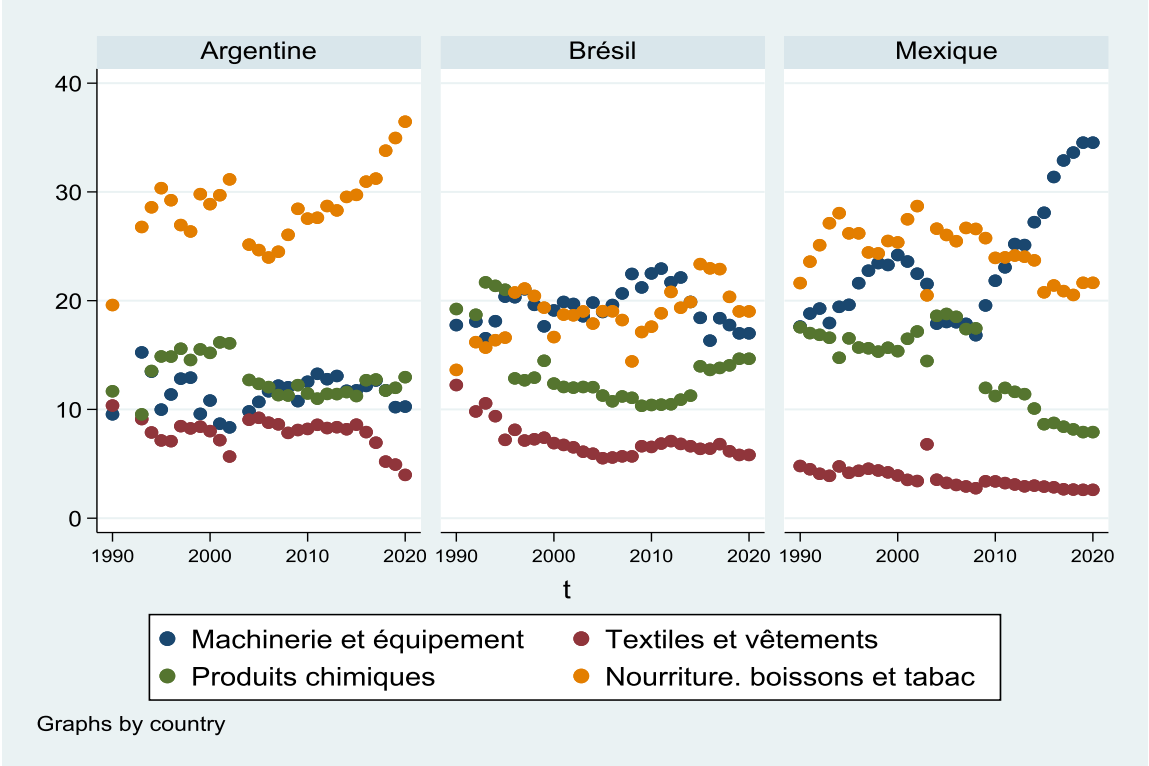

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي . (الوحدة % من القيمة المضافة في التصنيع)

2-6-2 الصين والهند :

نلاحظ في الشكل رقم (2- 16) حسب بيانات البنك الدولي أن صناعة الآلات والتجهيزات بالنسبة للصين فقد تدبدبت بين 14 % و 19 % في الفترة 1980 – 2002 ثم ارتفعت الى القيمة القصوى بحيث تجاوزت 27 % في سنة 2003 وهدا ما يتوافق مع دراسة Yusuf, Shahid وآخرون فقد اعتبرت الصين ثاني أكبر سوق للمنتجات الالكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأكبر مصدر لها[1]. ثم انخفضت تدريجيا الى أن استقرت في حدود 24.5 % طيلة الفترة 2007 – 2020 في حين أن دولة الهند ظلت محصورة بين 15 % و 19 % من 1980 الى 2019 ماعدا 2020 فقد قدرت ب 21.28 % . أما يما يخص المنتجات الكيميائية بالنسبة لدولة الهند كان أدائها متميز على دولة الصين فقد كانت الصناعة متدبدبة بين 13 % و 23 % وأعلى قيمة في سنة 1997 . أما في حالة دولة الصين أعلى نسبة 13.10% في سنة 1990 ثم انخفضت بعد دلك الى أن استقرت في سنة 2003 الى غاية 2020 في حدود 10 %. أما عن صناعة النسيج والملابس والتغذية والمشروبات والتبغ في كلتا من الدولتين كان أدائهما متشابه نوعا ما فقد كان في حدود 20 % في سنة 1980 ثم انخفض تدريجيا الى أن استقر في دولة الصين 10.5 % في سنة 2003 الى غاية 2020 أما دولة الهند انخفض الى تحت قيمة 10 % في سنة 2002. أما منتجات التغذية والمشروبات و التبغ بالنسبة

[1]Yusuf, Shahid, Kaoru Nabeshima, and Dwight Perkins. "China and India reshape global industrial geography." *World* 1990 (1980): 2004, P 31.

لدولة الصين فقد تجاوزت في السنوات 1996- 1999 نسبة 15 % واستقرت في الفترة 2004- 2020 في حدود 12 % ، أما دولة الهند أعلى نسبة 13.83 % في سنة 1989 ،ثم بقيت متدبدبة بين 9 % و 13 % طيلة الفترة المدروسة .

كما أن دراسة (Pandey et Dong 2009) حول إنتاجية التصنيع في الصين والهند وجداأن إنتاجية الصناعات التحويلية في الصين مقارنة بإنتاجية الهند قد تحسنت بشكل كبير خلال الفترة 1998-2003. على وجه التحديد ، كان متوسط نمو الإجمالي لعوامل الإنتاج (TFP) لقطاع التصنيع خلال هذه الفترة أعلى بنحو 11٪ في الصين منه في الهند. بحيث استنتجا أن إصلاحات الهيكلية التي قامت بها الصين في أواخر التسعينات لم تشهد في الهند من خلال المصادقة الرسمية على حقوق الملكية الخاصة من قبل الحكومة المركزية الصينية و برنامج تقليص العمالة على نطاق واسع لمعالجة المشكلة طويلة الأمد المتمثلة في زيادة العمالة في القطاع العام.[1]

الشكل رقم (2- 16) : بعض المنتجات الصناعية لدولتي الصين والهند من 1980 - 2020 .

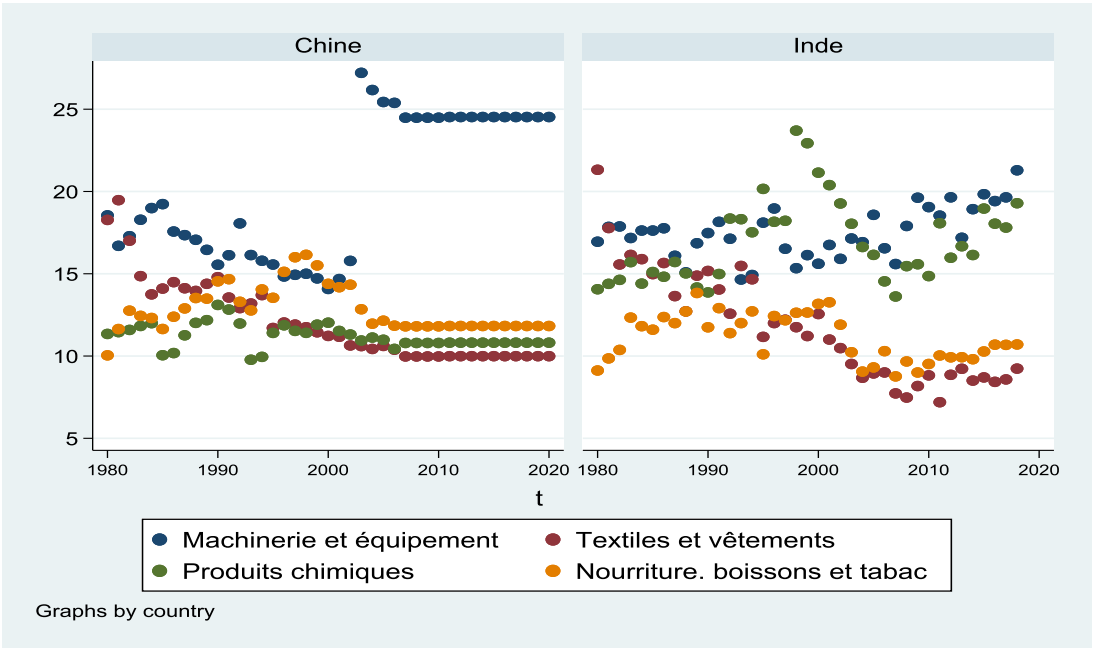

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي . (الوحدة % من القيمة المضافة في التصنيع)

3-6-2 التصنيع لبعض الدول الناشئة :

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2- 17)أن منتجات التغدية ، المشروبات والتبغ كانت لها تأثير هام في الصناعة بحيث بالنسبة لدولة إندونيسيا تحصلت على المرتبة الأولى بحيث تجاوزت 65 % من القيمة المضافة في التصنيع في سنة 1970 ثم انخفض أدائها تدريجيا الى غاية سنة 1998 حيث بلغ نسبة 15 % كأدنى قيمة ثم

[1]Pandey, Manish, and Xiao-yuan Dong. "Manufacturing productivity in China and India: The role of institutional changes." *China Economic Review* 20.4 (2009): 754-766, P 754.

بعد تجاوز تدريجيا نسبة 20 % طيلة الفترة المدروسة ، ثم تأتي دولة كوستا ريكا أدائها متميز بالنسبة للدول ولمنتجاتها الصناعية الأخرى حيث انحصر بين 26 % و 38 % خلال الفترة ، ثم تأتي دولة الفيليبين وكولومبيا بحيث دولة الفيليبين بلغت أعلى نسبة 47.22 % في سنة 1976 ثم تدبدب أدائها بين 20 % و 40 % وكذلك بالنسبة لكولومبيا ، ثم يأتي بعد دلك ترتيب الدول من حيث الأداء تركيا ، ماليزيا ، جمهورية كوريا ، افريقيا الجنوبية . أما فيما يخص صناعة الآلات والتجهيزات تحصلت جمهورية كوريا على المرتبة الأولى مقارنة بالدول الأخرى حيث من 6 % سنة 1965 وارتفعت تدريجيا الى أن بلغت 50 % أعلى نسبة سنة 2009 وبقيت محافظة على استقرارها الصناعي الى غاية 2020 ثم تأتي دولة الفيليبين حيث كان أدائها محصور بين 1.5 % الى 6 % من 1965 - 1995 ثم ارتفع مباشرة الى 16 % سنة 1996 حيث ظل في الارتفاع تدريجيا الى غاية 2012 ب 48.19 % كأعلى نسبة ثم بعد دلك بقي في حدود ما بين 30 % و 40 % . تليها دولة ماليزيا حيث تذبذب أدائها بين 4 % و 8 % من سنة 1968 الى غاية 1999 ثم ارتفع مباشرة 37.78 % سنة 2000 وبقيت محافظة على أدائها في متجاوزة 30 % طيلة الفترة . ثم تأتي الدول الاخرى لم يتجاوز أدائها الصناعي 20 % ماعدا تركيا في سنتي 2019 ، 2020. أما فيما يخص منتجات الكيميائية في كل من الدول فان أدائهم الصناعي لم يتجاوز 18 % خلال الفترة المدروسة ، في الأخير منتجات النسيج والملابس بعض الدول تجاوز نسبة 20 % وهم أندونيسيا ، تركيا ، جمهورية كوريا ، كولومبيا .

الشكل رقم (2- 17) : بعض المنتجات الصناعية لبعض الدول الناشئة من 1965- 2020 .

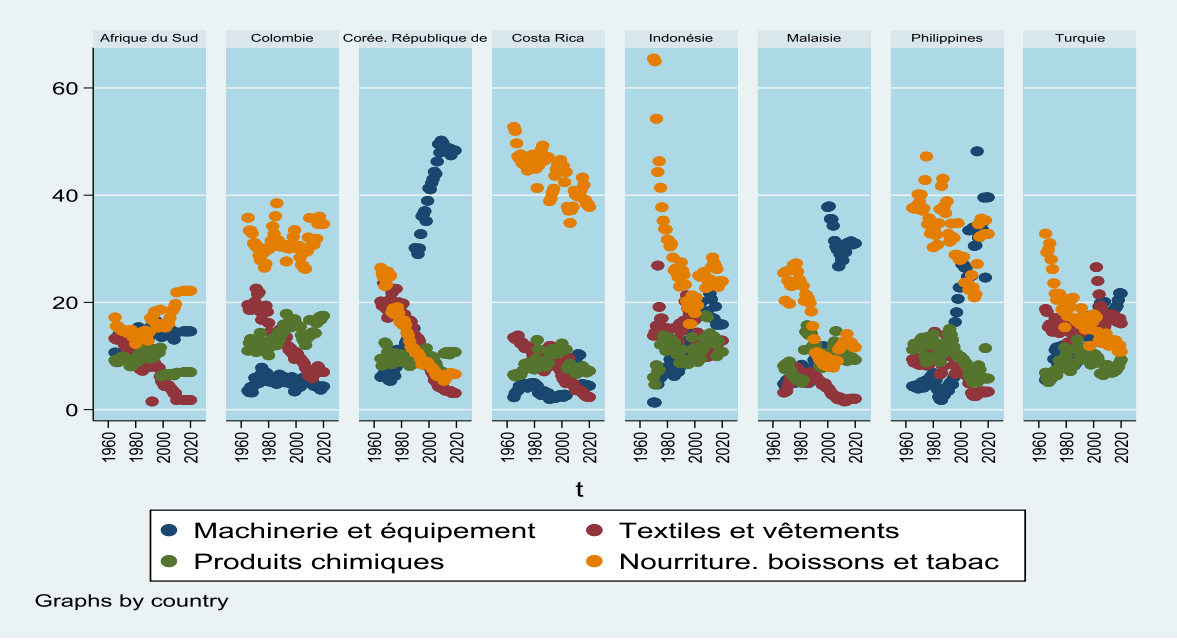

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي . (الوحدة % من القيمة المضافة في التصنيع)

المبحث الثالث : نموذج النمو القائم على ترقية الصادرات .

1-3 مفاهيم عامة :

غالبا ما يعتبر نمو الصادرات هو المحدد الرئيسي لنمو الإنتاج والعمالة في الاقتصاد. يتم دعم فرضية النمو القائم على التصدير باعتبارها قاعدة عامة، بالحجج الأربع التالية. أولا يؤدي نمو الصادرات، من خلال مضاعف التجارة الخارجية إلى توسع الإنتاج والعمالة ؛ ثانيا يسمح النقد الأجنبي الذي يوفره نمو الصادرات باستيراد السلع الرأسمالية التي من خلالها يؤدي الى ارتفاع إمكانيات الإنتاج ؛ ثالثا يؤدي حجم أسواق التصدير والمنافسة فيها إلى زيادة حجم الإنتاج وتسريع التقدم التقني في الإنتاج ؛رابعا في ضوء الحجج النظرية المذكورة.يتم تفسير الارتباط القوي الملحوظ بين نمو الصادرات والإنتاج على أنه دليل تجريبي لصالح فرضية النمو القائم على التصدير.[1]

فسرت العديد من الدراسات التجريبية كدراسة كل (Emery,1967)، (Maizel , 1968)، (Voivodas , 1973)،(Micharly,1977)،(Balassa , 1978)، (Williamson ,1978) إلى الخ.....حول فرضية ترويج الصادرات. وقد قدم التحليل المتعمق حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات كتجربة كل دولة على حدة دعما مكثفا لترويج الصادرات كإستراتيجية تنمية فعالة. أغلب النتائج تفيد أن النمو الحقيقي في الصادرات يميل إلى إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي وقد يستمر هدا لعدة أسباب : [2]

- يمثل نمو الصادرات زيادة في الطلب على ناتج البلد وبالتالي يعمل على زيادة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي.
- تؤدي الزيادة في الصادرات إلى تخفيف قيود الصرف الأجنبي الملزمة وتسمح بزيادة الواردات الوسيطة المنتجة ، وبالتالي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي .
- تؤدي نمو الصادرات إلى تعزيز الكفاءة في ظل المنافسة الحرة مما يتطلب جودة المنتج وبالتالي قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- كانت البلدان النامية ذات المستويات المنخفضة من التنمية أكثر قدرة على زيادة إنتاجية العوامل الإجمالية أكثر من البلدان ذات المستويات الأعلى وحصة عالية من الصادرات المصنعة . [3]

تفترض فرضية النمو القائم على التصدير (ELGH) أن التوسع في الصادرات هو أحد المحددات الرئيسية للنمو. ويرى أن النمو الإجمالي للبلدان يمكن تحقيقه ليس فقط عن طريق زيادة كميات العمالة ورأس المال داخل الاقتصاد، ولكن أيضا عن طريق توسيع الصادرات. ووفقا لمناصريها يمكن للصادرات أن تؤدي دور " **كمحرك النمو**". وكثيرا ما يعزى الارتباط بين الصادرات والنمو إلى العوامل الخارجية الإيجابية المحتملة للاقتصاد المحلي الناشئ عن المشاركة في الأسواق العالمية، على سبيل المثال من إعادة تخصيص الموارد المتاحة، وفورات الحجم، ومختلف آثار تدريب العمال. ومع ذلك، يتم الاستعانة بهذه الآليات في كثير من الأحيان دون أي دعم نظري أو أي دليل تجريبي ، كما أن دراسة

[1] Kugler, Peter. "Growth, exports and cointegration: an empirical investigation." *Review of World Economics* 127 (1991): 73-82, P 73.

[2] Jung, Woo S., and Peyton J. Marshall. "Exports, growth and causality in developing countries." *Journal of development economics* 18.1 (1985): 1-12.,P 3.

[3] Balassa, Bela. "Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock." Journal of development economics 18.1 (1985): 23-35, P 32.

(Herzer & Siliverstovs., 2006)[1] تشير من الناحية النظرية عن فرضية النمو الاقتصادي القائم على ترويج الصادرات من خلال طرح عدة حجج وتبريرات حول هده الفرضية من جانب الطلب ، فيمكن القول بأن نمو الطلب المستدام لا يمكن الحفاظ عليه في الأسواق المحلية الصغيرة لأن أي دافع اقتصادي يعتمد على التوسع في الطلب المحلي من المحتمل أن يتم استنفاده بسرعة ، وعلى النقيض من دلك فأن أسواق التصدير تكاد تكون بدون حدود وبالتالي يمكن للصادرات أن تكون حافز لنمو الدخل وتعتبر كعنصر من عناصر الطلب الكلي . على سبيل المثال نجد الصادرات التشيلية ارتفعت من 9 % في الناتج المحلي الجمالي في عام 1960 إلى حوالي 33 % في سنة 2001 مما يدل أن الصادرات لعبت دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي

في سياق ذلك دراسة (A. Giles & Williams., 2000)[2] أن هناك عدد من الأسباب ضمن نظرية التجارة لدعم مقترح ELG. قد يمثل نمو الصادرات الزيادة في الطلب على إنتاج البلاد وبالتالي يعمل على زيادة الإنتاج الحقيقي. وقد يؤدي التوسع في الصادرات إلى تعزيز التخصص في إنتاج منتجات التصدير، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الإنتاجية الذي ينجم عنه ارتفاع المستوى العام للمهارات في قطاع التصدير. وقد يؤثر على هيكل الموارد عن طريق إعادة تخصيص الموارد من القطاع الغير تجاري غير الفعال نسبيا إلى قطاع التصدير الأعلى إنتاجية. يطلق على هذا التأثير أحيانا اسم قانون فيردورن (Verdoorn's Law) الذي اقترحه في عام 1949 [3].

وقد تتيح السياسة التجارية الموجهة نحو الخارج أيضا الوصول إلى التقنيات المتقدمة، والتعلم من خلال تحقيق المكاسب، وممارسات إدارية أفضل مما قد يؤدي إلى مزيد من مكاسب الكفاءة. كما قد تؤدي زيادة الصادرات إلى تخفيف القيود المفروضة على النقد الأجنبي (على سبيل المثال تشينري وستروت، 1966)، مما يسهل استيراد المدخلات لتلبية الطلب المحلي، وبالتالي تمكين توسيع الإنتاج. ويتيح التوجه الخارجي إمكانية استخدام رأس المال الخارجي للتنمية ويمكن أن يساعد في خدمة الديون. وقد يؤدي ترويج الصادرات أيضا إلى إلغاء الضوابط التي تؤدي إلى المبالغة في تقدير قيمة العملة المحلية.

بالإضافة إلى دراسة (Castiglione، 2011)[4] تشير إلى أن قانون فيردورن إلى علاقة إحصائية بين معدل نمو إنتاجية العمل على المدى الطويل ومعدل نمو الإنتاج، عادة في قطاع التصنيع منذ الستينيات، بعد ذلك، قدم كالدور في عمله حول نظريات التوزيع البديلة لقانون فيردورن لأول مرة من أجل شرح أسباب بطء معدل النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة. كالدور يعطي معنى جديدا للأصل قانون فيردورن، الذي استند فقط إلى افتراض أن نمو الإنتاجية هو الذي يحدد نمو الإنتاج من خلال الإشارة إلى أن هذه العلاقة الديناميكية وليست ثابتة بما أنها تنطوي على "التقدم التقني". منذ عمل كالدور الأساسي في عام 1966، تم تغيير اسم العلاقة إلى قانون فيردورن-كالدور.

---

[1] Herzer, Dierk, Felicitas NOWAK-LEHMANN D, and Boriss Siliverstovs. "Export-led growth in Chile: Assessing the role of export composition in productivity growth." *The Developing Economies* 44.3 (2006): 306-328, P4.

[2] A. Giles, Judith, and Cara L. Williams. Op .Cit P 263.

[3] أكد (Young (1928 على الجانب الديناميكي لهذه العلاقة، مشددا على أن نمو الطلب يعزز التقدم التقني ونمو الإنتاجية. ومع ذلك، فإن التقييم التجريبي لهذه العلاقة التي أجراها كل من فيردورن (1949) وكالدور (1966)، وتسمى قانون كالدور-فيردورن.

[4] Castiglione, Concetta. "Verdoorn-Kaldor's Law: An empirical analysis with time series data in the United States." Advances in Management and Applied Economics 1.3 (2011): 159,P 160.

وقد اعتبرت الأدبيات المتعلقة بالتجارة والسياسات الصناعية بدائل الواردات وترويج الصادرات أو التوجه نحو الخارج بشكل أساسي استراتيجيات صناعية بديلة. تؤكد كلتا الإستراتيجيتين على دور التعلم في التنمية الصناعية. يجادل مؤيدو إستراتيجية إحلال الواردات بأنها تساهم في التصنيع من خلال "التعلم بالممارسة". learning-by-doing" على النقيض من ذلك يؤمن أولئك الذين يؤيدون ترويج الصادرات بمساهمة "التعلم من خلال التجارة" "learning through trading" ، الفرق الأساسي بين الاثنين هو أن المجموعة الأولى تفضل التدخل الحكومي ، بينما تؤيد المجموعة الثانية التجارة الحرة والتنمية الموجهة نحو السوق .[1]

كان توسع الصادرات الصناعية ، عاملا رئيسيا قلق للاقتصاديين وصانعي السياسات على حد سواء. من خلال التجارة فان البلدان كانت تسعى من أجل إدخال المدخلات الهامة التي يحتاجون إليها لتطوير وتعزيز التخصص وزيادة إنتاجية العامل باستعمال التقدم التقني بما في ذلك تثمين قدرات الإدارة الصناعية من خلال توسيع نشاطها عن طريق الاستحواذ والتسويق وأيضا تصميم المنتجات وتطويرها. حيث حققت العديد من البلدان نموا مرتفعا في الدخل الفردي لفترات طويلة على أساس إنتاج وتصدير المواد الغذائية أو المواد الخام ، أو خدمات.

وبشكل عام، ينصب تركيز النقاش حول الصادرات التي تجذب النمو (Export-Led Growth) على ما إذا كانت دولة ما في وضع أفضل ودلك من خلال توجيه السياسات التجارية نحو ترويج الصادرات أو استبدال الواردات. وكانت وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة هي أن النمو يمكن تحقيقه عن طريق الصادرات بحيث سجلت البلدان الآسيوية الحديثة التصنيع نموا اقتصاديا وخاصة هونغ كونغ،سنغافورة ،كوريا وتايوان أو بما يسمى الجيل الثاني بالإضافة إلى البلدان الوطنية المستقلة ماليزيا وتايلاندا مقارنة بأميركا اللاتينية وأفريقياعلى مدار العقود الماضية ، بحيث هده NIC تضاعف مستوى معيشتهم تقريبا كل عشر سنوات. الصين هي آخر دولة تنضم إلى هذه المجموعة: "تجربة الصين خلال الثمانينيات والتسعينيات".[2]

2-3 صعود النمو القائم على التصدير:

لقد شهدت الأعوام الثلاثين الماضية انتشارا هائلا لنموذج النمو القائم على التصدير. كانت ألمانيا واليابان رائدتين في هذه الاستراتيجية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، تم تبني هذه الفكرة من قبل نمور شرق آسيا الأربعة -كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة.

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي انتشر النمو القائم على التصدير بشكل أكبر في دول جنوب شرق آسيا من قبل تايلاند وماليزيا وإندونيسيا. وفي أمريكا اللاتينية اعتمدته المكسيك. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جسدت الصين هذا النموذج.[3] حيث حل النمو القائم على التصدير في أواخر سبعينيات القرن العشرين،

[1] Shafaeddin, Mehdi, and Juan Pizarro. "From export promotion to import substitution; Comparative experience of China and Mexico." (2007), P4.

[2] A. Giles, Judith, and Cara L. Williams. Op .Cit P 262.

[3] Palley, Thomas I. "The rise and fall of export-led growth." *Investigación económica* 71.280 (2012): 141-161 , P 148.

محل نموذج إحلال الواردات الذي هيمن على فكر سياسات التنمية (وخاصة في أميركا اللاتينية) بعد الحرب العالمية الثانية. النمو القائم على التصدير هو نمودج انمائي يهدف إلى تنمية القدرة الإنتاجية من خلال التركيز على الأسواق الخارجية. فهو يعتبر جزء من إجماع جديد بين الاقتصاديين حول فوائد الانفتاح الاقتصادي.

يرتكز هذا الإجماع الجديد على دمج ثلاث سلالات من الحجج، كما هو موضح في الشكل رقم (2- 18) تدور السلسلة الأولى، المستندة إلى نظرية Hecksher-Ohlin-Samuelson[1] للميزة النسبية، حول المكاسب من التجارة بين الاقتصاديات ذات نسب رأس المال إلى العمل المختلفة (Ohlin 1933; Samuelson 1948; Dornbusch, Fischer, and Samuelson 1980)أما السلالة الثانية (الاقتصاد السياسي) فتتعلق بفوائد الانفتاح في السيطرة على البحث عن الريع، وهي مشكلة مرتبطة بتنمية إحلال الواردات والتي أثارت انتقادات قوية (Krueger 1974) أما الاتجاه الثالث الذي تطور لاحقا، فيتعلق بفوائد الانفتاح التجاري على النمو. ويدعي أن التجارة تشجع نشر التكنولوجيا وانتشار المعرفة مما يساهم في نمو أسرع للإنتاجية (Grossman and Helpman 1991).[2]

الشكل رقم (2- 18): الحجج الداعمة للإجماع الجديد حول الانفتاح .

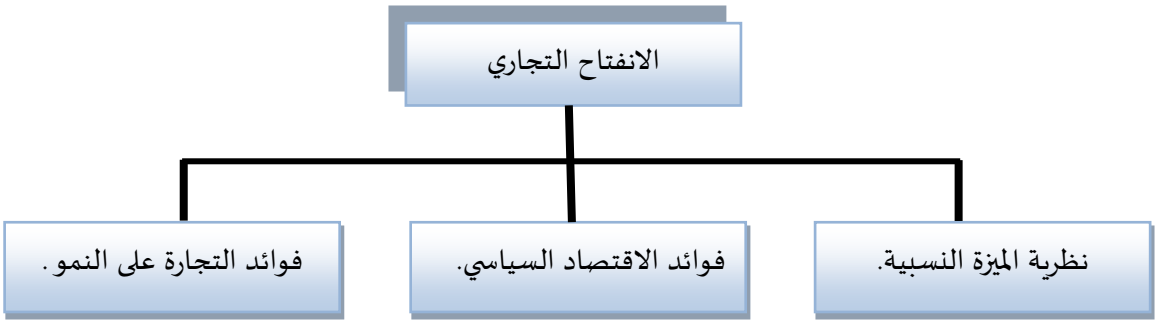

Source : Palley, Thomas I. *The contradictions of export-led growth*. No. 119. Public Policy Brief, 2011, P 4.

ويمثل النمو القائم على التصدير نظاما فرعيا ضمن هذا الإجماع الجديد الذي ينطبق على البلدان الناشئة. والحجة هنا هي أن السياسات الواعية التي تركز على الأسواق الخارجية تساعد في الحصول على الفوائد الاقتصادية المترتبة على الانفتاح من خلال تشجيع تبني أفضل الممارسات، وتشجيع تطوير المنتجات، وتعريض الشركات للمنافسة. ويبدو أن نجاح اقتصاديات "النمور" الأربعة في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، وهونج كونج، وسنغافورة، وتايوان) يقدم دعما تجريبيا لهذه الحجة.

لعبت هذه الحجج حول فوائد التجارة والانفتاح الاقتصادي دورا مهما في دفع الأجندة الجديدة للتكامل الاقتصادي الدولي، نظرا لأنها تتوافق مع المصالح الاقتصادية للشركات الكبيرة التي تتطلع إلى إنشاء هيكل اقتصادي عالمي جديد (العولمة). وقد أدى ذلك إلى إنشاء تحالف رأي بين نخبة الشركات، الأمر الذي أدى إلى توسيع الاتفاقية العامة بشأن

[1] هو نموذج رياضي ويرمز له ب نموذج H.O.S نسبتا لمؤلفيه بغرض التوازن العام للتجارة الدولية ويعتمد على نظرية ديفيد ريكاردو حول الميزة النسبية من خلال التنبؤ بأنماط التجارة والإنتاج استنادا إلى عوامل الإنتاج المتواجدة في الدول و يهدف النموذج بشكل أساسي إلى أن البلدان تصدر المنتجات التي تستخدم عوامل الإنتاج الوفيرة والرخيصة نسبيا ، وتستورد المنتجات التي تستخدم عوامل إنتاجها النادرة نسبيا .

[2] Palley, Thomas I. *The contradictions of export-led growth*. No. 119. Public Policy Brief, 2011, P 4.

التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) وما تلا ذلك من إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1996. صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ، وقد لعبوا معا دورا خاصا في تعزيز الأجندة الجديدة في البلدان النامية التي احتاجت إلى المساعدة المالية بعد الصدمات النفطية في السبعينيات ،حيث كان الوصول إلى أموال هذه الوكالات مشروطا بتبني الحكومات أجندة الانفتاح.[1]

3-3 مسارات التاريخية للتجارة الدولية في الدول الناشئة :

على الرغم من أن الروابط النظرية بين التجارة والنمو الاقتصادي قد تمت مناقشتها لأكثر من قرنين من الزمان، إلا أن الجدل لا يزال قائما بشأن آثارها الحقيقية. يمكن إرجاع الموجة الأولية من الحجج المؤيدة فيما يتعلق بالتجارة إلى المدرسة الكلاسيكية للفكر الاقتصادي التي بدأت مع آدم سميث والتي تطورت فيما بعد.
وقد أثرته أعمال ريكاردو وتورنس وجيمس ميل وجون ستيوارت ميل في الجزء الأول من القرن التاسع عشر. منذ ذلك الحين، تمت مناقشة مبررات التجارة الحرة والفوائد المتنوعة التي لا جدال فيها والتي جلبت التخصص الدولي لإنتاجية الأمم على نطاق واسع وتم توثيقها جيدا في الأدبيات الاقتصادية (انظر على سبيل المثال ;Bhagwati, 1978 Krueger, 1978).
ومع ذلك، شهد العقد الماضي استئنافا مفاجئا ومثيرا للإعجاب للنشاط في أدبيات النمو الاقتصادي التي أثارتها نظرية النمو الداخلي، مما أدى إلى جرد واسع النطاق للنماذج التي تؤكد على أهمية التجارة في تحقيق معدل مستدام من النمو الاقتصادي ، وقد ركزت هذه النماذج على متغيرات مختلفة مثل درجة الانفتاح وسعر الصرف الحقيقي والتعريفات الجمركية وشروط التجارة وأداء الصادرات للتحقق من الفرضية القائلة أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو بسرعة أكبر من الاقتصاديات المغلقة (انظر على سبيل المثال إدواردز، 1998)
وعلى الرغم من أن معظم النماذج أكدت على العلاقة بين التجارة والنمو، إلا أنها أكدت على أن التجارة ليست سوى أحد المتغيرات التي تدخل في معادلة النمو ومع ذلك، فقد ذكر أنصار ELGH أن التجارة كانت في الواقع المحرك الرئيسي للنمو في جنوب شرق آسيا. ويجادلون على سبيل المثال، هونغ كونغ (الصين)، ومقاطعة تايوان الصينية، وسنغافورة وجمهورية كوريا، أو ما يسمى بالنمور الأربعة، نجحت في تحقيق معدلات عالية ومستدامة من النمو الاقتصادي منذ أوائل الستينيات بسبب اقتصادها السوقي الحر الموجه نحو الخارج.
إن الأدبيات الواسعة المتعلقة بالعلاقة بين التجارة والنمو هي أيضا نتيجة للتغيرات العديدة التي حدثت في مجالات اقتصاديات التنمية وسياسة التجارة الدولية في العقدين الماضيين. ومن الأمثلة على هذه التغييرات التعديل الهائل من السياسات الموجهة نحو الداخل إلى استراتيجيه ترويج الصادرات.

كانت التجارة الدولية عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل في جنوب شرق آسيا موضحا في الشكل رقم (2- 22) تاريخيا، شاركت جنوب شرق آسيا في نوعين من التجارة البحرية. الأولى كانت التجارة الاقليمية الآسيوية. هذا النوع من التجارة له تاريخ طويل للغاية يمتد لأكثر من ألفي عام وتوسع جغرافيا ، كان على نطاق واسع جدا ، تطورت تجارة جنوب شرق آسيا جنبا إلى جنب مع تطور التجارة البحرية لهذه القوى الاقتصادية الآسيوية. كانت الاتصالات مع شبه القارة الهندية مهمة على مدى فترة زمنية أطول كما ينعكس في التأثير الثقافي القوي للهند على جنوب شرق آسيا . يوجد في جنوب شرق آسيا الحالية بصمات فارسية وعربية من خلال وجود تجار

[1] Palley, Thomas ,OP.Cit , P 5

غرب آسيا الذين قدموا إلى المنطقة عبر الطرق البحرية (Hall 2011). مملكة تشامبا مثال جيد للكشف عن الروابط الاقتصادية والثقافية القوية مع الصين والهند وحتى غرب آسيا. هذه المملكة الواقعة في منتصف فيتنام الآن كان لها روابط قوية مع الصين في حوالي القرن الثالث (هاردي وآخرون 2009).[1]

في الفترة 1750 -1850 شهد العالم تغيرات اقتصادية دراماتيكية بحيث توسعت التجارة العالمية وشهدت الدول الغنية (الشمال) عدة تحولات هيكلية من أجل الانتقال من الزراعة إلى الصناعة واتضح قبل الثورة الصناعية أن منطق مالتوس أنه بدأ في ركود مستويات الدخل الفردي في جميع أنحاء العالم وبعد الثورة الصناعية أصبح دخل الفرد وخاصة في دول الشمال أصبح محكوما بمنطق شومبيتر الذي كان يدعو إلى الابتكار والاستثمار من أجل تعزيز النموالاقتصادي[2]

أن ما بين 1700 و 1800 الصناعة البريطانية ركزت على المبيعات المحلية بحيث ارتفع الإنتاج بنسبة 50٪ فقد حولت لندن خلال القرن الثامن عشر إلى "مركز شبكة التجارة العالمية الواسعة والمعقدة والمتعددة الأطراف" كما أشارت إلى أن التجارة البريطانية خلال هذه الفترة توسعت بسرعة أكبر بكثير مع الغرب و جزر الهند الشرقية وأفريقيا مقارنة بأوروبا ، شريكها التجاري التقليدي. في عام 1700 ، 85٪ من الصادرات الإنجليزية (باستثناء إعادة التصدير) كانت موجهة نحو أوروبا ، و 9٪ نحو الغرب وجزر الهند الشرقية وأفريقيا. وهكذا ، في نهاية القرن التاسع عشر. بلغت حصة أوروبا 30٪ فقط بينما قدرت حصة جزر الهند الغربية والشرقية 38٪ .

بين عامي 1750 و 1840 ، كانت نسبة كبيرة من الإنتاج الصناعي العالمي ، معظمها غير ميكانيكي ، موجودة في آسيا خاصة في الصين والهند الشكل رقم (2-19) و (2-20) حتى في عام 1840 كان تأثير الصناعات الآلية محدودا. في أوروبا الصناعية ، كان نصف إنتاج المنسوجات لا يزال غير ميكانيكي و بحلول عام 1910 سيطرت صناعة المنسوجات القطنية الانجليزية الحديثة على سوق العالمية للمنسوجات. كان تدهور الصناعات التقليدية ، وخاصة صناعة المنسوجات القطنية في الهند (وبدرجة أقل الصين) ، حدث عالمي غير مسبوق تضمن فقدان فرص عمل على نطاق واسع ، حيث انخفضت حصة آسيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 60٪ في عام 1820 إلى 25٪ في عام 1913 ، بينما ارتفعت حصة أوروبا الغربيةمن 20 إلى 31٪ ، وأمريكا الشمالية من 2 إلى 20٪ في هذه السنوات (Maddison 2009). وقد عكس ذلك بشكل أساسي اتساع الفجوة في الأجور الحقيقية بين آسيا والغرب . أصبحت آسيا مستوردا للمنسوجات الإنجليزية ومصدرا من الشاي والأرز والسكر والقصدير والمطاط والقطن الخام والحرير الخام والجوت الخام والقمح. وهكذا ظهر تقسيم دولي للعمل بين الغرب الصناعي كمصدرين للسلع المصنعة ، وآسيا كمصدرين للمنتجات الأولية .[3]

[1]Shimada, Ryuto. "Southeast Asia and International Trade: Continuity and Change in Historical Perspective." *Paths to the Emerging State in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 55-71,P 57.

[2]Baldwin, Richard E., Philippe Martin, and Gianmarco IP Ottaviano. "Global income divergence, trade, and industrialization: The geography of growth take-offs." *Journal of Economic Growth* 6.1 (2001): 5-37, P 32-33.

Ibid , P 3-4.

[3]Otsuka, Keijiro, and Kaoru Sugihara. OP.Cit ,P5,6.

الشكل رقم (2- 19) : التركيب الجغرافي للإنتاج الصناعي العالمي .

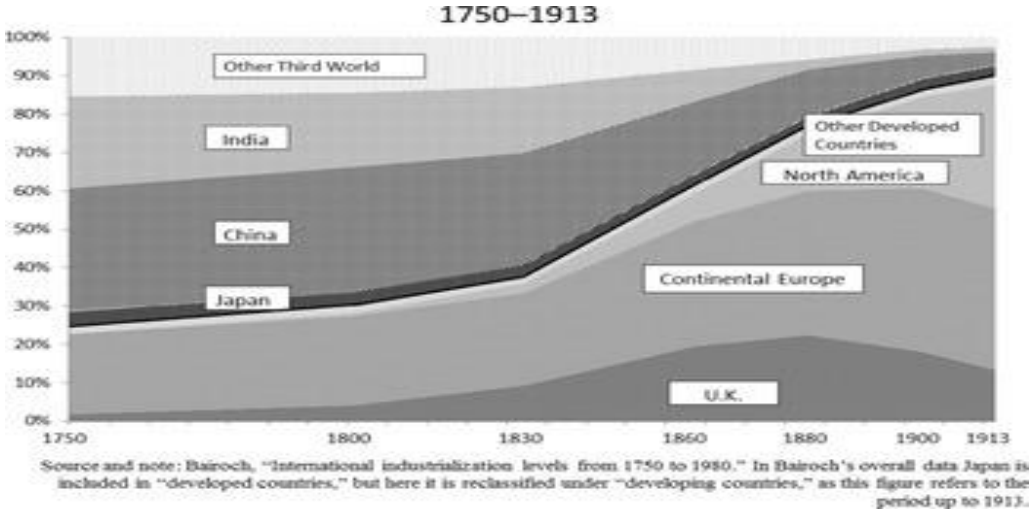

Source : Sugihara, Kaoru. "Multiple paths to industrialization: a global context of the rise of emerging states." *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 1-33,P 6.

وهكذا كان هناك طريقان مختلفان لانتشار التصنيع ، الطريق كثيف رأس المال الذي نشأ في الغرب ، والطريق كثيف العمالة الذي نشأ في الشرق. وظهور ثلاثة مستويات بين السلع المصنعة كثيفة رأس المال ، والسلع المصنعة كثيفة العمالة والمنتجات الأولية ، وتخصيص الموارد العالمية الغير المتكافئ بشكل متزايد لصالح أوروبا ومناطق مستوطنة أوروبية حديثة . في الفترة من القرن التاسع عشر إلى الثلاثينيات. أقترح أيضا أن هذا الهيكل ثلاثي المستويات قد تطور إلى النمط الرئيسي للتقسيم الدولي للعمل بحلول نهاية القرن العشرين.[1]

اتبعت الدول الصناعية الجديدة NICS (هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.) تسلسلا متباينا. لم تبدأ تايوان وكوريا الجنوبية نموهما الاقتصادي السريع حتى منتصف الستينيات ، بعد فترة طويلة من الاستعمار من قبل اليابان قبل عام 1945 ومع ضخ كميات كبيرة من المساعدات الأمريكية خلال العقدين التاليين. تبنت هده الدول سياسات التصنيع الموجه نحو الخارج في الستينيات من أجل توليد النقد الأجنبي عبر الصادرات المصنعة. خلال هذه المرحلة الأولية من التوسع الصادرات ، ارتفع النمو الاقتصادي السريع لهذه الدول الواقعة في شرق آسيا على الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة مثل النسيج والملابس والإلكترونيات الاستهلاكية. ومع ذلك ، في المراحل اللاحقة ، حققت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة نجاحا في صناعات الثقيلة مثل الصلب والبتروكيماويات وبناء السفن وصناعة المركبات وأجهزة الكمبيوتر.

[1]Sugihara, Kaoru. "Multiple paths to industrialization: a global context of the rise of emerging states." *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 1-33 , P 6 .

الشكل رقم (2- 20) :التجارة الدولية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا.

I. Pre Columbian Exchange Period: Before 1500.II. Early Modern Period: 1500–1870.

-Indianization.

- Envoys by Zheng He.

- Emergence of port polity.

- Expansion of overseas market.

- New pattern of production.

- Chinese immigration and multiethnic society.

III. Modern Period: 1870–1975.

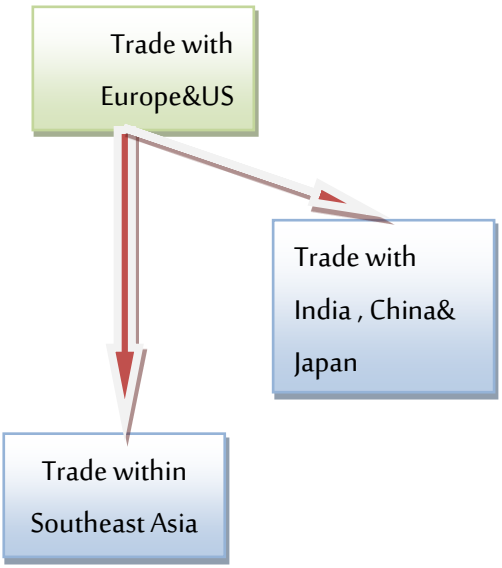

-Opening of Suez Canal (1869)

-emergence of steamed vessels

- New institutional frameworks

- Increase in Chinese immigration

- Decolonization.

IV. Contemporary Period: After 1975

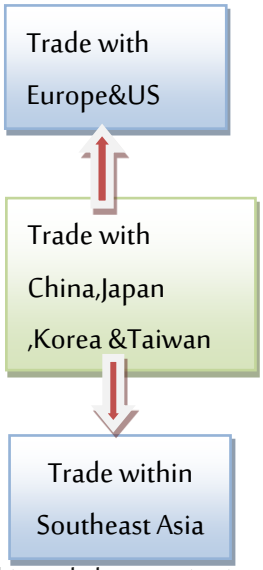

- Developmental dictatorship and democratization

- Asian NIEs

- Industrialization

Source : Shimada, Ryuto. "Southeast Asia and International Trade: Continuity and Change in Historical Perspective." *Paths to the Emerging State in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 55-71,P 56 .

4-3 الصادرات والنمو الاقتصادي :

منذ أواخر الستينيات، تم إجراء دراسات لفحص دور أداء الصادرات في عملية النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الأدبيات التجريبية يمكن اعتبارها واسعة النطاق، إلا أن نتائجها واضحة بالنسبة لكل من البلدان النامية والاقتصاديات الصناعية، وهي سمة يمكن أن تفسر سبب بقاء هذا الموضوع على رأس جدول أعمال الكثيرين من الاقتصاديين. وكلهم يتفقون على ترويج الصادرات . نشأ الاتفاق النظري حول النمو القائم على ترويج الصادرات بين الاقتصاديين الكلاسكين الجدد بسبب نجاح السوق الحرة والسياسات الموجهة الى الخارج .[1]

إن تحقيق التوسع في الصادرات نتج عنه منافع لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية لأسباب عديدة، بما في ذلك ما يلي: (1) أنها تولد استخداما أكبر للقدرات؛ (2) يستفيدون من وفورات الحجم؛ (3) يحقق التقدم التكنولوجي؛ (4) يخلقون العمالة وزيادة إنتاجية العمل؛ (5) تعمل على تحسين تخصيص الموارد النادرة في جميع أنحاء الاقتصاد؛ (6) تخفيف ضغوط الحساب الجاري على السلع الرأسمالية الأجنبية و من خلال زيادة الإيرادات الخارجية للبلاد وجذب الاستثمار الأجنبي؛ و (7) تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي رفاهية البلاد .[2] كما يؤثر التوسع في الصادرات بشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال توفير النقد الأجنبي الذي يسمح بزيادة مستويات السلع الرأسمالية التي ينجم عنها تحفيز نمو الانتاج عن طريق رفع مستوى تراكم رأس المال ، بالإضافة الى المعرفة والتكنولوجيا عن طريق المعدات والآلات المستوردة من الدول المتقدمة التي تعزز نمو الصادرات .[3]

1-4-3 البلدان النامية الحديثة التصنيع في الفترة 1960-1973 :

في تحليل (Balassa, 1981) لتجربة البلدان النامية الحديثة التصنيع خلال الفترة التي أعقبت تضاعف أسعار النفط أربع مرات في 1974/1973 والركود العالمي في 1975/1974 لـ انثنى عشرة (12) دولة مقسمة الى أربع مجموعات على حسب السياسات المطبقة في تقدير تأثيرات الصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات واستجابات السياسات لهذه الصدمات.

❖ **الحوافز وأداء التصدير:**[4]

أنشأت المجموعة الأولى كوريا ،سنغافورة وتايوان من دول الشرق الأقصى نظاما للتجارة الحرةللصادرات ومدخلاتها المحلية. كما تم تقديم إعانات دعم إضافية، مما أدى إلى تحقيق المساواة في معاملة الصادرات واستبدال الواردات في قطاع التصنيع، دون إدخال اختلافات كبيرة بين الصناعات في حوافز التصدير. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك تمييز يذكر ضد الأنشطة الأولية؛ وتم ضمان الاستقرار في نظام الحوافز مع مرور الوقت . يفسر التطبيق المبكر للسياسات الموجهة نحو الخارج ذلك، في الفترة من 1960 إلى 1966، زيادات أسرع في الصادرات المصنعة مقارنة بأي

[1]Shirazi, Nasim Shah, and Turkhan Ali Abdul Manap. "Export-led growth hypothesis: Further econometric evidence from South Asia." *The Developing Economies* 43.4 (2005): 472-488, P 472.

[2]Medina-Smith, Emilio J., OP.Cit , P 4.

[3]Herzer, Dierk, Felicitas NOWAK-LEHMANN D, and Boriss Siliverstovs, OP.Cit , P 5.

[4]Balassa, Bela. "The newly-industrializing developing countries after the oil crisis." *Weltwirtschaftliches Archiv* H. 1 (1981): 142-194, P 144 .

من البلدان التسعة الأخرى خاصة حصة من الصادرات في ناتج الصناعات التحويلية. كما أظهرت أيضا أفضل أداء للتصدير في الفترة من عام 1966 إلى عام 1973، عندما تكثفت جهودها لترويج الصادرات. وكانت الزيادات في الصادرات المصنعة مصحوبة بنمو سريع في الصادرات الأولية، متجاوزة مرة أخرى جميع البلدان الأخرى .

وعلى النقيض من المجموعة الأولى، بدأت المجموعة الثانية من البلدان الأرجنتين ، البرازيل ،كولومبيا والمكسيك جهودها الرامية إلى تعزيز صادراتها ، كما أنها تختلف عن المجموعة الأولى في استثناءات قليلة، كان استخدام المدخلات المستوردة في إنتاج التصدير يقتصر على الحالات التي لا تتوافر فيها منتجات محلية مماثلة. ولتعويض المصدرين عن التكاليف المرتفعة الناجمة عن ذلك، وعن التأثيرات المترتبة على استمرار حماية الواردات على سعر الصرف، قدمت بلدان المجموعة الثانية إعانات الدعم للصادرات غير التقليدية. وقد أدت إعانات دعم الصادرات إلى تقليص التحيز ضد الصادرات ، وهو التحيز الذي ظل واضحا بشكل خاص فيما يخص المنتجات الأولية التقليدية ، فإن حوافز القيمةالمضافة استمرت في التغير بشكل كبير بين الصناعات، وضمن هذه المجموعة نجد بلدان أمريكا اللاتينية.

في الفترة 1966-1973، كانت معدلات نمو الصادرات المصنعة هي الأعلى في الأرجنتين والبرازيل اللتين قدمتا حوافز تصديرية كبيرة في منتصف الستينيات؛ ونتيجة لذلك بين عامي 1966 و1973 ارتفعت حصة الصادرات في الإنتاج الصناعي من 0.9% إلى 3.6% في الأرجنتين ومن 1.3% إلى 4.4% في البرازيل [1]، ومع ذلك، ظلت هذه الحصة أقل بكثير مما كانت عليه في بلدان المجموعة الأولى؛ وفي عام 1973، صدرت كوريا 40.5%، وسنغافورة 42.6%، وتايوان 49.9% من إنتاجها الصناعي. وبعد أن وسعت إلى حد كبير نطاق تدابير ترويج الصادرات في منتصف الستينيات، زادت كولومبيا حصة الصادرات في إنتاجها الصناعي من 3.0 في المائة في عام 1966 إلى 7.5 في المائة في عام 1973.

فيالمكسيك كانت تعتمد على تدخل الدولة القوي لتعزيز التصنيع من خلال إحلال الواردات في سنة 1940 .

كانت هذه الإستراتيجية ناجحة جدا في البداية؛ لقد حولت البلاد من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري شبه صناعي؛ بدأ الاتجاه نحو التصنيع القائم على التصدير والذي يغذيه الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا يحل محل استراتيجيات التصنيع باستبدال الواردات ، بالاضافة عن ذلك فإن أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجية الصناعية في المكسيك كان ولا يزال برنامج ماكيلادورا (maquiladoras) [2]. بدأت هذه المبادرة في عام 1966، وكان هدفها يتلخص في تحفيز إنشاء مصانع معالجة الصادرات كثيفة العمالة (المعروفة باسم ماكيلادوراس) ساهمت هده الأخيرة في خلق طبقة رأسمالية عابرة للحدود الوطنية تعمل على تغيير الطرق التي ترتبط بها المكسيك بالرأسمالية العالمية في اطار عملية الإصلاح تدريجيا[3]، من خلال منحها القدرة على الوصول إلى المدخلات والآلات المستوردة معفاة من الضرائب، قامت

[1] Villarreal, René , OP.Cit , P 304 .

[2] ماكيلادورا (بالإسبانية: [makilaˈðoɾa])، أو ماكيلا (IPA: [maˈkila])، هي كلمة تشير إلى المصانع التي هي إلى حد كبير معفاة من الرسوم الجمركية. تأخذ هذه المصانع المواد الخام وتقوم بتجميعها أو تصنيعها أو معالجتها وتصدير المنتج النهائي. هذه المصانع والأنظمة موجودة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، بما في ذلك المكسيك وباراغواي ونيكاراغوا والسلفادور. يعود تاريخ ماكيلادوراس إلى عام 1964، عندما قدمت الحكومة المكسيكية برنامج التصنيع الحدودي وقوانين محددة جعلت صناعة ماكيلا في المكسيك تنمو بسرعة.

[3] Sklair, Leslie. OP.Cit , P 91.

مصانع التجميع هذه بتحويل الأجزاء والمكونات المستوردة إلى منتجات تامة الصنع أو نصف جاهزة للتصدير.[1] الشكل رقم (2- 21).

الشكل رقم (2- 21) : تطور الصادرات والصناعة في الدول الناشئة خلال الفترة 1960-1980 .

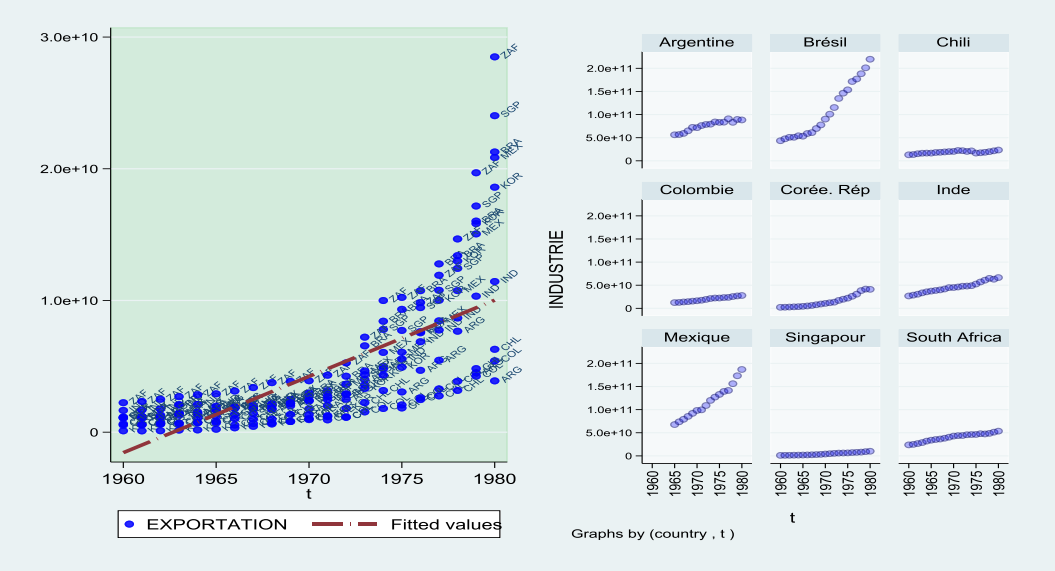

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

فقداستفادت من قربها من الولايات المتحدة، ولكن باستثناء عن إنشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة الحدودية، لم تقدم التصدير حتى أوائل عام 1971. كما انخفضت حصة الصادرات السلع المصنعة بالنسبة بالهند من 30.4 % في عام 1960 الى 31 % في عام 1966 والى 10.7% عام 1973 ، بالاضافة الى دولة التشيلي انخفضت حصة صادراتها من 1.9 % الى 1.5 %.[2]

حسب دراسة Balassa إن التأثيرات غير المباشرة لنمو الصادرات سوف تكون أكبر في البلدان حيث لا يتم استغلال الموارد بالكامل. وتوضح هذه الاعتبارات أن الصادرات والإنتاج يرتبطان ارتباطا وثيقا في السياق المشترك بين البلدان. وفي الفترة من 1960 إلى 1973، كان معامل ارتباط سبيرمارن (Spearman's Rank Correlation)[3] بين نمو الصادرات ونمو الإنتاج هو 0.67 للزراعة، و0.71 للتصنيع، و0.89 للاقتصاد الوطني ككل. وفي نفس الفترة، كانت المعاملات التي تم الحصول عليها في صافي الصادرات 0.74 في حالة التصنيع و0.77 للناتج القومي الإجمالي، وهو ما يعكس على الأرجح التأثيرات غير المباشرة للصادرات. وبدلا من ذلك، يمكن تقديم كل من المتغيرات الصادرات، بالإضافة إلى العمالة ورأس المال (المحلي والأجنبي)، كمتغير تفسيري في معادلة الانحدار المصممة لتفسير الاختلافات بين البلدان في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

[1] Waithe, Kimberly, Troy Lorde, and Brian Francis. "Export-led growth: a case study of Mexico." (2010): 33-44.

[2] Balassa, Bela. "The newly-industrializing developing countries after the oil crisis." ,OP.Cit , P 145.

[3] يقيس ارتباط رتبة سبيرمان قوة واتجاه الارتباط بين متغيرين مرتبين. إنه يعطي بشكل أساسي مقياس رتبة العلاقة بين متغيرين، أي مدى إمكانية تمثيل العلاقة بين متغيرين باستخدام دالة رتيبة. ، صيغة معامل رتبة سبيرمان هي: $\rho = 1 - \frac{6\sum d_i^2}{n(n^2-1)}$ di = الفرق بين رتبتي كل ملاحظة ، n = عدد الملاحظات

تأثيرات شروط التجارة من بين المجموعة الأولى من دول الشرق الأقصى، عانت كوريا من الانخفاض التجاري الحاد في عام 1974، أي ما يعادل نصف متوسط قيمة صادراتها وواردتها. وكان ارتفاع أسعار النفط أربع مرات مسؤولة عن ثلثي هذه الخسارة. أثر ارتفاع أسعار النفط سلبا أيضا على تايوان، حيث تعادل شروط الخسارة التجارية ثلث متوسط قيمة التجارة في عام 1974. وفي العام نفسه، بلغت شروط الخسارة التجارية سدس متوسط الصادرات والواردات في سنغافورة، حيث تعادل قيمة تصدير المنتجات البترولية تقريبا قيمة واردات النفط. ومع ذلك، كانت نسبة الخسارة التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى في سنغافورة؛ 18في المائة في عام 1974. . وفي كوريا وتايوان، تحسنت شروط التجارة في السنوات اللاحقة عندما تباطأ ارتفاع أسعار النفط. وفي كوريا، كانت خسائر شروط التجارة تعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1978.[1]

خلال القرن التاسع عشر ، ارتفعت التجارة الدولية بسرعة في جنوب شرق آسيا. على الرغم من أن الجدول رقم (2- 9)و (2- 10) يوضحان الارتفاع في صادرات البضائع من جنوب شرق آسيا من النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى نهاية القرن العشرين فإن الهيكل الكامل للتجارة الدولية واقتصاد الجنوب الشرقي تغير بشكل جدري مند حوالي سنة 1870، حيث توسعت التجارة بشكل بالغ الأهمية مع كل من أوروبا والولايات المتحدة ودول جنوب إفريقياودول جنوب شرق أسيا ، صدرت جنوب شرق آسيا المطاط والسكر ورسوم القهوة والشاي بينما كانت تستورد السلع المصنعة من أوروبا والولايات المتحدة حيث كان التصنيع في تقدم. علاوة على ذلك ، كان افتتاح قناة السويس نقطة تحول ليس فقط من حيث الشحن ولكن أيضا من حيث التأثير على القناةالاقتصاد كله. تم افتتاح القناة عام 1869 مما جعل اقتصاد جنوب شرق آسيا يشهد ازدهارا ملحوظا .

الجدول رقم (2 - 9) : تطور صادرات البضائع خلال الفترة الممتدة من 1870-1998.

الوحدة :(million dollars at current exchange rates)

السنوات	1870	1913	1929	1950	1973	1990	1998
البرازيل	76	317	462	1359	6199	31414	51120
الصين	102	299	660	550	5876	62091	183589
الهند	255	786	1177	1145	2917	17970	33656
المكسيك	28	150	285	532	2261	27131	117500
كولومبيا	18	34	124	394	1177	6766	10852
جنوب افريقيا	14	342	454	1158	6114	22834	25396
تايلاندا	7	43	94	304	1564	23071	54455
إندونيسيا	31	270	582	800	3211	25675	48847
تايوان	/	26	125	73	4483	67142	110454
كوريا الجنوبية	0	15	159	23	3225	65016	132313
الفيليبين	29	48	163	331	1885	8068	27783
البيرو	25	43	117	193	1112	3231	5736
اليابان	15	315	969	825	37017	287648	388117

[1]Balassa, Bela. "The newly-industrializing developing countries after the oil crisis." ,OP.Cit , P 155.

الشيلي	27	149	283	281	1231	8373	14895
تركيا	49	94	139	159	1317	12959	25938
الولايات المتحدة	403	2380	5157	10282	71404	393592	682497

Source : Maddison, Angus. *A millennial perspective*. OECD, 2001, P 360.

الجدول رقم (2- 10): قيمة الصادرات العالمية حسب المنطقة بالأسعار الثابتة 1870-1998

(الوحدة : مليون دولار 1990).

	1870	1913	1950	1973	1990	1998
أوروبا الغربية	32428	127839	121535	773726	1597933	2490596
فروع غربية	3783	27425	62892	254128	570380	1071432
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	2100	8726	14780	127285	166252	237148
أمريكا اللاتينية	2709	10910	25235	66155	139611	286043
آسيا	7000	22900	41800	372170	883309	1577571
افريقيا	2325	14625	29379	97184	99277	154290
العالم	50354	212425	295621	1690648	3456762	5817080

Source : Maddison, Angus. *A millennial perspective*. OECD, 2001, P 360.

في ظل التجارة الحرة وفتح حواجز للتصدير في منتصف الستينات من خلال إعانات إضافية التي قدمتها الدول الناشئة تبنت هدهالدول إستراتيجية ترقية الصادرات المصنعة كانت النسب الإضافية للناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 8.76% في سنغافورة ، و 2.10% في كوريا الجنوبية ، و 2.44% في تايوان. في الطرف الآخر ، كانت هذه النسب 5.49% في شيلي و 5.72% في الهند في حين انخفضت نسبة رأس المال والإنتاج في البرازيل من 3.84 إلى 2.06 خلال الفترة 1960-1966.[1] أما الصادرات الصناعية في الأرجنتين في سنة 1961 من المواد الغذائية والجلود والمواد الكيميائية 87 ٪ أما اللحوم 83.1٪ الزيوت والدهون النباتية 85.6٪ .[2]

لقد كانت منطقة شرق آسيا المنطقة الأسرع نموا في العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية. حيث اضطرت العديد من البلدان الناشئة إلى زيادة تحفيز الصادرات من خلال تنفيذ برامج التكيف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[3] وقد حظيت كل من اقتصاد اليابان والدول الصناعية الحديثة هونج كونج وسنغافورة وكوريا وتايوان نجاحا في نموذجها مثل الدول الناشئة الأخرى. لقد تم تحديد العديد من العوامل كسبب للنجاح النسبي لشرق آسيا، والتوجه نحو الخارج، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والتوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى السياسات العامة الجيدة، على الرغم من أن الوزن النسبي لكل منها في تفسير نجاح الدول لا يزال موضع نقاش كبير. (البنك

[1] Balassa, Bela. "Exports and economic growth: further evidence." Journal of development Economics 5.2 (1978): 181-189, P 188.

[2] Teitel, Simon, and Francisco E. Thoumi. OP.Cit , P 458.

[3] في الواقع لم يكن نجاح دول النمور الآسيوية في السوق تلقائيا ، بل كان نتيجة للتدخل المخطط بعناية من قبل الدول كما ذكر(1989) As Amsden إن النهج وراء ظهور النمور الآسيوية الجديدة هو قيام دولة قوية وفرت الحماية الجمركية والإعانات ، غيرت أسعار الفائدة و أسعار الصرف بالإضافة إلى إدارة الاستثمار.

الدولي، 1993، رودريك، 1996). ومع ذلك، وبغض النظر عن كيفية تحديد الأوزان النسبية، فإن تجربة شرق آسيا، المدعومة بالأبحاث الحديثة حول النمو، أقنعت العديد من المراقبين بضرورة إتباعإستراتيجية تنمية متطلعة إلى الخارج. ولا سيما قطاع التصدير الديناميكي.[1]

استمرت الصادرات المصنعة في اكتساب الأهمية في التجارة العالمية ، مدفوعة بمرونة الدخل المرتفع للطلب على الصناعة منها المنتجات الأولية ، والتغيرات في الهيكل الاقتصادي المرتبطة بها الزيادات في دخل الفرد. في الفترة 1965-1985 الصادرات المصنعة من جميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي بنسبة 7.4 في المائة سنويا من حيث الحجم مقارنة بـ 5.6٪ لتجارة البضائع. نمت الصادرات المصنعة من البلدان الناشئة بمعدلات أسرع بكثير بمتوسط 12.2 في المائة سنويا حيث زادت هذه البلدان حصصها السوقية في تجارة المصنوعات من 7.3 في المائة في عام 1965 إلى 17.4 في المائة في عام 1985 (البنك الدولي 1987).[2]

5-3 اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs)

هي اتفاقيات بين مجموعة من البلدان تنطوي على معاملة تفضيلية للتجارة الثنائية بين أي طرفين في الاتفاقية فيما يتعلق بتجارتها مع بقية العالم. ومع ذلك ، لا يلزم أن تمتد التفضيلات لتشمل جميع التجارة بين الاثنين ، ويمكن أن تعتمد التغطية على نوع اتفاقيات التجارة التفضيلية. الاتحادات الجمركية وما يسمى بمناطق التجارة الحرة هي أشكال شائعة لاتفاقات التجارة الحرة. ينتمي أعضاء معظم PTAs إلى مجموعة محددة في منطقة جغرافية ، مثل الاتحاد الأوروبي (EU) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي تأسست في في عام 1960 وصدقت عليها في عام 1961 كل من الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والإكوادور والمكسيك وباراجواي وبيرو وأوروغواي. ومنذ ذلك الحين صدقت عليها بوليفيا (1966) وفنزويلا (1967). وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) والتكنوقراط الوطنيين، كان إنشاء LAFTA بمثابة استجابة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم أمريكا اللاتينية .[3]ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). وتسمى اتفاقيات التجارة التفضيلية الإقليمية (RTAs).[4] يبين الجدول أدناه عضوية منطقة التجارة التفضيلية.

[1]Glick, Reuven & al , OP.Cit, P 20.

[2]Moran, Cristian. "A structural model for developing countries' manufactured exports." *The World Bank Economic Review* 2.3 (1988): 321-340, P321,322.

[3]Cochrane, James D., and John W. Sloan. "LAFTA and the CACM: a comparative analysis of integration in Latin America." *The Journal of Developing Areas* 8.1 (1973): 13-38 ,P13.

[4]Srinivasan, T. N. "Preferential trade agreements with special reference to Asia." *Unpublished manuscript, Economic Growth Center, Yale University* (2002),P1

الجدول رقم (2- 11) :عضوية منطقة التجارة التفضيلية والتطورات الرئيسية.

منطقة التجارة التفضيلية تواريخ الإنشاء ، دول الأعضاء	التطورات الرئيسية	تغيير في أنماط التجارة
منطقة التجارة التفضيلية في أمريكامعاهدة أنديان، تاريخ التوقيع: 1969 (تم تغيير الاسم إلى مجتمع ANDEAN منذ عام 1996) دول الأعضاء : بوليفيا ، الشيلي ، كولومبيا ، الاكوادور ، البيرو ، فينزويلا	- القمة في قرطاجنة 1989 سعى إلى الاتحاد الجمركي. - عقد لاباز في نوفمبر 1990 (اتفاقية التجارة الحرة لبوليفيا وكولومبيا وفنزويلا) واتفاقية باراهونا في ديسمبر 1991 (انضمت الإكوادور وبيرو لاتفاقية التجارة الحرة) - تحرير التجارة من جانب واحد في المنطقة منذ 1989-1990.عاد اتفاقية تروخيو الصادر في مارس / آذار 1996 إحياء الالتزام السياسي بالاندماج.	1990–1991
1960 CACM دول الاعضاء : كوستا ريكا ، السلفادور ، غواتيمالا ، هندوراس، نيكاراغوا	- إعلان أنتيغوا وبونتاريناس في عام 1990، وإعلان سان سلفادور وتيجوسيغالبا في عام 1991 ، جددت اتفاقية التجارة التفضيلية. - تم تحديد موعد جديد للتقارب مع توقيت وسط أوروبا بحلول عام 2000 المثبتة في عام 1996. تحرير التجارة من جانب واحد في المنطقة منذ 1987-.1989	1990–1991
1980[1] LAIA(LAFTA سابقا ، تم تسجيل الدخول1960) دول الأعضاء : بوليفيا ، البرازيل ، كولومبيا ، الاكوادور ، المكسيك ، باراغواي ، البيرو ، الأوروغواي، فينزويلا .	- جميع الأعضاء لديهم عضوية مزدوجة (إلى LAIA والمجموعات الفرعية داخلها).	
MERCOSUR تاريخ التوقيع: (مارس) 1991 تحرير التجارة الداخلية: 1995-1991	- بدأ تحرير التجارة من جانب واحد خلال الفترة 1988-1990 في الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي. - معاهدة أسونسيون - مارس 1991 - انضمت بوليفيا وشيلي إلى السوق المشتركة لبلدان المخروط	1991

[1] تأسست رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (LAIA) بموجب معاهدة مونتيفيديو (أغسطس 1980) وبدأت عملها في مارس 1981. وهي تسعى إلى التعاون الاقتصادي بين أعضائها الأحد عشر - الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والإكوادور والمكسيك. باراغواي، بيرو، أوروغواي، وفنزويلا. حلت LAIA محل رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) التي تأسست عام 1960 بهدف تطوير سوق مشتركة في أمريكا اللاتينية. لم يحقق المخطط تقدما كبيرا ، وتم إنشاء LAIA بدور أكثر مرونة ومحدودًا لتشجيع التجارة الحرة ولكن بدون جدول زمني لتأسيس سوق مشتركة.

دول الأعضاء : الأرجنتين ، البرازيل ، باراغواي، الأوروغواي.	الجنوبي كعضوين منتسبين في عام .1996	
NAFTA دول الأعضاء : كندا ، المكسيك ، الولايات المتحدة الأمريكية .	- بدأ تحرير التجارة من جانب واحد في المكسيك في عام 1985.	1994
منطقة التجارة التفضيلية في آسيا:اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا 1992(ASEAN) (التي كانت تعرف سابقا باسم الآسيانتم التوقيع عليها عام 1967) دول الأعضاء : أندونسيا ، ماليزيا ، سنغافورة تايلاندا ، الفيليبين	- التغيير من "التعاون الاقتصادي" إلى اتفاقية التجارة الحرة في عام 1977، تم إنشاء AFTA في يناير 1992 - تحرير التجارة من جانب واحد في بعض البلدان: كانت مستويات التعريفة الجمركية في عام 1994 نصف المستوى المتوسط في 1986-1990 في تايلاند ؛ 3/2 في الفلبين ونفس الشيء في إندونيسيا وماليزيا.	1992

Source : Soloaga, Isidro, and L. Alan Wintersb. "Regionalism in the nineties: What effect on trade?." *The North American Journal of Economics and Finance* 12.1 (2001): 1-29, P 8- 9 .

بدأ الاتحاد الأوروبي باسم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 1952 ، دخلت الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة حيز التنفيذ في مايو 1960. منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) فعلت ذلك في يونيو 1961. تأسست مجموعة الاقتصادية لشرق إفريقيا في 1967. منظمة التجارة العالمية (1995) تسرد 109 اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم إخطارها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) منذ إنشائها في عام 1947 وأدرجتها منظمة التجارة العالمية في 1 يناير 1995. ومع ذلك ، بين عامي 1995 و 2000 ، تم اعلان منظمة التجارة العالمية بـ 111 اتفاقية أخرى.[1]

في عام 1992 خطوات مهمة نحو التجارة الإقليمية،حيث شهدت منطقة التجارة التحرير تخفيض التعريفات الجمركية البينية تدريجيا من متوسط 12 % إلى أقل من 5 %.[2]في الأمريكتين ، السوق المشتركة الجديدة للجنوب (MERCOSUR, 1991) والشمال تم إنشاء رابطة التجارة الحرة الأمريكية (NAFTA, 1994) ، معاهدة (ANDEAN) واتفاقية أمريكا الوسطى المشتركة (CACM) ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA).[3]

في حين أن العديد من هذه التطورات لها آثار إيجابية على شرق آسيا ، إلا أن هناك بعض الجوانب السلبية المحتملة. تمنح الترتيبات التجارية الإقليمية (RTAs) مثل NAFTA أو MERCOSUR أو الاتحاد الأوروبي الموسع إمكانية وصول إلى اتفاقيات التجارة التفضيلية للدول الأعضاء إلى أسواق بعضها البعض ، مما قد يؤدي إلى إزاحة صادرات

[1] Srinivasan, T. N. , OP.Cit. , P2.

[2] Ibid, P85 .

[3] Soloaga, Isidro, and L. Alan Wintersb. "Regionalism in the nineties: What effect on trade?." *The North American Journal of Economics and Finance* 12.1 (2001): 1-29, P2.

شرق آسيا وغيرها من صادرات الدول غير الأعضاء وبالمثل ، مع إدراك أن تحسين فرص التصدير يمكن أن يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي الإقليمي.[1]

خلال العقد الماضي حدثت تغيرات كبيرة في الأسواق العالمية كان لها آثار مهمة على آفاق الصادرات والنمو في بلدان شرق آسيا. اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشماليةقامت (نافتا)(NAFTA) بتحرير الحواجز أمام التجارة البينية في كندا والمكسيك والولايات المتحدة التي ألغت معظم التعريفات الجمركية على التجارة بين البلدان الثلاثة ، دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1994. تم إلغاء العديد من التعريفات الجمركية خاصة تلك المتعلقة بالمنتجات الزراعية والمنسوجات والسيارات تدريجيا بين 1 يناير 1994 ، و 1 يناير 2008.

بينما توسعت الترتيبات الإقليمية المماثلة في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا. اتفاقية جولة أوروغوايتغيرت بشكل كبير في الظروف التي يتم بموجبها إجراء التجارة الدولية. وكان من بين إنجازات الجولة تخفيض بنسبة 40 في المائة في المتوسط في تعريفات البلدان الصناعية ، واتفاق علىالتخلص التدريجي من اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) تم تحويل الحواجز غير الجمركية على المنتجات الزراعية إلى تعريفات وخفضها ، وألغيت قيود التصدير "الطوعية" ، وتم إحراز بعض التقدم في تحرير الحواجز أمام التجارة في الخدمات. حدثت تغييرات كبيرة أيضا في شرق آسيا بما في ذلك زيادة ملحوظة في الأهمية النسبية لمنتجات الآلات والإلكترونيات في التجارة داخل المنطقة ، والتوسع السريع في مشاركة الإنتاج الدولي كما ينعكس في التجارة في الأجزاء والمكونات.

6-3 رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) :

تتكون رابطة أمم جنوب شرق آسيا من عشر دول أعضاء تغطي مساحة 4.49 مليون كيلومتر مربع وتضم 642.4 مليون نسمة. وتتمتع السوق الكبيرة والمتنامية في المنطقة بموقع استراتيجي. فهي تتمتع بثروات كبيرة من الموارد الطبيعية، وهي الوجهة الأولى لصناعة النقل إلى الخارج على مستوى العالم وتقع على أحد أكثر طرق الشحن ازدحاما في العالم. حيث حققت هده الدول ناتج المحلي الإجمالي الاسمي 2.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2017.تعد إندونيسيا أكبر دولة في المنطقة، حيث تمثل 37% من ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي و41% من سكانها في عام 2017.[2]

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في عام 1967 ،الأعضاء الأصليون هم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند ، انضمت بروناي دار السلام لاحقا في عام 1984 ، تلتها فيتنام في عام 1995 ولاوس و ميانمار في عام 1997. أصبحت كمبوديا العضو العاشر في الآسيان ، وانضمت في عام 1998. منذ إنشائها ، حققت الآسيان تطورات مهمة في تحقيق المزيد من التعاون التجاري والاستثماري الإقليمي. بالإضافة الى تعزيز الأنشطة الصناعية المشتركةبين الشركات التي تتخذ من الآسيان مقرا لها ، والاعتماد الإقليمي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما تتميز رابطة الآسيان بالتشاور والتسوية وبناء توافق الآراء ، يكتسب الانتقال من التعاون الاقتصادي الإقليمي نحو التكامل الإقليمي في جنوب شرق آسيا قوة منذ نهاية الحرب الباردة وبشكل ملحوظ منذ الأزمة

[1] Ng, Francis, and Alexander J. Yeats. "Major trade trends in East Asia: what are their implications for regional cooperation and growth?." *Available at SSRN 636446* (2003), P 1

[2] OECD| Economic Research Institute for ASEAN and East Asia. *SME Policy Index: ASEAN 2018 Boosting Competitiveness and Inclusive Growth*. OECD, 2018,P21.

الاقتصادية 1997-1998. ومع ذلك ، قد تواجه الخطة الطموحة للتكامل الإقليمي تحديات بسبب تنوع التنمية الاقتصادية والهيكلية وغياب الإرادة السياسية.[1] وكدا تحويل الأموال مجانا عبر الحدود و حماية المستثمرين عن طريق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .[2]

شرعت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)في خطط منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا(AFTA) من أجل تعزيز صمود الآسيان(الدول الأعضاء) للأزمات الاقتصادية والتعاون في مجالات التجارة غير التقليدية ، مثل العلوم والتكنولوجيا والزراعة والخدمات الماليةوالسياحة .[3]

ومن بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تبقى كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفيتنام اقتصادات ريفية إلى حد كبير، حيث يقيم 60-79% من سكانها في المناطق الريفية. وتمثل الزراعة حصة كبيرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص في ثلاثة من هذه البلدان: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (62%)، وميانمار (51.3%)، وفيتنام (41.9%). في كمبوديا، قطاع الخدمات هو أكبر صاحب عمل (45.5٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص).[4]

لقد قامت العديد من دول آسيان ببناء قواعد تصنيعية قوية. وتمكنت إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام تدريجيا من تطوير القدرة التصنيعية في المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل قطع الغيار الإلكترونية والسيارات. لقد طورت كمبوديا صناعة قوية للمنسوجات والملابس، وهي اليوم أحد المحركات الرئيسية للوظائف والإيرادات وعائدات التصدير في البلاد.فالمنطقة مندمجة بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية، وقد نجحت العديد من دول آسيان في الاستفادة من فرص الاستعانة بمصادر خارجية من الاقتصادات الصناعية مثل اليابان وكوريا الجنوبية، ومؤخرا الصين.واليوم تعد رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) واحدة من أسرع المناطق نموا في العالم، وقد تمكنت على نطاق واسع من الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على مدى ثلاثة عقود. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية (2013-2017)، واصلت معظم دول آسيان تسجيل معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من 5%. في حين أن العديد من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا موجهة نحو التصدير.[5]

تظهر الروابط الاقتصادية ومبادرات التعاون، منذ منتصف 1980 الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات دول شرق آسيا بحيث نمت التجارة البينية بمعدل يقارب الضعف على مدى العقدين الماضيين. فيما يتعلق بالتجارة العالمية ، وبمعدل أعلى بكثير من التجارة البينية على نطاق العالمي ، فإن شرق آسيا (باستثناء اليابان) تنشأ من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) 19 في المائة من التجارة العالمية ، وهو ما يقارب من الدول الأعضاء أو الاتحاد الأوروبي.

[1]Kim, Hyung Jong. "ASEAN Way and its implications and challenges for regional integration in Southeast Asia." *JATI-JOURNAL OF SOUTHEAST ASIAN STUDIES* 12 (2007): 17-29,P17,18.

[2]te Velde, Dirk Willem. "Regional integration and poverty." *London: Overseas Development Institute, ODI Briefing Paper* (2005), P 84.

[3]World Trade Organization. *World Trade Report 2011: The WTO and Preferential Trade Agreements: From Co-Existence to Coherence.* World Trade Organization (WTO), 2011, P53.

[4]OECD| Economic Research Institute for ASEAN and East Asia, OP.Cit , P 23.

[5]OECD| Economic Research Institute for ASEAN and East Asia, OP.Cit , P 24.

7-3 التجارة البينية لدول جنوب شرق آسيا :

يبين الجدول (2- 12) نمو التجارة البينية الآسيوية بالنسبةللتجارة العالمية. في أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت حصة الولايات المتحدة (والدول الغربية الأخرى) في تجارة آسيا مرتفعة ، وكان تأثيرها هو المسيطر. ومع ذلك ، تراجعت حصة الولايات المتحدة بسرعة ، واستبدلت بنمو التجارة المدفوعة إقليميا. و في عام 1965 ، كانت حصة عشر دول آسيوية في الصادرات العالمية 14% ، ولكن ارتفعت هذه الحصة إلى 23% في عام 2000 ، وإلى 31%في عام 2015. والأهم من ذلك زادت حصة التجارة البينية الآسيوية في صادرات آسيا العشرة من 35% في عام 1965 إلى 51% في عام 2000 ، وإلى 70% في عام 2015 .[1]

الجدول رقم (2- 12) : نمو التجارة البينية الآسيوية من 1950-2014 (مليار دولار أمريكي).

السنوات	اجمالي الصادرات العالمية (1)	إجمالي صادرات آسيا (2)		التجارة البينية الآسيوية (3)		% (2) / (3)
1950	58.0	10.7	(18.4)	2.9	(5.0)	27.1
1955	93.3	13.4	(14.3)	4.0	(4.3)	29.9
1960	128.9	18.3	(14.2)	5.9	(4.6)	32.2
1965	188.2	25.7	(13.7)	9.1	(4.8)	35.4
1970	320.7	44.4	(13.8)	15.6	(4.9)	35.1
1975	887.4	143.4	(16.2)	49.8	(5.6)	34.7
1980	2018.1	332.6	(16.5)	135.9	(6.7)	40.9
1985	1987.0	424.2	(21.3)	167.7	(8.4)	39.5
1990	3601.2	805.4	(22.4)	357.3	(9.9)	44.4
1995	5325.1	1460.6	(27.4)	764.8	(14.4)	52.4
2000	6385.6	1456.8	(22.8)	738.9	(11.6)	50.7
2005	10369.0	2285.5	(22.0)	1330	(12.8)	58.2
2010	14937.3	4495.3	(30.1)	3073.9	(20.6)	68.4
2014	18442.9	5603.2	(21.2)	3905.9	(21.2)	69.7

المصدر:

Sugihara, Kaoru. "Multiple paths to industrialization: a global context of the rise of emerging states." *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 1-33, P 20.

أدى نمو التجارة البينية الآسيوية بين المنتجين الأساسيين في جنوب شرق آسيا والمنتجين الآسيويين الآخرين للسلع المصنعة إلى نمو تقسيم دولي للعمل الشكل رقم (2- 22) على نطاق يتمثل ذلك في الهند البريطانية ، الصينية. استفاد التجار الهنود واليابانيون من البنية التحتية الحديثة التي وضعتها القوى الغربية. تم نقل المعلومات بشكل

[1]Sugihara, Kaoru. ,. "Multiple paths to industrialization: a global context of the rise of emerging states." ,OP.Cit , P 19.

أسرع عبر البرقيات ، وأصبح تمويل التجارة أسهل ، وخفضت تكاليف المعاملات. نتيجة لذلك ، تحول مركز ثقل النمو الاقتصادي والسكاني في آسيا من القاعدة الزراعية إلى المناطق البحرية والساحلية في آسيا (تسمى أحيانا الرياح الموسمية البحرية في آسيا) ، وأصبحت دول جنوب شرق آسيا مركزا للتنمية الاقتصادية الإقليمية الآسيوية . زادت حصة المنطقة من السكان في آسيا (شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا) من 5.6% في عام 1820 إلى 11.6% في عام 1913 و 13.8% في عام 1950.

اعتمد التصنيع المكثف للعمالة في اليابان على هذا النمو في التجارة البينية الآسيوية ، فضلا عن كونه أحد محركاتها الرئيسية. في أوائل القرن العشرين ، استورد اليابان القطن الخام من الهند ، والأرز والسكر من جنوب شرق آسيا كوريا وتايوان ، وفول الصويا ومنتجاتها من منشوريا ، وصدرت العمالة إلى أجزاء أخرى من آسيا. كان الأثر البيئي لتقسيم العمل هذا بمثابة تخفيف لندرة الموارد ، مما سمح لليابان بتطوير صناعة المنسوجات القطنية. في هذا الصدد ، وبدأت الصادرات إلى الصين و الى أجزاء أخرى من آسيا في النمو بحيث بحلول عام 1897.[1]

كانت الصين مستوردا رئيسيا للغزل القطني ، أولا من الهند ثم من اليابان ، حتى مرت بتصنيع بديل للواردات. جلب التجار اليابانيون منتجات واسعة من المصنوعات القطنية (الملابس) ومنتجات أخرى (أعواد الثقاب والصابون ومعجون الأسنان وفرشاة الأسنان والمظلات وما إلى ذلك) إلى الشعوب الآسيوية ، وتم إنشاء سوق واسعة للسلع المصنعة الحديثة الرخيصة. ومع مرور الزمن ، انتشر التصنيع كثيف العمالة إلى الصين وفي النهاية إلى أجزاء أخرى من آسيا، كان نمو التجارة البينية الآسيوية أسرع من نمو التجارة العالمية أو تجارة آسيا مع الغرب بين عامي 1880 و 1938 .[2]

[1] Francks, Penny. , *OP.Cit* ., P 62.

[2] Sugihara, Kaoru. "Monsoon Asia, intra-regional trade and fossil-fuel-driven industrialization." *Economic development and environmental history in the Anthropocene: Perspectives on Asia and Africa* (2017): 119-144, P 127.

الشكل رقم (2- 22) : التجارة البينية الآسيوية من 1880-1938.

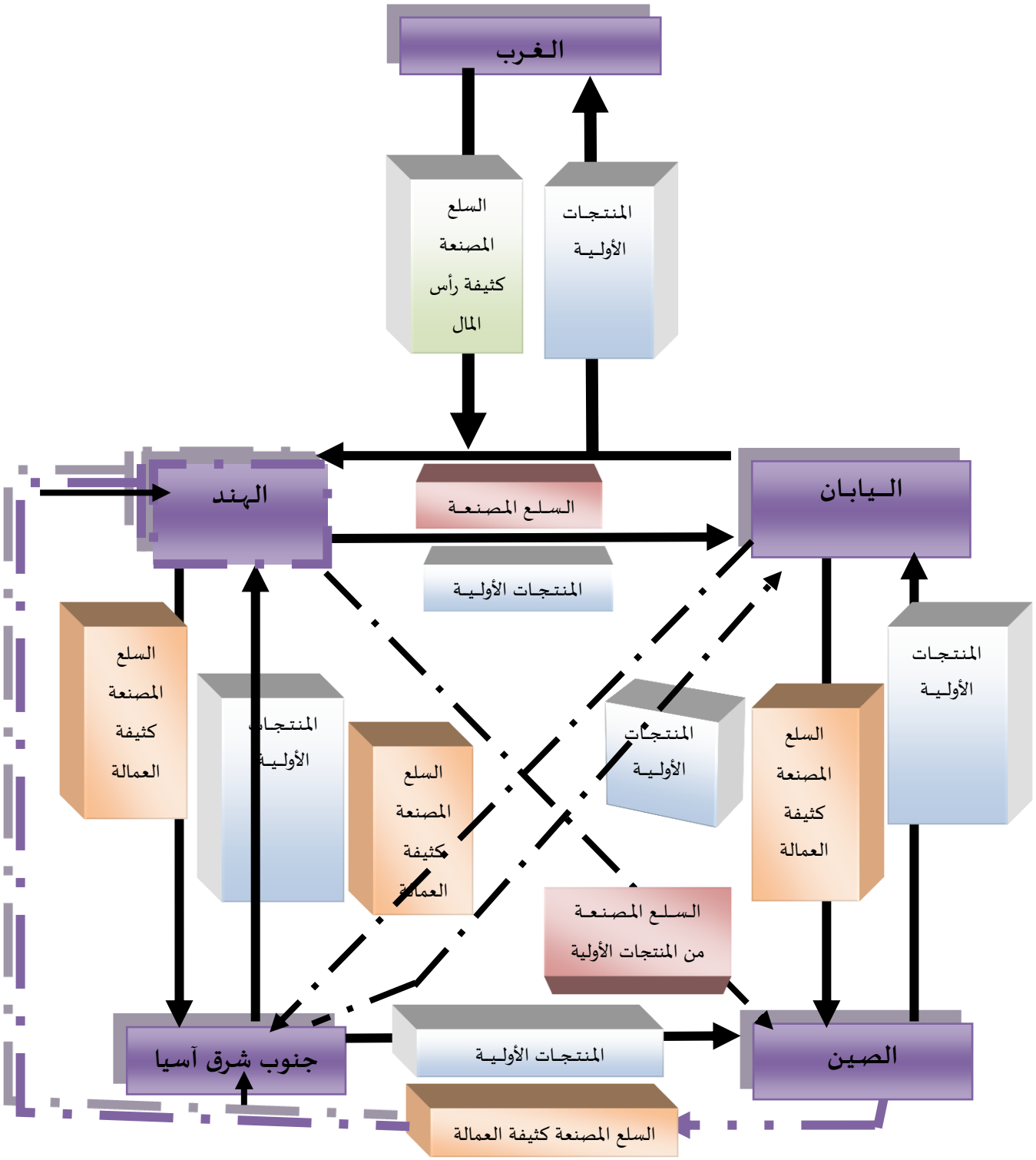

Source : Sugihara, Kaoru. "Monsoon Asia, intra-regional trade and fossil-fuel-driven industrialization." *Economic development and environmental history in the Anthropocene: Perspectives on Asia and Africa* (2017): 119-144, P 128.

من عام 1975 إلى عام 2001 ، تضاعفت حصة شرق آسيا من الصادرات العالمية أكثر من ثلاثة أضعاف . تنتج المنطقة حاليا نفس الحصة من الصادرات العالمية مثل نافتا. شهدت الصادرات البينية ، المعبر عنها كحصة من التجارة العالمية ، توسعا أكثر حدة ارتفع بأكثر من ستة أضعاف خلال 1975-2001.[1]والسؤال الذي يحظى باهتمام كبير هو كيف كانت أهمية دول شرق آسيا الناشئة؟

تغيرت التجارة العالمية أو الإقليمية بالنسبة إلى التجارة العالمية ، أو التجارة في الدول الكبرى الأخرى. إذ توسعت التجارة البينية في شرق آسيا بوتيرة أسرع نسبيا من التجارة العالمية ، فقد يكون لذلك آثار إيجابية على مبادرات التفاوض بشأن ترتيبات التجارة الإقليمية (RTAs) ، مثل ميركوسور أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، في شرق آسيا. تم التأكيد على الأهمية المحتملة لهذه النقطة في تقرير البنك التنمية الآسيوي (2002 ، ص 157-196) والذي ذكر أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية الآسيوية يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية مفيدة مهمة بما في ذلك زيادة مستويات التجارة والرفاهية ، فضلا عن تأثيرات النطاق الإيجابية المرتبطة بـ زيادة حجم السوق. كذلك ، تستمر الترتيبات التجارية الإقليمية في الانتشار في أماكن أخرى.

في منتصف التسعينيات ، حدث ما يقرب من نصف التجارة العالمية في السلع المصنعة ضمن ترتيبات التجارة الإقليمية (Primo Braga and Yeats 1995) ، وقد أدت التوسعات الأخيرة للاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الإقليمية الأخرى إلى زيادة هذه الحصة. الجدول رقم (2- 13) يقدم إحصاءات موجزة عن هذه النقاط. تظهر هنا الصادرات العالمية لشرق آسيا للسنوات المختارة من 1975 إلى 2001 مقارنة بالتجارة العالمية ، الاتحاد الأوروبي (15) ، اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) ، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أو جنوب آسيا، اليابان والصين وجميع البلدان غير الإقليمية كمجموعة.

شهدت الصادرات البينية لشرق آسيا ، المعبر عنها كحصة من التجارة العالمية ،توسعا أكبر حيث ارتفع بأكثر من ست أضعاف خلال 1975-2001 . معدل النمو السنوي يقدر ب 16 % لهدا التبادل تجاوز بكثير معدل النمو لأي مجموعة أخرى. من الواضح أن هده الإحصائيات لها آثار إيجابية على تشكيل اتفاقيات التجارة الإقليمية في شرق آسيا حيث ارتفعت الأهمية النسبية لاتصالات التجارية التبادلية .

الجدول رقم (2- 13) : الأهمية النسبية لدول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى في التجارة العالمية .

المجموعة	الصادرات الإجمالية (مليار دولار)				حصة التجارة العالمية (%)			
	1975	1985	1995	2001	1975	1985	1995	2001
أستراليا ونيوزيلاندا	14.7	32.6	70.1	84.6	1.8	1.6	1.4	1.3
شرق آسيا [2]	44.5	186.2	839.0	1.194.4	5.4	9.4	16.3	18.7
الآسيان	22.0	72.0	307.8	403.8	2.7	3.6	6.0	6.3

[1] Ng, Francis, and Alexander J. Yeats, OP.Cit , P 2

[2] تشمل دول شرق آسيا كل من دار السلام ، كمبوديا ، الصين ، جمهورية كوريا ، هونغ كونغ ، اندونيسيا ، جمهوريو لاو الديمقراطية الشعبية ، ماليزيا ، منغوليا ، الفيليبين ، سنغافورة ، تايوان ، تايلاندا و الفيتنام .

الاتحاد الأوروبي (15)	325.3	711.6	1.839.4	2.194.8	39.2	36.0	36.9	34.3
اليابان	49.1	190.3	476.1	448.6	5.9	9.6	9.3	7.0
أمريكا اللاتينية	45.3	115.8	245.3	382.1	5.5	5.9	4.8	6.0
الشرق الأوسط	84.7	109.1	155.1	247.8	10.2	5.5	3.0	3.9
نافتا	148.9	351.9	922.4	1.214.7	18.0	17.8	18.0	19.0
شمال افريقيا	13.4	29.4	33.9	49.3	1.6	1.5	0.7	0.8
جنوب آسيا	6.2	16.5	52.0	70.3	0.7	0.8	1.0	1.1
إفريقيا جنوب الصحراء	28.9	52.8	74.7	101.2	3.5	2.7	1.5	1.6
التجارة البينية في شرق آسيا	8.0	44.1	314.5	418.0	1.0	2.2	6.1	6.5
تجارة شرق آسيا - اليابان	11.3	35.3	118.7	144.9	1.4	1.8	2.3	2.3
تجارة شرق آسيا –الصين	0.4	5.9	43.5	83.5	--	0.3	0.8	1.3
شرق آسيا بقية العالم	36.5	142.1	524.5	776.4	4.4	7.2	10.2	12.1
نافتا التجارة البينية	55.6	159.5	396.0	646.5	6.7	8.1	7.7	10.1
التجارة البينية لاتحاد الأوروبي	200.2	416.9	1.168.5	1.296.6	24.1	21.1	22.7	20.2
ميركوسور التجارة البينية	1.0	2.0	14.5	16.6	0.1	0.1	0.3	0.3
التجارة البينية لآسيان	2.5	11.3	64.6	74.2	0.3	0.6	1.3	1.2
الصادرات العالمية	829.2	1.975.9	5.137.3	6.403.1	100	100	100	100

المصدر: صندوق النقد الدولي مديرية إحصاءات التجارة.

خلال الفترة 1985-2001 ، ارتفعت صادرات شرق آسيا إلى المنطقة من 24 إلى 35 في المائة ، حيث شهدت إندونيسيا وتايوان (الصين) وكوريا والفلبين تطورا ملحوظا في الصادرات بسبب زيادة الطلب العالمي على واردات دول شرق آسيا بحيث تجاوزت ما يقارب 5 % من التجارة العالمية ، هل كانت هده التحولات في اتجاه تجارة شرق آسيا نحو أسواق جغرافية أحدث (أسرع نموا) مسؤولة عن معدلات النمو فوق المتوسط؟ أم هناك تحول نسبي عام في صادرات شرق آسيا نحو المنطقة .ان إحصائيات نمو التجارة البينية العالميةتعكس إلى حد كبير تجربة عدد قليل من البلدان الأكبر.

الجدول رقم (2- 14) :المكاسب النسبية لدول شرق آسيا ومناطق أخرى في التجارة العالمية 1975 – 2001.

التدفقات التجارية	الحصة النسبية في التجارة العالمية						النمو السنوي النسبي	
	القيمة النسبية الحالية			التغيير النسبي في الحصة				
	1975	1985	2001	2001-1985	2001-1975		2001-1985	2001-1975
المكاسب النسبية الايجابية								
التجارة البينية شرق آسيا	1.0	2.2	6.5	4.3	5.5		15.1	16.4
التجارة الاجمالية لشرق آسيا	5.4	9.4	18.7	9.3	13.3		12.3	13.5
شرق آسيا بقية العالم	4.4	7.2	12.1	4.9	7.7		11.2	12.5

التجارة البينية لـ نافتا	6.7	8.1	10.1	2.0	3.4	9.1	9.9
المكاسب النسبية في الانخفاض							
الاتحاد الأوروبي	24.1	21.1	20.2	0.9 -	3.9 -	7.4	7.5
إفريقيا جنوب الصحراء	3.5	2.7	1.6	1.1 -	1.9 -	4.2	5.0
التجارة الاجمالية شرق الأوسط	10.2	5.5	3.9	1.6 -	6.3 -	5.2	4.2
الصادرات العالمية	100	100	100	--	--	7.6	8.2

المصدر: صندوق النقد الدولي مديرية إحصاءات التجارة.

يبين الجدول رقم (2- 14) البيانات من منظور مختلف إلى حد ما ويركز على المكاسب النسبية الايجابية ، المكاسب النسبية في الانخفاض خلال الفترات 1975-2001 و 1985- 2001 ،بحيث تحتل منطقة شرق آسيا مكانة بارزة بين الدولفيما يتعلق بكل من معدلات النمو السنوية والتغيرات في حصة التجارة العالمية ، تشارك شرق آسيا في الاتجاهات الثلاث الأكثر ازدهارا يظهر من خلال تدفقات التجارة مع التجارة البينية لـ نافتا. التجارة البينية في شرق آسيا على سبيل المثال ، نمت بمعدل سنوي قدره 16 في المائة منذ عام 1975 ، والذي كان أعلى بنحو 6 نقاط مئوية من التجارة البينية في نافتا، كما سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط أدنى معدلات نمو سنوي للصادرات وأعلى خسائر لحصص التجارة العالمية خلال الفترة 1975-2001 يرجع دلك في ضعف الأداء في الشرق الأوسط جزئيا إلى ارتفاع أسعار أوبك في أوائل السبعينيات بالإضافة إلىانخفاض في أسعار الطاقة على مدى العقدين الماضيين .

كما يشير الجدول من وجود تغيرات مهمة حدثت في الاتجاه العام لصادرات شرق آسيا ، فخلال الفترة 1985-2001 ، ارتفعت حصة الصادرات المتجهة إلى بلدان شرق آسيا الأخرى بأكثر من 11 نقطة مئوية (من 23.7 إلى 35 في المائة) ، بينما سجلت شرق آسيا أعلى نسبة معدل نمو الواردات العالمية السنوية (11.6٪).من بين أكبر المصدرين في شرق آسيا ، شهدت الصين وإندونيسيا وجمهورية كوريا والفلبين وتايوان (الصين) مكاسب تنافسية كبيرة في حصة الأسواق الإقليمية.

8-3 الصادرات وتحرير التجارة الخارجية :

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى خفض الرسوم الجمركية إلى ما لا يقل عن أي شيء تقريبا بالنسبة لمعظم البلدان وارتفع متوسط نمو الصادرات من 6.9% سنويا ما قبل التحرير إلى 9.8% سنويا. ما بعد التحرير (الجدول 2- 15). كما يلاحظ أن التحرير كان له تأثير أكبر على نمو الواردات من نمو الصادرات مقارنة مع الجدول رقم (2- 5) وهدا ما يتوافق مع دراسة (Wacziarg & Welch, 2008)[1] اللذان استنتجا من خلال دراستهما خلال الفترة 1950-1998 بأن البلدان التي حررت أنظمتها التجارية ارتفع متوسط معدلات النمو السنوية بنحو 1.5 نقطة مئوية بالنسبة للفترة قبل التحرير. و ارتفعت كذلك معدلات الاستثمار بعد التحرر من 1.5 إلى 2.0 نقطة مئوية. كما تؤكد النتائج السابقة التي تفيد بأن التحرير يعزز النمو جزئيا من خلال تأثيره على تراكم رأس المال المادي. رفع التحرير متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما يقرب من 5 نقاط مئوية .

الجدول رقم (2- 15) : رسوم الصادرات ونمو الصادرات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية .[2]

الدول	سنة التحرير	قبل التحرير من سنة 1972		بعد التحرير حتى سنة 1997	
		رسوم الصادرات	نمو الصادرات	رسوم الصادرات	نمو الصادرات
$0 \leq d < 1$ %					
أندونيسيا	1986	0.6	4.6	0.5	**9.4**
الشيلي	1976	0.0	8.8	0.0	**10.2**
كوريا	1990	0.0	16	0.0	15.3
الباراجواي	1989	0.7	11.6	0.0	**9.5**
فينزويلا	1991	0.0	0.7-	0.0	**6.4**
$1 \leq d < 3$ %					
الهند	1991	1.4	6.5	0.2	**12.2**
المكسيك	1986	2	9.5	0.02	**12.8**
المغرب	1984	2.1	4.3	0.5	**7.3**
الفيليبين	1986	1.4	6.4	0.1	**10.9**
تايلاندا	1986	2.7	8.8	0.3	**14.6**
تونس	1989	1.2	7.4	0.3	**4.9**
$3 \leq d < 5$ %					
كولومبيا	1991	4.5	5.7	0.3	**8.6**

[1] Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch. "Trade liberalization and growth: New evidence." *The World Bank Economic Review* 22.2 (2008): 187-231, P 187.

[2] Santos-Paulino, Amelia, and Anthony P. Thirlwall. "The impact of trade liberalisation on exports, imports and the balance of payments of developing countries." *The Economic Journal* 114.493 (2004): F50-F72, P51.

باكستان	1991	4	6	0.0	**6.3**
5≤ d <10 %					
كوستاريكا	1990	7.9	6.2	0.01	**29.3**
ماليزيا	1988	6.9	8.9	1.7	**14.1**
10% أو أكثر					
سيريلانكا	1990	13.5	4.3	0.7	**9.3**

Source : Santos-Paulino, Amelia, and Anthony P. Thirlwall. "The impact of trade liberalisation on exports, imports and the balance of payments of developing countries." *The Economic Journal* 114.493 (2004): F50-F72, P52.

9-3 نموذج النمو القائم على ترقية الصادرات والأزمات :

3-9-1 نقاط الضعف والتمويل المالي :

فبعد عقود من النمو الذي بدا وكأنه لا نهاية له، وصلت بعض الاقتصاديات ذات الأداء العالي في شرق آسيا إلى طريق مسدود بشكل مفاجئ وواجهت أزمة اقتصادية خطيرة. تمثلت في مشكلة مالية إقليمية فرعية أشعل شرارتها الانخفاض الهائل في قيمة البات التايلندي في سنة1997[1]، سرعان ما انتشر إلى مختلف أنحاء شرق آسيا ليشمل إندونيسيا، وماليزيا، وهونج كونج، والفلبين، وكوريا الجنوبية. وخلال العامين التاليين شهدت هذه الاقتصاديات بعض الانهيارات القياسية. ومع ذلك، لم تتأثر تايوان، وبدرجة أقل سنغافورة، إلا قليلا بالاضطراب المالي خلال فترة الأزمة.ونظرا لاستراتيجيهم السليمة تلقت كوريا، بعد تايلاند وإندونيسيا، مساعدات طارئة قياسية. حزمة من صندوق النقد الدولي لتجنب تعليق ديونها الخارجيةوافقت على التنفيذ الواجب لشروط صندوق النقد الدولي الصارمة.[2]

حتى سنة 1990. كانت اقتصاديات الآسيوية تمتاز بنمو سريع و عاليو متباينة الأداء فيما بينها ، وبمقدار ثلاثة أضعاف سرعة نمو بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية، وخمسة أضعاف سرعة نمو بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وكان النمو مع توزيع الدخل المتوازن نسبيا سببا في ظهور مصطلح "المعجزة" الاقتصادية. بالأحرى خلال العقود الثلاثة الماضية أو نحو ذلك، كانت الدول الصناعية الأكثر نجاحا في اقتصاديات شرق آسيا هي كوريا وتايوان وماليزيا، حيث كانت كل منها تمتلك خصائص "الدولة المعيارية"وخلافا لأغلب الدول النامية، بإتباعها استراتيجيات إنمائية موجهة نحو التصدير. ومن الجدير بالذكر أن اندلاع الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997 أثر على البلدان الثلاثة بطرق مختلفة إلى حد كبير. ولم يكن أمام كوريا خيار سوى أن تطلب من صندوق النقد الدولي الحصول على أكبر قروض مالية بهدف الانقاد . كما شهدت ماليزيا أيضا انخفاضا حادا في قيمة الرينغيت ومؤشر أسعار الأسهم، لكنها لم تطلب مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي. وبدلا من ذلك، اعتمدت سياسة المراقبة على رأس المال لمنع

[1] انهار الاقتصاد التايلاندي في عام 1997، عندما تحول نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فجأة من أكثر من 7% سنويا إلى الصفر أو حتى السلبي. وشهدت الأزمة تأثيرا مباشرا على البنوك المثقلة بالديون الأجنبية، وتقلص الائتمان وتعطيل الوسطاء الماليين، مع توقع أن يصبح أكثر من مليوني شخص عاطلين عن العمل.

[2] Ahn, Choong Yong. "A search for robust East Asian development models after the financial crisis: mutual learning from East Asian experiences." *Journal of Asian Economics* 12.3 (2001): 419-443, P 419.

أنشطة المضاربين على العملات الدولية. وعلى النقيض من كوريا وماليزيا، حافظت تايوان على مسار نموها المعتاد، على الرغم من وجود تأثير هامشي على أسهمها وعملتها.[1]

في نفس السياق تبين دراسة[2](Sawatsawang, 1998)**أن** تخفيض قيمة البات التايلندي في الثاني من يوليو عام 1997 تأثيرا معديا قويا بشكل مدهش على العملات المجاورة وأسواق الأوراق المالية. واضطرت الفلبين إلى تعويم البيزو بعد 11 يوما من تخفيض قيمة البات، ثم تبعها الرينغيت الماليزي ، والروبية الإندونيسية. كماانخفض سوق الأسهم في هونج كونج تدريجيا، وفي أكتوبر وصل إلى أكبر انخفاض بنسبة 10.4٪ منذ أكثر من خمس سنوات. كما انخفض سعر الوون الكوري الجنوبي إلى أقل من 1000 دولار في نوفمبر وقرابة 2000 دولار في ديسمبر، وفي وقت لاحقاضطرت كل مندولتي إندونيسيا وكوريا الجنوبية إلى طلب مساعدة مالية قدرها 57 مليار دولار أمريكي و40 مليار دولار أمريكي على التوالي، من صندوق النقد الدولي .

ومن هنا يطرح التساؤل هل تستطيع دول شرق آسيا المتعثرة ماليا التغلب على الأزمة الحالية والعودة إلى مسار النمو السريع بعد إعادة هيكلة اقتصادياتها بنجاح؟ أم أن كوريا وغيرها من البلدان الآسيوية التي ضربتها الأزمة بلغت أخيراحدود نموها؟

2-9-3 أسباب حدوث الأزمة الآسيوية :

يرى (Krugman, 1994)في التقرير "معجزة شرق آسيا" الصادر عن البنك الدولي أن النمو الاقتصادي في شرق آسيا كان مدفوعا بالمذخلات، أي أنه كان يتغذى في الأغلب على تعبئة كميات كبيرة من العمالة ورأس المال، وليس عن طريق المكاسب في الكفاءة. لأن هناك الحد الطبيعي لتراكم المدخلات بسبب تناقص العائدات، فإن الاقتصاد الذي يعتمد على تعبئة المذخلات دون تحقيق مكاسب في كفاءتها، سيصل بالضرورة إلى حد نموه. وفي هذه الحالة فإن وصف "المعجزة" ليس في محله، لأنه لا يوجد شيء معجزة في النمو الاقتصادي القائم على تراكم العوامل.وتستند حجته إلى نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، التي تفترض أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال مذخلات رأس المال والعمالة فضلا عن المكاسب في إجمالي إنتاجية العامل. وهو العنصر الأخير الذي يسمح للنمو الاقتصادي بالاستمرار، حتى بعد ذلك تناقص العوائد يصبح ساري المفعول، وبالتالي يوفر قدرا من الكفاءةباختصار، يرى Krugmanأن النمو الاقتصادي في شرق آسيا لا يعني شيئا في غياب الكفاءة.

وكان هذا الاتجاه واضحا بوضوح بين الاقتصاديات ذات الأداء العالي في شرق آسيا على مدى العقود الثلاثة الماضية. كما هو مبين في الجدول الموالي ، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول كوريا ، ماليزيا و تايوان على التوالي كل عقد بينما ارتفعت نسب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بسرعة، مع استثناء ملحوظ لتايوان. ونتيجة لذلك، زادت نسب إنتاج رأس المال المتزايد (ICORs) في كوريا وماليزيا بشكل كبير خلال هذه الفترة، على الرغم من أن معدل إنتاج رأس المال المتزايد في تايوان قد ارتفع تقريبا.واستقرت عند مستوى منخفض مقارنة بتلك الموجودة في البلدين

[1]Ahn, Choong Yong , OP.Cit , P 420.

[2]Sawatsawang, Nussara. "Thailand's financial crisis of 1997: a survey and critique of dominant explanations." *ISS Working Paper Series/General Series* 278 (1998): 1-36 , P 1

الآخرين. يشير الارتفاع الحاد في معدلات ICORللدول أن استخدام رأس المال أصبح أقل كفاءة على نحو متزايد. وفي هذا السياق تكبدت كل من كوريا وماليزيا استثمارات متزايدة في كثيفة رأس المال للاستثمارات ذات فترات النضج الطويلة. ومن هنا يبدو أن قانون تناقص العائدات الذي أكد عليه نموذج النمو الكلاسيكي الجديد يعمل في شرق آسيا بدرجات متفاوتة. وعلى الرغم من انخفاض إنتاجية رأس المال والعمالة، فقد حققت بلدان شرق آسيا معدلات نمو عالية باستخدام أساسيات الاقتصاد الكلي السليمة نسبيا.[1]

الجدول رقم (2- 16) :معدل النمو الاقتصادي ونسبة الاستثمار و معدل النمو الداخلي في كوريا وتايوان وماليزيا.

السنوات	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)			نسبة الاستثمار (%)			معدل النمو الداخلي ICOR (العدد)		
	كوريا	تايوان	ماليزيا	كوريا	تايوان	ماليزيا	كوريا	تايوان	ماليزيا
1970	9.3	10.2	8.4	27.7	29.6	24.8	2.98	2.90	3.10
1980	8.0	8.1	5.7	30.1	23.9	30.5	3.76	2.95	5.35
1990	5.8	6.2	6.9	35.9	23.3	38.0	6.19	3.76	5.51

ملاحظة : تم اشتقاق معدل النمو الداخلي (ICOR) من خلال قسمة متوسط حصة إجمالي الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي .

Source : Ahn, Choong Yong , OP.Cit , P 422..

وقد أثبت " Compressed growth model"نموذج النمو المضغوط" في كوريا، والذي كان ظاهريا إستراتيجية فعالة وناجحة حتى أوائل الثمانينيات، إلا أنه يحتوي على بعض العيوب السلبية وكانت الهشاشة والقواعد المتساهلة في القطاع المالي في كوريا بحيث تم استنزاف كميات كبيرة من الموارد المالية، بما في ذلك الموارد الأجنبية وتم تخصيص الديون بشكل خاطئ للقطاعات الثقيلة التي أطلقتها الحكومة من أجل الحصول على "نمو مضغوط". كما أشارت إليه الأدبيات السابقة مثل جوان روبنسون (1952) بحيث يبين بأن التمويل لا يسبب النمو، بل يستجيب لطلبات القطاع الحقيقي أما لوكاس روبرت اعتبره وسيلة للضغط المفرط على النمو الاقتصادي . كما يرى البعض الآخر بأنه توجد علاقة وطيدة بين التمويل والنمو الاقتصادي. بحيث يلعب التمويل دورا بارزا في نظرية النمو الداخلي، من خلال تأثيره الإيجابي على مستويات تراكم رأس المال والمدخرات (Romer 1990, Grossman and Helpman 1991, and Aghion and Howitt (1992).[2]ومن جهة أخرى يرى[3](Staff, 1998) بأنه توجدعدة عوامل داخلية وخارجية ساهمت في التدهور الكبير في معنويات المستثمرين الأجانب والمحليين من تضخم قيم العقارات وسوق الأوراق المالية. والافتقار إلى تنفيذ القواعد الاحترازية وعدم كفاية الإشراف على الأنظمة المالية، إلى جانب تسيير القروض الموجهة

[1]Ahn, Choong Yong , OP.Cit , P422 .

[2]Zhuang, Juzhong, et al. "Financial sector development, economic growth, and poverty reduction: A literature review." *Asian Development Bank Economics Working Paper Series* 173 (2009),P 2.

[3]Staff, I. M. F. "The Asian Crisis." *Finance and Development* 35.2 (1998): 18-21,

من الحكومة والتي أدت إلى تدهور حاد في جودة البنوك.بالإضافة خسائر الدول من خلال القدرة التنافسية المرتبطة بالدولار والعملات، وتأثيرها على تباطؤ صادراتها في الفترة 1996-1997.

حيث كانت الهياكل المالية للشركات ضعيفة للغاية في كوريا ، مما دفع البنوك إلى تراكم كميات كبيرة من القروض وبذلك وصل معدل القروض المتعثرة للمؤسسات المالية إلى 20%. وأخيرا، كانت الصعوبة المتزايدة في تجديد الديون الخارجية، وخاصة الديون القصيرة الأجل، نتج على اثرها افلاس أكبر خمسة عشر شركات من ثلاثين شركة من تشايبول (chaebol)[1]مما أدى الى اندلاع الأزمة في كوريا .

كما بدا الاقتصاد الماليزي قويا في البداية، مع نمو مرتفع، وانخفاض التضخم، والعمالة الكاملة الافتراضية وانخفاض الديون الخارجية. ومع ذلك، فإن النظام المصرفي الماليزي يعاني من نقاط ضعف مماثلة للنظام المالي في كوريا. يذكر

Athukorala (1999)أن هناك عددا هائلا للائتمان المحلي ، والتمويل الكبير للبنوك الماليزية للعقارات والبناء وتداول الأسهم. خلال أوائل ومنتصف التسعينات، حققت ماليزيا أعلى معدلات ائتمانية بين دول شرق آسيا، ولكن مع عدم كفاية التمويل بالإقراض على أساس الجدارة الائتمانية والإشراف عليه وإدارته. وكان قسم كبير من الإقراض المصرفي الموسع لقطاع العقارات يتخذ هيئة "الإقراض المرتبط" والذي تمتد جذوره إلى العلاقة الطويلة الأمد بين الحكومة وقطاع الأعمال.

ونظرا لاتجاهات الاقتصاد الكلي القوية نسبيا في شرق آسيا حتى أوائل عام 1997، كانت الأزمة المالية مفاجأة للمحللين. نقاط القوة طويلة الأمد مثل النمو المستدام، والتضخم المعتدل، وارتفاع المدخرات، والعجز الخارجي ، والتمويل الحكومي الكبير[2].وأضاف الصندوق أن القوى الدافعة وراء هذه المشكلة هي السياسة المالية والنقدية.[3]

حافظت الدول على معدلات النمو الاقتصادي في المتوسط بمقدار 6 % في سنة 1997 على الرغم من العجز التجاري الكبير ومع دلك تعرض اقتصاد كوريا وبعض أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) لانهيار مفاجئ ومثير. وبالنسبة لكوريا حجبت بعض عوامل الاقتصاد الكلي الايجابية هدا الانقسام بين الاقتصاد الحقيقي القوي و قطاع الشركات المثقل بالديون ، ومن ناحية أخرى انخفاض العوائد ونظام مالي هش ينقضه التسيير والإشراف . كما عانى الجيل الثاني (ماليزيا ، اندونيسيا و تايلاندا) من نظام الاقتصاديات الناشئة من مشاكل هيكلية وانكماش دوري . ومند أوائل التسعينيات على وجه الخصوص تأثرت هده الدول المتأخرة تأثيرا سلبيا بالقوى التنافسية الجديدة الناجمة عن وفرة اليد العاملة المنخفضة في الصين والانخفاض الكبير لقيمة عملة (اليوان) الصيني والضعف الشديد للين الياباني مما أدى الى تدهور كبير في ميزان المدفوعات لدى الدول قبل الأزمة . وفي عام 1997 كان جزء كبير من تدفق رأس المال الأجنبي لدى الدول يتعامل بالين الياباني الذي نجم عنه أسعار فائدة منخفضة

[1] إن هيكل التشايبول عبارة عن نظام تكتل تجاري نشأ في كوريا الجنوبية في الستينيات، مما أدى إلى إنشاء شركات عالمية متعددة الجنسيات ذات عمليات دولية ضخمة. تشايبول هي الترجمة الإنجليزية للكلمة الكورية 재벌 ، والتي تعني حكم الأثرياء، أو عائلة الأعمال الغنية، أو الاحتكار، ويمكن أن يشمل هيكل تشايبول شركة كبيرة واحدة أو عدة مجموعات من الشركات.وعادة ما تملكها وتديرها عائلة واحدة أو عدد قليل من العائلات المترابطة ، حيث حصة القيمة المضافة لشركة تشايبول في سنة 1989 ب 30 % من الناتج المحلي الاجمالي لدولة كوريا .

[2] Ahn, Choong Yong , OP.Cit , P 422.

[3] Sawatsawang, Nussara , OP.Cit , P 5.

.وانتهى الأمر بإنفاق رؤوس أموال لتمويل مشاريع استثمارية غير مربحة ، وقد ساعد هدا التدفق المالي الكبير المقدر بنسبة ما بين 40 و 50 % من الناتج المحلي الاجمالي بين عامي 1995 و 1996 على خلق فقاعة العقارات وسوق الأوراق المالية في تايلاندا ، اندونيسيا و ماليزيا . حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 50 % الى 100% على مدار ثلاث سنوات وأربع سنوات وفي سنة 1997 انخفضت أسعار العقارات ما بين 20 % إلى 40 %.[1] يتضح دلك من خلال الجدول الاتي :

الجدول رقم (2- 17) : تغيرات الناتج المحلي الإجمالي ، احتياطي النقد الأجنبي ، القيمة السوقية لأسعار الأسهم .

الدول	الدخل الفردي	الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)			سوق الأوراق المالية (مليار دولار أمريكي)	احتياطي النقد الأجنبي (مليار دولار أمريكي)
		1996 -1970	1997	1998	نهاية 1996	نهاية 1996
كوريا الجنوبية	12.410	8.4	5.6	5.8 -	138.8	34.4
تايوان	17720	8.3	6.3	4.8	273.7	88.04
ماليزيا	9703	7.4	7.4	6.3-	307.2	27.00
اندونيسيا	4280	6.8	5.4	13.7 -	99.8	18.25
تايلاندا	8370	7.5	0.7-	7.0 -	80.6	37.73
الفيليبين	3060	3.6	4.8	0.6	80.6	10.03
سنغافورة	25.650	8.2	7.6	1.5	150.2	76.85
الصين	3120	9.1	8.9	7.8	113.7	107.48

Source : Ahn, Choong Yong , OP.Cit , P 423.

كانت الاستثمارات الضخمة المصممة للحفاظ على النمو المرتفع سببا في زيادة الطلب على الأجزاء والمكونات المستوردة، الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في الحساب الجاري. وفي الوقت نفسه. كما أدت التدفقات الكبيرة لرأس المال في ظل نظام سعر الصرف الثابت إلى توسع نقدي. بعد عام 1995 بدأ الين الياباني في الانخفاض من أعلى مستوى له من 79 ينا إلى ما يقرب من 140 ينا للدولار في سنة 1998. ونظراللتعامل في الغالب مع الدولار، بدأت عملات شرق آسيا في الارتفاع مقابل الين. بالإضافة إلى ذلك فإن الارتفاع السريع في الأجور المحلية لم يساعد الأمور. كما أن مشكلة السيولة في الاقتصاديات المتأزمة في شرق آسيا كانت ناجمة أيضا عن عدم التطابق الكبير بين جداول سداد القروض قصيرة الأجل واحتياطيات النقد الأجنبي. ومن جهة أخرى عدم التوافق بين السيولة الدولية والعملة في كوريا هو الأكثر خطورة بين اقتصاديات شرق آسيا.

باختصار، فشلت كوريا وبعض دول شرق آسيا في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة، وخاصة تلك المتعلقة بأسعار الصرف، ولم تتمكن بشكل فعال من إدارة تدفق واستخدام كميات ضخمة من رأس المال الأجنبي. ومن خلال

[1]Ahn, Choong Yong , OP.Cit , P 423.

الجمع بين فقدان القدرة التنافسية لاقتصاديات شرق آسيا المتضررة من الأزمة والأنظمة المالية غير الفعالة التي عفا عليها الزمن والإشراف الضعيف على البنوك على الرغم من العولمة المالية المتزايدة، بدت الأزمة حتمية تقريبا.

حققت دول جنوب شرق آسيا استثمارات كبيرة ، الا ان عند حدوث الازمة 1997-1998 عصفت على حقيقة النجاح الدي ادركته ، ويمكن حصر أسباب الأزمة في بلدان جنوب شرق آسيا في مايلي :[1]

- الافراط في القروض الخارجية قصيرة الأجل بأسعار فائدة عالية وفترة استحقاق قصيرة الأجل مما شكل خطر وعبئا عليها ، حيث بلغت نسبة الديون قصيرة الأجل من اجمالي المديونية حوالي 59 % في أندونيسيا ، ماليزيا 55 % ، الفيلبين 57 % ، تايلاندا 66 % ، كوريا 68 % . تعكس هده النسب المخاطر آلت اليها هده الدول بسبب عدم ملائمة هيكل المديونية .
- اتباع دول جنوب شرق آسيا نظام صرف ثابت .
- هروب رؤوس الأموال والمضاربة على عملات دول جنوب شرق آسيا .
- انخفاض الادخار المحلي مقارنة بحجم الاستثمار مما أدى الى لجوء الدول الى الاقتراض الخارجي بشكل مكثف .
- ضعف النظام المالي والرقابة المصرفية .
- العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بسبب تراجع الصادرات ونمو معدل الواردات .

3-9-3 الأزمة المالية 2008:

نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأسعار صرف السوق بنسبة 3.6 في المائة في عام 2010، بعد عام من انكماش غير مسبوق بنسبة 2.4 في المائة في أعقاب الأزمة المالية في عام 2009. وزاد الناتج في الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 2.6 في المائة، بعد انخفاضه بنسبة 3.7 في المائة في عام 2009، في حين ارتفع الناتج في الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 2.6 في المائة في عام 2009. وحققت بقية دول العالم (بما في ذلك الاقتصاديات الناشئة ورابطة الدول المستقلة) نموا بمعدل7 في المائة، مقابل 2.1 في المائة في عام 2009 الشكل رقم (2- 25). وكان النمو أقوى في النصف الأول من عام 2010، ثم توقف في النصف الثاني، مع تسبب أزمة الديون السيادية في بعض البلدان الصغيرة في منطقة اليورو في تباطؤ النمو الاقتصادي، وخاصة في أوروبا. ورغم أن الاقتصادات الناشئة تجنبت عموما الانحدار الصريح في عام 2009، فإن العديد منها، مثل جنوب أفريقيا وشيلي وسنغافورة وتايبيه الصينية، شهدت انخفاضا في ناتجها المحلي الإجمالي. ولكنها عادت جميعها إلى النمو في عام 2010.

وفي العام الماضي، نما الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع في آسيا الناشئة (8.8 في المائة) مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، حيث سجلت الصين والهند نموا قويا بنسبة 10.3 في المائة و9.7 في المائة على التوالي. وسجلت أمريكا الجنوبية والوسطى أيضا نموا قويا بلغ 5.8 في المائة، مدفوعا بالانتعاش السريع في البرازيل، ليصل إلى 7.5 في المائة.

[1]Davanne, Olivier, et al. *Instabilité du système financier international*. Paris: La Documentation Française, 1998, P26-27.

لكن أفريقيا شهدت أسرع متوسط نمو للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بأي منطقة أخرى على مدى السنوات الخمس الماضية (4.7% بين عامي 2005 و2010).[1]

لقد نمت الاقتصاديات المتقدمة بشكل أبطأ من الاقتصاديات الناشئة، ولكن أداء بعضها كان أفضل من غيرها. وأدت المخاوف بشأن مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية في اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا إلى تجدد عدم الاستقرار في الأسواق المالية والعودة إلى التقشف المالي في النصف الثاني من عام 2010، مما أثر على النمو في أوروبا، الذي ظل عند 1.9 في المائة، وهو أدنى معدل في جميع الدول وانكمشت الاقتصادات الإسبانية واليونانية والأيرلندية في عام 2010، كما حدث مع الاقتصاد الأيسلندي الذي تعرض لأزمة مصرفية في عام 2008.

وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة أكثر ترددا، حيث بلغ 2.8% في عام 2010، بينما وصل في اليابانإلى 3.9%. وهو الانخفاض الأكبر بين الدول الصناعية الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، رجعت اليابان عن مكانتها كثاني أكبر اقتصاد بعد الصين.ولكن من حيث نصيب الفرد في الدخل، تجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان كان 44800 دولار أمريكي في عام 2010، وفي الصين كان 4800 دولار أمريكي.

الشكل رقم (2- 23) : تطور الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات والواردات خلال الفترة 2007- 2010 .

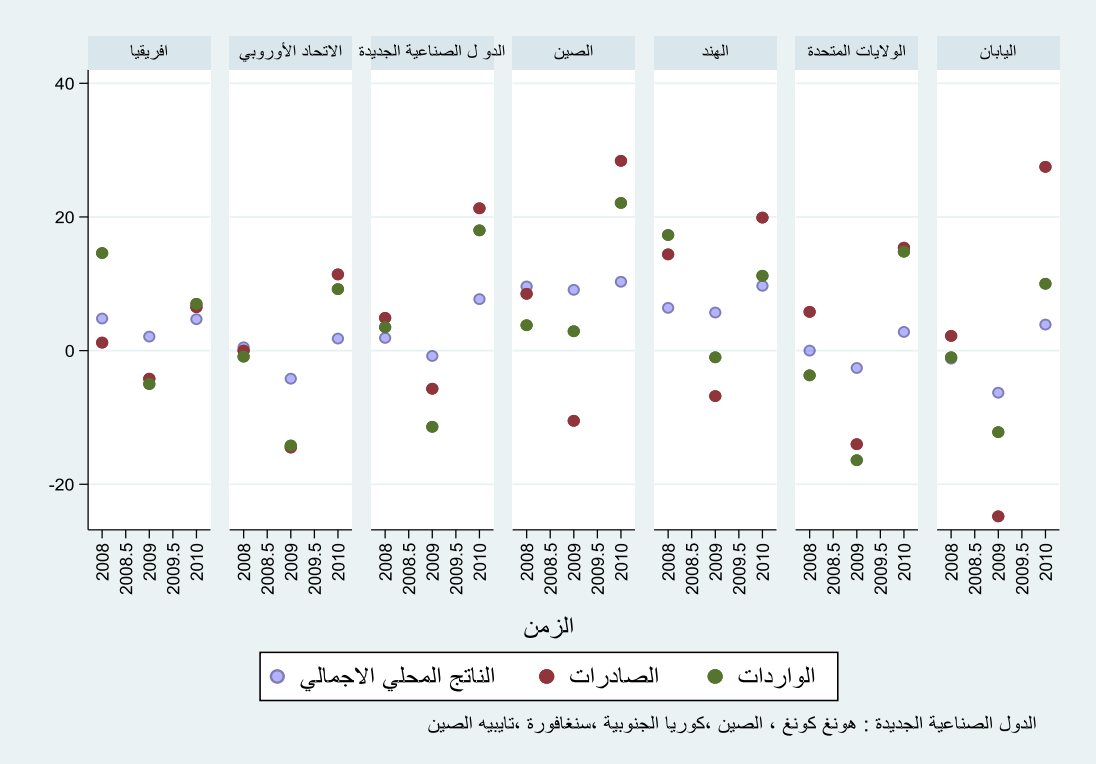

المصدر:من اعداد الطالب ،معطيات التجارة الدولية 2010 ، ص 22.

[1] Le commerce mondiale , 2010 , P 22.

4-9-3 الصادرات و الواردات السلعية :

ارتفعت الصادرات السلعية العالمية من حيث الحجم (باستثناء تأثير الأسعار وأسعار الصرف) بنسبة 14.5 في المائة في عام 2010، والواردات العالمية بنسبة 13.5 في المائة. ومن حيث المبدأ، من المتوقع أن تنمو الصادرات والواردات العالمية بنفس المعدل تقريبا، مع بعض التباين بسبب الاختلافات في تسجيل البيانات من بلد إلى آخر.

لقد نمت الصادرات بمعدل أسرع أربع مرات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2010، في حين أنها تنمو عادة بسرعة تبلغ ضعف سرعة الناتج المحلي الإجمالي ،وكان الانتعاش غير المتكافئ في الإنتاج مصحوبا بانتعاش غير متساو في التجارة. وعلى الصعيد العالمي، زاد حجم الصادرات السلعية بنسبة 14.5 في المائة، في حين نمت صادرات الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 12.9 في المائة، وقفزت صادرات الاقتصاديات الناشئة ورابطة الدول المستقلة مجتمعة بنسبة 16.7 في المائة وفي العام الماضي، كانت الزيادة في واردات الاقتصاديات المتقدمة أقل من زيادة الصادرات (10.7 في المائة، مقارنة بـ 12.9 في المائة)، ولكن حدث العكس بالنسبة للاقتصاديات الناشئة بالإضافة إلى رابطة الدول المستقلة (زيادة بنسبة 17.9 في المائة في الواردات، و16.7 في المائة في الصادرات).

وكان النمو الحقيقي في الصادرات الآسيوية في عام 2010 مدفوعا بالصين واليابان، اللتين زادت صادراتهما إلى بقية العالم بنحو 28 في المائة لكل منهما. وكان الأداء التجاري للصين أكثر إثارة للإعجاب إذا ما علمنا أن انحدار صادراتها في العام 2009 كان أقل من نصف الانحدار الذي سجلته اليابان (11% في مقابل 25%). وفي الوقت نفسه، وأما في الاتحاد الأوروبي فقد نما بشكل أبطأ بنسبة 15.4 في المائة و11.4 في المائة على التوالي. وزادت الواردات بالقيمة الحقيقية بنسبة 22.1 في المائة في الصين، و14.8 في المائة في الولايات المتحدة، و10 في المائة في اليابان، و9.2 في المائة في الاتحاد الأوروبي. كما سجلت المناطق التي تصدر كميات كبيرة من الموارد الطبيعية (أفريقيا ورابطة الدول المستقلة والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية) زيادة طفيفة نسبيا في حجم صادراتها في عام 2010، ولكنها سجلت زيادة كبيرة جدا في قيمتها بالدولار. على سبيل المثال، زادت صادرات أفريقيا بنسبة 6 في المائة من حيث الحجم و28 في المائة بالدولار.

10-3 سلاسل القيمة العالمية والاقتصاديات الناشئة:

لقد أدت العولمة إلى ظهور حقبة جديدة من المنافسة الدوليةويمكن فهم ذلك بشكل أفضل من خلال النظر إلى التنظيم العالمي للصناعات والطرق التي تصعد بها البلدان وتنخفض ضمن هذه الصناعات[1]. لقد تطور إطار سلسلة القيمة العالمية (GVC) من أصوله الأكاديمية ليصبح نموذجا رئيسيا تستخدمه مجموعة واسعة من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وباستخدام مفاهيم أساسية مثل "الحوكمة" و"الترقية"، تكمن أهمية سلاسل القيمة العالمية على الطرق التي تعمل بها في إدخال أنماط جديدة للتجارة الدولية والإنتاج وتشغيل العمالة على تشكيل آفاق التنمية والقدرة التنافسية.

يرتكز تحليل سلاسل القيمة العالمية من خلال التوسع الدولي والجغرافي و تجزئة شبكات الإنتاج المعاصرة، ويركز في المقام الأول على قضايا تنظيم (إعادة) الصناعة، والتنسيق، والحوكمة، والقوة في السلسلة. وينصب اهتمامها على فهم أسباب وعواقب إعادة التشكيل التنظيمي التي تحدث في الصناعات العالمية. ويستكشف نهج سلاسل القيمة العالمية أيضا السياق المؤسساتي الأوسع لهذه الروابط، بما في ذلك السياسة التجارية والتنظيم والمعايير.[2]

كان التجزؤ الدولي للإنتاج وما نتج عنه من تجارة في الأجزاء والمكونات موجودا بالفعل في أوائل عام 1960 ، كان المحرك الرئيسي لهده العملية هو تكييف الاقتصاد الأمريكي مع التغيرات الهيكلية ومحاولة الحفاظ على قدرته التنافسية مقابل أوروبا الغربية واليابان .

التصنيع العالمي هو نتيجة لنظام متكامل لتجارة الإنتاج. شجعت التجارة الدولية على التخصص في مختلف فروع التصنيع وحتى في مراحل الإنتاج المختلفة لعدة صناعات معينة. وقد أدت هذه العملية، التي غذتها انفجار منتجات جديدة وتقنيات حديثة منذ الحرب العالمية الثانية، إلى ظهور نظام تصنيع عالمي تتوزع فيه القدرة الإنتاجية على عدد غير مسبوق من البلدان النامية والصناعية على السواء (هاريس، 1987) ؛ (جيرفي، 1989). لقد سمحت الثورة تكنولوجيا وآثارها على النقل والاتصالات للمصنعين وتجار التجزئة على حد سواء بإنشاء شبكات إنتاج وتجارة دولية تغطي مسافات جغرافية شاسعة. في حين تم إنصب اهتمام كبير لإشتراك رأس المال الصناعي في المقاولات الدولية، فإن الدور الرئيسي الذي لعبه رأس المال التجاري من خلال التوسع وقد تم تجاهل الصادرات المصنعة من البلدان النامية نسبيا[3].

تلعب الاقتصاديات الناشئة دور مهم ومتنوع في سلاسل القيمة العالمية. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت هذه البلدان مصدرة رئيسية للسلع المصنعة الوسيطة والنهائية (الصين وكوريا الجنوبية والمكسيك) والمنتجاتالأولية (البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا). بالاضافة الى تضاعف عدد وكالات ترويج الصادرات

[1]Gereffi, Gary. "Global value chains and international competition." *The Antitrust Bulletin* 56.1 (2011): 37-56,P 37.

[2]Gereffi, Gary. "A global value chain perspective on industrial policy and development in emerging markets." *Duke J. Comp. & Int'l L.* 24 (2013): 433, P 433.

[3]Gereffi, Gary. "The organization of buyer-driven global commodity chains: How US retailers shape overseas production networks." *Commodity chains and global capitalism* (1994): 95-122, P 95.

الوطنية (EPAs) ثلاث مرات خلال العقدين الماضيين. باعتبارها عامل هام في استراتيجية التصدير لغرض تجاوز الحواجز التجارة الخارجية وحل مشاكل المعلومات غير المتماثلة المرتبطة بصادرات السلع غير المتجانسة، تفضيلات المستهلك والجودة .[1]

أدى نمو السوق في الاقتصاديات الناشئة أيضا إلى تحول الأسواق النهائية في سلاسل القيمة العالمية، حيث حدث ارتفاع في التجارة بين الاقتصاديات النامية يشار إليها غالبا باسم التجارة فيما بين بلدان الجنوب في الأدبيات، خاصة منذ الركود الاقتصادي في الفترة 2008-2009.كانت الصين بمثابة النقطة المحورية في كلا الاتجاهين: فهي الدولة المصدرة الرائدة على مستوى العالم للسلع المصنعة وأكبر مستورد على مستوى العالم للعديد من المواد الخام، وبالتالي تساهم في ازدهار تصدير المنتجات الأولية.[2]

بين عامي 1995 و 2011 ارتفعت معظم البلدان المتقدمة والنامية بشكل كبير مساهماتها في سلاسل القيمة العالمية ، مما أدى إلى قاعدة تصنيعية أكثر تنوعا جغرافيا. [3]

أدت التكاليف وتحسين تكنولوجيا الاتصالات إلى تعزيز هذا التطور بحيث أن :

• في عام 2011 ، حدث ما يقارب من 49 في المائةمن التجارة العالمية في السلع والخدمات داخل سلاسل القيمة العالمية ، مقابل 36 في المائة في عام 1995. اتجاه البلدان إلى التخصص في مراحل معينة من إنتاج السلع (المعروفة باسم التخصص الرأسي) ، التي أحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر ، نتج عنها فرصا تجارية جديدة ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة واقتصاديات أوروبا الشرقية. نتيجة لذلك نمت التجارة العالمية في السلع الوسيطة مع ظهور التخصص الرأسي.

• وسعت بعض الاقتصاديات مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية بين عامي 1995 و 2011 من خلال استيراد المزيد من المدخلات الأجنبية لإنتاج السلع والخدمات النهائية. انضمت المجر وبولندا ، على سبيل المثال ، إلى سلاسل إنتاج التصنيع للمواد الكيميائية والنقل والمعدات الكهربائية بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

• ارتفع النمو الاقتصادي للدول شرق آسيا بشكل ملحوظ من خلال الصادرات . وقد استفادت بعض هذه الاقتصاديات بما في ذلك الصين وجمهورية كوريا وتايلاند ، من الاستثمارات في البنية التحتية والموارد لتصبح بما يسمى بمصنع آسيا. والمثال الأبرز هو كمبوديا ، وهي دولة من أقل البلدان نموا حيث ارتفع تخصصها الرأسي بنسبة 24 في المائة بين عامي 1995 و 2011 ، مما يدل على مدى السرعة التي يمكن أن يحدث بها الاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية.

• إنتاج أعلى معدل نمو في المشاركة عن توريد المنتجات الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي. ومن الأمثلة على ذلك البلدان المصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية ، وبروني دار السلام ، وروسيا أو النرويج ، والمصدرين الزراعيين والمعادن في أمريكا الجنوبية.

[1] Lederman, Daniel, Marcelo Olarreaga, and Lucy Payton. "Export promotion agencies: Do they work?." Journal of development economics 91.2 (2010): 257-265, P 257.

[2] Gereffi, Gary. "A global value chain perspective on industrial policy and development in emerging markets." ,OP.Cit , P435.

[3] International Trade Statistics 2015 , P 18.

يتم توجيه العديد من صادرات البلدان النامية من خلال سلاسل القيمة العالمية (GVCs) ، التي تعمل أيضا كقنوات للتكنولوجيات الجديدة. ومع ذلك ، لا تزال القدرات الجديدة والعمالة المنتجة محدودة حتى الآن لشريحة صغيرة من الشركات المتكاملة عالميا. على وجه الخصوص ، تمثل التقنيات الجديدة ضربة مزدوجة للبلدان منخفضة الدخل. كما إنهم منحازون عموما للمهارات والقدرات الأخرى. هذا التحيز يقلل من الميزة النسبية للبلدان النامية في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة ويقلل من مكاسبها من التجارة. ومن جهة أخرى تجعل سلاسل القيمة العالمية من الصعب على البلدان منخفضة الدخل استخدام ميزة تكلفة العمالة الخاصة بها لتعويض العيب التكنولوجي ، عن طريق الحد من قدرتها على استبدال العمالة غير الماهرة بمدخلات إنتاج أخرى. هاتان صدمتان مستقلتان تجمع كل منهما الأخرى. الدليل حتى الآن يظهر على صعيد التوظيف والتجارة ، هو أن العيوب قد تكون أكثر من تعويض المزايا[1].هل تمثل التقنيات الجديدة فرصة أو تهديدا للاقتصاديات الدول النامية؟ حسب فرضية بعضهم يمثل اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي والتقدم فرصة للدول النامية للقفز إلى وضع الاقتصاد الأكثر تقدما. كما يخشى آخرون بشأن قدرة البلدان الفقيرة على المنافسة في اقتصاد عالمي يتمتع فيه الآخرون بقدرة أكبر على الاستفادة من التقنيات الجديدة. بصيغة أخرى ، يشبه هذا النقاش حول تأثير التكنولوجيا على أسواق العمل وعدم المساواة داخل الدول الغنية.

في أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى لعبت التقنيات الرقمية الجديدة دورا مهما في تحويل الزراعة على نطاق واسع، تم تمكين البيانات الضخمة ونظام تحديد المواقع والطائرات بدون طيار والاتصال عالي السرعة من تحسين الخدمات الإرشادية ؛ الري الأمثل واستخدام المبيدات والأسمدة ؛ كما قدمت أنظمة الإنذارات المبكرة من مراقبة الجودة بشكل أفضل وإدارة لوجستية أكثر كفاءة وإدارة سلسلة التوريد(ديشمان وآخرون ، 2016). وهذا بدوره يزيد من الأداء الزراعي ويسهل التنويع في المحاصيل غير التقليدية ذات العوائد الأفضل ،غالبا ما يتم إدخال هذه التقنيات الجديدة في الإنتاج في البلدان النامية من خلال سلاسل القيمة العالمية (GVCs). تعتبر سلاسل القيمة العالمية في الواقع جزء لا يتجزأ من التكنولوجيا الجديدة.

مكنت التحسينات في تقنيات الاتصالات والمعلومات الشركات الكبيرة الموجودة في الدول المتقدمة ، سواء تجار التجزئة أو المصنعين ، من تقسيم سلسلة الإنتاج إلى مهام محددة .[2]

تلعب منطقة آسيا والمحيط الهادئ دورا مهما في سلاسل القيمة العالمية لأشباه الموصلات بشكل عام وقطاع المعدات الكهربائية والبصرية على وجه الخصوص الشكل رقم (2- 24) ، تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي إلى أنه في الفترة 2016-2020 ، ساهم 26 اقتصاد[3]في المنطقة بنسبة 83.7٪ من إجمالي صادرات العالم من الدوائر المتكاملة ، ارتفاعا من 60.4٪ فقط في عام 2000.

[1]Rodrik, Dani. *New technologies, global value chains, and developing economies*. No. w25164. National Bureau of EconomicResearch, 2018, P 1.

[2]Rodrik, Dani, Ibid , P 2.

[3]الرسم يغطي 26 اقتصادا في آسيا والمحيط الهادئ: أستراليا ؛ بنغلاديش ؛ بوتان. بروناي دار السلام؛ كمبوديا ؛فيجي.هونغ كونغ، الصين؛ الهند؛ إندونيسيا؛ اليابان؛ كازاخستان ؛ جمهورية قيرغيزستان؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ ماليزيا ؛ جزر المالديف. منغوليا. نيبال ؛ باكستان ؛ جمهورية الصين الشعبية؛ الفلبينيين؛ جمهورية كوريا؛ سنغافورة ؛ سيريلانكا؛ تايبيه ، الصين ؛ تايلاند ؛ وفيتنام.

الشكل رقم (2- 24) : صادرات الدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية والبصرية، الفترة 2000 – 2021 .

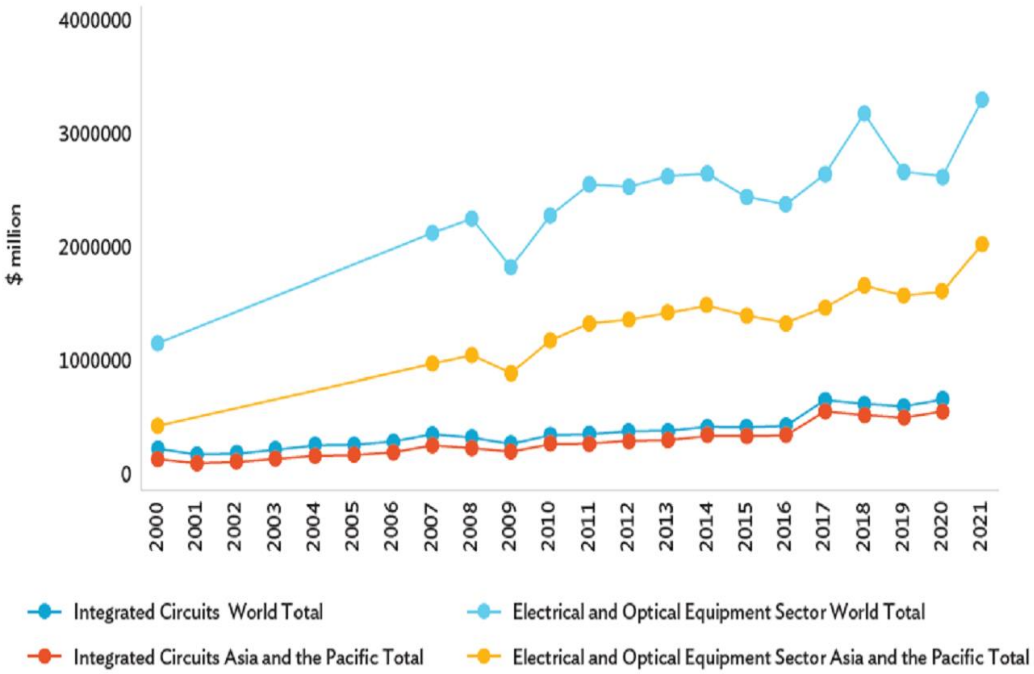

المصدر: حسابات بنك التنمية الآسيوي باستخدام تقديرات من مرصد التعقيد الاقتصادي وجداول المدخلات والمخرجات متعددة الأقاليم التابعة لمصرف التنمية الآسيوي.

أما من خلال الشكل رقم (2- 25) يوضح المقارنة بين سنتي 2000 و 2021 بحيث ازداد دور آسيا والمحيط الهادئ في قطاع المعدات الكهربائية والبصرية منذ بداية الألفية. نشأ جزء متزايد من القيمة المضافة في الوسطاء من سلاسل القيمة العالمية في المنطقة ، حيث ارتفع من 37.1٪ في عام 2000 إلى 56.3٪ في عام 2021. وفي الوقت نفسه ، كان هناك أيضا تطور داخل الدول في الأدوار التي تلعبها الاقتصاديات في تجارة المواد الوسيطة الكهربائية والبصرية. في عام 2000 ، قامت الولايات المتحدة بتصدير أكبر قيمة مضافة في المواد الوسيطة لسلاسل القيمة العالمية في قطاع الكهرباء والبصريات ، وهو ما يمثل أكثر من 27.0٪ من الإجمالي العالمي . وبحلول عام 2021 ، تغير مشهد سلاسل القيمة العالمية للمعدات الكهربائية والبصرية. كانت جمهورية الصين الشعبية في ذلك الوقت أكبر مساهم في إجمالي القيمة المضافة المحلية العالمية في السلع الوسيطة لسلاسل القيمة العالمية في هذا القطاع ، بحصة بلغت 16.6٪.

الشكل رقم (2- 25) :صادرات القيمة المضافة المحلية في وسطاء سلسلة القيمة العالمية في قطاع المعدات الكهربائية والبصرية.

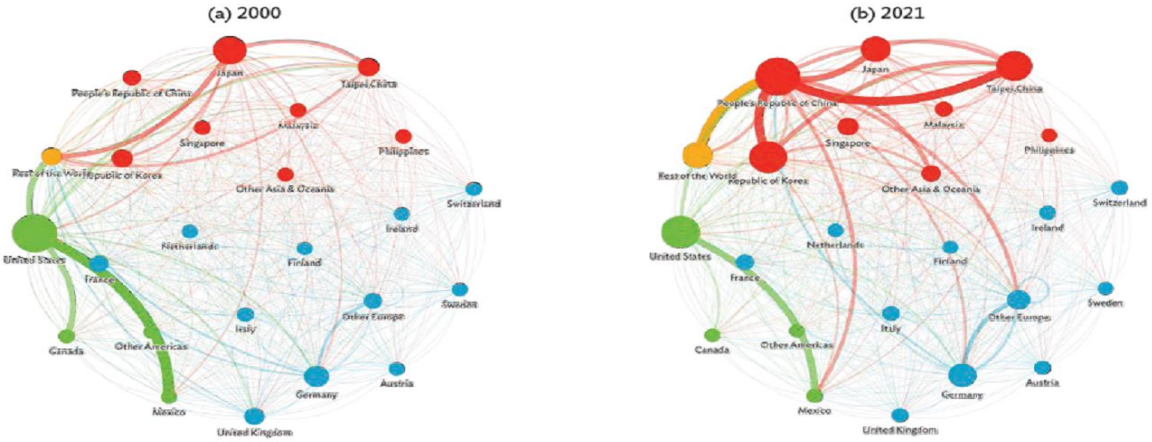

المصدر: حسابات بنك التنمية الآسيوي باستخدام تقديرات من مرصد التعقيد الاقتصادي وجداول المدخلات والمخرجات متعددة الأقاليم التابعة لمصرف التنمية الآسيوي.

كما يوضح الشكل الموالي النمو السنوي في صادرات الدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية والبصرية بحيث ارتفع الطلب على المعدات الالكترونية في سنة 2020 وخاصة في أجهزة الكمبيوتر الشخصية والأجهزة المحمولة . انتعاش الأسرع في صادرات آسيا والمحيط الهادئ من الدوائر المتكاملة إلى زيادة إجمالية قدرها 4.9 نقطة مئوية في حصة المنطقة من الصادرات العالمية من 2016 إلى 2020 (الشكل 3.4 .(a).يختلف نمط النمو في قطاع المعدات الكهربائية والبصرية في 2021-2016 (الشكل 3.4 .(b) في عام 2021 ، استمرت صادرات الدول من قطاع المعدات الكهربائية والبصرية في النمو بنسبة 25.6٪ ، أي أقل من 0.1 نقطة مئوية عن متوسط النمو العالمي.

الشكل رقم (2- 26) :النمو السنوي في صادرات الدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية والبصرية.

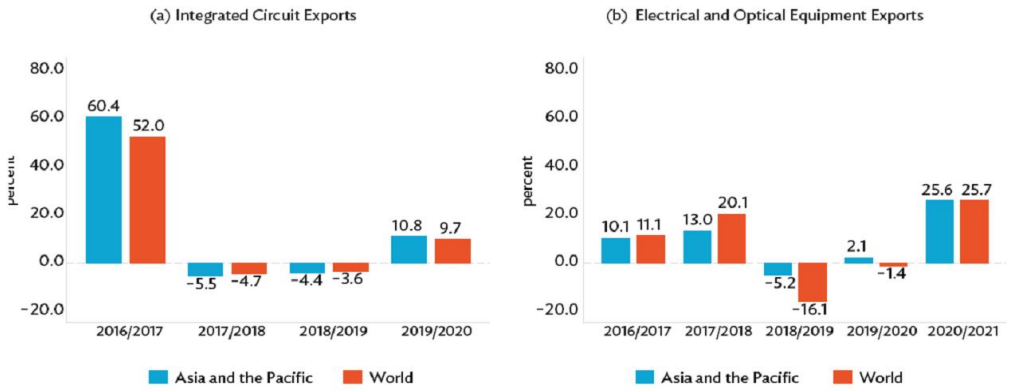

المصدر: حسابات بنك التنمية الآسيوي باستخدام تقديرات من مرصد التعقيد الاقتصادي وجداول المدخلات والمخرجات متعددة الأقاليم التابعة لمصرف التنمية الآسيوي.

تشير نتائج عام 2018 إلى أن مقياس الدعم الكلي لديه عدد من السياسات والبرامج المعمول بها لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية، ولكن هناك مساحة كبيرة لمزيد من التطوير، حيث حصلت رابطة دول جنوب شرق آسيا ككل على متوسط درجة 4.6. ويشير الانحراف المعياري العالي لهذا البعد الفرعي أيضا إلى وجود تباين كبير بين البلدان، حيث تقدم بعض البلدان مجموعة شاملة من السياسات والبرامج التي يتم رصدها وتقييمها بشكل منهجي.بشكل عام، تبدو سنغافورة وتايلاند الأكثر تقدما في هذا المجال. لقد شجعت سنغافورة منذ فترة طويلة نقل التكنولوجيا وغيرها من الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة. في تايلاند، بحيث لعب مكتب دعم تنمية الصناعات (BSID)، التابع لوزارة الصناعة، ومجلس وحدة الاستثمار لتنمية الروابط الصناعية (BUILD) دورا رئيسيا في تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطةعلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كما حققت إندونيسيا وماليزيا وفيتنام تقدما ملحوظا في هذا المجال. وفي فييتنام، أصدرت الحكومة تدابير لدعم الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعات المساعدة. وتشمل هذه التدابير مطابقة الأعمال من خلال المجمعات الصناعية المتخصصة وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي جزء من التزام سياسي قوي بتعميق مشاركة فيتنام في شبكات الإنتاج الإقليمية، والتي أصبحت واضحة بشكل خاص بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2007.[1]

11-3 تحليل التوسع التجاري في الصين :[2]

في سنة 2003 بلغ إجمالي صادرات الصين وواردتها أكثر من 290 مليار دولار أمريكي لكل منهما. وعلى مدى العامين التاليين فقط، بلغ معدل النمو التراكمي للتجارة نسبة مذهلة بلغت 86% للصادرات و66% للواردات. ومنذ أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001 فقط، أصبح هذا التوسع التجاري السريع جزءا من تقارب الصين السريع نحو حالة ثابتة جديدة من التكامل في الأسواق العالمية. [3]

من خلال الجدول رقم (2- 18) و (2- 19) نجد أن تطور عدد الشركات التجارية في الصين وعدد المنتجات والبلدان التي تتاجر معها الصين ككل. ارتفع عدد المصدرين بنسبة 48% من 65.5 ألف عام 2003 إلى 96.6 ألف عام 2005، في حين ارتفعت عدد الشركات المستوردة بمقدار الثلث، من 57.4 ألف إلى 76.4 ألف. كما توسع متوسط الصادرات والواردات لكل شركة أيضا، بمعدل أكثر من 25%.

يبين كلا الجدولين التوسع في الصادرات والواردات الصينية خلال الفترة 2003-2005. بحيث نجد القيمة الإجمالية للصادرات في عامي 2003 و2005، بالإضافة الى نسبة النمو خلال السنتين كما يعرض أيضا هذه الإحصائيات لتحليلات مختلفة للقيم الإجمالية للصادرات عدد الشركات المصدرة ومتوسط الصادرات لكل شركة؛ عدد الدول ومتوسط الصادرات لكل منتج. كما يتم تكرار نفس مكونات الجدول بالنسبة للواردات .

[1] OECD| Economic Research Institute for ASEAN and East Asia, OP.Cit , P.119

[2] Manova, Kalina, and Zhiwei Zhang. *China's exporters and importers: Firms, products and trade partners*. No. w15249. National Bureau of Economic Research, 2009 , P 18.

[3] Ibid , P 19 .

الجدول رقم (2- 18) : توسع الصادرات في الصين 2003-2005 ، الوحدة (مليون دولار أمريكي) .

نوع الشركة	2003	2005	نسبة النمو (%)
اجمالي الصادرات	294.641	548.372	86.1
الشركات المصدرة	65.494	96.590	47.5
متوسط الصادرات لكل شركة	4.5	5.7	26.2
الشركاء التجاريون	225	231	2.7
متوسط الصادرات لكل شريك تجاري	1.310	2.374	81.3
المنتجات المصدرة	6.692	6.915	3.3
متوسط الصادرات لكل منتج	44.0	79.3	80.1

Source : Manova, Kalina, and Zhiwei Zhang. *China's exporters and importers: Firms, products and trade partners*. No. w15249. National Bureau of Economic Research, 2009 , P 37

الجدول رقم (2- 19) : توسع الواردات في الصين 2003-2005 ، الوحدة (مليون دولار أمريكي) .

نوع الشركة	2003	2005	نسبة النمو (%)
اجمالي الصادرات	290.955	483.488	66.2
الشركات المصدرة	57.351	76.393	33.2
متوسط الصادرات لكل شركة	5.1	6.3	24.8
الشركاء التجاريون	194	202	4.1
متوسط الصادرات لكل شريك تجاري	1.500	2.394	59.6
المنتجات المصدرة	6.769	6.876	1.6
متوسط الصادرات لكل منتج	43.0	70.3	63.6

Source : Manova, Kalina, and Zhiwei Zhang. *OP.Cit* , P 37

12-3 "إجماع واشنطن " [1] Consensus Washington

تسببت الصدمة النفطية الثانية في سنة1979التي أحدثتها الثورة الإسلامية في إيران في انخفاض قيمة الدولار وتحفيز السياسات الاقتصادية والمالية الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم. وأدت هذه الزيادة إلى أزمة الديون. بدأت الأزمة في المكسيك تتخلف عن السداد في عام 1982، أعقبت سلسلة من حالات التخلف عن سداد الديون السيادية وإعادة هيكلة الديون السيادية في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. بالاضافةالى معظم البلدان ، استمرت تعاني من عجز في ميزان المدفوعات بسبب خدمة الدين، وأسواق رأس المال الدولية كانت مغلقة أمامهم، ثم اتجهت هذه الدول الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان لعبا دور المقرض في المطاف الأخير[2] وفي نفس السياق يشير(Kaufman & Stallings., 1991)بأن أزمةالثمانينيات سلطت الضوء بشكل صارخ على القيود الاقتصادية والسياسية لدورات السياسات الشعبوية، حيث كانت تسعى الحكومات إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع الطلب المحلي وإعادة توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية وغيرها من الدول منذ ثلاثينيات القرن العشرين. فقدواجهت اختناقات خارجية خطيرة و أدت إلى انهيار اقتصادي وسياسي كبير. وتتسم هذه الظروف بمستويات عالية للغاية من التضخم، وركود النمو والصادرات، وهروب رؤوس الأموال.[3]

كانت دولة الشيلي تعيش في ظل ديكتاتورية وقدمت نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية تضمن فيه الحد من تدخل الدولة في التصنيع والعودة و التركيز على صادرات المنتجات الأولية وفتح الاقتصاد على الاستثمار والتجارة الأجنبية ، كما وضعوا سياسات نقدية تم تنفيذها من أجل الخروج من التقشف الناجم عن الديون وهكذا تبنت دول أمريكا اللاتينية الديمقراطية الجديدة من خلال برامج السوق الحرة (الليبراليةالجديدة) لتمكنها التعامل مع الديون الخارجية وإنشاء قواعد جديدة للنمو وتأثرها بسياسة الليبرالية الاقتصادية والمعروفة بإجماع واشنطن الذي حدث في الثمانينات من القرن الماضي مع تقديم وتبني نهج واسع النطاق لممارسات البلدان النامية

وبعبارات عامة يوصي هذا النهج بأن تعمل الحكومات على إصلاح سياساتها، وعلى وجه الخصوص:[4]

(أ) البحث عن استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السيطرة على التضخم وتقليص العجز الكبير؛

ب) فتح اقتصاداتها أمام بقية العالم من خلال تحرير التجارة وحساب رأس المال؛

(ج) التحريرأسواق المنتجات المحلية وعوامل الإنتاج من خلال الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية. وقد ظل هذا النهج، الذي تم نشره من خلال سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي التي اتبعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هو النهج السائد في التنمية منذ أوائل الثمانينات وحتى الوقت الحاضر.

---

[1] هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 لتكون علاجا وصفا من عشرة بنود للدول التي واجهت صعوبات مالية وادارية واقتصادية وكيفية تنويع اقتصادها وادارة مواردها ، فقد دعا اليها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لتبني هده البنود .

[2] Thiébault, Jean-Louis. ,OP.Cit ., P28.

[3] Kaufman, Robert R., and Barbara Stallings. "The political economy of Latin American populism." *The macroeconomics of populism in Latin America*. University of Chicago Press, 1991. 15-43 , P15.

[4] Gore, Charles. "The rise and fall of the Washington Consensus as a paradigm for developing countries." *World development* 28.5 (2000): 789-804 , P 789-790.

تتجلى الطبيعة النموذجية لإجماع واشنطن بشكل واضح في أعمال جون ويليامسون (1990، 1993، 1997)، الذي صاغ الاسم ووضع أيضا صياغة محددة للنهج في نهاية الثمانينيات. تأسست هذه الصياغة على محاولة تلخيص، مع الإشارة بشكل خاص إلى إصلاح السياسات في أمريكا اللاتينية، «الحكمة التقليدية السائدة اليوم بين الأجزاء ذات النفوذ الاقتصادي في واشنطن، أي حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية»

لم يحدد ويليامسون أبدا إجماع واشنطن صراحة كنموذج. لكن الطريقة التي يصف بها هذا النهج تتوافق في كثير من النواحي مع فكرة توماس. ومن ثم فقد زعم أن إجماع واشنطن هو "**تقارب عالمي**".وأنها تشكل «**الجوهر المشترك للحكمة التي يتبناها جميع الاقتصاديين الجادين**»[1]

إن بنية الثورة في التفكير التي حدثت مع تطبيق سياسات إجماع واشنطن الدي يعتبره نقلة نوعية بحيث يمكن رؤيته عادةكتحول من الحوكمة التي تقودها الدولة إلى السياسات الموجهة نحو السوق.

تقديم تقييم نقدي لتوافق آراء ما بعد اجماع واشنطن في الدول الناشئة ، باعتباره الرؤية الجديدة المؤثرة في النقاش حول التنمية. يبدأ المؤلفون بتتبع السجل الرئيسي لإجماع واشنطن، **وهو مجموعة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي نشرتها إلى حد كبير مؤسسات بريتون وودز الرئيسية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي اخترقت أجندات السياسة الاقتصادية للعديد من البلدان النامية منذ أواخر السبعينيات فصاعدا**[2].

شهدت الفترة من أواخر السبعينيات إلى أوائل التسعينيات طفرة كبيرة في الأفكار النيوليبرالية في سياق عملية استراتيجيات التنمية. وقد مثلت هذه الثورة المضادة النيوليبرالية اعتداء كبيرا على التنمية الوطنية، التي لعبت الدولة دورا نشطا في عملية التنمية من خلال هذه الاستراتيجيات مثل التصنيع الذي يحل محل الواردات والقمع المالي. دعت العقيدة النيوليبرالية الناشئة إلى نموذج جديد للتنمية يقوم على أولوية الفردية، وليبرالية السوق، والتوجه نحو الخارج، وانكماش الدولة. كان المبدأ المنظم للاقتصاد السياسي النيوليبرالي هو فكرة دولة الحد الأدنى، التي تكمن وظائفها الأساسية في تأمين القانون والنظام، وضمان الاستقرار الاقتصادي وتوفير البنية التحتية المادية اللازمة.[3] واستنادا الى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على أن تدخل الدولة بشكل متزايد يعتبر عقبة رئيسية أمام التنمية والاجتماعية ، ويبدو أن الأسواق الحرة كانت بمثابة الدواء الشافي ، كما أن الاصلاح السياسي الناجح التنمية المستدامة يتطلبان تدخل الدولة بحد أدنى وأن صعود العقيدة النيوليبرالية كان محدودا ذاتيا،فقد وجد مشاكل في التنفيد .[4]

[1] Gore, Charles., OP.Cit , P 790.

[2] Öniş, Ziya, and Fikret Şenses. "Rethinking the emerging post- Washington consensus." *Development and change* 36.2 (2005): 263-290, P 263.

[3] Ibid , P 264.

[4] Ahrens, Joachim. "Toward a post-Washington consensus: the importance of governance structures in less developed countries and economies in transition." *Journal for Institutional Innovation, Development and Transition* 4 (2000): 78-96 , P1.

3-12-1 اجماع واشنطن تحت التحدي:

بدأ الوضع المهيمن للنموذج النيوليبرالي يتعرض لانتقادات جدية مع بداية التسعينيات. كان التحدي الفكري المتنامي للعقيدة النيوليبرالية يرتكز على تراكم الأدلة التجريبية التي قوضت الادعاء الأساسي لإجماع واشنطن بأن التحرير الشامليرتبط بالأداء الاقتصادي المتفوق. كان أحد العناصر المؤثرة للغاية في عودة الليبرالية الجديدة هو تفسير النجاح في شرق آسيا. لقد تم تفسير الأداء الاقتصادي المتفوق للبلدان الحديثة التصنيع في شرق آسيا، ليس فقط في مجال النمو الاقتصادي ولكن أيضا من حيث المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، بطريقة توفر دعما قويا للنموذج النيوليبرالي. فقد تمكنت بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان، على سبيل المثال، من الجمع بين معدلات النمو الاقتصادي المتميز والأداء المذهل في مجالات توسيع فرص العمل، الحد من الفقر، تعزيز النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل . في الرؤية النيوليبرالية، كانت البلدان الصناعية الوطنية الآسيوية ناجحة لأنها كانت أقل حمائية، وأكثر توجها نحو الخارج وأقرب إلى معايير السوق الحرة من نظيراتها في أجزاء أخرى من العالم النامي (انظر ليتل، 1982). ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي كانت شديدة النزعة من حيث الحماية في سياساتها الاقتصادية، لم تشهد معدلات أبطأ في النمو الاقتصادي فحسب، بل شهدت أيضا ارتفاعا في عدم المساواة في الدخل ونجاحا محدودا من حيث توسيع فرص العمل والحد من الفقر، كما شهدت هذه البلدان أيضا عدم استقرار وأزمات اقتصادية حادة .

هذا النوع من الانقسام الذي شكل أحد الركائز الأساسية، فقد تعرض إجماع واشنطن لتحديات خطيرة بسبب الروايات الأكثر دقة وتفصيلا عن النجاحات في شرق آسيا. وقد سلطت التفسيرات المؤسساتية للنمو المفرط في كوريا الجنوبية وتايوان الضوء على حقيقة مفادها أن التصنيع السريع والاعتماد على النمو الاقتصادي القائم على ترويج الصادرات كان في قلب الأداء الاقتصادي المتفوق في البلدين. ومع ذلك، لا يمكن تفسير النمو القوي وتنويع الناتج الصناعي والصادرات ببساطة بمنطق السوق الحرة: فقد شكلت الاستراتيجيات والسياسة الصناعية النشطة، التي أملتها الاعتبارات المتعلقة بالقدرة التنافسية الأطول أجلا والميزة النسبية اديناميكية، القوة المركزية. العناصر المساهمة في نجاحها.

ان أصول ومسار "إجماع واشنطن" أفكاره مرتبطة بحركة البلدان النامية نحو الأسواق الحرة في الثمانينيات والتسعينيات. فقد اعتبر أن مفهوم الإجماع نتج من خلال القوى السياسية والعلمية - وليس كنظرية أكاديمية، بل بالأحرى ما أطلق عليه هول (1993) "نموذج السياسة". وتماشيا مع النظريات المؤسساتية للمنظمات، فإنه لوحظ كذلك أن التأثير الاستثنائي لإجماع واشنطن يمكن إرجاعه إلى طبيعته المزدوجة: فقد احتوى، أولا على مجموعة من الوصفات المعتمدة مهنيا لحكومات البلدان النامية والتي عكست المزاج السائد بين الاقتصاديين الأكاديميين. في ذلك الوقت: الخصخصة، ورفع الحواجز التجارية، وما إلى ذلك؛ وثانيا، احتوى على مجموعة من الوصفات للمؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لإصلاح الإدارة الاقتصادية في البلدان النامية من خلال الإقراض المشروط القائم على السياسات .[1]

[1]Babb, Sarah. "The Washington Consensus as transnational policy paradigm: Its origins, trajectory and likely successor." *Review of International Political Economy* 20.2 (2013): 268-297, P 268-267.

تبنت الدول الناشئة عدة نماذج مختلفة وتختلف من مرحلة الى أخرى و قد تكون متداخلة من أجل تحقيق معدلات نمو مستدامة فنجد دول أمريكا اللاتنية كان اعتمادها على تصدير المنتوجات الزراعية والمواد الخام وظلت قائمة عليه فنجد البرازيل تعتمد على على منتوجات مثل البن و فول الصويا والدرة ولحوم البقر ، كما نجد الارجنتين تخصصت في الدرة والقمح و أما الصين والهند كان اعتمادهما على على الارز والقمح بالاضافة الى ان الهند قد لوحظ تراجعها في القطن

أما روسيا تختص بالدرجة الأولى على شعبة القمح ، كما أن شهدت الزراعة انخفاضا في القوى العاملة في الزراعة الذي انتشر على نطاق واسع في الفترة 1950-1970 أي العقدين اللدين تغطيهما تقديرات منظمة العمل الدولية .

في خمسينيات القرن العشرين، اعتقد العديد من الاقتصاديين أن نموذج التصنيع باستبدال الواردات من السياسات الرامية إلى تقييد الواردات من السلع المصنعة . كان أفضل استراتيجية تجارية لتعزيز التصنيع والنمو الاقتصادي في البلدان الناشئة. وبحلول منتصف الستينيات، كان هناك خيبة أمل واسعة النطاق إزاء نتائج مثل هذه السياسات، فاتجهت كل الدول اللاتينية والنمور الأربعة الى نموذج النو القائم على ترويج الصادرات ، في الفترة 1966-1973 حققت معدلات نمو الصادرات الصناعية مرتفعة وخاصة كل من دول كوريا ، سنغافورة ، تايوان ، البرازيل والأرجنتين

وفي عام 2001 انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية ، حققت معدل نمو الصادرات السلعية 86 % في سنة 2003 .أصبح هذا التوسع التجاري الصيني السريع جزءا من تقارب الصين السريع نحو حالة ثابتة جديدة من التكامل في الأسواق العالمية .

الفصل الثالث:

أدبيات التجريبية

و الدراسة القياسية.

مقدمة الفصل الثالث :

أشرنا في الجانب النظري أن هناك نماج عديدة و متباينة تبنتها الدول الناشئة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة على المدى الطويل ، في هذا الفصل سوف نتطرق في المبحث الأول الى بعض الدراسات التجريبية ، أما المبحث الثاني خصصناه الى الدراسة القياسية باستخدام تقنية بانل، حيث تناولنا في منهجية البحث التعريف بمصادر المتغيرات التي تضمنها النموذج . ثم قمنا باجراء عدة اختبارات المواصفات المسبقة في نماذج بانل مثل الاستقرارية و اختبار التوزيع الطبيعي و التعددية الخطية. كما يشمل هذا المبحث على اختبار التأثيرات الفردية، و هو الاختبار المحدد لاستخدام نموذج بانل ، بالإضافة إلى اختيار النموذج الأنسب من خلال مجموعة من الاختبارات من أجل المفاضلة بين النماذج. في حين خصصنا المبحث الثالث لتقدير النماذج و تحليل النتائج التي توصلنا اليها بالاستعانة بعدة تجارب لبعض الدول ناشئة .

المبحث الأول : أدبيات الدراسة .

في الآونة الأخيرة ازداد النقاش والجدل حول تطور الدول الناشئة الذي يظهر من خلال معدلات النمو المرتفعة و الاندماج الاقتصادي فيما بينها ، حيث أصبحت تشكل كتل بارزة مستعملة عدة نماذج نمو اقتصادية . وفي هذا الاطار سوف نستعرض بعض الدراسات التجريبية التي تناولت نماذج النمو الاقتصادي وكدا العوامل المساعدة على الحفاظ على معدلات مرتفعة على المدى الطويل في الدول الناشئة .

1-1العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي في الدول الناشئة :

- تهدف دراسة (Öner, 2022)[1] إلى وصف العلاقة المالية بين مؤشر MSCI EM المقبول كمؤشر للأسواق الناشئة، ومؤشرات المخاطر العالمية، بيانات الإغلاق اليومي للفترة 28.03.2011 - 25.03.2022. تم الحصول على مجموعة البيانات من خدمات بيانات بلومبرج. واجراء اختبار السببية تودا-ياماموتو (Toda-Yamamoto). واختبارات الاستجابة النبطية وتحلل التباين على المتغيرات. تشير النتائج تشير النتائج الى وجود علاقة بين مؤشرات التقلب VIX وOVX وGVX و مؤشر MSCI EM. وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة يتأثر بمؤشرات التقلب، كما ينبغي أن يأخذ المستثمرون في الأسواق المالية هذه النتيجة بعين الاعتبار.

- دراسة (Pradhan et al ،2019)[2] بعنوان The Nexus Between Economic Growth, Stock Market Depth, Trade Openness, And Foreign Direct Investment لعينة متكونة من 25 دولة من جنوب شرق آسيا خلال خمسة عقود من الزمن (1961-2012) باستعمال التكامل المشترك واختبار السببية. تشير النتائج الى وجود علاقة توازن على المدى الطويل بين المتغيرات وإن الانفتاح التجاري ، والاستثمار الأجنبي المباشر و سوق الأوراق المالية بشكل عام هي سبب النمو الاقتصادي على المدى الطويل .

- دراسة (De Santis, 1997)[3] بعنوان Stock returns and volatility in emerging financial markets لعينة من دول ناشئة خلال الفترة 1988-1996 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الشرطي المعمم .GARCHتشير النتائج أن الأسواق الناشئة لديها تقلبات أعلى واحتمال مشروط لتغيرات أسعار الأسهم من الأسواق الناضجة ونجد كدلك أن مخاطر التسعير لوحظت أكثر في أسواق أمريكا اللاتينية دون دول آسيا .

- تدرس مقالة (El-Wassal, 2005)[4] بعنوان Understanding the growth in emerging stock markets لـ 40 دولة ناشئة في الفترة 1980-2000 باستخدام نموذج المربعات الصغرى والتأثيرات الثابتة .تشير النتائج الى أن النمو الاقتصادي وسياسات التحرير المالي واستثمارات المحافظ الأجنبية كانت من العوامل الرئيسة لنمو أسواق الأسهم الناشئة مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في هده البلدان.

- دراسة (Oskooe, 2010)[5] بعنوان Emerging Stock Market Performance and Economic Growth لدولة ايران

[1] Öner, Selma. "The effects of global risk indicators on the MSCI emerging markets index." *Financial Internet Quarterly* 18.3 (2022),

[2] Pradhan, Rudra P., Mak B. Arvin, and John H. Hall. "The nexus between economic growth, stock market depth, trade openness, and foreign direct investment: the case of ASEAN countries." *The Singapore Economic Review* 64.03 (2019): 461-493.

[3] De Santis, Giorgio. "Stock returns and volatility in emerging financial markets." *Journal of International Money and finance* 16.4 (1997): 561-579.

[4] El-Wassal, Kamal A. "Understanding the growth in emerging stock markets." *Journal of Emerging Market Finance* 4.3 (2005): 227-261.

[5] Oskooe, Seyyed AP. "Emerging stock market performance and economic growth." *American Journal of Applied Sciences* 7.2 (2010): 265.

خلال الفترة 1997-2008 باستعمال نموذج VECM واختبار السببية ل Granger.خلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين تقلبات أسعار الأسهم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل بالإضافة الى وجود علاقة إيجابية بين أسعار الأسهم والنمو الاقتصادي على المدى القصير وأيضا استنتج أن النشاط الاقتصادي الحقيقي هو العامل الرئيسي في حركة أسعار الأسهم على المدى الطويل .

- دراسة (Foresti, 2006)[1] بعنوان Testing for Granger causality between stock prices and economic growth

لدولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2000-2005 باستعمال اختبار السببية لـ Granger.تشير النتائج أسعار الأسهم يمكن استخدامها من أجل التنبؤ بالنمو الاقتصادي والعكس غير صحيح .

- دراسة (Koojaroenprasit ،2012)[2] بعنوان The impact of foreign direct investment on economic growth لدولة كوريا الجنوبية خلال الفترة الزمنية من 1980-2009، باستخدام الانحدار المتعدد ، تشير النتائج الى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بينما الاستثمار المحلي ليس له تأثير كبير .

- دراسة لـ [3] (Zhang, 2001) بعنوان Does foreign direct investment promote economic growth? لعينة متكونة من احدى عشر دولة من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1960-1997 باستخدام نموذج VAR ونموذج تصحيح متجهات الخطأ ECMوإجراء اختبار ديكي واختبار جوهانس للتكامل المشترك ، كما طبق اختبار جرينجر للسببية Granger causality test. خلصت الدراسة الى وجود علاقة تكامل متزامن على المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي بالنسبة الى أربع دول شرق آسيا وهم : هونغ كونغ، إندونيسيا، سنغافورة تايوان ودولة واحدة من أمريكا اللاتينية وهي المكسيك ، ووجود علاقة سببية قصيرة المدى بالنسبة الى كل من الدول كوريا ، ماليزيا ، تايلندا ، وسنغافورة البرازيل وبالنسبة لكولومبيا علاقة سببية طويلة المدى ، أما المكسيك علاقة سببية ثنائية الاتجاه .

- دراسة (Anwar & Nguyen, 2010)[4] بعنوان Foreign direct investment and economic growth in Vietnam لـ 61 مقاطعة في فيتنام من 1996 إلى 2005 باستخدام تقنية بيانات بانل .تشير النتائج عن وجود رابط ثنائي الاتجاه يعزز بشكل متبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و سيكون أكبر إذا تم استثمار المزيد من الموارد في التعليم والتدريب ، وتطوير الأسواق المالية ، وفي تقليص الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والمحلية.

- دراسة (BENYAMINA & MOKHTARI, 2022)[5] بعنوان « The relationship between stock prices and

[1] Foresti, Pasquale. "Testing for Granger causality between stock prices and economic growth." (2006).

[2] Koojaroenprasit, Sauwaluck. "The impact of foreign direct investment on economic growth: A case study of South Korea." *International Journal of Business and Social Science* 3.21 (2012).

[3] Zhang, Kevin Honglin. "Does foreign direct investment promote economic growth? Evidence from East Asia and Latin America." *Contemporary economic policy* 19.2 (2001): 175-185.

[4] Anwar, Sajid, and Lan Phi Nguyen. "Foreign direct investment and economic growth in Vietnam." *Asia Pacific business review* 16.1-2 (2010): 183-202.

[5] BENYAMINA T, MOKHTARI F, BENZEMRA M ., (2022), « The relationship between stock prices and foreign direct investment on economic growth in emerging countries. A comparative analysis during the period 2000-2018», Scientific review of economic future, Vol.10. n°01, p. 071-084.

.foreign direct investment on economic growth in emerging countries حول أثر أسعار الأسهم و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في عينة من دول ناشئة خلال الفترة 2000-2018 .تم الاعتماد على تقنية بيانات بانل.تشير نتائج التقدير الى وجود علاقة إيجابية بين كل من أسعار الأسهم بالقيم الاجمالية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في حين أثر سلبي بين معدل دوران الأسهم المحلية والنمو الاقتصادي .مما استنتج أن الفوائض المالية التي مصدرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أثر فعال على النمو الاقتصادي في دول العينة . توصي الدراسة بالاعتماد على تقنيات أكثر دقة مثل نماذج بانل وتوسيع العينة في الدراسات المستقبلية .

- دراسة [1](بن يمينة و مختاري، 2021)أثر الانفتاح التجاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة على النمو الاقتصادي في عينة لدول ناشئة خلال الفترة الممتدة من 2000-2018.تم الاعتماد على بيانات تقنية بانل. خلصت نتائج التقدير الى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في حين الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية بالنسبة لدول العينة .

- دراسة [2]Amorim et al (2016)بعنوان Governance and Growth العلاقة الديناميكية بين النمو الاقتصادي والعديد من معايير جودة الحوكمة عبر عينة واسعة من البلدان باستخدام السلاسل الزمنية والمقطعية لبيانات بانل للفترة 1996-2014 تشير النتائج أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي للمدة تتجاوز العشر سنوات، وأن نسبة 33٪ من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بالتغيرات في الحوكمة .

- دراسة[3]Mercan et al (2013)حول تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصاديعبر طريقة تحليل السلاسل الزمنية لبيانات بانل في عينة من خمس دول ناشئة البرازيل ، روسيا ،الهند والصين وتركيا خلال الفترة الممتدة من 1989-2010 ، تبين أن نموذج الأثار الثابت هو النموذج ملائم وأن العلاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بحيث ارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1٪يرتفع مستوى النمو الاقتصادي بنسبة 0.27٪ في البلدان محل الدراسة.

- Acaravci and Erdogan[4](2017)بعنوان: The Relationship between Institutional Structure and Economic Growth ، و التي بحثت عن العلاقة بين الهيكل المؤسساتي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل الديناميكي لعينة متكونة من مجموعتين. المجموعة الأولى دولG7والمجموعة الثانية 14 دولة أخرى لها ظروف متشابهة من الناحية الاقتصادية والمؤسساتية خلال الفترة 1993-2012 .باستعمال اختبار LM de Breusch-Pagan المعدل للتحيز واختبار الاستقرارية ADF وتطبيق Durbin-Hausman للتكامل المشترك، أفضت النتائج المحصل عليها هي وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بين الهيكل المؤسساتي والنمو الاقتصادي لدول G7 وعدم جود علاقة تكامل مشترك بالنسبة للمجموعة الثانية . ويمكن تفسير التأثير الإيجابي للهيكل المؤسساتي على النمو الاقتصادي في

[1] بن يمينة, et al. "أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة على النمو الاقتصادي." (2021).

[2] Amorim, Guilherme, and Marcelo Eduardo Alves Da Silva. "Governance and growth: A panel var approach." *Erişim adresi: https://www. anpec. org. br/encontro/2016/submissao/files_I/i6-b664b335dcf00c41e5f5adbbd539cbd1. pdf* (2016).

[3] Mercan, Mehmet, et al. "The effect of openness on economic growth for BRIC-T countries: Panel data analysis." *Eurasian Journal of business and economics* 6.11 (2013): 1-14.

[4] Acaravci, Ali, and Sinan Erdogan. "The Relationship between Institutional Structure and Economic Growth: A Comparative Analysis for Selected Countries." International Journal of Economics and Financial Issues 7.6 (2017): 141.

دول مجموعة السبعة من خلال خلق بيئة من الثقة للأنشطة الاقتصادية وبالتالي، فإن السياسات التي تهدف إلى تشجيع التحسينات في الجودة المؤسساتية في دول مجموعة السبعة ساهمت في زيادة الرخاء الاقتصادي.

- كما قدم كل من(2019) Gadelha and Divino[1] دراسة بعنوان:Institutions, growth and economic stability، حول تأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي للدول، من خلال عينة مكونة من 118 دولة خلال الفترةمن 2002 إلى 2016 مستخدمين نموذج VAR . أشارت النتائج إلى أن الكفاءة المؤسساتية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي وتساهم في زيادة النمو والاستقرار الاقتصادي للدول. في المتوسط ، تؤدي صدمة مؤقتة من وحدة واحدة في كفاءة المؤسسات إلى زيادة قدرها ب 1.17٪ في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة من الصدمة ،بحيث تعمل التحسينات المؤسساتية على رفع كفاءة الإنفاق العام وارتفاع متزامن في الناتج المحلي الإجمالي ومنه تعتبر السياسة المالية قناة مهمة لنقل تأثيرات المؤسسات على الأداء الاقتصادي. ،كما أظهرت الدراسة أن المكاسب في الكفاءة المؤسساتية تكون أكثر ملاءمة للبلدان ذات المستويات المنخفضة من الدخل.

- دراسة(2016) Góes[2]بعنوان: Institutions and growth ، والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي باستعمال نموذجGMM لعينة مكونة من 119 دولة لمدة عشر سنوات،توصلت الدراسة إلى أن على أن الصدمات الخارجية التي تؤثر في الجودة المؤسساتية لها تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تؤدي صدمة بنسبة 1%في المائة في الجودة المؤسساتية إلى زيادة قدرت ب 1.7% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بعد 6 سنوات حيث أن التحسينات الخارجية في الجودة المؤسساتية لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد كما أن العائدات تؤدي الى تحسين الجودة المؤسساتية ، وأن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع للفرد لها جودة مؤسساتية أعلى .

- دراسةKraipornsak[3] وآخرون (2018) بعنوان :Good governance and economic growth ، أجرت تحقيق مقارن للحوكمة الرشيدة في تايلاندا مع مجموعة من مكونة من 16 دولة آسيوية خلال الفترة من 1996- 2016 و باستعمال نموذج GMM، خلصت النتائج إلى أن تحقيق زيادة 1% من متوسط مؤشر الحوكمةيؤدي لزيادة نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بمقدار 31.34 دولار أمريكي أو 0.54 %سنويا في الدول الآسيوية. بينما في حالة الدخل في تايلاند يحقق الدخل للفردي نسبة 2.57 %سنويا ، ومنه أن تايلاندا لا يمكنها تحقيق دخل فردي مرتفع إلاإذاقامت بإصلاحات تمس مؤشرات الحوكمة.

- دراسة Emara (2016)[4] بعنوان:The Impact of Governance Environment on Economic Growth، قامت بتقييم تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من 188 دولة مع التركيز على 21 دولة شرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة بين 2009 و 2013 . اختيار هذه الفترة كان سببه إظهار مقارنة حول تغيير الحوكمة قبل

[1]Gadelha, Aline, and Jose Divino. "Institutions, growth and economic stability." Economics Bulletin 39.1 (2019): 554-563.

[2]Góes, Carlos. "Institutions and growth: A GMM/IV panel VAR approach." Economics Letters 138 (2016): 85-91.

[3]Kraipornsak, Paitoon. "Good governance and economic growth: An investigation of Thailand and selected Asian countries." Eurasian Journal of Economics and Finance 6.1 (2018): 93-106.

[4]Emara, Noha. "The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries." Journal of Economics Library 3.1 (2016): 24-37.

وبعد الربيع العربي الذي بدأ في تونس في عام 2010.أشارت النتائج إلى أن تسعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أظهرت ارتباطا إيجابيا بين الحوكمة والنمو الاقتصادي.

- دراسة Kim[1]وآخرون (2018) بعنوان: Heterogeneity in the effects of government size and governance on economic growth ، لعينة متكونة 47دولة من بلدان نامية ومتقدمة باستعمال panel smooth transition regression خلال الفترة الممتدة 1984-2012 . وجدت أن الحوكمة الجيدة تساعد الحكومة على تطوير القطاع الإنتاجي و بالتالي تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما خلصت الدراسة إلى أن حجم الحكومة يضر بالنمو عند مستوى معين و أن الحوكمة تصبح مفيدة للنمو فوق مستوى معين من الحوكمة.هذه النتيجة كانت أكثر وضوحا في البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة و توفر دعمالدور حجم الحكومة والحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي.

- في حين حاولت دراسة (2018)[2] lshammari and Aleissaبعنوان: Does Good Governance Promote Economic Growth According to Countries Conditional Income Distribution. ، تحليل التأثير النسبي للحوكمة الجيدة على أداء النمو الاقتصادي لعينة متكونة من 100 دولة خلال الفترة من 1996 إلى 2018. باستخدام تقدير التأثيرات المجمعة والثابتة والتأثيرات العشوائية. حيث أكدت النتائج أن تأثير الحوكمة الجيدةيختلف باختلاف الدخل بين الدول، حيث تؤثر مؤشرات الحوكمة الجيدة للبلدان منخفضة الدخل على النمو الاقتصادي أكثر من تلك الخاصة بالبلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع. كما أن السيطرة على الفساد لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض.

- دراسة Amorim and Da silva[3](2016) بعنوان: Governance and Growth ، حول العلاقة الديناميكية بين النمو الاقتصادي باستخدام معايير جودة الحوكمة في عينة واسعة من البلدان باستخدام السلاسل الزمنية والمقطعية لبيانات بانل للفترة 1996-2014، توصلت النتائج إلى أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي للمدة تتجاوز العشر سنوات، وأن نسبة 33٪ من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بالتغيرات في الحوكمةوبالتالي فان عملية إصلاح معايير الحوكمة من شأنها تعزيز وثيرة النمو الاقتصادي في دول العينة

- دراسة(2019) Glawe and Wagner[4] بعنوان: The Role of Institutional Quality for EconomicGrowth in Europe ، لعينة متكونة من 35 دولة أوروبية خلال الفترة الممتدة 1996-2014 باستخدام السلاسل الزمنية والمقطعية لبيانات بانل ونموذج GMM، أظهرت النتائج أن الجودة المؤسساتية هي المحرك الرئيسي لنمو دخل الفرد في أوروبا بحيث أن لها تأثير إيجابي و ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي ،كما أن الاستقرار السياسي ، وسيادة القانون ، والجودة التنظيمية ، والسيطرة على الفساد لها أهمية خاصة ، بينما مؤشري الصوت والمساءلة و فعالية الحكومة أقل أهمية.

- دراسة (2011)Nawaz[1] بعنوان:.The Institutions-Growth Nexus: Stages of Development ،لعينة متكونة 24

[1]Kim, Dong-Hyeon, Yi-Chen Wu, and Shu-Chin Lin. "Heterogeneity in the effects of government size and governance on economic growth." Economic Modelling 68 (2018): 205-216.

[2]Alshammari, Nayef, WaelAlshuwaiee, and NourElhudaAleissa. "Does "Good" Governance Promote Economic Growth According to Countries' Conditional Income Distribution." Journal of Reviews on Global Economics 8 (2019): 1046-1061.

[3]Amorim, Guilherme, and Marcelo Eduardo Alves Da Silva. "Governance and Growth: A Panel VAR Approach." (2016).

[4]Glawe, Linda, and Helmut Wagner. "The Role of Institutional Quality for Economic Growth in Europe." *Available at SSRN 3375215* (2019).

دولة آسيوية خلال الفترة 1996-2008 باستخدام نموذج تحليل بيانات بانلالديناميكي المعتمد على تقدير GMM-SYS. أظهر التحليل العام لهذه الدراسة أن المؤسسات مهمة في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لكن مع ذلك، فإن تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي يختلف عبر المناطق ويعتمد على مستوى وجود التنمية. خلصت النتائج إلى أن المؤسسات أكثر فاعلية في المناطق المتقدمة مقارنة بالمناطق النامية. بحيث يكون للسيطرة على الفساد وسيادة القانون والجودة التنظيمية دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأمد في شرق آسيا أكثر من جنوبها. و بالتالي تتطلب البلدان المختلفة مجموعة مختلفة من المؤسسات لتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- دراسة Huang and Ho[2](2017) بعنوان: Governance and economic growth in Asia، لعينة من 12 دولة آسيوية مصنفة على أنها دول حرة و حرة جزئيا وغير حرة خلال الفترة الممتدة من 1996-2014 باستعمال اختبار Granger. أظهرت النتائج أنه باستثناء كوريا الجنوبية ، لم تظهر الدول الحرة أي علاقة سببية مهمة من أبعاد الحوكمة إلى النمو الاقتصادي. بالنسبة للبلدان "الحرة جزئيا"، باستثناء إندونيسيا وتايلاند، فإن سيادة القانون تسبب النمو الاقتصادي أما بالنسبة للبلدان "غير الحرة"، فهناك علاقة سببية تتعلق بفعالية الحكومة وسيادة القانون على النمو الاقتصادي. بشكل عام تؤدي الأبعاد المختلفة للحوكمة إلى نمو اقتصادي أكثر أهمية في البلدان غير الحرة" مقارنة بالدول "الحرة" و "الحرة جزئيا".

2-1 الزراعة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة :

-تتناول دراسة (Awokuse & and Ruizhi Xie. , 2015)[3]بعنوان Does agriculture really matter for economic growth in developing countries?." حول المساهمة المحتملة للزراعة في النمو الاقتصادي التي تعتبر موضوع جدل كبير بين اقتصاديين التنمية. بحيث يرى البعض أن التنمية الزراعية شرط مسبق للتصنيع، وآخرون يختلفون بشدة ويطالبون بمسار مختلف. وبالاستفادة من التطورات الأخيرة في أساليب الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية، وتحاول هذه المقالة دراسة مسألة ما إذا كانت الزراعة يمكن أن تكون بمثابة محرك النمو الاقتصادي. تقدم نتائج التحليل التجريبي أدلة قوية.على أن الزراعة هي محرك النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك نجد أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-تناولت دراسة (Carter, Barham, & Mesbah., 1996)[4] بعنوان "Agricultural export booms and the rural poor in Chile, Guatemala, and Paraguay." حول الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات والتحول إلى استراتيجيات التنمية المتطلعة إلى الخارج مما أدى دلك الى الاهتمام بالصادرات الزراعية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. وفي التسعينيات، ظلت استراتيجيات التصدير تفرض على تعزيز التنمية الزراعية المحلية. وقد تحقق بالفعل نمو سريع إلى حد غير

[1]Nawaz, Saima. "The Institutions-Growth Nexus: Stages of Development." (2011).

[2]Huang, Chiung-Ju, and Yuan-Hong Ho. "Governance and economic growth in Asia." The North American Journal of Economics and Finance 39 (2017): 260-272.

[3]Awokuse, Titus O., and Ruizhi Xie. "Does agriculture really matter for economic growth in developing countries?." *Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienne d'agroeconomie* 63.1 (2015): 77-99.

[4]Carter, Michael R., Bradford L. Barham, and Dina Mesbah. "Agricultural export booms and the rural poor in Chile, Guatemala, and Paraguay." *Latin American Research Review* 31.1 (1996): 33-65.

عادي في الصادرات الزراعية في العديد من البلدان. فمن منتصف إلى أواخر الثمانينات، نمت الصادرات الزراعية غير التقليدية بمعدلات بلغت 222 في المائة في تشيلي، و78 في المائة في غواتيمالا، و348 في المائة في كوستاريكا. وفي باراجواي ، تضاعفت الصادرات الزراعية ثلاث مرات تقريبا خلال عقد الثمانينيات .

-دراسة (Hwa, 1988)[1] بعنوان "The contribution of agriculture to economic growth: some empirical evidence." لعينة متكونة 87 دولة نامية باستخدام الانحدار الخطي خلال الفترة 1960-1970 . وقد أظهرت النتائج أن التباين في النمو الصناعي بين البلدان يرتبط بشكل كبير بالتباين بين البلدان في النمو الزراعي خلال عملية التنمية. وقد أثبت كذلك أن النمو الزراعي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، كما أن دور الزراعة يبدو أنه لا يقل أهمية عن دور الصادرات في تعزيز الإنتاجية. بالإضافة الى أن النمو الزراعي السريع يرفع من كفاءة نقل الموارد (رأس المال والعمالة) بين القطاعين الزراعي وغير الزراعي ويتسق تأثير الزراعة في النمو الاقتصادي مع زيادة درجة التصنيع في البلدان النامية.

3-1 نموذج التصنيع باستبدال الواردات :

- في تحليل (Balassa, 1981)[2] بعنوان "The newly-industrializing developing countries after the oil crisis." لتجربة البلدان النامية الحديثة التصنيع خلال الفترة التي أعقبت تضاعف أسعار النفط أربع مرات في 1974/1973 والركود العالمي في 1975/1974 لـ انثنى عشرة (12) دولة مقسمة الى أربع مجموعات على حسب السياسات المطبقة في تقدير تأثيرات الصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات واستجابات السياسات لهذه الصدمات. اعتمدت دول المجموعة الأولى كوريا وسنغافورة وتايوانالاستراتيجيات الموجهة نحو الخارج، والتي توفر حوافز مماثلة للمبيعات في الأسواق المحلية والأجنبية، بعد الانتهاء من المرحلة الأولى من إحلال الواردات التي استلزمت استبدال واردات السلع الاستهلاكية غير المعمرة ومدخلاتها بالإنتاج المحلي. أما المجموعة الثانية، وهي الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك، فقد انتقلت إلى المرحلة الثانية من إحلال الواردات، والتي تنطوي على تعويض واردات السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية والاستهلاكية المعمرة بالإنتاج المحلي، ولكنها قامت بعد ذلك بإصلاح نظام الحوافز لديها. من خلال الحد من التحيز ضد الصادرات. وفي المقابل، بدأت دول المجموعة الثالثة، إسرائيل ويوغوسلافيا، في ترويج الصادرات في وقت مبكر ولكن جهودها تباطأت بعض الشيء بعد ذلك. وأخيرا، واصلت الهند وشيلي وأوروغواي، المصنفة في المجموعة الرابعة، ملاحقة استراتيجيات موجهة نحو الداخل طيلة الفترة التي سبقت أزمة النفط في عام 1973.

- تبحث دراسة Aregbeshola وآخرون (2017)[3] بعنوان "Import substitution industrialisation and economic growth–Evidence from the group of BRICS countries." حول أهمية التصنيع بديل الواردات في الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1960-2016 باستعمال تقنية GMM و SGMM .أظهرت النتائج توجد علاقة ايجابية قوية بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي وتخفيض الدعم الموجه للصادرات يحفز النمو الاقتصادي ومنه أن ISI له دور فعال ي النمو الاقتصادي .

[1] Hwa, Erh-Cheng. "The contribution of agriculture to economic growth: some empirical evidence." *World development* 16.11 (1988): 1329-1339.

[2] Balassa, Bela. "The newly-industrializing developing countries after the oil crisis." *Weltwirtschaftliches Archiv* H. 1 (1981): 142-194.

[3] Aregbeshola, R. Adewale. "Import substitution industrialisation and economic growth–Evidence from the group of BRICS countries." (2017).

- تناقش دراسة (Waterbury, 1999)[i] بعنوان "The long gestation and brief triumph of import-substituting industrialization." الأصول التاريخية للتصنيع بديل الواردات للدول باعتبارها استراتيجية التنمية السائدة بعد الحرب العالمية الثانية وتطرق البالاستراتيجية المفضلة لجميع الدول الصناعية المتأخرة تقريبا لمحاولة اللحاق بالدول الصناعية الأساسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هي التصنيع الذي يحل محل الواردات (ISI). فيتعين على البلدان النامية التي لم تتحول إلى التصنيع بعد في غياب مستويات عالية من الحماية ، كان لزاما على الدول من الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية .

- تطرقت دراسة (Ogujiuba & and Enwere Dike. , 2011)[1] بعنوان "Import substitution industrialization as learning process: SubSaharan African experience as distortion of the "good" business model." الى تحليل اقتصاد دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تسعى إلى الخضوع لثورة صناعية. أحد المواضيع المتكررة في نموذج شرق آسيا هو استخدام مرحلة التصنيع لاستبدال الواردات (ISI) كأساس للتعلم التكنولوجي والأعمال التجارية الدولية ، بحيث شرعت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا في تنفيذ مبادرة إنشاء الصناعات في وقت مبكر يعود إلى عقود ما بعد الحرب الثانية ، كما استندت على تطبيق سياسة صناعية حمائية ، تشير الدراسات الأدبية الى فشل دول أفريقيا جنوب الصحراء في تطوير القدرات اللازمة للتصنيع، وأيضا في إنتاج ما يكفي لخدمة الطلب المحلي المتزايد.

- تهدف دراسة (Maxfield & and James H. Nolt. , 1990)[2] بعنوان "Protectionism and the internationalization of capital: US sponsorship of import substitution industrialization in the Philippines, Turkey and Argentina." تفسير التحليلات التقليدية للسياسات الاقتصادية لدول العالم الثالث الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في رعاية التصنيع البديل للواردات (ISI) في هذه البلدان بعد الحرب العالمية الثانية. عادة ما تعتبر سياسة التنمية الحمائية هذه بمثابة مشروع للدول النامية . أيضا أن المبادرة الأمريكية المستقلة لتعزيز مبادرة التجارة الدولية جاءت من أولئك الذين يرتبطون بشكل عام بسياسة التجارة الليبرالية،فقد استفادت الشركات الكبرى طالما تمكنت من الاستثمار خلف حواجز التعريفة الجمركية التي فرضتها استراتيجية (ISI) . وأعربوا عن أملهم في أن يكون برنامج ISI مجرد برنامج مؤقت حتى يتم استعادة التوازن الاقتصادي العالمي والنمو في أعقاب الحرب. ومع ذلك، استمرت الولايات المتحدة في دعم مبادرة ISI طوال الخمسينيات من القرن الماضي لأنه حتى وقت قريب، جعلت مقاومة أنصار الحماية في الولايات المتحدة من الصعب خفض التعريفات الأمريكية بما يكفي لحث البلدان النامية على الاعتماد على النمو المدفوع من الخارج.

- تعالج دراسة (Adewale, 2017)[3] بعنوان "Import substitution industrialisation and economic growth–

[1]Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere Dike. "Import substitution industrialization as learning process: Sub Saharan African experience as distortion of the "good" business model." *Business and Management Review* 1.6 (2011): 8-21.

[2]Maxfield, Sylvia, and James H. Nolt. "Protectionism and the internationalization of capital: US sponsorship of import substitution industrialization in the Philippines, Turkey and Argentina." *International Studies Quarterly* 34.1 (1990): 49-81.

[3]Adewale, Aregbeshola R. "Import substitution industrialisation and economic growth—Evidence from the group of BRICS countries." *Future Business Journal* 3.2 (2017): 138-158

"Evidence from the group of BRICS countries. خلال الفترة 1960-2016 لدول BRICS(البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) باستخدام تقنية GMM، SGMM. تشير النتائج الى أن سياسة ISI ساعدت في تحفيز عملية التصنيع في هذه البلدان الخمسة، مع كون التأثيرات أكثر تقاربا على المدى القصير وتقنيات الاستجابة النبضية. ومن ثم يوصى بأن تتبنى البلدان الأقل نموا هذا الشكل من التكامل الاقتصادي وسياسة الصناعات التحويلية المحلية لاستبدال الواردات على المدى القصير، وتبني التحرير مع تحقيق مستوى أعلى من التصنيع على المدى الطويل.

- تهدف (Villarreal, 1990)[1] بعنوان "The Latin American strategy of import substitution: failure or paradigm for the region?." *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia*دراسة الى تحليل المسار التاريخي للتصنيع باستبدال الواردات و النمو القائم على ترويج الصادرات للبلدان أمريكا اللاتينية وخاصة دولتي البرازيل والمكسيك .تشير نتائج الدراسة التحليلية الى أن تقدم البرازيل بشكل أكبر في مرحلتها الثانوية من ISI، ويرجع ذلك جزئيا إلى سوقها الداخلية الأكبر. وكان تكاملها الصناعي الأكثر شمولا ودلك من خلال : (1) إعطاء أولوية عالية لإنشاء شركة محلية. صناعة السلع الرأسمالية و (2) تعزيز تركيز الدخل بشكل أكبر في الطبقات العليا والمتوسطة العليا من أجل إنشاء سوق ديناميكية للسلع الاستهلاكية المعمرة . أما بالنسبة للمكسيك، ارتفاع الحاد في أسعار النفط، كان سببا في دفع البلاد نحو مسار تصنيع جديد ينطوي على تحديات وفرص متميزة عن طريق تعزيز استراتيجيتها الخاصة بصناعة السلع الصناعية الثانوية و الاستمرار في تطوير صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة والوسيطة والرأسمالية، بالإضافة إلى تنويع الصادرات غير التقليدية مع توسيع برنامجها الواسع للتنقيب عن احتياطيات الهيدروكربون .

- تعتمد دراسة (Ogujiuba, Uche Nwogwugwu, & Dike., 2011)[2]بعنوان "Import substitution industrialization as learning process: Sub Saharan African experience as distortion of the "good" business model."على الأدبيات الموجودة لشرح الجوانب الرئيسية لنموذج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باعتباره تشويها لنموذج شرق آسيا الجيد. تركز الدراسة على العوامل الحمائية التي ظهرت في كلا النموذجين، وطبيعة السياسة الصناعية، وتؤكد على دور التصنيع كثيف العمالةباعتبارها "طريق دخول" مناسبا إلى التصنيع القائم على التصدير والتعلم التكنولوجي .

- تتناول دراسة (Otsuka & and Kaoru Sugihara, 2019)[3] بعنوان Paths to the emerging state in Asia and Africaمسألة كيف يمكن لدولة مندمجة في الاقتصاد العالمي كمحيط، أن تتحول إلى دولة ناشئة من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والتصنيع. كما تطرقوا الى عدة حالات تاريخية ومعاصرة عن التحول، فضلا عن الخلفية الدولية التي تم في ظلها هذا التحول بنجاح (أو تأخيره)، من خلال الجمع بين نهج التاريخ الاقتصادي واقتصاديات التنمية بهدف تحديد السياقات التاريخية ذات الصلة، أي "الظروف الأولية" والقوى الداخلية والخارجية التي حكمت الفترة

[1]Villarreal, René. "The Latin American strategy of import substitution: failure or paradigm for the region?." *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 292-320.

[2]Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere Dike. "Import substitution industrialization as learning process: Sub Saharan African experience as distortion of the "good" business model." *Business and Management Review* 1.6 (2011): 8-21.

[3]Otsuka, Keijiro, and Kaoru Sugihara. *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer Nature, 2019.

الانتقالية. وتهدف أيضا إلى فهم ما تحتاجه البلدان النامية ذات الدخل المنخفض الحالية من أجل التحول. تم تحديد ثلاث قوى اقتصادية دافعة لعملية التحول. وهي: (1) التصنيع كثيف العمالة، والذي يوفر فرص عمل وافرة للقوى العاملة؛ (2) التجارة الدولية، التي تسهل التقسيم الدولي الفعال للعمل؛ (3) التنمية الزراعية، التي تعمل على تحسين الأمن الغذائي من خلال زيادة إمدادات الأغذية الأساسية.

- تناقش دراسة (Sugihara, 2019)[1] المسارات التاريخية والمعاصرة للتنمية الاقتصادية والتصنيع في الدول الناشئة آسيا وافريقيا موضحا فيه وتيرة التصنيع العالمي على مدى القرنين الماضيين ، انطلاقا من الثورة الصناعية في إنجلترا، والتي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر، وانتقالها لأول مرة إلى أوروبا القارية والولايات المتحدة واليابان في القرن التاسع عشر الطويل. خلال فترة عدم الاستقرار بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية، تم تنفيذ مجموعة متنوعة من برامج التصنيع التي تقودها الدول، بما في ذلك النماذج الاشتراكيةوالتي حققت درجات متفاوتة من النجاح. غالبا ما تم تفسير انتشار التصنيع وفقا لإطار غيرشنكرون لـ "ميزة التخلف" والتطور المتأخر (Gerschenkron 1962; Austin 2013, 288–90). وبالمعنى الواسع، فإن أي دولة منخرطة في عملية "اللحاق" بالتصنيع تؤهل من الدولة الناشئة. مستغلة مزايا عوامل الإنتاج الخاصة بها مقارنة بالدول الأكثر تقدما. فإذا كانت دولة آسيوية مثل اليابان تتمتع بوفرة العمالة وندرة رأس المال، فقد تركز على تنمية الصناعات كثيفة العمالة، بالإضافة إلى تعزيز الصناعات كثيفة رأس المال .

- تسرد دراسة (Bruton, 1998) بعنوان "A reconsideration of import substitution." الى تفسير التنمية الاقتصادية في البلدان ذات الدخل المنخفض في أواخر الأربعينيات والاشارة الى فشل نموذج التصنيع باستبدال الواردات خلال الخمسينيات والستينات والانتقال الى التصدير الموجه في الخارج في أوائل السبعينات من القرن العشرين تشير النتائج التي تم استعراضها في هذه المقالة بقوة إلى عدم توفر حلول سريعة وسهلة لمشاكل التنمية. إن قبول التعلم وتراكم المعرفة باعتبارهما الحد الأدنى للنمو وباعتبار أن لهما جذورا عميقة في روح المجتمع وتاريخه.[2]

- تهدف مقالة (Opoku & and Isabel Kit-Ming Yan., 2019)[3] بعنوان "Industrialization as driver of sustainable economic growth in Africa." في دراسة تأثير التصنيع على النمو الاقتصادي لـ 37 دولة أفريقية خلال الفترة 1980 – 2014 باستخدام تقنية (GMM (generalized method of moments . تشير النتائج على وجود نتيجتين رئيسيتين مثيرتين للاهتمام على الرغم من حقيقة أن التصنيع منخفض جدا في الدول. أولا، تؤكد نتائجنا الفرضية القائلة بأن التصنيع يشكل معززا مهما للنمو الاقتصادي. ثانيا، يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة تأثير التصنيع على النمو الاقتصادي.

[1] Sugihara, Kaoru. "Multiple paths to industrialization: a global context of the rise of emerging states." *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 1-33 .

[2] Bruton, Henry J. "A reconsideration of import substitution." Journal of economic literature 36.2 (1998): 903-936.

[3] Opoku, Eric Evans Osei, and Isabel Kit-Ming Yan. "Industrialization as driver of sustainable economic growth in Africa." *The Journal of International Trade & Economic Development* 28.1 (2019): 30-56.

4-1 نموذج النمو القائم على ترويج الصادرات :

- دراسة تحليلية Blassa[1](1973) بعنوان "Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock." خلال الفترة 1973-1979 لـ 43 دولة نامية من بينها أكثر من أربعة دولة ناشئة . تظهر النتائج أن أن السياسات المعتمدة لها أهمية كبيرة أثرت بشكل عام على معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص ، أن إستراتيجية ترويج الصادرات ترتبط بعلاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي بالإضافة أن امكانية البلدان منخفضة الدخل تسريع نموها الاقتصادي من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة في إطار سياسات مناسب وكذلكمزايا الاعتماد على الصادرات المصنعة.
- تقيم دراسة [2](Ayob & Freixanet., 2014)بعنوان "Insights into public export promotion programs in an emerging economy: The case of Malaysian SMEs." تأثير برامج ترويج الصادرات العامة (EPPs) بين الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في ماليزيا من خلال ثلاثة مؤشرات ، مستوى الوعي ، وتكرار الاستخدام ، و تصور الفائدة تم فحصها وفقا لحالة تصدير الشركة. استخدمت هذه الدراسة بيانات مسح مقطعية تم جمعها من الشركات الصغيرة والمتوسطة . تظهر النتائج كلتا المجموعتين مستويات أعلى من الوعي ، وهما مستخدمان متكرران ، يكشف المزيد من التحليل أيضا أن تواتر الاستخدام وتصور الفائدة لمعظم البرامج مرتبطان بشكل إيجابي بتجربة التصدير و تقدم هده الدراسة نظرة ثاقبة لفعالية برامج التصدير في تشجيع بدء الصادرات والتوسع في الاقتصاد الناشئ.
- تبحث دراسة (Nagano, 2005) [3]بعنوان "Investment and Export-Led Industrialization: Financial Constraints and Export Promotion of East Asian Firms." عن نماذج الاستثمار التي تم تطويرها في البلدان الصناعية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لاستراتيجية تمويل الشركات في شرق آسيا فيما يتعلق بالاستثمارات في إطار نظام التصنيع والنمو القائم على التصدير في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة لأربعة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمتمثلة في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند خلال فترتين 1994-1997 و1999-2002 . تشير النتائج على أن التصنيع القائم على التصدير حفز توسيع استثمارات الشركات. مع وجود صلة أقوى بين الاستثمار وترويج الصادرات في البلدان التي لديها قطاع مصرفي متحرر والتي لديها خطط لتمويل تجارة التصدير.
- تهدف دراسة (Thiébault J.-L. , 2011) [4]بعنوان "Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique." . حول اقتراح منظور حول الأنواع المختلفة للسياسة الاقتصادية التي تجعل عملية تنمية البلدان تسمى "البلدان الناشئة" التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية إلى

[1]Balassa, Bela. "Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock." Journal of development economics 18.1 (1985): 23-35.

[2]Ayob, Abu H., and Joan Freixanet. "Insights into public export promotion programs in an emerging economy: The case of Malaysian SMEs." *Evaluation and program planning* 46 (2014): 38-46.

[3]Nagano, Mamoru. "Investment and Export-Led Industrialization: Financial Constraints and Export Promotion of East Asian Firms." *Journal of Economic Development* 30.1 (2005): 81.

[4]Thiébault, Jean-Louis. "Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique." Revue internationale de politique comparée 18.3 (2011): 11-46.

نطاق استثنائي لمواكبة لتطورت الراهنة والاستجابة لهذه الأزمات بمثابة تغيير عميق في النماذج الاقتصادية. ودلك بالانتقال من نموذج اقتصادي الى نموذج اقتصادي آخر مع التركيز على الملكية الخاصة ، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي.

- تعالج دراسة (Lederman & and Lucy Payton. , 2010)[1] بعنوان "Export promotion agencies: Do they work?." دور وكالات ترويج الصادرات الوطنية الدي تضاعف ثلاث مرات خلال العقدين الماضيين باستعمال بيانات تغطي 103 من الدول النامية والمتقدمة واستخدام OLS وتصحيح اختبار هيكمان . تشير النتائج إلى أنه في المتوسط يكون لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الصادرات. كما توضحالاستراتيجيات من وجود أهمية بالغة للخدمات الوكالات للتغلب على حواجز التجارة الخارجية وحل مشاكل المعلومات غير المتماثلة المرتبطة بصادرات السلع غير المتجانسة.

- تهدف دراسة(Moran, 1988)[2] بعنوان "A structural model for developing countries' manufactured exports." الى تحليل الصادرات المصنعة ورصد التأخر في التكيف مع التوازن ، باستخدام بيانات سلاسل زمنية مجمعة لعينة متكونة من خمسة عشر بلدا ناميا وفقا لقوتها السوقية التصديرية. تشير النتائج إلى أن الأسعار والقدرة الإنتاجية المحلية والنشاط الاقتصادي الخارجي هي عوامل حاسمة للصادرات الصناعيةفي البلدان النامية بحيث تؤثر القدرة المحلية بشكل واضح على الصادرات الصناعية ويظهر دلك من خلال تأرجح مرونة القدرة الإنتاجية بين 0.1 و 0.4 على المدى القصير وبين 1.2 و1.5 على المدى الطويل . وتستخدم تقديرات المعلمات الهيكلية لاستنتاج آثار التغيرات في دخل بلد. ويستنتج إلى أن السياسات الاقتصادية المحلية الرامية الى تشجع الاستثمار والقدرات في الأنشطة الموجهة للتصدير من المرجح أن تلعب دورا رئيسيا في زيادة عائدات النقد الأجنبي في البلدان النامية، حتى لو كان نمو الطلب الخارجي بطيئا.

-دراسة (Emery, 1967)[3] بعنوان "The relation of exports and economic growth." لـ عينة متكونة 50 دولة خلال الفترة 1953-1963 باستخدام الانحدار الخطي المتعدد OLS . تشير النتائج على وجود ارتباط إيجابي بين الصادرات والنمو الاقتصادي وأنه مقابل زيادة قدرها 2.5 % من الصادرات يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1 % وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الصادرات على تحفيز الاستثمار الإضافي، وتشجيع زيادة تدفق التكنولوجيا الجديدة والمهارات وتحفيز زيادة الاستهلاك.

-دراسة (Tyler, 1981)[4] بعنوان "Growth and export expansion in developing countries: Some empirical evidence." لـ 55 دولة نامية متوسطة الدخل خلال الفترة 1960-1977 باستخدام الانحدار الخطي المتعدد OLS. كشفت الاختبارات بوجود ارتباطات إيجابية كبيرة بين النمو ومختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك نمو إنتاج الصناعات التحويلية والاستثمار وإجمالي الصادرات وصادرات الصناعات التحويلية. كما أشارت النتائج بوجود تباين بين البلدان في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

[1] Lederman, Daniel, Marcelo Olarreaga, and Lucy Payton. "Export promotion agencies: Do they work?." Journal of development economics 91.2 (2010): 257-265, P 257.

[2] Moran, Cristian. "A structural model for developing countries' manufactured exports." *The World Bank Economic Review* 2.3 (1988): 321-340, P321,322.

[3] Emery, Robert F. "The relation of exports and economic growth." *Kyklos* 20.4 (1967): 470-486.

[4] Tyler, William G. "Growth and export expansion in developing countries: Some empirical evidence." *Journal of development Economics* 9.1 (1981): 121-130.

-دراسة (Kavoussi, 1984)[1] بعنوان "Export expansion and economic growth: Further empirical evidence." لـ عينة متكونة من ثلاثة وسبعين دولة نامية متوسطة و منخفضة الدخل خلال الفترة 1960- 1978 . تشير النتائج على أن التوسع في الصادرات في كلا المجموعتين من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يرتبط بأداء اقتصادي أفضل وأن أحد الأسباب المهمة لهذا الارتباط هو التأثير الإيجابي للصادرات على إنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية. بالإضافة الى أن تأثير التركيبة السلعية للصادرات تشير على أن العلاقة بين توسع الصادرات والنمو الاقتصادي يكون كبيرا في الاقتصادات النامية الأكثر تقدما.

-دراسة (Jung & and Peyton J. Marshall. , 1985)[2] بعنوان "Exports, growth and causality in developing countries." لـ 37 دولة نامية خلال الفترة 1950-1981 باستخدام الانحدار الخطي المتعدد .تؤيد النتائج فرضية النمو القائم على ترويج الصادرات .كما فسرت الدراسات التجريبية السابقة النتائج في انحدارات متغيرات الإنتاج على متغيرات التصدير على أنها توفر الدعم لاستراتيجية تنمية ترويج الصادرات.

[1] Kavoussi, Rostam M. "Export expansion and economic growth: Further empirical evidence." *Journal of development economics* 14.1 (1984): 241-250.

[2] Jung, Woo S., and Peyton J. Marshall. "Exports, growth and causality in developing countries." *Journal of development economics* 18.1 (1985): 1-12.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة .

هدف هذه الدراسة هو نمذجة تأثير بعض العوامل على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول المصنفة كدول ناشئة .من أجل تحقيق هذا الهدف تمت الاستعانة بعينة مكونة من 12 اقتصادا ناشئا في الفترة بين 2000 و 2022. اختيار دول العينة و كذا الفترة خضعت بالدرجة الأولى لعامل توفر البيانات و المصادر.

1-2 صياغة النموذج

من أجل اختبار الفرضية المقترحة، اتبعت هذه الدراسة النموذج التالي :

gdp = f (investisement , stocks value , manufacturing , agronomie , exportation , changement structurel, institutions, indice des prix , unemployment).....(1)

ومنه تكتب الدالة أعلاه على النحو التالي:

$$\mathbf{gdp}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ investisement}_{it} + \beta_2 \text{ stocks value}_{it} + \beta_3 \text{ manufacturing}_{it} + \beta_4 \text{ agronomie}_{it} + \beta_5 \text{ exportation}_{it} + \beta_6 \text{ changement structurel}_{it} + \beta_7 \text{ institutions}_{it} + \beta_8 \text{ indice des prix}_{it} + \beta_9 \text{ unemployment}_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث gdp_{it} هو الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن النمو الاقتصادي.

$investisement_{it}$ = الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة .

$stocksvalue_{it}$ = القيم الإجمالية للأسهم المتداولة .

$manufacturing_{it}$ =الصناعة .

$agronomie_{it}$ =الفلاحة .

$exportation_{it}$ = صادرات السلع والخدمات .

$changement\ structurel_{it}$ =التغييرالهيكلي.

$institutions_{it}$ =المؤسساتية .

$indice\ des\ prix_{it}$ = مؤشر الأسعار.

$unemployment_{it}$ = معدل البطالة .

εit = مصطلح الخطأ ،= iالبلد و t = يشير إلى الزمن.

2-2 عينة الدراسة

يعتبر اختيار العينة مرحلة مهمة من أجل تحقيق أهداف الدراسة حيث اخترنا عينة من 12 دولة ناشئة و هذا بالاعتماد على مجموعة من التصنيفات من طرف المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ومؤسسات مالية (Goldman and Sachs، Financial Times Stock Exchange، MSCI) و أخرى مجموعةخبراء (Standard and Poor's) .

الجدول رقم (3-1) : قائمة البلدان في العينة.

دول العينة
البرازيل
الصين
الهند
روسيا
ماليزيا
المكسيك
جنوب إفريقيا
تركيا
كوريا الجنوبية
اندونيسيا
البيرو
الفلبين

3-2 فترة الدراسة

تم اختيار فترة الدراسة التطبيقية بناءا على توفر البيانات التاريخية لبعض المتغيرات مثل متغيرات المؤسساتية بينما كان من الممكن تمديد الفترة إذا ما تم الاعتماد فقط على بيانات البنك الدولي الذي يتوفر على فترات أطول. أيضا وجود البيانات المفقودة لبعض الدول و من أجل الحصول على بانل متوازن تم تحديد هذه الفترة من 2000 الى 2022 أي T= 23

كما أن تقنية تقدير النموذج دخلت في حساب تحديد عدد السنوات T و التي حددت عدد أفراد العينة N من أجل تفادي بعض التقنيات المعقدة في تقدير نموذج بانل.

4-2 مصادر البيانات و التعريف بالمتغيرات:

تمت الاستعانة بالمصادر الأكثر استخداما في الدراسات التجريبية حيث اعتمدت معايير مثل انتشار هذه البيانات في الأدبيات التجريبية و الفترة الزمنية التي تمتد إليها البيانات. أهم مصدر هو مؤشرات التنمية العالمية (WDI) للبنك الدولي هذا بالإضافة الى بعض المصادر مثل قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات النموذجية لمنظمة العمل الدولية ILOEST. و بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، وM-Lab، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وScopus، وPatseer، والبنك الدولي، والأونكتاد.

1-4-2 متغيرات الدراسة :

بهدف قياس مستوى النمو الاقتصادي ، تمت الاستعانة بالبيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر النمو الاقتصادي (GDP).بحيث يقيس مستوى الإنتاج الإجمالي لاقتصاد بلد ما ،كما أنه يعتبر الأكثر استخداما للتعبير عن مستوى النمو في البلدان .

أما المتغيرات المستقلة و نظرا للأهمية التي تستند لهانظريات النمو الاقتصادي ، وجدنا أنه من المهم إدراج مجموعة من المتغيرات باعتبارها من أهم المحددات النمو الاقتصادي.كما تمت الاستعانة بمجموعة من متغيرات تحكم تم اختيارها من خلال الدراسات التجريبية التي تمت مراجعتها في الفصلالثالث.

2-4-2 تعريف بمتغيرات الدراسة : يتم التعرف على متغيرات الدراسة من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم(2-3) :التعريف بمتغيرات الدراسة.

اسم ورمز المتغير	بيانات ومصادر الدراسة
النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) **GDP**	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشترين هو مجموع إجمالي القيمة المضافة لجميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات ناقص أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك السلع المصنعة أو خسارة القيمة أو تدهور الموارد الطبيعية. البيانات هي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. يتم تحويل المبالغ بالدولار للناتج المحلي الإجمالي من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. بالنسبة لعدد قليل من البلدان التي لا تمثل فيها أسعار الصرف الرسمية الأسعار المطبقة فعليا على معاملات العملات الأجنبية ، يتم استخدام عامل تحويل بديل.المصدر: البنك الدولي 2023.
الاستثمار الأجنبي المباشر **Investissement**	يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدفقات رأس المال الاستثماري المباشر في اقتصاد التقارير. هو مجموع رأس المال السهمي وإعادة استثمار الأرباح ورأس المال الآخر. الاستثمار المباشر هو فئة من الاستثمار عبر الحدود يرتبط بمقيم في اقتصاد ما لديه سيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. تعد ملكية 10 في المائة أو أكثر من الأسهم العادية لأسهم التصويت هي المعيار لتحديد وجود علاقة استثمار مباشر. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي ،

	المصدر: البنك الدولي 2023.
القيم الإجمالية لأسعار الأسهم **stocks value**	قيمة الأسهم المتداولة هي إجمالي عدد الأسهم المتداولة، المحلية والأجنبية، مضروبًا في الأسعار المطابقة لكل منها. يتم حساب الأرقام بشكل فردي (يتم أخذ جانب واحد فقط من المعاملة في الاعتبار). وتشمل البيانات الشركات المقبولة للإدراج والمقبولة للتداول. البيانات هي قيم نهاية العام المحولة إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار صرف العملات الأجنبية المقابلة في نهاية العام. المصدر: البنك الدولي 2023.
التصنيع **manufacturing**	يشير التصنيع إلى الصناعات التابعة لأقسام التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) (15-37. القيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها دون إجراء خصومات على انخفاض قيمة الأصول المصنعة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. يتم تحديد أصل القيمة المضافة من خلال التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC)، المراجعة 3. البيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. المصدر: البنك الدولي 2023.
الفلاحة **Agronomie**	تتألف الزراعة من أقسام التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) من 1 إلى 5 وتشمل الغابات والصيد وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل والحيوان. القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد إضافة جميع المخرجات وطرح جميع المدخلات الوسيطة. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك السلع المصنعة أو خسارة القيمة أو تدهور الموارد الطبيعية. يتم تحديد أصل القيمة المضافة من خلال التنقيح 3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC). البيانات بالعملة المحلية. المصدر: البنك الدولي 2023.
الصادرات **Exportation**	تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات الأخرى المقدمة لبقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والإتاوات ورسوم الترخيص والخدمات الأخرى مثل الاتصالات والبناء والخدمات المالية والتجارية والشخصية بالإضافة إلى الخدمات الحكومية. لا يأخذ هذا المعدل في الاعتبار تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقا باسم خدمات العوامل) ومدفوعات التحويل. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي. المصدر: البنك الدولي 2023.
التغيير الهيكلي **changement**	يصمم التغيير الهيكلي حركة الأعمال الرئيسية والموارد الإنتاجية الأخرى للأنشطة الاقتصادية بإنتاجية ضعيفة مقابل الأنشطة التي تزيد من إنتاجية قوية. يتم احتساب هذا التغيير فعليا على أساس التطور والتنوع في الصادرات وكثافة رأس المال الثابت وقيمة الصناعة والخدمات على إجمالي PIB. يمكن أيضا أن تحدث تغييرات الهياكل في قطاع ما بشرط أن تكون القيود

structurel	القاهرة على القطاع محددة وسماتها فعالة. Source : https://unctadstat.unctad.org/fr/Pci.html , consulte le 25/09/2023.
المؤسساتية **Institutions**	تهدف المؤسساتية إلى قياس الاستقرار والفعالية السياسية من خلال جودة وفعالية التنظيم ، ونجاح مكافحة الجريمة والفساد والإرهاب ، وحماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات للمواطنين.تغطي نتائج برنامج المقارنات الدولية المقدمة 194 اقتصادا خلال الفترة 2000-2022. يتم استخلاص بيانات برنامج المقارنات الدولية من مجموعة متنوعة من مصادر البيانات الدقيقة والقابلة للمقارنة دوليا ، بما في ذلك إحصاءات الأونكتاد والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها الكثير . Source : https://unctadstat.unctad.org/fr/Pci.html , consulte le 25/09/2023.
مؤشر الأسعار **indice des prix**	يعكس التضخم الذي يقيسه مؤشر الأسعار على الاستهلاك الاختلافات في تكلفة دخل الميزانية والخدمات التي يحصل عليها المستهلكون على الأقل. قد يتم إصلاح محتوى هذه اللوحة أو تعديله على فترات منتظمة كل سنة. مؤشر Laspeyres هو القاعدة العامة للصيغة المستخدمة. المصدر: البنك الدولي 2023.
معدل البطالة **Unemployment**	تشير البطالة إلى حصة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه. المنظمة الدولية للعمالة. "قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات النموذجية لمنظمة العمل الدولية , , consulte le 25/09/20323 Source./https://ilostat.ilo.org/data:

المصدر: من إعداد الطالب.

5-2 الإحصائيات الوصفية و الارتباط بين المتغيرات

استنادا إلى أغلب الدراسات التجريبية و التي تعتمد في تحليلها على منهجية الاقتصاد القياسي قمنا بتطبيق نموذج بانل باستخدام بيانات مجمعة بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

قبل القيام بعملية تقدير واختيار النموذج سوف نتطرق الى وصف المتغيرات من الناحية الإحصائية و كذا قياس مدى ارتباطها داخل النموذج.

1-5-2 الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

يتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات[1] العينة المكونة من 12 دولة في الفترة 2000 – 2022 حيث تتضمن المتغيرات ما يلي : بالنسبة للسلاسل الزمنية التي تحوي قيم مفقودة فقد تم تجنبها مع انه يمكننا الاستعانة بتقنيات التضمين المتعددة "multiple imputation techniques" من أجل تعويض هذه القيم وهي التقنية التي يسمح برنامج STATA16 من خلالها باحتساب القيم المفقودة ضمن مجموعة البيانات عن طريق مجموعة من. "package'.

الجدول رقم (3- 3) : الإحصائيات الوصفية للمتغيرات.

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
gdp	overall	1.43e+12	2.58e+12	5.20e+10	1.80e+13	N = 276
	between		2.10e+12	1.48e+11	7.87e+12	n = 12
	within		1.62e+12	-5.24e+12	1.16e+13	T = 23
invest~t	overall	3.15e+10	5.36e+10	1.10e+08	3.40e+11	N = 276
	between		4.78e+10	4.44e+09	1.76e+11	n = 12
	within		2.77e+10	-1.02e+11	1.96e+11	T = 23
stocks~e	overall	1.26e+12	4.33e+12	7.40e+08	3.90e+13	N = 276
	between		3.05e+12	2.94e+09	1.08e+13	n = 12
	within		3.20e+12	-9.21e+12	2.94e+13	T = 23
manufa~g	overall	3.27e+11	7.42e+11	7.90e+09	5.00e+12	N = 276
	between		6.47e+11	2.08e+10	2.36e+12	n = 12
	within		4.06e+11	-1.40e+12	2.97e+12	T = 23
agrono~e	overall	9.92e+13	3.75e+14	1.40e+10	2.40e+15	N = 276
	between		3.26e+14	3.35e+10	1.13e+15	n = 12
	within		2.06e+14	-8.15e+14	1.36e+15	T = 23
export~n	overall	3.61e+11	5.47e+11	8.60e+09	3.70e+12	N = 276
	between		4.68e+11	3.78e+10	1.78e+12	n = 12
	within		3.12e+11	-1.17e+12	2.28e+12	T = 23
change~l	overall	68.79515	11.20622	46.1069	99.9273	N = 276
	between		11.00619	52.73831	92.73332	n = 12
	within		3.759524	55.54236	77.96113	T = 23
instit~s	overall	52.51774	9.498144	34.3299	78.3682	N = 276
	between		9.287397	39.32518	73.24584	n = 12
	within		3.29537	41.48385	61.86185	T = 23
indice~x	overall	110.1854	47.17835	20.5948	542.439	N = 276
	between		10.82181	99.92548	140.4499	n = 12
	within		46.02232	-9.669677	512.1745	T = 23
unempl~t	overall	7.106855	5.368559	2.238	29.806	N = 276
	between		5.417891	3.261391	22.34739	n = 12
	within		1.347651	3.393377	14.56546	T = 23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

[1] نشير إلى أن مخرجات Stata 16 تطرح ثلاثة أنواع إحصائية مختلفة: إجمالي "Overal " وبيني "between "و ضمني "Within ".الإحصاءات الإجمالية هي إحصاءات عادية تستند إلى عدد الملاحظات. أما حساب الإحصائيات "between " فيتم على أساس إحصائيات موجزة لعدد الدول أو الكيانات بغض النظر عن الفترة ، بينما يتم حساب الإحصائيات "Within " بإحصاءات موجزة لعدد الفترات بغض النظر عن عدد الدول أو الكيانات.

يوضح الجدول رقم (3-3)بعض الإحصائيات لعينتنا ويتضمن العدد الإجمالي للملاحظات المتاحة وهو = N 276لجميع المتغيرات، بالإضافة إلى قيم الانحراف المتوسط والحد الأقصى والحد الأدنى و كذا الانحراف المعياري. تظهر النتائج أن الاختلاف بين البلدان كبير لأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي بلغ (.1,431012) بانحراف معياري بلغ (.2,581012).كما بلغ متوسط متغير أسعار الأسهم (stocks value) (.1,261012) للبلدان ، بينما بلغ متوسط التصنيع قيمة (manufacturing)ب(3,27.1011) بانحراف معياري بلغ (7,42.1011) ،كما يظهر الفرق بين القيمة الأدنى(8,60.109) و القيمة القصوى (3,70.1012) التباين في مستوي الصادرات(exportation)بين دول العينة. وكذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (investisement) اختلاف هام بين الدول في القيمة الدنيا والقيمة القصوى بمقدار (1,10.108)، (3 ,40.1011) على الترتيب

أما مؤشرات الحوكمة بين كل من المؤسساتية (institutions) و التغيير الهيكلي (changement structurel) بلغ متوسط كل منهما (52.51) و (68.78) بانحراف معياري (11.20) و (9.49) على التوالي .

بالنسبة لمتغيرات التحكم، فقد سجل متوسط قيمة معدل البطالة(unemployment)مقدار(7.10) خلال الفترة، بانحراف معياري بلغ (5.36)، و هذا ما يبرز التباينات الحاصلة في سوق العمل داخل دول العينة. بينما سجل مؤشر الأسعار (indice des prix)متوسطا مقداره (110.18)مقابل حد أدنى قدره (20.59)و قيمة قصوى (542.43).

2-5-2 الارتباط بين المتغيرات

من أجل توضيح درجة الارتباط المحتملة بين المتغيرات المدرجة في النموذج ، نعمد لتقديم معاملات الارتباط المختلفة من خلال المصفوفة في الجدول رقم (3-4)أدناه. يشير معامل الارتباط المرتفع و القريب من 1 بالقيمة المطلقة إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات، أما المعاملات المنخفضة و القريبة من 0 فتشير إلى ارتباط منخفض.

الجدول رقم (3-4) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات .

	gdp	invest~t	stocks~e	manufa~g	agrono~e	export~n	change~l	instit~s	indice~x	unempl~t
gdp	1.0000									
investisem~t	0.8948	1.0000								
stocksvalue	0.8834	0.7357	1.0000							
manufactur~g	0.9821	0.8910	0.8846	1.0000						
agronomie	-0.0458	-0.0653	-0.0645	-0.0436	1.0000					
exportation	0.9693	0.8982	0.8534	0.9706	-0.0672	1.0000				
changement~l	0.6579	0.6357	0.5651	0.6775	0.0094	0.7143	1.0000			
institutions	-0.1335	-0.2274	-0.0454	-0.1234	-0.0688	-0.0820	0.2357	1.0000		
indicedesp~x	0.1320	0.1009	0.0632	0.0699	0.1014	0.1382	0.1856	-0.0599	1.0000	
unemployment	-0.1218	-0.1191	-0.0965	-0.1455	-0.1210	-0.1846	0.0354	0.0869	0.1134	1.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

يتضمن الجدول رقم (3-4) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات ، حيث يظهر بعض حالات الارتباط الايجابي المرتفع بين المتغير التابع و بعض المتغيرات المستقلة مثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و كل من التصنيع (0.9821) ، صادرات السلع والخدمات(0.9693) ، الاستثمار الأجنبي المباشر (0.8948) و القيمة الإجمالية لأسعار الأسهم (0.8834). في حين علاقة عكسية بين المتغير التابع وكل من مؤشر الأسعار ومعدل البطالة بنسبة لا تتجاوز 15 % أما مؤشر التغيير الهيكلي ارتباط ايجابي تعدى 50 % . أما فيما يخص الارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها نجد ارتباط قوي بين التصنيع والصادرات ، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ، التصنيع و الاستثمار الأجنبي المباشر ، التصنيع و أسعار الأسهم و دلك نظرا لطبيعة العلاقة التي توجد بينها بنسب 97.06 % ، 89.82 % ، 89.10 % ، 88.46 % على الترتيب . كما توجد علاقة ايجابية تعدت 50 % بين مؤشر التغيير الهيكلي وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ، التصنيع ، أسعار الأسهم والصادرات وهدا نظرا للإصلاحات الهيكلية التي تقوم الدول . بالإضافة إلى العلاقة العكسية لم تتجاوز 25 % بين متغير المؤسساتية و أغلبية المتغيرات التفسيرية الأخرى .

أيضا تعطي النتائج الموضحة في الشكل رقم (3-1)فكرة أوضح حول العلاقة بين المتغيرات، حيث ترتبط غالبية المتغيرات ارتباطا مهما بالناتج المحلي الإجمالي لكن يبقى معامل الارتباط مجرد مؤشر جيد لوجود علاقة خطية متداخلة بين المتغيرات وليس مؤشر نهائي من حيث إثبات وجود علاقة تعددية خطية و هذا لأن الارتباط لا يعني السببية.

الشكل رقم (3-1) :مخطط مصفوفة الارتباط.

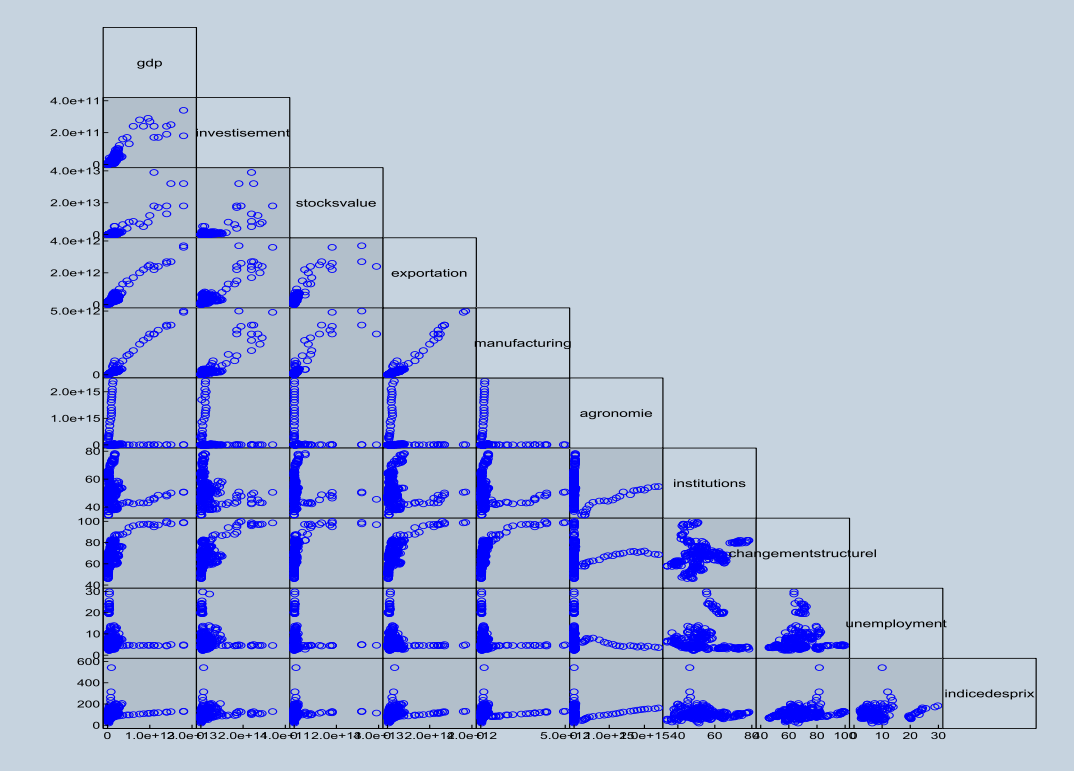

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

6-2 اختبارات مواصفات النموذج :

قبل القيام بالنمذجة، وجب القيام بمجموعة من الاختبارات و التي قد تحدد من خلالها مجموعة المتغيرات التفسيرية التي اخترناها لتكون ضمن النموذج. أهم هذه الاختبارات هو اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و كذا اختبار التعددية خطية **Multicollinearity** . هذا بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي و اختبار عدم تبات التباين واختبار الارتباط الذاتي.

1-6-2اختبار الاستقرارية :

قبل تقدير نماذج بيانات بانل و بما أن T>N ، أي عدد الفترات أكبر من عدد الوحدات المقطعية المتمثلة في الدول، يجب التعامل مع البيانات الزمنية على أنها تحافظ على توزيع ثابت في نفس المستوى بمرورT .و منه من الضروري اختبار وجود جدر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.

هناك مجموعة متنوعة من الاختبارات لجذور الوحدة أو الاستقرارية في مجموعات بيانات بانل لهذا استخدمنا اختبار Hadri Lagrange multiplier stationarity test . أهمية هذا الاختبار هي في وجود جذور الوحدة في السلاسل الزمنية حيث يقترح هذا الاختبارالفرضيات التالية :

H_0 : كل سلسلة زمنية مستقرة.

H_1 : تحتوي كل سلسلة زمنية على جذر وحدة.

الجدول رقم (3-5) : اختبارات جدر الوحدة Hadri LM test

المتغير	Hadri LM test
gdp	23.9020 (0.0000)
investisement	15.4620 (0.0000)
Stocks value	19.7815 (0.0014)
exportation	23.3715 (0.0000)
manufacturing	23.9636 (0.0000)
agronomie	24.0745 (0.0000)
institutions	18.9673 (0.0000)
Changement structurel	18.4177 (0.0000)
unemployment	13.7515 (0.0000)
Indice des prix	22.1871 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

يظهر الجدول رقم (3-5) نتائج اختبار الاستقرارية لـ Hadri Lagrange multiplier stationarity testحيث يبين أن جميع قيم p ذات معنوية و منه لا يمكن رفض الفرضية العدمية مقابل الفرضية البديلة و هو ما يؤكد استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند نفس المستوى.

2-6-2 اختبار التوزيع الطبيعي :

في هذه الخطوةنتحقق من أحد الفرضيات الأساسية و هي اختبار التوزيع الطبيعي. حيث يمكن اختبار الحالة الطبيعية باستخدام اختبارJarque- Bera الذي يقوم على اختبارات الانحراف والتفرطح الزائد.

Ho: توزيع غير طبيعي.

Ha: توزيع طبيعي.

إذا لم تكن القيمة p مهمة عند مستوى معنوية 5 ٪ ، فلا يمكننا رفض الفرضية العدمية مما يعني أن هناك توزيع طبيعي.

الجدول رقم (3-6) : نتائج اختبار Jarque- Bera

```
Bootstrap replications (50)
----+--- 1 ---+--- 2 ---+--- 3 ---+--- 4 ---+--- 5
..................................................   50

Tests for skewness and kurtosis              Number of obs    =       276
                                             Replications     =        50

                                  (Replications based on 12 clusters in i)
------------------------------------------------------------------------------
             |   Observed   Bootstrap                         Normal-based
             |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
  Skewness_e |   .0027182    .002346     1.16   0.247    -.0018799    .0073162
  Kurtosis_e |   .0035604   .0024667     1.44   0.149    -.0012743     .008395
  Skewness_u |  -.0005216   .0029997    -0.17   0.862    -.0064008    .0053577
  Kurtosis_u |   .0003624   .0009341     0.39   0.698    -.0014684    .0021933
------------------------------------------------------------------------------

Joint test for Normality on e:     chi2(2) =     3.43   Prob > chi2 = 0.1803
Joint test for Normality on u:     chi2(2) =     0.18   Prob > chi2 = 0.9136
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

يوضح الجدول رقم (3-6)مخرجات اختبار Jarque- Bera والمتمثلة في القيم الأربعة المستخدمة للتناظر والتفرطح لكل مكون خطأ في العمود الأول.النتائج توفر قيم للتفرطح في المكون المتبقي بقيمة 0035. 0= KU e والمكون الخاص بالبلد0003.0- = KUu .كمايظهر الجزء السفلي من الجدول للحالة الطبيعية لكل مكون من مكونات مصطلح الخطأ والقيم p ذات الصلة، حيث أن كلا النتيجتين تظهر مستوى معنوية أكبر من 0.10 و منه لا يمكن رفض الفرضية

العدمية التي تنص على الحالة الطبيعية و هذا بالنسبة لـ المصطلح المتبقي (e) و الخصائص البلد(u).كما يمكن أن نظهر هذه النتيجة من خلال بيان تقدير Kernel density . في الشكل الموالي .

الشكل رقم (3-2): رسم بياني لاختبار التوزيع الطبيعي.

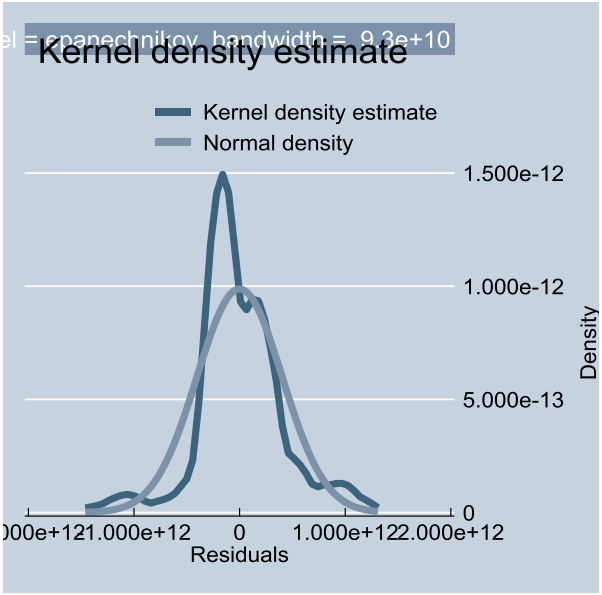

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

3-6-2 اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity)

تعد التعددية الخطية بين المتغيرات من بين المشاكل التي تواجه تقدير النموذج وتفسيره. يحدث هذا عندما يعبر متغيران أو أكثر عن نفس الشيء. أي عندما يكون أحد المتغيرات المفسرة لنموذج ما عبارة عن مزيج خطي من واحد أو أكثر من المتغيرات التفسيرية الأخرى. يعد عدم وجود علاقة خطية متعددة أحد الشروط المطلوبة للقدرة على تقدير نموذج خطي.

لاختبار التعددية قمنا باستخدام عامل تضخم التباين(*Variance Inflation Factors*) ، حيث قيمةVIF تساوي:

$$VIF=1/(1-R^2)$$

فإذا كانت جميع قيم VIF تساوي 1 : لا توجد علاقة خطية متعددة.

قيم VIF حول قيمة 5 : لا وجود لمشكلة التعددية الخطية.

الجدول رقم (3-7) : اختبار العلاقة الخطية المتعددةVIF

Variable	VIF	1/VIF
investisem~t	3.43	0.291255
changement~l	3.26	0.306541
manufactur~g	2.67	0.374968
stocksvalue	2.33	0.429378
exportation	2.10	0.476253
institutions	1.80	0.556766
unemployment	1.38	0.723315
indicedesp~x	1.27	0.789616
agronomie	1.14	0.876634
Mean VIF	2.15	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

توضح نتائج الجدول المتحصل عليها على أن أعلى قيمة لعامل تضخم التباينVIF لا تتعدي 3.5 و المتوسط بقيمة 2.15 و منه نستنتج أنه لا توجد مشكلة علاقة خطية متعددة و يمكننا بالتالي الإبقاء على هذه العينة من المتغيرات التفسيرية في النموذج.

4-6-2 عدم ثبات التباينHeteroscedasticity

مشكلة عدم ثبات التباين أو التباين غير المتماثل(**Heterskedasticity**)هي تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر.هناك عدة طرق للكشف عن وجود اختلاف التباين،حيث اعتمدنا على اختبار، Breausch-Pagan أو اختبار Waldالمعدل.

- **اختبار عدم ثبات التباين بين الأفراد Intra-individual heteroskedasticity test**

فرضيات اختبار Breusch-Pagan هي كتالي:

Ho: وجود تباينات غير متجانسة.

Ha: لا يوجد تباينات غير متجانسة.

الجدول رقم (3-8): اختبارBreausch-Pagan لـ Heteroscedasticity

```
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
        Ho: Constant variance
        Variables: fitted values of gdp

        chi2(1)      =  193.50
        Prob > chi2  =  0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

تشير نتائج اختبار Breausch-Pagan أن Prob> chi2 = 0.0000 و هي قيمة أصغر من 0.05 (5٪) لهذا يمكن رفض الفرضية العدمية و بالتالي عدموجود تباينات غير متجانسة أي لا و جود لمشكلة عدم ثبات في التباين.

- **اختبار عدم ثبات التباين Inter-individual heteroscedasticity test**

قمنا أيضا باختبار Heterskedasticity بين الأفراد و هذامن خلال اختبار Wald المعدل و هذا بعد تقدير نموذج التأثيرات الثابتة fe .

الجدول رقم (3-9) :اختبار Wald

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (12)  =    1.3e+05
Prob>chi2 =     0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

نفس النتيجة تحصلنا عليها من خلال اختبار Heterskedasticityبين الأفراد. وبالتالي يمكننا أن نستنتج أنه يوجد تباين داخلي و تباين بين دول العينة.

5-6-2 **الارتباط التسلسلي/ الارتباط الذاتي** (Intra -Individual Autocorrelation)

الارتباط التسلسلي يعبر عن الحالة التي ترتبط فيها القيم المتبقية $\varepsilon_{i,t}$ عبر الزمن، لهذا اخترنا إجراء اختبار Wooldridgeالذي يستخدم لتحديد ما إذا كان هناك ارتباط تلقائي في النموذج حيث أن الفرضية العدمية تقوم على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى بين $\varepsilon_{i,t}$.

الجدول رقم (3-10) :اختبار Wooldridge للارتباط التسلسلي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
   F(  1,      11) =     34.722
         Prob > F =      0.0001
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

من خلال النتيجة المبينة في الجدول رقم (3-10) يمكننا أن نلاحظ أن السبب (0.0000) F <أقل من 0.05 ، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية ، لذلك هناك ارتباط بين الأخطاء الفردية.

6-6-2 اختبار المقطع العرضي Cross-Sectional Dependence

تم استخدام اختبار(2004) Pesaran لتحديد ما إذا كان الاعتماد المقطعي موجودا في البيانات، حيث توضع الفرضيات كالتالي:

Ho: وجود اعتماد مقطع عرضي.

Ha: عدم وجود اعتماد مقطع عرضي.

الجدول رقم (3- 11):اختبار(2004) Pesaran

```
Pesaran's test of cross sectional independence =    18.830, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.454
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

نتائج اختبار Pesaran معنوية عند مستوى 5٪ أي قيمة p = 0.0000 ، لذلك لا يمكننا رفض الفرضية العدمية و استنتاج أن هناك اعتماد مقطع عرضي في بيانات النموذج.

كما يمكن تأكيد هذه النتيجة من خلال اختبار Frees:

الجدول رقم (3-12) : اختبار Frees

```
Frees' test of cross sectional independence =     1.480
|-------------------------------------------------------|
Critical values from Frees' Q distribution
                     alpha = 0.10 :   0.1124
                     alpha = 0.05 :   0.1470
                     alpha = 0.01 :   0.2129
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

اختبار frees يرفض إلغاء استقلالية المقطع العرضي عند T <30 حيث القيم الحرجة لـ $\alpha = 0.10$ ، $\alpha = 0.05$ ، و $\alpha =$ 0.01 0من Q توزيعإحصائية Frees أكبر من القيمة الحرجة مع $\alpha = 0.01$ على الأقل.

2- 7المفاضلة بين النماذج و التحليل التجريبي.

في هذا المبحث سيخصص لاختبارات المفاضلة بين نماذج بعد التأكد من وجود تأثيرات فردية و كذا التحليل التجريبي

في المرحلة الأولى نتحقق من وجود التأثيرات الفردية individual effectsحيث إن لم تحقق فان النموذج OLS البسيط يكون هو الأنسب للتقدير. على العكس إذا تأكدنا من وجود تأثيرات فردية نقوم بالمفاضلة بين النماذج لاختيار أفضل نموذج.

2-7-1اختبار تجميع البيانات Poolability test

اختبار تجميع البيانات يتمثل في اختبار إمكانية تجميع البيانات في نموذج واحدحيث يتم هذا من خلال تقدير العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة باستخدام نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS ونموذج LSDV بعد إدراج المتغيرات الصورية عن بلدان العينة لكن بعدد N-1 أي 11 متغير صوري.

نقوم بتقدير نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS ونموذج التأثيرات الثابتة LSDV الذي يستخدم المتغيرات الوهمية عن بلدان العينة لكن بعدد N-1 أي11 متغير وهمي.

الجدول رقم (3-13) :نتائج تقدير نموذج OLS و نموذج التأثيرات الثابتة LSDV

.

	pooled b/se	LSDV b/se
investisem~t	3.483**	1.848*
	(1.179)	(0.884)
stocksvalue	0.046***	0.025***
	(0.013)	(0.007)
exportation	1.333***	0.807***
	(0.233)	(0.188)
manufactur~g	2.169***	3.074***
	(0.173)	(0.131)
agronomie	0.000	-0.000
	(0.000)	(0.000)
institutions	5.528e+08	1.403e+10*
	(3.227e+09)	(6.284e+09)
changement~l	-1.496e+10***	-1.307e+10*
	(3.744e+09)	(5.219e+09)
unemployment	1.693e+10**	-3.955e+10**
	(5.144e+09)	(1.215e+10)
indicedesp~x	2.436e+09***	2.199e+09***
	(5.784e+08)	(4.020e+08)
country1		1.043e+12***
		(1.529e+11)
country2		-8.487e+11***
		(2.090e+11)
country3		9.037e+11***
		(1.445e+11)
country4		7.304e+11***
		(1.021e+11)
country5		-2.098e+11
		(1.342e+11)
country6		3.485e+11**
		(1.104e+11)
country7		8.299e+11**
		(3.008e+11)
country8		5.567e+11**
		(1.712e+11)
country9		-2.551e+11
		(2.130e+11)
country10		4.179e+11**
		(1.456e+11)
country11		3.896e+10
		(7.251e+10)
_cons	6.752e+11**	-4.412e+10
	(2.194e+11)	(3.927e+11)
F	1179.734	1695.365
df_r	266.000	255.000
rss	4.487e+25	1.370e+25
rmse	4.107e+11	2.318e+11
r2	0.976	0.993
r2_a	0.975	0.992
N	276.000	276.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

تظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-13) مقارنة نموذج المربعات الصغرى العاديةOLSو نموذج التأثيرات الثابتة LSDV أن الأهمية الإحصائية لم تتغير تقريبا هذا بالإضافة الى اتجاه علاقة الانحدار التي اختلفت فقط في

متغير institutions . بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة LSDV ، يفترض و جود تأثير مقطعي و بالتالي الثابتβ_0ليس نفسه لجميع الدول. النموذج يضم المتغيرات الصورية عن كل بلد، يتم تقديم تقدير المعلمة country 12 و المسقط من النموذج[1]

من خلال معامل الثابت في الجدول، وهو النقطة المرجعية (Reference Point) حيث يتم هذا من خلال قيمة country 1أي أن تقاطع هذا الأخير أكبر بمقدار 1.043+ 12e من النقطة المرجعية104.412 + e-.

الرسم الظاهر في الشكل رقم (3-7)الخاص بتقدير نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS يوضح طبيعة هذه بين متغيرات النموذج مجمعة.

الشكل رقم (3-3) :رسم بياني لتقدير نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS.

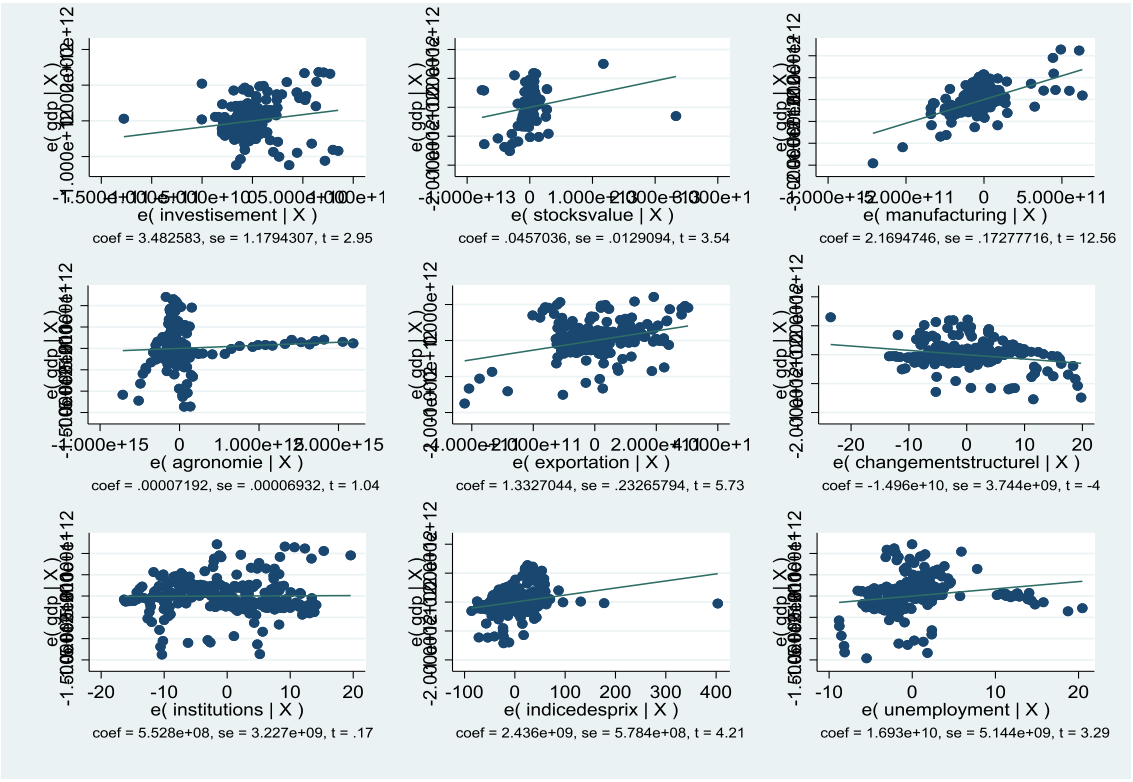

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

مع عدم تأكد نتيجة وجود تأثيرات فردية نقوم بإجراء اختبار قابلية التجميع Poolability Test من أجل اختيار النموذج الأفضل. بمعنى اختبار إمكانية افتراض عدم وجود تأثير مقطعي و تأثير زمني و بالتالي تجميع البيانات وتشغيل نموذج انحدار OLS مع تقاطعαومعاملات الانحدار عبر البلدان و الزمن.

[1] المتغير الوهمي country 12 يتم استبعاده من معادلة الانحدار بهدف تجنب التعددية الخطية حيث يكون عدد المتغيرات الوهمية في نموذج LSDV =N-1

الجدول رقم(3-14) : نتائج اختبارPoolability

```
( 1)  2.i = 0
( 2)  3.i = 0
( 3)  4.i = 0
( 4)  5.i = 0
( 5)  6.i = 0
( 6)  7.i = 0
( 7)  8.i = 0
( 8)  9.i = 0
( 9)  10.i = 0
(10)  11.i = 0
(11)  12.i = 0

      F( 11,    255) =   52.72
           Prob > F =    0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

تظهر النتائج أن جميع قيم αi =0 و القيمة (0.0000) F <أقل من 0.05 منه نرفض الفرضية العدمية ما يعني أن نموذج OLS متحيز وغير متسق وأننا نتأكد من وجود تأثيرات فردية.

2-7-2المفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS و نموذج التأثيرات العشوائية re

من أجل الاختيار بين نموذج المربعات الصغرى العاديةOLS و نموذج التأثيرات العشوائية نستخدم مضاعف Breusch-Pagan Lagrange (LM)، حيث يتم الحصول على هذه الإحصائيةبعد تقدير نموذج التأثيرات العشوائية حيث يقوم هذا الاختبار على الافتراضات التالية:

H0 :لا توجد تأثيرات عشوائية

Ha :وجود تأثيرات عشوائية.

الجدول رقم(3- 15) : نتائج اختبارPagan Lagrange (LM)

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        gdp[i,t] = Xb + u[i] + e[i,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     gdp |   6.68e+24       2.58e+12
                       e |   5.37e+22       2.32e+11
                       u |   1.82e+22       1.35e+11

        Test:   Var(u) = 0
                                chibar2(01) =   615.39
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

من خلال النتيجة الظاهرة في الجدول رقم(3- 15)و التي تشير إلى أن القيمة الاحتمالية= 0.0000 أي أصغر من 0.05 و لهذانقول أنه يمكن رفض الفرضية العدمية مقابل الفرضية البديلة واستنتاج أنه توجد تأثيرات عشوائية و أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب لأنه يعبر عن وجود اختلافات كبيرة بين البلدان.

3-7-2 المفاضلةبين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية

في الأخير يتم إجراء هذه المفاضلة من خلال اختبار Hausman، حيث أن الفرضيات تكون على النحو التالي:

H_0 :النموذج المناسب هو التأثيرات العشوائية.

H_a :النموذج المناسب هو التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم(3- 16) : نتائج اختبارHausman

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
investisem~t	1.848053	1.903043	-.0549897	.
stocksvalue	.0250965	.0286001	-.0035035	.
indicedesp~x	2.20e+09	2.31e+09	-1.07e+08	.
unemployment	-3.96e+10	-1.21e+08	-3.94e+10	9.32e+09
manufactur~g	3.073964	2.890047	.1839169	.
changement~l	-1.31e+10	-1.93e+10	6.26e+09	2.88e+09
institutions	1.40e+10	1.32e+10	7.90e+08	4.64e+09
agronomie	-.0000807	.0000432	-.0001238	.0000446
exportation	.8068428	.9391981	-.1323553	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 56.47
Prob>chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

ينتج الاختبار قيمة chi2 = 56,47 و قيمة احتمالية p =0.0000 وهي منطقة القبول عند مستوى الأهمية 5٪ . لذلك نرفض الفرضية العدميةمن أجل الفرضية البديلة و هي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

4-7-2 تقدير بيانات بانل (Panel Data Regression)

بعدما تأكدنا من وجود تأثيرات ثابتة و بالتالي إمكانية استخدام نموذج بانل , بعد ذلك وجدنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب في دراستنا.

نقوم في المرحلة الأولى بتقدير النماذج مع أخد مشكلات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين أو اختلاف التباين و الاعتماد المقطعي.

ا- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع fixed effect with driscoll and Kraay standard errors

تقديرات التأثيرات الثابتة Driscollو Kraay يعني أخد مشكلات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين و الاعتماد المقطعي في الاعتبار.

من خلال نتائج الجدول رقم(3- 17)يظهر نموذج التأثيرات الثابتة مع Driscoll Kraay standard error تراجع في مستوى المعنوية في جل المتغيرات مقارنة بتقدير fe ما عدا مؤشري manufacturing و التغير الهيكلي التي بقيت عند مستوى $p<0.01$.أما معاملات المتغيرات المستقلة فقد حافظت على قيمها و طبيعة علاقتها بالمتغير التابع.

النتيجة أن نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع **Driscoll Kraay standard error** جاءت شبه متطابقة لنتائج نموذج fe و لهذا يمكن إهمال نتائج اختبارات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين و الاعتماد المقطعي في الاعتبار و الاخد بفرضية انه يمكن تجاوز هذه المشاكل في حالة بانل القصيرة.

الجدول رقم(3- 17):نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة fe و fe driscoll and Kraay standard errors

.

	fe	fe_driscol~y
investisement	1.85**	1.85
	(0.88)	(1.54)
stocksvalue	0.03***	0.03
	(0.01)	(0.02)
exportation	0.81***	0.81**
	(0.19)	(0.31)
manufacturing	3.07***	3.07***
	(0.13)	(0.30)
agronomie	-0.00	-0.00
	(0.00)	(0.00)
institutions	1.40e+10**	1.40e+10*
	(6.28e+09)	(7.33e+09)
changementstructurel	-1.31e+10**	-1.31e+10**
	(5.22e+09)	(5.03e+09)
unemployment	-3.96e+10***	-3.96e+10*
	(1.22e+10)	(1.95e+10)
indicedesprix	2.20e+09***	2.20e+09**
	(4.02e+08)	(1.00e+09)
Constant	2.52e+11	2.52e+11
	(4.78e+11)	(4.00e+11)
N-level 1	276.00	276.00
N-level 2	12.00	12.00
p-value	0.00	0.00
R-sqr	0.98	
Adj. R-sqr	0.98	
Root-MSE	2.32e+11	
AIC	15226.85	.
BIC	15263.05	.

* p<0.10, ** p<0.05, *** p<0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

ب-تقدير النماذج مع إهمال مشكلات الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين و الاعتماد المقطعي.

بعض الأدبيات تذكر أنه يمكن تجاهل وجود مشاكل عدم تبات التباين و الارتباط التسلسلي و كذا مشكلة الاعتماد المقطعي لأن لدينا بانل قصيرة أي أقل من 25 سنة. يعرض الجدول رقم(3- 18)نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية بالإضافة للنموذج التجميعي.

الجدول رقم(3- 18):نتائج تقدير نماذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.

	pooled b/se	fe b/se	re b/se
investisem~t	3.483**	1.848*	1.903
	(1.179)	(0.884)	(0.981)
stocksvalue	0.046***	0.025***	0.029***
	(0.013)	(0.007)	(0.009)
manufactur~g	2.169***	3.074***	2.890***
	(0.173)	(0.131)	(0.143)
agronomie	0.000	-0.000	0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
exportation	1.333***	0.807***	0.939***
	(0.233)	(0.188)	(0.206)
changement~l	-1.496e+10***	-1.307e+10*	-1.934e+10***
	(3.744e+09)	(5.219e+09)	(4.352e+09)
institutions	5.528e+08	1.403e+10*	1.324e+10**
	(3.227e+09)	(6.284e+09)	(4.236e+09)
indicedesp~x	2.436e+09***	2.199e+09***	2.306e+09***
	(5.784e+08)	(4.020e+08)	(4.348e+08)
unemployment	1.693e+10**	-3.955e+10**	-1.214e+08
	(5.144e+09)	(1.215e+10)	(7.801e+09)
_cons	6.752e+11**	2.522e+11	4.264e+11
	(2.194e+11)	(4.775e+11)	(3.121e+11)
F	1179.734	1461.834	
df_r	266.000	255.000	
rmse	4.107e+11	2.318e+11	2.736e+11
r2	0.976	0.981	
r2_a	0.975	0.979	
N	276.000	276.000	276.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت قوة تفسيرية مقبولة هذا بالإضافة إلى أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى $p<0.01$. كما أن العلاقة بين هذه المتغيرات و المتغير التابع أغلبها ذات ارتباط ايجابي باستثناء مؤشري التغيير الهيكلي و البطالة اللتان ارتبطتا عكسيا مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في نموذج التأثير العشوائي و زيادة مؤشر agronomie في نموذج **fe**.

أيضا، يظهر معامل التحديدR2 قيمة قدرها 0.981 ، أن0.981٪ من التباين بين البلدان في الناتج المحلي الإجمالي يفسر بالمتغيرات التفسيرية للنموذج. أيضا تشير النتائج إلى أن مؤشرات كل من investisement، manufacturing،stocksvalue و exportation ارتبطت ايجابيامع الناتج المحلي الإجمالي فيما ارتبط مؤشر agronomieعكسيا مع قيمة تأثير ضئيلة.

أيضا بالنسبة للمؤشرات المؤسساتية و مؤشرات التحكم فقد ارتبط كل من institutions و indice des prix إيجابا بينما ارتبط مؤشر changement structurel ومؤشر unemployment سلبا مع المتغير التابع.

الشكل رقم(3-4) :رسم بياني لنتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

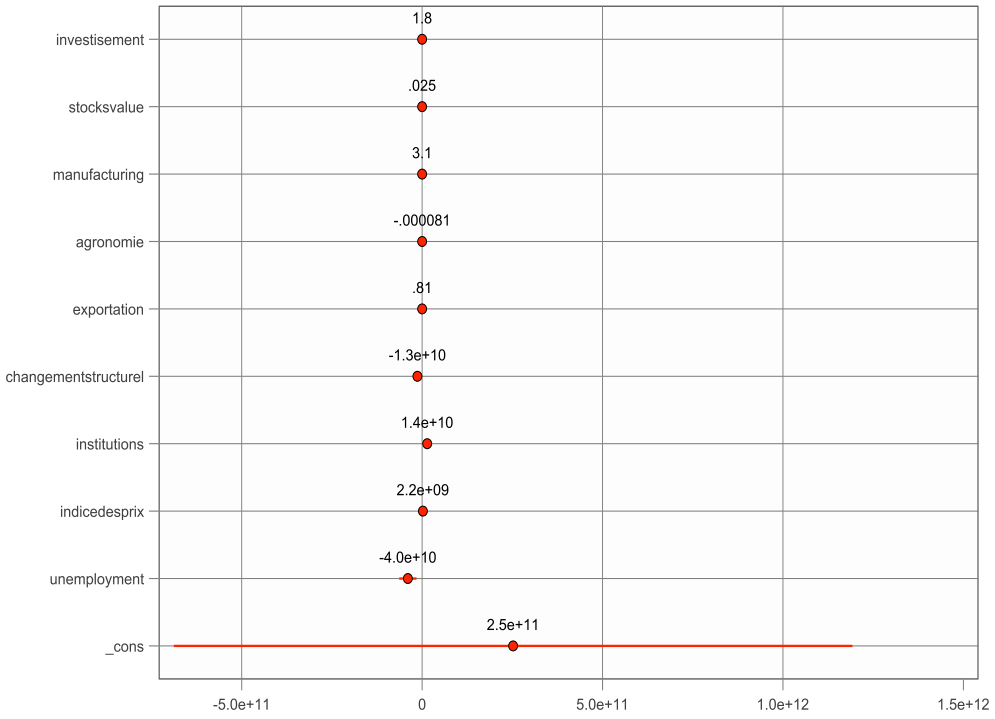

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

1. مؤشر Investissement

بالنسبة لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر **investissement** =1.848 ،وإشارة موجبة و دلالة إحصائية عند 0.10 > p و هذا يعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي أي أن زيادة بنسبة 1٪ في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة تؤدي إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.848 ٪.

الشكل رقم(3-5): مخطط تشتت مع خط الانحدار الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر investissement

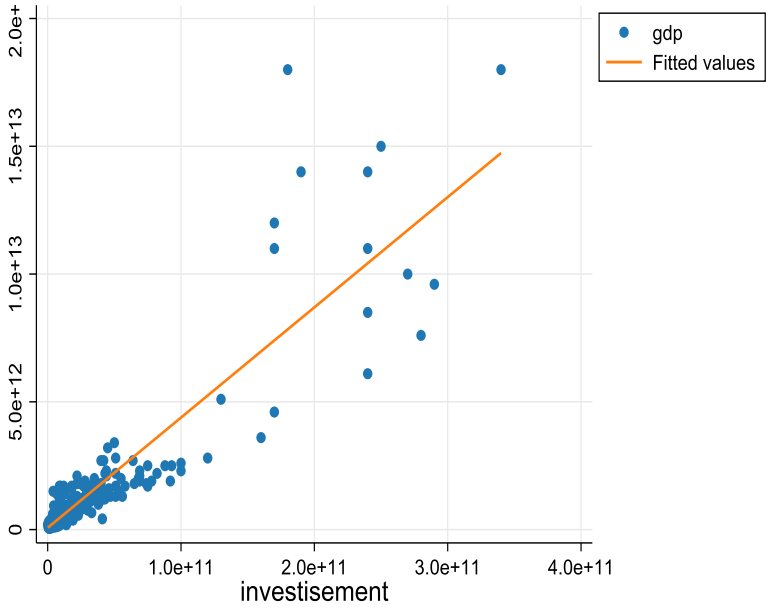

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.

يظهر المخطط أعلاه أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة تربطه علاقة ايجابية مع الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة و هو ما يوافق الفرضية السائدة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي وهدا ما يتوافق مع عدة دراسات مثل دراسة(Borensztein, Gregorio, & Lee, 1998)[1] ، (Aitken, Harrison, & Lipsey, 1996) ، (Carkovic & Ross, 2005)[2]، (Nunnenkamp & and Julius Spatz. , 2003)[3]، (بن يمينة و مختاري، 2021)[4]الى الخ .....

كما يمكن توضيح هذه العلاقة حسب كل دول في العينة من خلال الشكل رقم(3-9)و الذي يمثل مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة. مخطط مجموع العينة يؤكد العلاقة الايجابية بين المتغيرين في الناتج المحلي الإجمالي بينما تباينت هذه العلاقة على مستوى كل بلد. [5]

[1] Borensztein, Eduardo& all , OP.Cit , P 115

[2] Carkovic, Maria, & all , OP.Cit , P 195.

[3] Nunnenkamp, Peter, and Julius Spatz. "Foreign direct investment and economic growth in developing countries: how relevant are host-country and industry characteristics?." (2003).

[4] بن يمينة, et al . "أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة على النمو الاقتصادي." (2021).

[5] يجب الإشارة إلى أن المقياس هو مكيف حسب مستوى دخل كل دولة وهو ما يتيحه برنامج **STATA16** من خلال إضافة الأمر yrescale xrescale

الشكل رقم(3-6): مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة . الفترة 2000 - 2022.

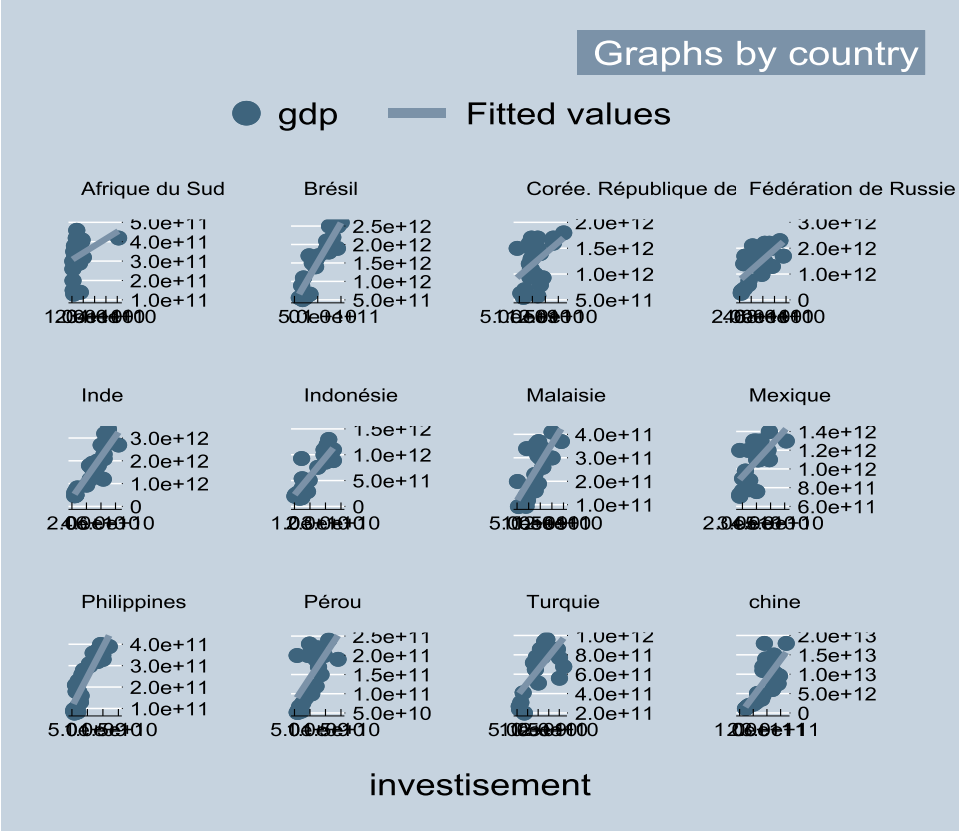

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16.

رغم أن دول العينة تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة في نموذجها للتحفيز و الرفع من مستوى النمو الاقتصادي إلا أن المستويات متباينة. الاقتصاد الصيني شهد نموا مرتفع جدا مقارنة بالدول العينة .

2. مؤشر Stocksvalue

علاقة القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة على الناتج المحلي الاجمالي هو ذوإشارة موجبة و ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 > pو هو ما يؤكد وجود علاقة طردية بين المتغيرين. أي زيادة بوحدة واحدة في أسعار الأسهم يؤدي الى زيادة بنسبة 2.5 % من الناتج المحلي الإجمالي هذا ما يثبت فعالية الأسواق المالية في تطور الدول الناشئة. النتائج المحصل عليها تتطابق مع عدة دراسات مثل دراسة (Pradhan, 2018)[1](Choong & al., 2010)[2] بحيث تشير نتائجهم إلى أن أسواق الأسهم قناة مهمة أو عاملا أساسي يؤثر من خلاله على تدفقات رأس المال يظهر إيجابا على النمو الاقتصادي. بالإضافة الى دراسة (BENYAMINA, MOKHTARI, & BENZEMRA., 2022) [3] التي تبين أن دولة الصين تحصلت على أعلى قيمة بنسبة 355.519% من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل دوران الأسهم الحالية بمقدار 480% في سنة 2015.

الشكل رقم(3-7): مخطط تشتت مع خط الانحدار الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لدول العينة . الفترة 2000- 2022.

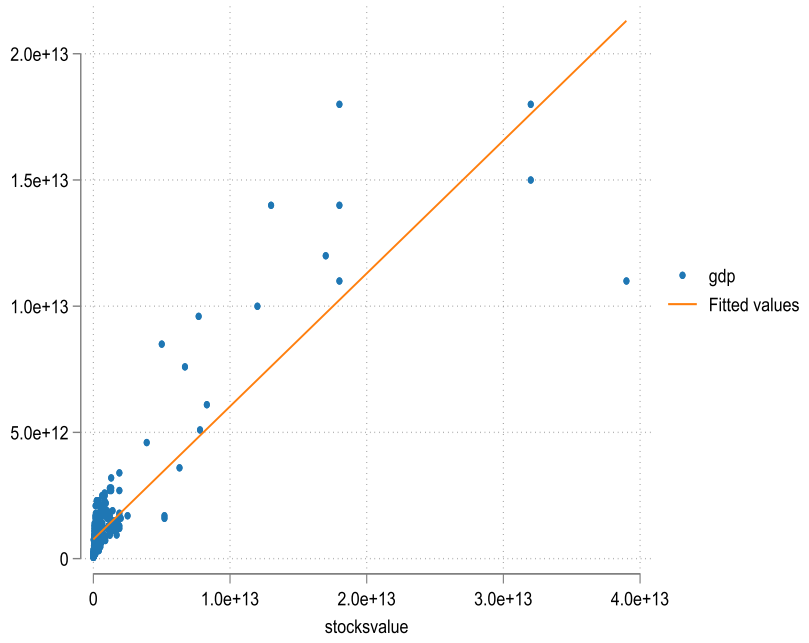

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

[1]Pradhan, Rudra P. "Development of stock market and economic growth: The G-20 evidence." *Eurasian Economic Review* 8 (2018): 161-181.

[2]Choong, Chee-Keong, et al. "Private capital flows, stock market and economic growth in developed and developing countries: A comparative analysis." *Japan and the World Economy* 22.2 (2010): 107-117, P 107.

[3]*BENYAMINA T, MOKHTARI F, BENZEMRA M ., (2022), « The relationship between stock prices and foreign direct investment on economic growth in emerging countries. A comparative analysis during the period 2000-2018», Scientific review of economic future, Vol.10. n°01, p. 071-084,* P 82

أيضا، يظهر الشكل رقم(3-8) نتيجة هذه العلاقة حسب الدول في العينة . هذه العلاقة يظهرها خط الانحدار أو الملائمة، حيث تؤدي الزيادة في معدل القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة إلىارتفاع في مستويات الناتج الإجمالي في البلدان الإحدى عشر.

الشكل رقم(3-8):مخطط تشتت مع خط الانحدار الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة حسب الدول ، الفترة 2000 - 2022.

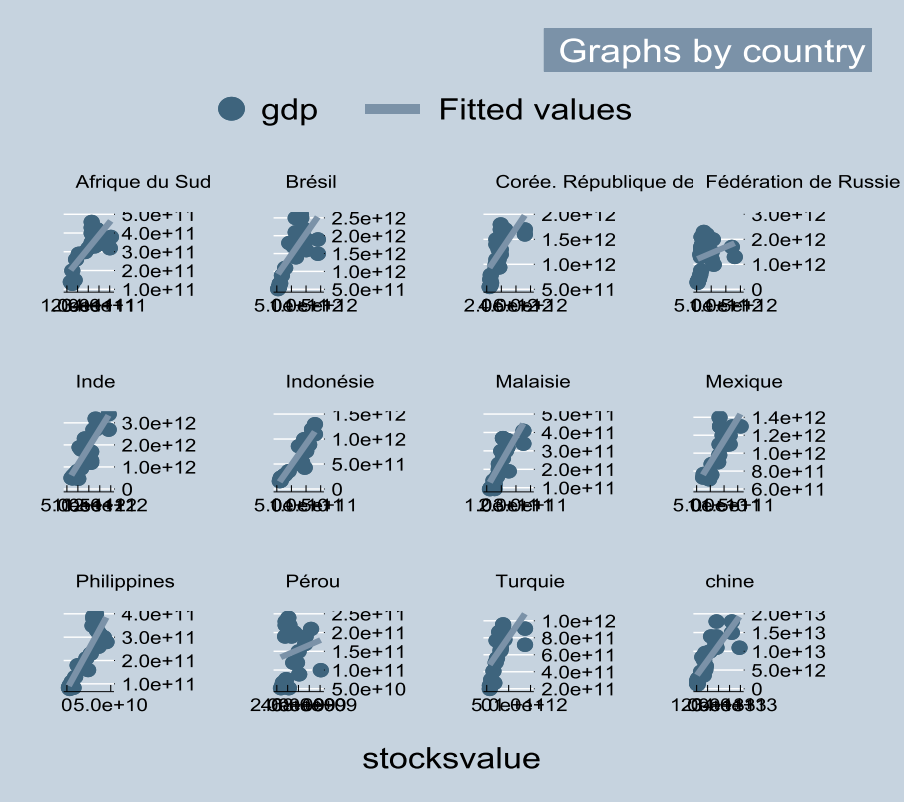

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16.

3. مؤشر Manufacturing

يؤكد الشكل رقم(3-9) نتيجة العلاقة الايجابية بين مؤشر الصناعة و المتغير التابع في العينة حيث جاءت ذات معنوية إحصائية عند مستوى p<0.01 . هذه العلاقة يظهرها خط الانحدار، حيث مع زيادة معدل Manufacturing يرتفع مستوى الناتج في هذه البلدان، حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر يزيد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 3.074 ٪ هو ما يتوافق مع عدة دراسات (Szirmai, 2009)[1]و (Adewale, 2017)[2] (Opoku & and Isabel Kit-Ming Yan. , 2019)[3]

الشكل رقم(3-9):مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Manufacturing خلال الفترة 2020- 2022.

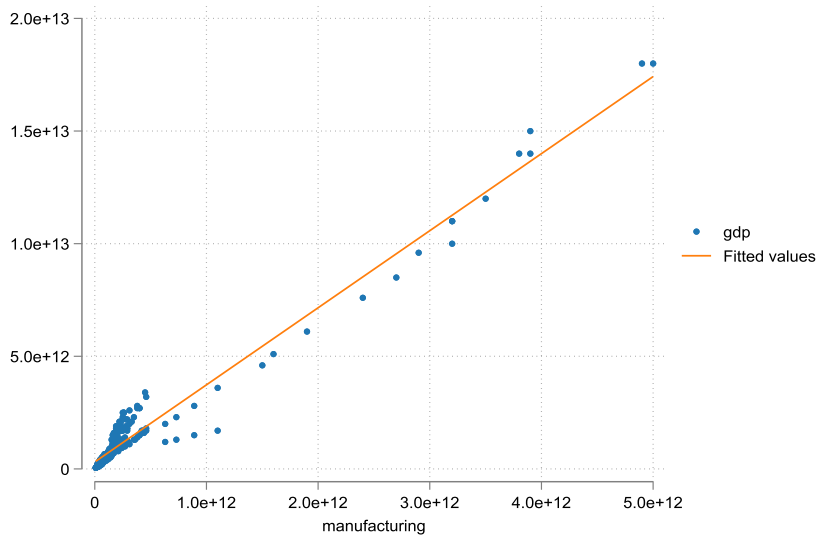

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16.

فيما يعرض الشكل (3-10) هذه النتيجة حسب الدول حيث يظهر هذه العلاقة في اقتصاد كل دولة في العينة.

[1]Szirmai, Adam. "Industrialisation as an engine of growth in developing countries." (2009), P 2.

[2]Adewale, Aregbeshola R. "Import substitution industrialisation and economic growth–Evidence from the group of BRICS countries." *Future Business Journal* 3.2 (2017): 138-158, P 138.

[3]Opoku, Eric Evans Osei, and Isabel Kit-Ming Yan. "Industrialization as driver of sustainable economic growth in Africa." *The Journal of International Trade & Economic Development* 28.1 (2019): 30-56, P 30.

الشكل رقم(3-10): مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Manufacturing حسب الدول

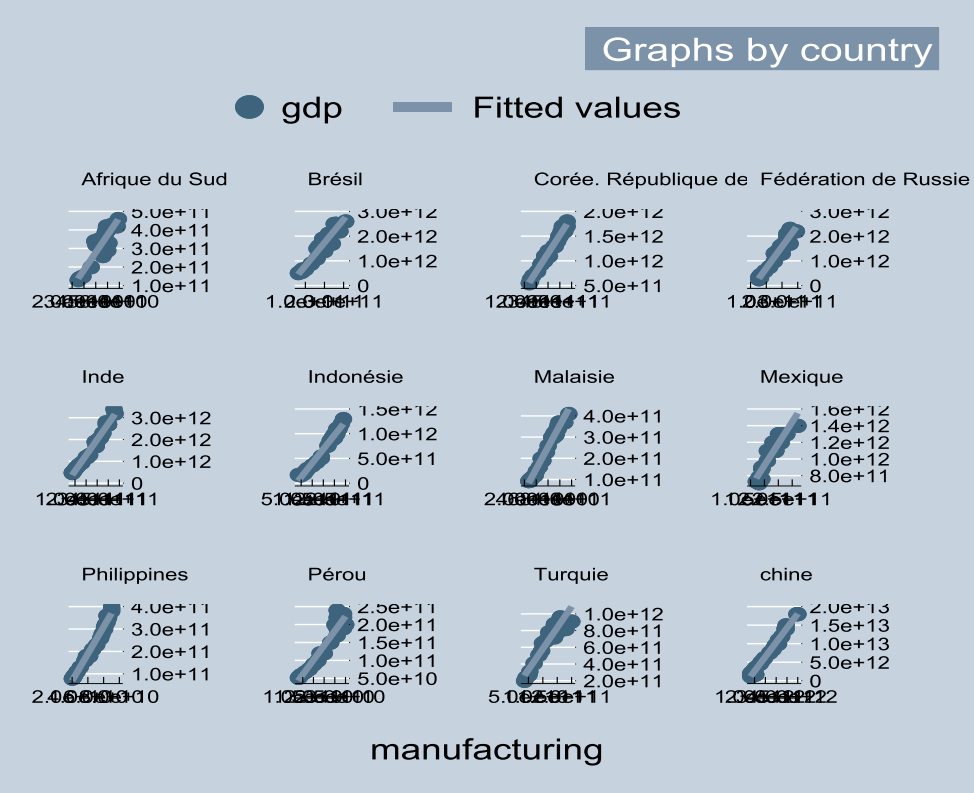

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16.

4. مؤشر Agronomie

مؤشر الفلاحة هو كذلك من بين أهم عوامل النمو التي تبنتها دول العينة لكن نتيجة نموذج التأثيرات الثابتة أفضت إلى تأثير سلبي و إن كان ضئيل(0000807. -) على نمو الناتج لكن ذون دلالة إحصائية عند مستوى. حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر تؤدي لزيادةب 0.00008٪ في الناتج. و هي تدعم فرضية (Awokuse & and Ruizhi Xie., 2015) وغيرهم .

الشكل رقم (3-11) : مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Agronomie

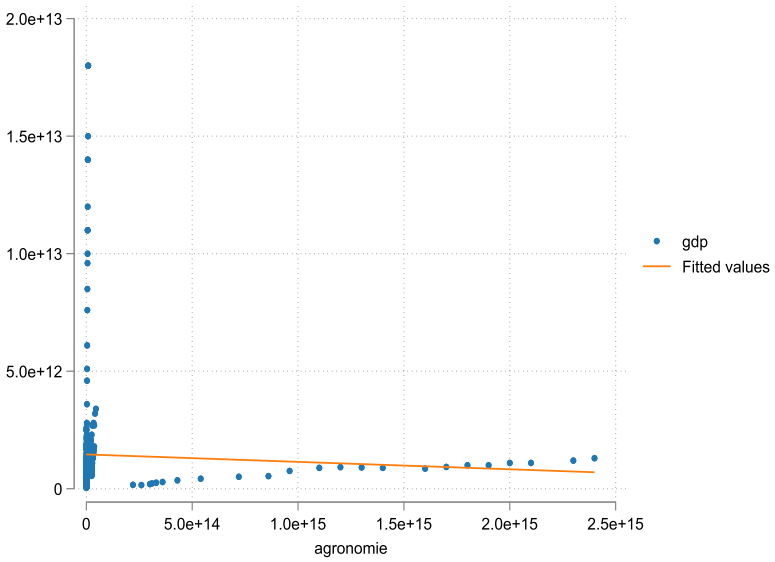

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج .STATA16

5. مؤشر Exportation

إحلال الصادرات و تنميتها من بين أهم السياسات الاقتصادية المنتهجة في هذه الدول. يؤكد الشكل(3-12)نتيجة العلاقة الايجابية بين هذا المؤشر و المتغير التابع في العينة و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$ ، حيث أن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر ترفع من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 806 .0٪ و هو ما يدعم فرضية أن الصادرات تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي و هي النتيجة تتوافق نتائج الدراسة التي توصل إليها أغلبية الباحثيين ، فنجد دراسة (Emery, 1967)[1] ، (Ram, 1985)[2] ، (Balassa, 1978)[3]، الخ .....

الشكل رقم (3-12) :مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Exportation

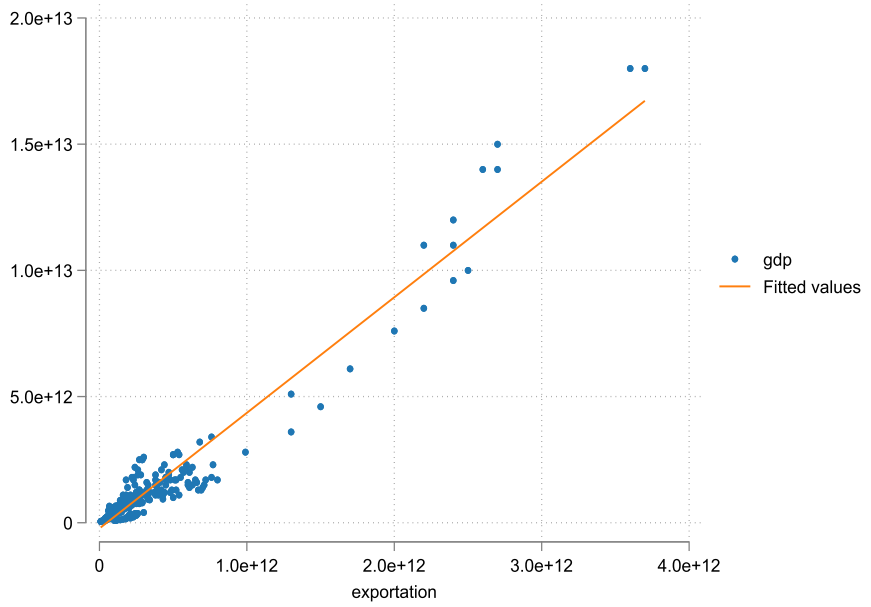

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

الشكل **(3-13)** يظهر أيضا أن هذه خط انحدار العلاقة كان أكثر حدة في دول مثل البرازيل و جنوب إفريقيا فيما كانت الزيادة متناسبة في باقي دول العينة.

[1]Emery, Robert F. "The relation of exports and economic growth." *Kyklos* 20.4 (1967): 470-486.

[2]Ram, Rati. "Exports and economic growth: Some additional evidence." *Economic Development and Cultural Change* 33.2 (1985): 415-425.

[3]Balassa, Bela. "Exports and economic growth: further evidence." Journal of development Economics 5.2 (1978): 181-189.

الشكل رقم (3-13) :مخطط تشتت مع خط الانحدار للناتج المحلي الإجمالي و مؤشر Exportation حسب الدول

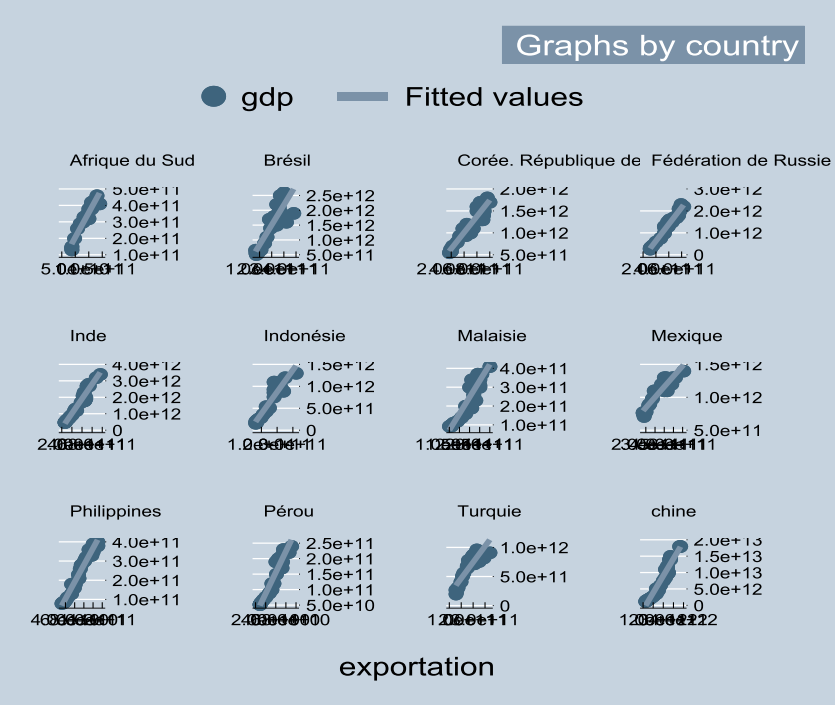

المصدر: من إعداد الطالب من خلال مخرجات برنامج STATA16

6. المتغيرات المؤسساتية ومتغيرات التحكم

بالنسبة للمتغيرات المؤسساتية، فان تأثير التغيير الهيكلي جاء عكسيا على الناتج و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.10$. ارتفاع مؤشر التغيير الهيكلي بنسبة واحد بالمائة تؤدي إلى تراجع ب $1,31 .10^{10}$ في الناتج الإجمالي. من الناحية النظرية، هذه النتيجة مخالفة لأن عملية الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها بعض الدول و المناطق من خلال تبني نماذج جديدة للنمو كانت لها نتائج ايجابية مثل ما حدث في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وهو ما توثقه عدة دراسات مثل دراسة (Zhao & et al. , 2021)[1] و (Kouamé & and Sampawende J-A. Tapsoba. , 2019)[2].

مؤشر المؤسساتية و هو ما يعبر عن مستوى العلاقات الرسمية و غير الرسمية داخل المجتمع فجاء ذا دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.05$ وزيادة بنسبة واحد بالمائة تؤدي إلى زيادة ب $1,40 .10^{10}$ في الناتج الإجمالي و هي النتيجة تدل على دور تحسين النوعية المؤسساتية على اقتصاديات دول العينة.

[1] Zhao, Jin, et al. "Institutional reforms and their impact on economic growth and investment in developing countries." *Sustainability* 13.9 (2021): 4941.

[2] Kouamé, Wilfried AK, and Sampawende J-A. Tapsoba. "Structural reforms and firms' productivity: Evidence from developing Countries." World Development 113 (2019): 157-171.

مؤشر التحكم في النموذج مثل indice des prix مستوى الأسعار و الذي يشير إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي فقد جاء تأثيره ايجابي و ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.01$ حيث آن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر تؤدي إلى زيادة $2,20 .10^{9}$ في الناتج المحلي الإجمالي.

أما مؤشر Unemployment الذي يعبر عن نسبة البطالة فقد كان له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى $p < 0.05$ حيث آن زيادة نسبة واحدة في هذا المؤشر تؤدي إلى تراجع ب $4 .10^{10}$ في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث : تحليل نماذج النمو الاقتصادي لدول العينة.

في هذا الجزء سوف نسلط الضوء دور أهم العناصر التي اعتمدت في نماذج نمو الدول الناشئة و دورها في تحقيق التقدم و الاستقرار الاقتصادي.

1-3 دور الاستثمار في نماذج النمو الاقتصادي

من خلال دول العينة يمكن تعميم دور الاستثمار كعامل رئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي التي اعتمدت عليها الدول الناشئة وهدا ما يتضح من خلال العلاقة الايجابية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الشكلين المواليين، بحيث تتوافق هده النتيجة مع أغلب الدراسات . ففي دراسة لـ Zhang, Kevin Honglin في سنة 2001 لـ 11 دولة ناشئة (الارجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ،هونغ كونغ ، المكسيك ، اندونيسيا ،كوريا ، ماليزيا ، سنغافورة ، تايوان ، تايلاندا) . تشير النتائج الى أن مساهمة الاستثمار في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي تتباين حسب خصائص كل بلد بالاعتماد الصادرات في ظل التحرر التجاري ، فقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الناشئة من 14 مليار دولار في عام 1985 الى 166 مليار دولار في عام 1998 أي ما يعادل 12 ضعفا تقريبا .[1] كماأن حسب بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية نجد أن دولة الصين تحتل المركز الأول في التدفقات المالية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في كل الفترات من 2005 - 2021 وقد أخذت قيمة قصوى في سنة 2021 بمقدار 180.957 مليون دولار أمريكي و تجاوزت دولة البرازيل بأكثر من ضعفين التي تحتل المركز الثاني في سنة 2010 . وفي دراسةDinh وآخرون في سنة 2019 استنتجا أن الاستثمار يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل استنادا على عدة عوامل مثل رأس المال البشري والائتمان الخ.....[2] يتضح من خلال الشكلين العلاقة الإيجابية بين الاستثمار و النمو الاقتصادي في دول العينة خلال الفترة 2000-2022 .

الشكل رقم (3-14) : علاقة الاستثمار والنمو الاقتصادي في دول العينة.

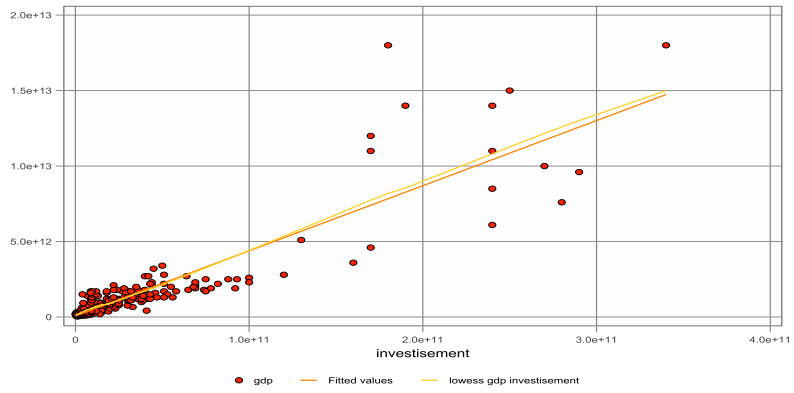

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

[1]Zhang, Kevin Honglin. OP.Cit ,P 175.

[2]Dinh, TrangThi-Huyen, et al. "Foreign direct investment and economic growth in the short run and long run: Empirical evidence from developing countries." Journal of Risk and Financial Management 12.4 (2019): 176,P 1.

الشكل رقم (3-15) : العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في دول العينة.

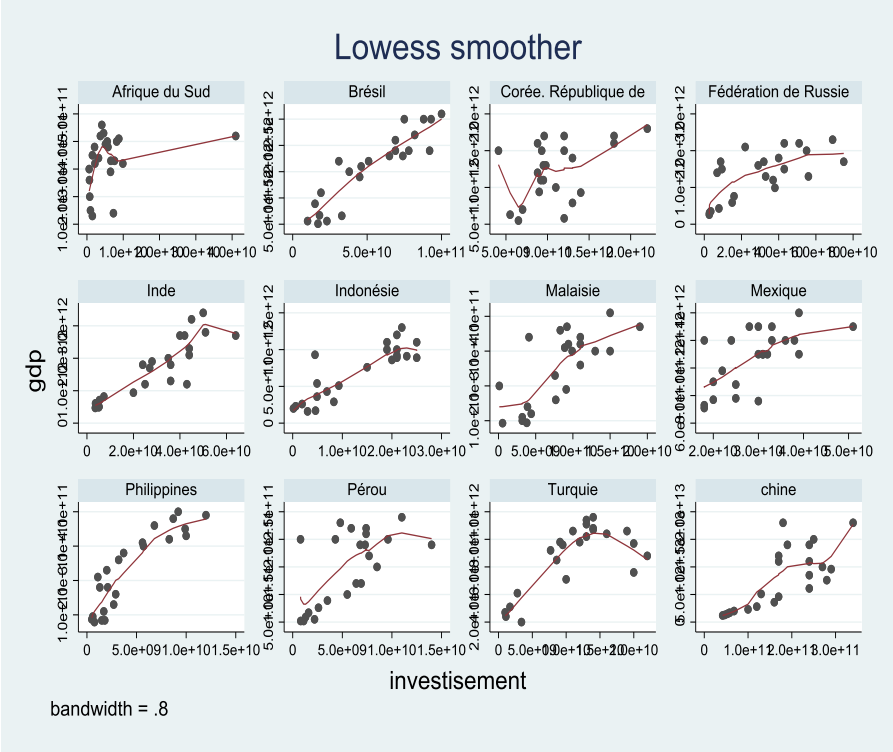

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

أما من خلال الشكل أدناه نلاحظ العلاقة التبادلية بين الاستثمار و النمو الاقتصادي فنجد أن تخصيص الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق الاستثمار ومدى مساهمة الاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي في دول العينة . فنجد البلدان الصناعية قامت بتوسيع استثماراتها من خلال الايرادات المحققة من الصادرات بمعنى وجود صلة أقوى بين الاستثمار وترويج الصادرات في البلدان التي لديها قطاع مصرفي متحرر مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي .[1] كما نجد نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره العامل المشترك الذي يدفع النمو في متغيرات أخرى مثل الصادرات في حالة باكستان والاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الهند. وتظهر بلدان أمريكا اللاتينية، المكسيك وتشيلي، بوجود علاقة على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل تؤثر الصادرات على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجفي حالة دول شرق آسيا، نجد أيضا علاقة ثنائية الاتجاه طويلة المدى بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، بينما نجد علاقة أحادية الاتجاه طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي و التصدير في حالة تايلاند.[2]

[1] Nagano, Mamoru, OP,Cit, P

[2] Kalirajan, Kaliappa, Adil Khan Miankhel, and Shandre M. Thangavelu. "Foreign direct investment, exports, and economicgrowth in selectedemergingcountries:Multivariate VAR analysis." *Exports, and EconomicGrowth in SelectedEmergingCountries:Multivariate VAR Analysis (December 20, 2009)* (2009), P2.

الشكل رقم (3- 16) : الدور المتبادل بين الاستثمار والنموالاقتصادي في دول العينة.

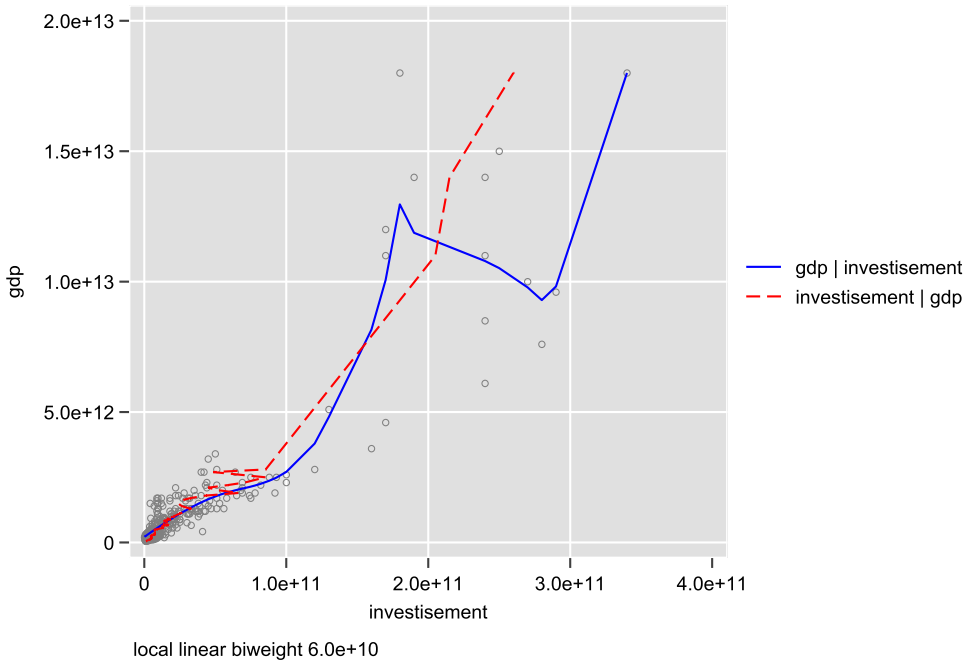

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

2-3 تأثير التصنيع و الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة :

هناك العديد من الأسباب التي تجعل السعي إلى التصنيع المستدام له فوائد طويلة الأمد على النمو الاقتصادي. وأن قانون كالدور يوفر إطارا مفاهيميا للربط بين التصنيع والنمو الاقتصادي. تعتمد الحجة الرئيسية لمؤيدي التصنيع على الميزة الإنتاجية للتصنيع مقارنة بالقطاعات الأخرى ،ولديه قدرة أكبر على استيعاب القوى العاملة (Timmer et al., 2015; McMillan et al., 2014)، بل إنه يعزز الادخار ،عملية تراكم رأس المال ويوفر فرص استثمارية (Lewis, 1954; Szirmai and Verspagen, 2015). بالإضافة إلى ذلك، يعمل قطاع التصنيع على تعزيز وفورات الحجم من خلال دفع التقدم التكنولوجي(Arrow, 1962; Thirlwall, 2002) .[1]

وفيما يتعلق بالبلدان الناشئة، يبدو أن البيانات في الشكل الموالي والأدلة التجريبية القائمة التي تدعم العلاقة بين التصنيع والنمو. يؤكد Rodrik (2006) على أن فترات تسارع النمو غالبا ما ترتبط بالدور المتزايد للتصنيع في الاقتصاد. ويحلل Szirmai and Verspagen (2015) أهمية التصنيع كمحرك للنمو الاقتصادي باستخدام بيانات 88 دولة (21 اقتصادا متقدما و67 دولة نامية) خلال الفترة 1950-2005. وذكروا أن التصنيع له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. Cantore et al. (2017) تحصلوا على نتائج مشابهة مع عينة من 80 دولة. نمو القيمة المضافة الصناعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (3- 17) : نمو القيمة المضافة للتصنيع و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1950-2005 .

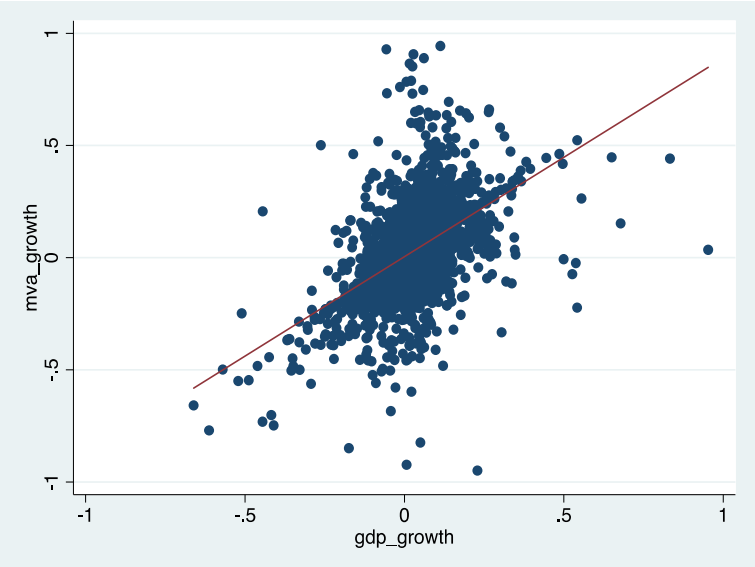

Source : Haraguchi, Nobuya, Bruno Martorano, and Marco Sanfilippo. "Whatfactors drive successfulindustrialization? Evidence and implications for developing countries." *Structural Change and Economic Dynamics* 49 (2019): 266-276 , P38.

[1] Haraguchi, Nobuya, Bruno Martorano, and Marco Sanfilippo. "Whatfactors drive successfulindustrialization? Evidence and implications for developing countries." *Structural Change and Economic Dynamics* 49 (2019): 266-276 , P2.

فنجد من خلال الشكل أسفله ارتباط إيجابي بين التصنيع والنمو الاقتصادي لدول العينة .

الشكل رقم (3- 18) : العلاقة بين التصنيع و الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة .

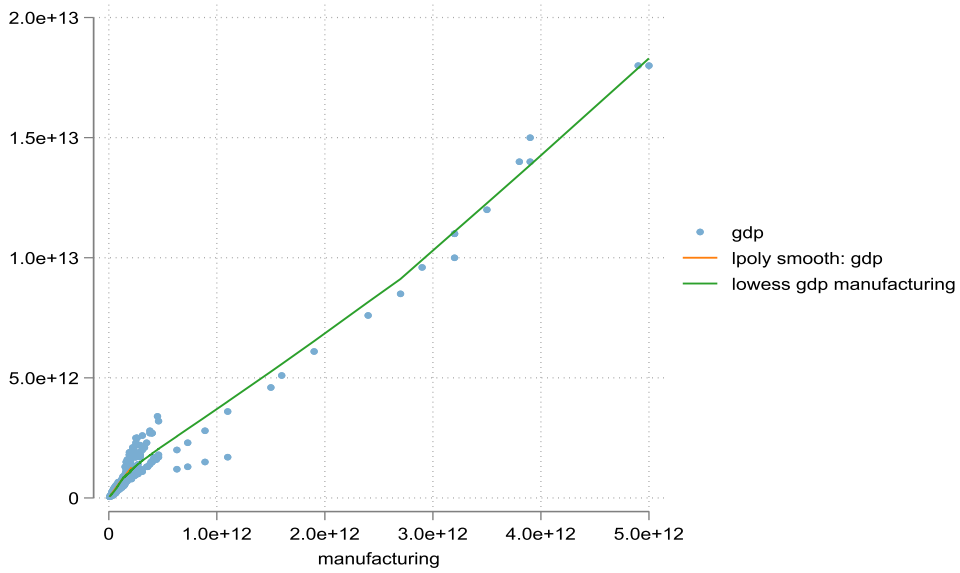

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من الشكل أدناه أن خلال سنة 1960 كل من الدول البرازيل ،الشيلي ، الفيليبين قد تجاوز التصنيع 30 % من الناتج المحلي الإجمالي ثم يلي دلك كل من الدول كولومبيا ، المكسيك ،الهند وماليزيا تعدى التصنيع 20 % وفي الأخير كل من الدول تايلاندا ،تركيا و كوريا الجنوبية فاق التصنيع 15 % .

الشكل رقم (3- 19) : تطور التصنيع لبعض دول ناشئة خلال الفترة من 1960-2020.

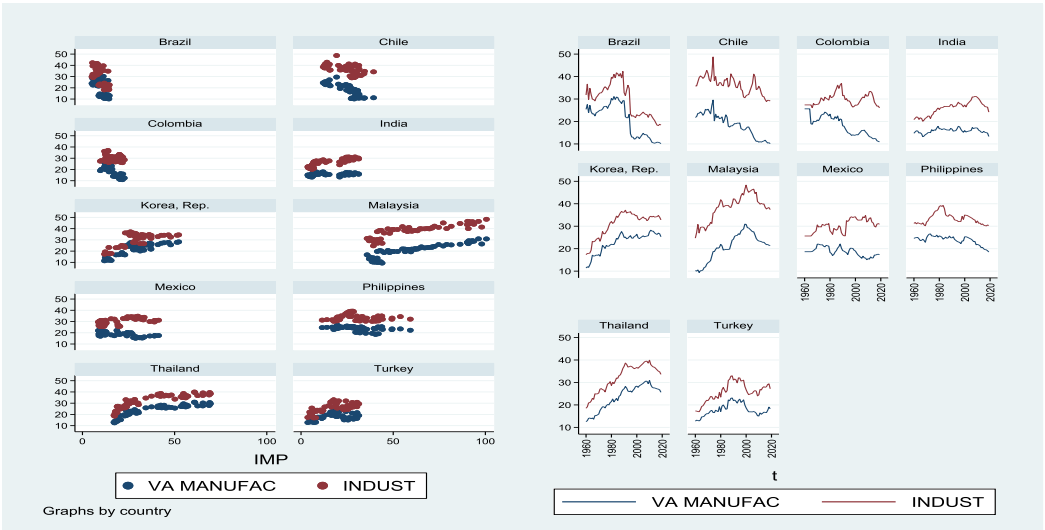

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي . الوحدة : نسبة مئوية .

حسب الشكل الموالي يتضح أن للصين تحصلت على قيمة أعلى لأفضل شركات مصنعة بنسبة 17.49 %من إجمالي قيمة التصنيع المضافة العالمية في سنة 2009 ما يفوق بالتقريب ثمانية أضعاف مقارنة بالدول الأخرى بعدما كانت النسبة 6.56 و 2.68 في سنتي 2000 و 1990 على الترتيب ، ثم قيمة أعلى لدولة روسيا وكان دلك في سنة 1990 بنسبة 3.03 % . في حين كل من الدول المكسيك ،البرازيل ، الهند وجمهورية كوريا كانت النسب متقاربة نوعا ما لا تتعدى 2.5% خلال السنوات 1990،2000،2009 وفي الأخير تحصلت على 1 % من إجمالي قيمة التصنيع المضافة العالمية في سنة 2009.

الشكل رقم (3- 20) :أفضل الشركات المصنعة خلال السنوات 1990 ، 2000 و 2009.

(الوحدة :النسبة المئوية من إجمالي قيمة التصنيع العالمية المضافة).

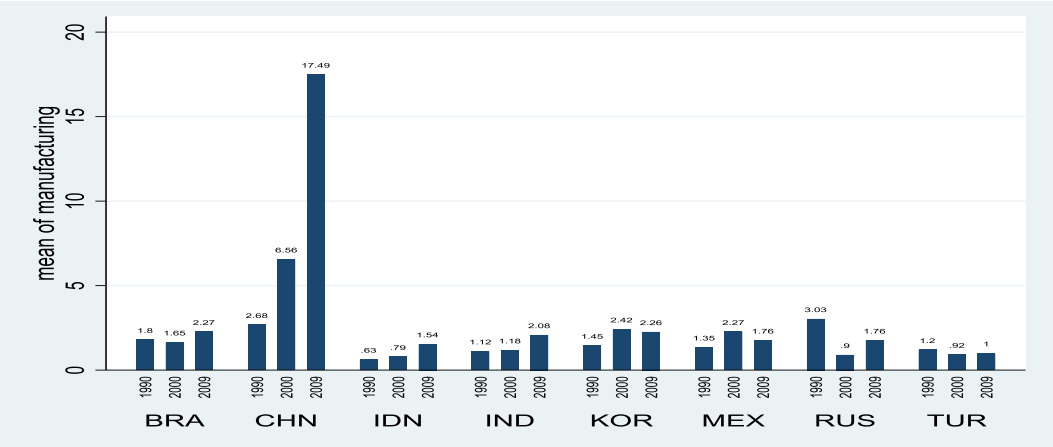

Source : United Nations Statistical Division, National Accounts Main Aggregates Database, May 2011.

تعتمد العديد من البلدان النامية بشكل كبير على المنتجات الأولية كمصدر رئيسي لدخل التصدير. ومع ذلك تشير العديد من الدراسات إلى أن البلدان التي تركز على الصادرات الصناعية ستنمو بشكل أسرع من تلك التي تركز على صادرات المنتجات الأولية (Hausmann et al., 2007; Jarreau and Poncet, 2012; Crespo-Cuaresma and Wörz, 2005; Berg et al., 2012) ، والفكرة الأساسية هي أن البلدان المصدرة، وخاصة تلك التي تصدر منتجات ذات محتوى تكنولوجي مرتفع نسبيا، تستفيد من العوامل الخارجية الإيجابية التي تساعد اقتصاداتها على النمو ، من المرجح أن تكون المصادر الرئيسية لهذه العوامل الخارجية الإيجابية هي الآثار غير المباشرة للمعرفة وفورات الحجم (Economie d'échelle)، كما توفر الصادرات العملات الأجنبية اللازمة لشراء الواردات، مما قد يوفر المزيد من الآثار المفيدة على النمو الاقتصادي(Emery, 1967; Thirlwall, 2000)وأن عوامل خارجية إيجابية كبيرة تتراكم على البلد المصدر نتيجة للمنافسة في الأسواق الدولية، بما في ذلك زيادة عوائد الحجم (Rendement d'échelle) ، والآثار غير المباشرة للتعلم، وزيادة الابتكار، ومكاسب الكفاءة الأخرى، وكلها يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي.[1]

[1]Sheridan, Brandon J. "Manufacturing exports and growth:Whenis a developing country ready to transition fromprimary exports to manufacturing exports?." *Journal of Macroeconomics* 42 (2014): 1-13, P 1-2.

يعتبر النمو القائم على التصدير بمثابة العمود الفقري للمعجزة الاقتصادية في شرق آسيا التي بدأت في الثمانينيات. ومحاكاة نموذج اليابان وكوريا ونجاحهما، قامت دول شرق آسيا بتعزيز قطاع التصدير لديها استجابة للنمو السريع للتجارة الدولية وتوسع اقتصادات الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى خاصة في التسعينيات.[1] الشكل الموالي يبين العلاقة الإيجابية بين التصنيع و الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي لدول العينة . بجيث يؤثر إنتاج التصنيع على الصادرات العالمية بطرق متعددة بسبب مرونة الطلب على الساحة العالمية وطول عمر المنتجات الصناعية.[2]

الشكل رقم (3-21) : تأثير التصنيع و الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة .

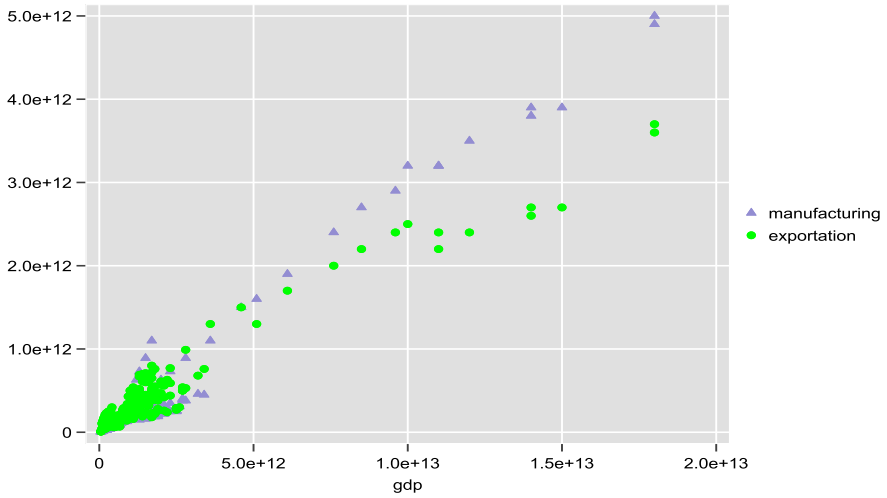

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

[1] Nagano, Mamoru, OP,Cit, P 81

[2] Sankaran, Arumugam, Arjun Krishna, and Arjunan Vadivel. "How does manufacturing output affect export behaviors in emerging market economies? Evidence from a dynamic panel ARDL for ten biggest emerging market economies." *Future Business Journal* 7.1 (2021): 26, P8.

1-2-3 الصادرات في الدول الناشئة :

من خلال الشكل رقم (3-22) نلاحظ علاقة ايجابية مع الزمن خلال الفترة 1995- 2020 بحيث تطورت الصادرات لكل من الدول كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، الهند روسيا ، المكسيك ، ماليزيا ، تركيا ، الفيتنام الخ ..... على الترتيب.

الشكل رقم (3-22) : تطور الصادرات في الدول الناشئة خلال الفترة 1995- 2020 .الوحدة ($ US courants)

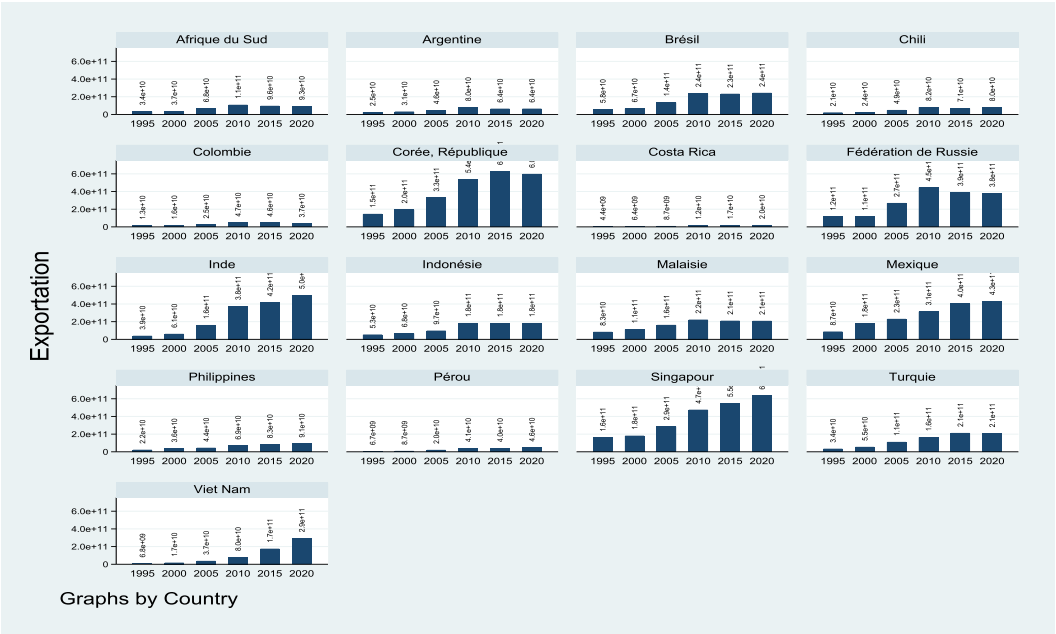

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

2-2-3 الصين المصدر الرئيسي في العالم :

لقد تفوقت الصين على اليابان باعتبارها المصدر الرئيسي في آسيا في عام 2004، بعد ثلاث سنوات من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وتجاوزت الصين الولايات المتحدة في عام 2007 وألمانيا في عام 2009 لتصبح المصدر الرئيسي في العالم .ارتفعت حصة صادرات الاقتصاديات النامية في التجارة العالمية من 26 في المائة في عام 1995 إلى 44 في المائة في عام 2014، في حين انخفضت حصة صادرات الاقتصاديات المتقدمة من 70 في المائة إلى 52 في المائة[1].

حسب الشكل رقم (3-23). أن الصادرات الصينية كانت منخفضة في الفترة 1995 - 2000 مقارنة مع الدول (الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، اليابان) وبعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 ، تجاوزت الصادرات الصينية اليابان في سنة 2005 وتفوقت في سنة 2010 على ألمانيا ، ثم في الأخير تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية من السنتين 2015 ، 2020 بمقدار 2,3621E+12 ، 2,72988E+12 على الترتيب .وهدا ما يتوافق مع عدة

[1] International Trade Statistics 2015 , P 25.

دراسات ، تشير أبحاث (Zhang & al., 2017)[1] الى أن أصبحت الصين إلى أكبر دولة تجارية منذ عام 2014، عندما وصل إجمالي قيمة تجارتها إلى 4.3 تريليون دولار أمريكي (المكتب الوطني الصيني للاحصائيات 2015)حوالي 12% من الإجمالي العالمي. ومن شأن اعتمادها على نموذجالنمو القائم على ترويج الصادرات تحت شعار "حزام واحد وطريق واحد"" One Belt One Road ".

ما حجم استخدام الصين للطاقة الذي يذهب إلى تصنيع سلع التصدير؟

إن حصة كبيرة من الطاقة المستخدمة في الصين، باعتبارها اقتصادا موجها للتصدير، تذهب إلى تصنيع السلع المصدرة. ويمكن حساب الطاقة المتضمنة في هذه السلع باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات، الذي يتتبع توزيع الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة من وإلى الصناعات في جميع أنحاء الاقتصاد (ليونتيف، 1936؛ ميلر وبلير، 1985). بلغ الإنتاج المحلي من السلع المعدة للتصدير 452 مليون طن مكافئ نفط في عام 2004، أو 28% من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد. ومع ذلك، استوردت الصين أيضا بضائع تحتوي على محتوى طاقة مدمج يبلغ 190 مليون طن مكافئ نفط في عام 2004، أي ما يعادل 12% من الطلب الصيني على الطاقة. وفي عام 2001، كانت كمية الطاقة المتضمنة في السلع المصدرة 197 مليون طن مكافئ فقط، أو 18% من إجمالي استخدام الطاقة. حوالي 40٪ من هذه الطاقة في عام 2004 كانت في المعدات الصناعية والتجاريةو الأجهزة الاستهلاكية، 12% في الملابس والمنسوجات، 10% في المواد الكيميائية،

منتجات المطاط والبلاستيك، و9% في المصنوعات الأخرى. وهذه الحصة من استخدام الطاقة في الصادرات مرتفعة في الصين مقارنة بالدول الأخرى. على سبيل المثال، كانت الأرقام القابلة للمقارنة في عام 2001 هي 6% في الولايات المتحدة، و7% في الاتحاد الأوروبي، و10% في اليابان، و20% في كوريا. ويعكس الفرق الاختلافات في كمية ونوعية الصادرات وكفاءة استخدام الطاقة. وعلى أساس كثافة الكربون والبيانات التجارية، تشير تقديراتنا إلى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في الإنتاج المحلي الصيني المخصص للتصدير بلغت 1,6 جيجا طن في عام 2004، أو 34% من إجمالي الانبعاثات في الصين. هذه النتائج قابلة للمقارنة مع نتائج الدراسات الأخرى (Shui and Harriss, 2006; Wixted et al., 2006)[2].

[1] Zhang, Ling, et al. "Characterizing copper flows in international trade of China, 1975–2015." *Science of the Total Environment* 601 (2017): 1238-1246, P 1239.

[2] IEA. (2007). International Energy Agency, World Energy Outlook, P 291.

الشكل رقم (3- 23) : مقارنة الصادرات الصينية مع صادرات بعض الدول المتطورة

خلال الفترة 1995- 2020 ، الوحدة ($ US courants) .

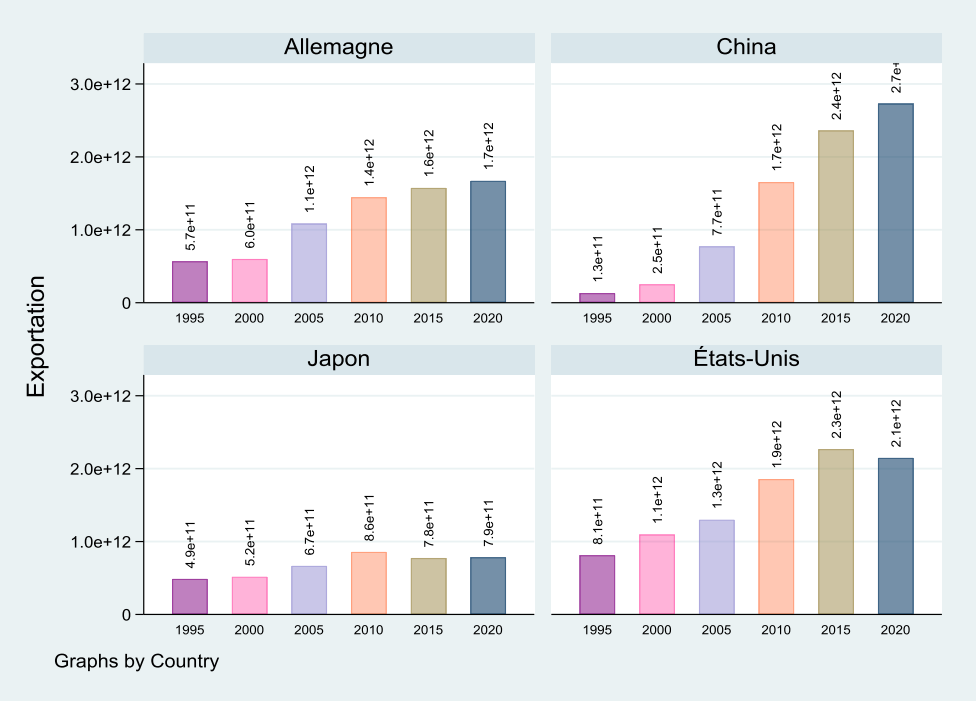

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

3-3 دور الأسواق المالية في تعزيز النمو الاقتصادي :

من المعروف أن نشأة وظهور أسواق الأوراق المالية ارتبط بمجيء تطور الرأسمالية الصناعية ،اد وجدت هده السوق بهدف جدب المدخرات وتحقيق عمليات تبادل القيم المنقولة وتمويل النمو الاقتصادي فمند دلك الحين لعبت هده الاسواق دورا هاما في تأمين الموارد التمويلية الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية التي تحتاج المزيد من الموارد تفوق مدخراتها مقابل ايجاد فرص مواتية للتوظيف الفعال للفوائض التي تتحقق لدى المدخرين بما يفوق احتياجاتهم الاستثمارية.

ومع استمرارية تطوير الاقتصاد الرأسمالي وتعاظم قدراته الانتاجية واتساع تأثير المنافسة وآلية السوق وتعبئة المدخرات ورفع كفاءة التخصيص واستخدام الموارد المتاحة فقد تزايدت أهمية الاوراق المالية وأصبحت تشكل أداة أساسية لتدعيم النمو الاقتصادي وتحقيق نهوض شامل في كل جوانب الحياة الأمر الذي كان له أثر مباشر ،ايضا بالنسبة لسائر البلدان وخاصة الناشئة التي تسعى لتسريع عجلة التنمية من أجل بناء اقتصاد متطور ومزدهر وحققت معدلات نمو مرتفعة . يتضح من خلال الشكل الموالي ارتباط ايجابي بين أسعار الأسهم و النمو الاقتصادي لدول العينة .

الشكل رقم (3-24): العلاقة بين أسعار الأسهم والنمو الاقتصادي في دول العينة

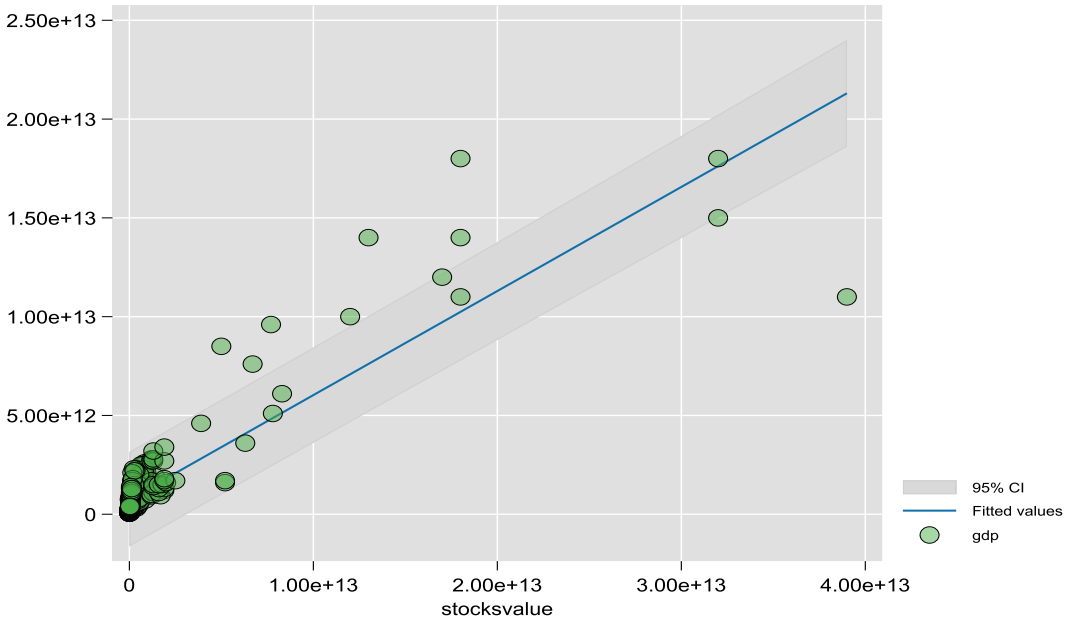

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

الشكل رقم (3-25): تطور معدل دوران الأسهم .

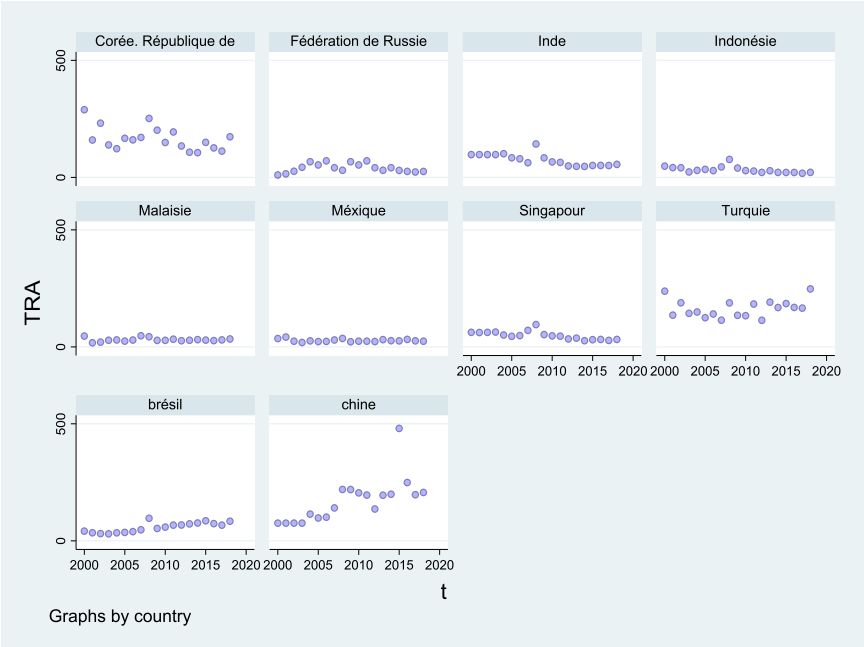

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

أما من خلال الشكل أعلاه تظهر ان دولة الصين أخذت أعلى قيمة معدل دوران الأسهم الحالية بمقدار 480% في سنة 2015 ثم تلي دلك دولة جمهوريا كوريا بمعدل 289 % في سنة 2000،تركيا بمقدار 247 % في سنة 2018، الى أدنى قيمة لدولة أندونسيا بمعدل 48 % في سنة 2000.

3-4_دور النوعية المؤسساتية في نماذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة_

معظم الأعمال الحديثة ركزت على أهمية المؤسساتية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ،فهي تلك القواعد التي تحمي وتضمن تنفيذ العقود و تؤدي وظيفة محفزة على السلوك الاقتصادي. لهذا اعتمدت الدول الناشئة على مجموعة من الإصلاحات و التغييرات في الهياكل المنظمة لعملية الإنتاج و هذا تماشيا مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي و هذا حتى تتوافق أنظمتها الداخلية مع هذه الحركية.

الشكل رقم (3-26) :علاقة التغيير الهيكلي بالنمو الاقتصادي في عينة الدول الناشئة في الفترة 2000-2022

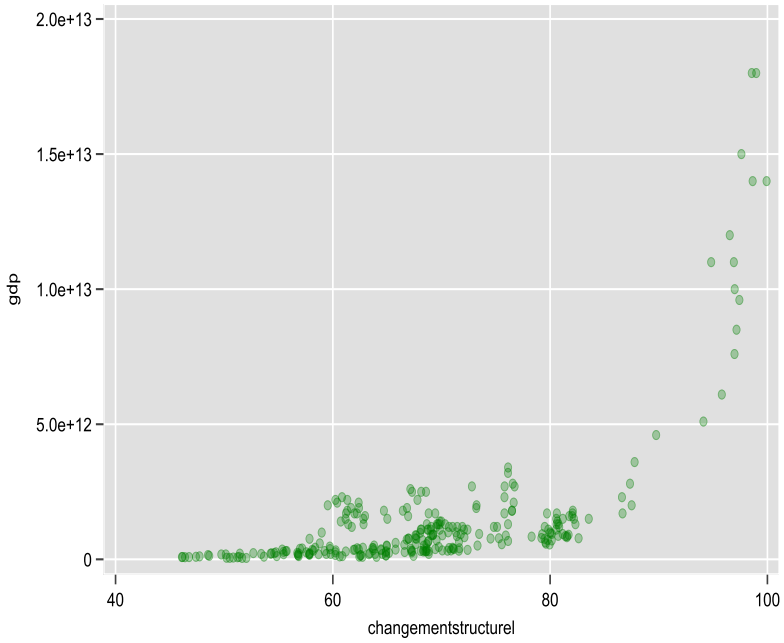

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

من خلال دول العينة يمكن ملاحظة تأثير هذا التغيير لكن مع ذلك يبقى طفيفا و هذا يعود إلى أن أي تغيير في المؤسسات لا تظهر نتائجه خلال فترة قصيرة. هذا لأن التغيرات المؤسساتية في هذه البلدان تحكمها العديد من العوامل كما تذكرها النظرية المؤسساتية و المتمثلة أساسا في المؤسسات السياسية لأن استمرار المؤسسات أو تغييرها مصدره التفاعل بين السياسة و الاقتصاد.

أما من خلال الشكل أدناه يلاحظ ان نشاط القطاع الخاص عند حدود 80 % عند أغلبية الدول في حين تباين في النوعية المؤسساتية ، فنجد أدنى المستويات كل من روسيا والصين ، أما بقية الدول الأخرى تقارب عند

المتوسط ، بالإضافة الى تغير طفيف وعلى المدى البعيد في ما يخص التغير الهيكلي لأغلبية الدول مع تحسن ظاهر لدولة الصين في الفترة 2012 - 2020 .

الشكل رقم (3-27) :علاقة النوعية المؤسساتية، التغيير الهيكلي والقطاع الخاص بالنمو الاقتصادي

في عينة الدول الناشئة في الفترة 2000-2022

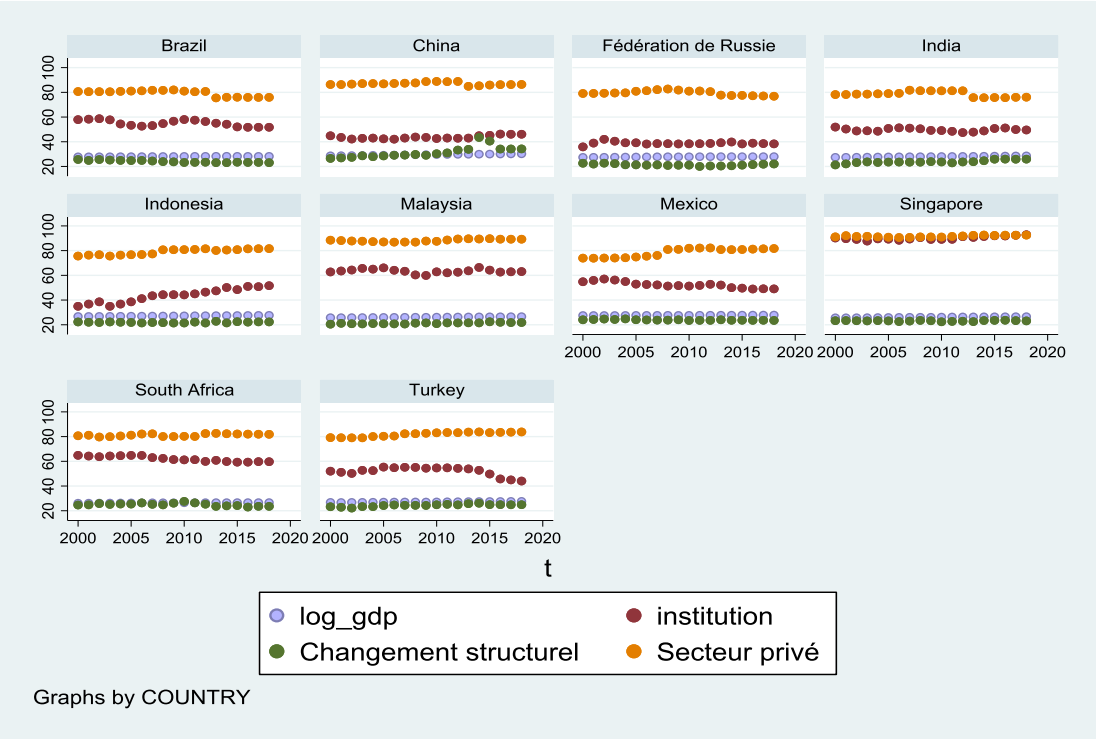

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

إن مساهمة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعالية الأسواق المالية ، التصنيع ، الصادرات والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة كانت لفترة طويلة موضوعا لمناقشات مكثفة. تشير الأدبيات إلى أهمية هده العوامل في تعزيز النمو الاقتصادي. غير أن اتجاه وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر عبر البلدان يشير إلى أن جاذبيته وفعاليته فقد يعتمد على عوامل مؤسساتية وعوامل خاصة بكل بلد، بما في ذلك انفتاح البلد على التجارة؛ والاستثمار في البنية التحتية الأساسية ورأس المال البشري؛ الهيكل المالي؛ والاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والاجتماعي. تفيد توافر بيئة أكثر ملاءمة من حيث القدرة الاستيعابية الكافية للتكنولوجيات المتقدمة في الاقتصاد المضيف (Borensztein et al، 1998). ووفقا للأونكتاد (2006)، فإن ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقط في عام 2006 ذهبت إلى البلدان النامية. وفي العالم النامي خلال الفترة 2003-2005، تلقت آسيا وأوقيانوسيا 21.4 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، وحصلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على 11.5 في المائة، وأفريقيا 3.0 في المائة. وفي البلدان التي لا تستطيع استيعاب التأثيرات غير المباشرة الناجمة عن وجود الشركات الأجنبية (بسبب الافتقار إلى المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المواتي)، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المقام الأول من خلال قناتين: أولا، من خلال تراكم رأس المال في البلدان، كما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر دمج المدخلات الجديدة والتكنولوجيا الأجنبية في وظيفة الإنتاج و من خلال نقل المعرفة الخاصة بتدريب العمال، واكتساب المهارات، وإدخال ممارسات إدارية بديلة.

تهدف هده الأطروحة الى دراسة مختلف النماذج التي تبنتها الدول الناشئة في سبيل الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل بالاعتماد على الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نظام حوكمة ملائم

أصبحت دول شرق آسيا من أكبر دول استقبال للاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من العقد بنسبة 54٪ من التدفقات الوافدة باعتبارها فرص للاستثمار نتيجة الإصلاح الهيكلي والمؤسساتي على المستوى الداخلي والخارجي وتحسين مناخ الأعمال ، وبالمقارنة حتى أوائل عام 1990 ، كانت أمريكا اللاتينية تفتقر إلى كل من الخصائص الاقتصادية والسياسية ، مما أدى إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد كان عبء الدين الخارجي الذي يقارب 400 مليار دولار في الدول الذي أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. نتيجة لذلك ، أصبح متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لكل رأس مال للمنطقة سلبيا عند 1،1٪ خلال 1980 مقارنة بأكثر من 3٪ خلال 1970. وهكذا تم وصف عام 1980 بأنه العقد الضائع " Lost decade "للنمو الاقتصادي والاستثمار في الدول.

شهد بعد الكساد العالمي 1929 وأوائل الأربعينيات زخما كبيرا في تنفيذ نموذج ISI وتعتبر فترة فاصلة في تسارع التصنيع الذي يحل محل الواردات للعديد من الدول [1] . فالتصنيع باستبدال للواردات هو ببساطة برنامج التنمية الصناعية القائم على حمايةالصناعات الوليدة المحلية من خلال التعريفات الوقائية وحصص الاستيراد وضوابط أسعار الصرف والتفضيلات الخاصة لتراخيص واردات السلع الرأسمالية والقروض المدعمة للصناعات الوليدة المحلية لغرض تشجيع وتوسيع الصناعات المحلية مثل المنسوجات ،أحذية ، أجهزة منزلية تطلب عادة فرض تعريفات وحصص وقائية لحماية الجديدة أوالصناعات الناشئة. (Todaro, 1994).

يتم تصميم ISI لتعزيز الصناعات المحلية لتحل محل المنتجات الأجنبية المصنعةالمنتجات التي تم استهلاكها كواردات. تمر عملية التصنيع بعدة مراحل من الإنتاج وصولا الى الإنتاج النهائي. بشكل عام، نقوم بتصنيف مراحل أربع قطاعات السلع الصناعية المترابطة:[2]

- قطاع السلع الاستهلاكية غير المعمرة (الأغذية والمشروبات والملابس والأدوية).
- قطاع السلع الاستهلاكية المعمرة (الأجهزة والسيارات وغيرها)
- قطاع السلع الوسيطة (الصلب المضغوط، الخشب المنشور، الهياكل البلاستيكية الجاهزة ذات الاستخدامات المتعددةالاستخدامات النهائية)
- قطاع السلع الرأسمالية (مثل الأفران العالية، وقوالب الضغط، وأجهزة التجميع الآلية).

[1]Kaufman, Robert R. "How societies change developmental models or keep them: reflections on the Latin American experience in the 1930s and the postwar world." *Manufacturing miracles: paths of industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 110-138, P 110.

[2]Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere DikeOP.Cit , P 9.

هناك أسباب تاريخية مختلفة لعدم خضوع بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لـ ISI في نفس وقت ISIاللدول الأوروبية حيث استنتج Haggard أن **"الفرق الحاسم بين شرق آسياو NIEs في أمريكا اللاتينية هو الفرق بين الصادرات**

الصناعية و استبدال الواردات"[1] . بالنسبة لأمريكا اللاتينية مخلفات الإرث الاستعماري لم يتيح لها سد الفجوة بسرعة بين التخلف والحداثة ، وبينالتكنولوجيا البدائية والمتقدمة ، بين مستويات الدخل المنخفضة والعالية ، الادخار ، الاستثمار ، بين محو الأمية والأمية إلى الخ.....بدأت في تحديث اقتصادها من خلال التصنيع حتى قرن بعد الاستقلال.

ان نموذج القائم على ترويج الصادرات ووفقا للخبراء الاقتصاديين يولد نتائج مربحة للجانبين بالنسبة للاقتصاديات الناشئة والصناعية. فالجميع يستفيد من التطبيق العالمي لمبدأ الميزة النسبية، في حين تحقق البلدان الناشئة فوائد إضافية، مثل تبني أفضل الممارسات، مع التركيز الخارجي. قد تستفيد الاقتصاديات الصناعية حتى لو قامت البلدان الناشئة بدعم صادراتها من أجل الفوز بمبيعات صادرات إضافية، وذلك لأن الصادرات المدعومة تشكل في الأساس هدية للبلدان التي تتلقى هذه الصادرات. ومع ذلك، فإن هذا الادعاء يعتمد على افتراضين مشكوك فيهما إلى حد كبير: لا يوجدتكلفة ديناميكية الطويلة الأمد التي تتحملها الصناعات التي تزيحها مثل هذه الإعانات، وهناك ندرة في الموارد بسبب التشغيل الكامل للعمالة (غياب البطالة الكينزية).[2]

ان مراحل النمو القائم على ترقية الصادرات في الدول الناشئة لم يكن نموذج نموها ثابتا، بل تطور ليتناسب مع الظروف العالمية المتغيرة ويتناسب مع ظروف كل بلد على حدة. ويمكن اعتبار هذا التطور على أنه يشمل أربع مراحل :[3]

- **المرحلة الأولى :**

بدأت المرحلة الأولى من قبل ألمانيا واليابان ويمكن اعتبارها تمتد من عام 1945 إلى عام 1970. وكان لدى كلا البلدين قاعدتهما الصناعية المحلية الخاصة، وكان نمو الصادرات مدفوعا بسعر الصرف المقوم بأقل من قيمته الحقيقية. واستفاد النمو أيضا من المساعدات الأميركية التي أتيحت بعد الحرب العالمية الثانية كجزء من إعادة الإعمار والحرب الباردة.

- **المرحلة الثانية :**

وتجسد المرحلة الثانية في سنة 1970 تجربة نمور شرق آسيا الأربعة - كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة واعتمدت البلدان مرة أخرى على سعر صرف أقل من قيمته الحقيقية، ولكن هناك الآن حاجة إلى المزيد

[1]Haggard, Stephan. Pathways from the periphery: The politics of growth in the newly industrializing countries. Cornell University Press, 1990, P 27.

[2]Palley, Thomas I. "The rise and fall of export-led growth." , OP.Cit , P 4.

[3]Palley, Thomas I. "The rise and fall of export-led growth." , OP .Cit , P 148-149.

من اقتناء التكنولوجيا الأجنبية. وقد تم ذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي والاستفادة من حقيقة أن تكنولوجيا أصبحت أكثر قدرة على الحركة.

- **المرحلة الثالثة :**

وتتجسد المرحلة الثالثة في انخراط المكسيك في النمو القائم على التصدير. والتغيير الرئيسي مقارنة بالمرحلة الثانية هو أن البلدان بدأت الآن في تحويل نفسها إلى منصات إنتاج تصدير للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات بدلا من تطوير قدراتها الصناعية المحلية. وكانت هذه الاستراتيجية المتغيرة ممكنة بسبب زيادة حركة التكنولوجيا ورأس المال. والتي أدت الى :

- الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- سعر صرف مقوم بأقل من قيمته الحقيقية؛
- قمع الأجور والمعايير الاجتماعية.
- تعزيز القدرة التنافسية الدولية فتح المجال في جدبالشركات المتعددة الجنسيات كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير.

تتجسد الاستراتيجية الجديدة في تجربة المكسيك التي بدأت بتحرير التجارة في عام 1986. وقد مهد ذلك الطريق أمام اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وإنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في عام 1994. وتمثل مرحلة الثالثة من النمو القائم على التصدير بداية العصر الحديث لعولمة الشركات، ومن السمات الحاسمة لهذه المرحلة أن النمو القائم على التصدير لم يعد استراتيجية وطنية بحتة. وبدلا من ذلك، فهي شراكة بين البلدان النامية، والشركات المتعددة الجنسيات، والبلدان المتقدمة. روجت الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات للنظام الجديد بهدف إنشاء سوق عالمية ، بالإضافة الى اتاحة منصات إنتاج تصديرية يمكنها اللجوء إلى أسواق البلدان المتقدمة ، ثم تم توسيع هذا القالب عالميا من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1996 وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001.

- **المرحلة الرابعة :**

هي امتداد وتعزيز لنموذج المرحلة الثالثة وتمثلها الصين. يقوم النموذج الصيني بإجراء ثلاثة تعديلات رئيسية على نموذج نافتا المكسيكي. فأولا، تتميز بالمشاركة العالمية غير المتماثلة، حيث تفرض الصين تعريفات جمركية أكبر على الواردات. ثانيا، هناك إدارة لتقليل قيمة سعر الصرف، وهو ما يتم الحفاظ عليه من خلال ضوابط رأس المال. وثالثا، هناك استراتيجية لبناء قاعدة تكنولوجية وطنية محلية من خلال تقاسم التكنولوجيا ، والمشاريع المشتركة التي قد تكون فيها الشركات المتعددة الجنسيات أقلية من المساهمين.

كما غيرت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيتها. وبالتالي، فإنهم الآن على استعداد للمشاركة في مشاريع مشتركة وكذلك الترخيص والتوريد من المنتجين الأجانب بدلا من المرافق الخاصة بهم. وفي حالة الصين، فإن هذا هو ثمن

الدخول، حيث تأمل الشركات أن يتم سداد أموالها من خلال الأرباح المستقبلية من السوق الصينية الكبيرة. كما يفيد الترخيص والمشاريع المشتركة الشركات من خلال تقليل استثماراتها الرأسمالية.

ومع ذلك، فإن البنية الأساسية للاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات في الصادرات تظل سليمة، لذا فإن المرحلة الرابعة من النمو الذي تقوده الصادرات الصينية يظل مختلفا عن تجارب المرحلتين الأولى والثانية السابقة في ألمانيا واليابان ونمور شرق آسيا. ويوضح الجدول الموالي هذا الاعتماد الذي يقدم تحليلا للصادرات والواردات الصينية حسب هيكل الملكية. وتمثل الشركات المملوكة لأجانب 50.4% من الصادرات الصينية، وترتفع هذه النسبة إلى 76.7% إذا أضفنا المشاريع المشتركة.

TABLE 1
Decomposition by firm ownership structure of Chinese exports and imports in 2005

	All firms	*State-owned*	*Private domestic*	*Joint ventures*	*Foreign-owned*
Exports	100%	10.3	13.1	26.3	50.4
Imports	100%	21.7	7.1	24.1	47.2

Source: Manova and Zhang, 2008.

في الأخير إن تفكير الاقتصاديين حول دور التجارة الدولية في عملية التنمية الاقتصادية يظهر سلوكا دوريا. لقد أكد التفكير الكلاسيكي، الذي ساد حتى ثلاثينيات القرن العشرين، على الدور الحاسم الذي تلعبه التجارة في تعزيز النمو من خلال التخصيص الأمثل للموارد الذي أصبح ممكنا بفضل استغلال الميزة النسبية الدولية. بحلول خمسينيات القرن العشرين، وبعد سنوات من الإحباط وخيبة الأمل في محاولة تعزيز النمو الاقتصادي على أساس صادرات السلع الأساسية، رفض العديد من الاقتصاديين، وخاصة أولئك المرتبطين بتجربة أمريكا اللاتينية، منطق الحجة الكلاسيكية. وأن مشكلة تحويل هيكل الاقتصاد ليس مجرد تحقيق الأهداف عن طريق تخصيص الموارد.

إن التسعير في الأسواق العالمية والتمييز بين المنتجات، أدى إلى فقدان مصداقيتها بشدة لفكرة النمو الذي تقوده الصادرات في البلدان الناشئة. وكانت النتيجة الاقتصادية لوجهة النظر الجديدة هي الرفض الجذري لآلية السوق لصالح التدخل المباشر والسيطرة على صنع القرار الاقتصادي. وكان التكتيك الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو فرض نموذج استبدال الواردات بالإنتاج المحلي من خلال التحكم في قرارات الاستثمار وحماية السوق المحلية من المنافسة الدولية. ومع ذلك، في منتصف الستينيات، أثبتت هذه الاستراتيجية، أو على الأقل التكتيكات المستخدمة لمتابعتها، عدم نجاحها (من حيث النمو المستدام، والتوسع الكافي في العمالة الصناعية وإزالة القيود الشديدة على ميزان المدفوعات)، في كثير من الحالات فقط. وفي الوقت نفسه، كانت مجموعة حصرية من الاقتصادات النامية الصغيرة تثبت أن الحكمة الكلاسيكية لا تزال تحمل بعض المزايا - وهي أن التجارة يمكن أن تكون محركا للنمو. ونتيجة لفشل استراتيجية استبدال الواردات، من ناحية، ونجاح العديد من تجارب التصنيع الموجهة نحو التصدير من ناحية

أخرى، ظهرت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات "عقيدة جديدة"، تؤكد على أن تصدير السلع كثيفة العمالة، وسيلة صالحة للتصنيع، ولكنها سمحت بالتدخل الحكومي النشيط في تعزيز التوسع في الصادرات. ومرة أخرى، وفي غضون عدة سنوات من الزمن اعتبرت أن قيود العرض هي القيود الأساسية أمام النمو القائم على التصدير، فإن الموجة الجديدة من الشكوك تؤكد على العقبات تنحصر في الطلب العالمي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغات الأجنبية

- A. Giles, Judith, and Cara L. Williams. "Export-led growth: a survey of the empirical literature and some non-causality results. Part 1." *The Journal of International Trade & Economic Development* 9.3 (2000): 261-337.
- Acemoglu, Daron, and David Autor. "Skills, tasks and technologies: Implications for employment and earnings." *Handbook of labor economics*. Vol. 4. Elsevier, 2011. 1043-1171.
- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. "The colonial origins of comparative development: An empirical investigation." *American economic review* 91.5 (2001): 1369-1401.
- Acemoglu, Daron. "Technical change, inequality, and the labor market." *Journal of economic literature* 40.1 (2002): 7-72.
- Acemoglu, Daron. "Why Nations Fail?." *The Pakistan Development Review* 54.4 (2015): 301-312.
- Acs, Zoltan, and Mark Sanders. *Endogenous growth theory and regional extensions*. Springer Berlin Heidelberg, 2021.
- Aghion, Philippe. "Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance." *L'Actualité économique* 78.4 (2002): 459-486.
- Ahmad, Jaleel. "Import substitution—a survey of policy issues." *The Developing Economies* 16.4 (1978): 355-372.
- Ahn, Choong Yong. "A search for robust East Asian development models after the financial crisis: mutual learning from East Asian experiences." *Journal of Asian Economics* 12.3 (2001): 419-443.
- Ahrens, Joachim. "Toward a post-Washington consensus: the importance of governance structures in less developed countries and economies in transition." *Journal for Institutional Innovation, Development and Transition* 4 (2000): 78-96.
- Alfaro, Laura, et al. "FDI and economic growth: the role of local financial markets." *Journal of international economics* 64.1 (2004): 89-112, P107.
- Aregbeshola, R. Adewale. "Import substitution industrialisation and economic growth–Evidence from the group of BRICS countries." (2017).
- Arès, Mathieu. "Les maquiladoras sont-elles toujours le moteur de la croissance au Mexique?." *Observatoire des Amériques, UQAM Consultable en ligne: http://www. er. uqam. ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Chro_Mex1. pdf* (2002).

- Arnason, Johann P. "Communism and modernity." *Multiple modernities*. Routledge, 2017. 61-90.
- Arnold, David J., and John A. Quelch. "New strategies in emerging markets." *MIT Sloan Management Review* (1998) .
- Avallone, Nathalie, and Françoise Nicolas. "Théorie de la croissance: les leçons pour les pays en développement." *Revue sélective de la littérature théorique et empirique, Caisse des dépôts, Document de travail* 2003-75 (2003).
- Awokuse, Titus O. *Does agriculture really matter for economic growth in developing countries?*. No. 319-2016-9808. 2009.
- Babb, Sarah. "The Washington Consensus as transnational policy paradigm: Its origins, trajectory and likely successor." *Review of International Political Economy* 20.2 (2013): 268-297.
- Baer, Werner. "Import substitution and industrialization in Latin America: Experiences and interpretations." *Latin American Research Review* 7.1 (1972): 95-122.
- Balassa, Bela. "Exports and economic growth: further evidence." Journal of development Economics 5.2 (1978): 181-189.
- Balassa, Bela. "Exports, policy choices, and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock." Journal of development economics 18.1 (1985): 23-35.
- Balassa, Bela. "The newly-industrializing developing countries after the oil crisis." *Weltwirtschaftliches Archiv* H. 1 (1981): 142-194.
- Baldwin, Richard E., Philippe Martin, and Gianmarco IP Ottaviano. "Global income divergence, trade, and industrialization: The geography of growth take-offs." *Journal of Economic Growth* 6.1 (2001): 5-37.
- Barnard, Helena, and John Cantwell. "World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, United Nations Conference on Trade and Development United Nations, New York and Geneva (2005)." (2007).
- Benedictow, Andreas, Daniel Fjærtoft, and Ole Løfsnæs. "Oil dependency of the Russian economy: An econometric analysis." Economic Modelling 32 (2013): 400-428.
- Benhabib, Jess, and Mark M. Spiegel. "The role of human capital in economic development evidence from aggregate cross-country data." *Journal of Monetary economics* 34.2 (1994): 143-173.
- BENYAMINA T, MOKHTARI F, BENZEMRA M ., (2022), « The relationship between stock prices and foreign direct investment on economic growth in emerging countries. A comparative

analysis during the period 2000-2018», Scientific review of economic future, Vol.10. n°01, p. 071-084.

- Boao Forum for Asia. (2011). *The Boao Forum for Asia: The Development of Emerging Economies Annual Report 2011*.
- Boillot, J. J. (2009). Onze questions sur les grandes économies émergentes. *Le Club du CEPII* .
- Boldeanu, Florin Teodor, and Liliana Constantinescu. "The main determinants affecting economic growth." *Bulletin of the Transilvania University of Brasov. Series V: Economic Sciences* (2015): 329-338.
- Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee. "How does foreign direct investment affect economic growth?." *Journal of international Economics* 45.1 (1998): 115-135.
- Braga, Carlos A. Primo. "Import substitution industrialization in Latin America: Experience and lessons for the future." *Economic Development in Latin America*. Palgrave Macmillan, London, 2010. 34-42.
- Bruno, Lautier, and Marques Pereira Jaime. *Brésil, Mexique. Deux trajectoires dans la mondialisation*. KARTHALA Editions, 2004.
- Bruton, Henry J. "A reconsideration of import substitution." Journal of economic literature 36.2 (1998): 903-936.
- Burny, Philippe. "Production et commerce mondial en céréales en 2010/2011." *Livre blanc" Céréales-Gembloux", édition février 2011*. ULg GxABT, CRA-w, Gembloux, Belgium, 2011.
- Carkovic, Maria, and Ross Levine. "Does foreign direct investment accelerate economic growth." Does foreign direct investment promote development 195 (2005): 220.
- *Carter, Michael R., Bradford L. Barham, and Dina Mesbah. "Agricultural export booms and the rural poor in Chile, Guatemala, and Paraguay." Latin American Research Review 31.1 (1996): 33-65.*
- Castiglione, Concetta. "Verdoorn-Kaldor's Law: An empirical analysis with time series data in the United States." Advances in Management and Applied Economics 1.3 (2011): 159.
- Cesaratto, Sergio. *Endogenous growth theory twenty years on: a critical assessment*. Università di Siena, 2009.
- Chirwa, Themba G., and Nicholas M. Odhiambo. "Exogenous and endogenous growth models: A critical review." *Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe* 21.4 (2018): 63-84.

- Cochrane, James D., and John W. Sloan. "LAFTA and the CACM: a comparative analysis of integration in Latin America." *The Journal of Developing Areas* 8.1 (1973): 13-38.
- Cohen, Wesley M. et Daniel A. Levonthal. « Innovation et apprentissage : les deux visages de la R&D. »La revue économique 99.397(1989) :569-596.
- *Cordelia, Antonio. "Transaction costs and information systems: does IT add up?." Journal of information technology 21.3 (2006): 195-202.*
- Czinkota, Michael R., and Ilkka A. Ronkainen. "International business and trade in the next decade: Report from a Delphi study." *Journal of international business studies* 28 (1997): 827-844.
- Damiani, Octavio. "The state and nontraditional agricultural exports in Latin America: Results and lessons of three case studies." *The Inter-American Development Bank, Washington* (2000).
- Darrat, Ali F. "Are exports an engine of growth? Another look at the evidence." *Applied Economics* 19.2 (1987): 277-283.
- Davanne, Olivier, et al. Instabilité du système financier international. Paris: La Documentation Française, 1998.
- de la Croix, David, and Thomas Baudin. "La croissance économique." *LIDAM Discussion Papers IRES* 2015021 (2015).
- De Santis, Giorgio. "Stock returns and volatility in emerging financial markets." *Journal of International Money and finance* 16.4 (1997): 561-579,
- Degans, Axelle. "Ces pays émergents qui font basculer le monde." *Les Grands Dossiers des Sciences Humaines* 9 (2011): 20-20.
- Duncan, Peter JS. *Russian messianism: third Rome, revolution, communism and after*. Routledge, 2002.
- Edwards, Sebastian. "Openness, trade liberalization, and growth in developing countries." *Journal of economic Literature* 31.3 (1993): 1358-1393.
- Engelbrecht, Hans‐Jürgen. "Human Capital and Economic Growth: Cross‐Section Evidence for OECD Countries." *Economic Record* 79.SpecialIssue (2003): S40-S51.
- F. LEMOINE et D. ÜNAL-KESENCI, « Chine et Inde dans le commerce international, les nouveaux meneurs du jeu », La Lettre du CEPII, n° 272, novembre 2007.

- Felipe, Jesus, and John McCombie. "The illusions of calculating total factor productivity and testing growth models: from Cobb-Douglas to Solow and Romer." *Journal of Post Keynesian Economics* 43.3 (2020): 470-513.
- Figuière, C., Bonnefond, C., & Gerardin, H. (2019). *L'émergence en question. Marqueurs et dynamiques du développement* (No. halshs-02275939).
- FitzGerald, Edmund Valpy Knox. "ECLA and the theory of import substituting industrialization in Latin America." *An Economic History of Twentieth-Century Latin America: Volume 3: Industrialization and the State in Latin America: The Postwar Years*. London: Palgrave Macmillan UK, 2000. 58-97,
- Francks, Penny. *Japanese economic development: theory and practice*. Routledge, 2015.
- Fu, Xue, Eric Dietzenbacher, and Bart Los. "The contribution of human capital to economic growth: Combining the Lucas model with the input-output model." *Priega per internetą:< http://www. iioa. org/pdf/16th% 20Conf/Papers/Xue. pdf* (2004).
- Gereffi, Gary, and Donald L. Wyman, eds. Manufacturing miracles: paths of industrialization in Latin America and East Asia. Vol. 1189. Princeton University Press, 2014..
- Gereffi, Gary. "A global value chain perspective on industrial policy and development in emerging markets." *Duke J. Comp. & Int'l L.* 24 (2013): 433,
- Gereffi, Gary. "Global value chains and international competition." *The Antitrust Bulletin* 56.1 (2011): 37-56.
- Gereffi, Gary. "The organization of buyer-driven global commodity chains: How US retailers shape overseas production networks." *Commodity chains and global capitalism* (1994): 95-122.
- Gerschenkron, Alexander. "Economic backwardness in historical perspective (1962)." *Cambridge MA* (2015).
- Glick, Reuven, and Ramon Moreno. "The East Asian miracle: growth because of government intervention and protectionism or in spite of it?." *Business Economics* (1997): 20-25, P 20.
- Gore, Charles. "The rise and fall of the Washington Consensus as a paradigm for developing countries." *World development* 28.5 (2000): 789-804 .
- Gore, Lance LP. "The communist legacy in post-Mao economic growth." *The China Journal* 41 (1999): 25-54 .
- Gylfason, Thorvaldur. "Resources, agriculture and economic growth in economies in transition." *Agriculture and Economic Growth in Economies in Transition (July 2000)* (2000).

- Haggard, Stephan, and Robert R. Kaufman. *The political economy of democratic transitions*. Princeton University Press, 2018.
- Haggard, Stephan. Pathways from the periphery: The politics of growth in the newly industrializing countries. Cornell University Press, 1990.
- Harrison, Ann. "Openness and growth: A time-series, cross-country analysis for developing countries." Journal of development Economics 48.2 (1996): 419-447 .
- Haudeville, Bernard. "L'émergence: une interprétation en termes d'économie de la connaissance." *Mondes en développement* 2 (2012): 13-24.
- Herzer, Dierk, Felicitas NOWAK‐LEHMANN D, and Boriss Siliverstovs. "Export‐led growth in Chile: Assessing the role of export composition in productivity growth." *The Developing Economies* 44.3 (2006): 306-328.
- *Hirschman, Albert O. "The political economy of import-substituting industrialization in Latin America." The Quarterly Journal of Economics 82.1 (1968): 1-32,.*
- Hong, Jae-pyo. "Causal relationship between ICT R&D investment and economic growth in Korea." *Technological Forecasting and Social Change* 116 (2017): 70-75 .
- Hoskisson, Robert E., et al. "Strategy in emerging economies." *Academy of management journal* 43.3 (2000).
- Huntington, Samuel P. "Democracy's third wave." *Journal of democracy* 2.2 (1991): 12-34.
- Hwa, Erh-Cheng. "The contribution of agriculture to economic growth: some empirical evidence." *The balance between industry and agriculture in economic development*. Palgrave Macmillan, London, 1989. 106-126.
- International Trade Statistics 2015
- Jaffrelot, Christophe, and Jérôme Sgard. "LES FORMES DU CAPITALISME EN PAYS ÉMERGENTS." (2021).
- Jaffrelot, Christophe. *L'Enjeu mondial-Les pays émergents*. Presses de Sciences Po, 2008.
- Jha, Dayanatha. "Diversification of Agriculture and Food Security in the Context of New Economic Policy." Indian Journal of Agricultural Economics 52.1 (1997): 52-54.
- Jones, Charles I. "Paul Romer: Ideas, nonrivalry, and endogenous growth." *The Scandinavian Journal of Economics* 121.3 (2019): 859-883.

- Ju, Jiandong, Yi Wu, and Li Zeng. "The impact of trade liberalization on the trade balance in developing countries." *IMF Staff Papers* 57.2 (2010): 427-449 .
- Jung, Woo S., and Peyton J. Marshall. "Exports, growth and causality in developing countries." *Journal of development economics* 18.1 (1985): 1-12.
- Katchanovski, Ivan. "Divergence in growth in post-communist countries." *Journal of Public Policy* 20.1 (2000): 55-81.
- Kaufman, Robert R. "How societies change developmental models or keep them: reflections on the Latin American experience in the 1930s and the postwar world." *Manufacturing miracles: paths of industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 110-138.
- Kaufman, Robert R., and Barbara Stallings. "The political economy of Latin American populism." *The macroeconomics of populism in Latin America*. University of Chicago Press, 1991. 15-43.
- Kautzer, Chad. "Marx's influence on the early Frankfurt School." The Palgrave Handbook of Critical Theory (2017): 43-65.
- Khan, Mohsin S., and Roberto Zahler. "Trade and financial liberalization given external shocks and inconsistent domestic policies." *Staff Papers* 32.1 (1985): 22-55.
- Kim, Heungsik. *Economic significance and potential of international tourism in Korea*. Diss. UNSW Sydney, 1995 .
- Kim, Hyung Jong. "ASEAN Way and its implications and challenges for regional integration in Southeast Asia." *JATI-JOURNAL OF SOUTHEAST ASIAN STUDIES* 12 (2007): 17-29.
- Ko, Myung. "The Emerging Markets Century: How a New Breed of World-Class Companies Is Overtaking the World." (2008): 81-83.
- Krueger, Anne O. "The Turkish economy and its growth: an overview." *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Turkey* (1974): 3-26.
- Krugman, Paul. "The myth of Asia's miracle." *Foreign affairs* (1994): 62-78.
- Kugler, Peter. "Growth, exports and cointegration: an empirical investigation." *Review of World Economics* 127 (1991): 73-82.
- Kurniawati, Meta Ayu. "Analysis of the impact of information communication technology on economic growth: empirical evidence from Asian countries." *Journal of Asian Business and Economic Studies* 29.1 (2022): 2-18.

- Lederman, Daniel, Marcelo Olarreaga, and Lucy Payton. "Export promotion agencies: Do they work?." Journal of development economics 91.2 (2010): 257-265.
- Lehmann, Paul-Jacques. *Économie des marchés financiers*. De Boeck, 2014.
- Lewis, William Arthur. *The evolution of the international economic order*. Princeton University Press, 2015.
- Lipton, Michael. *Why poor people stay poor: a study of urban bias in world development*. Temple Smith; Australian National University Press, 1977.
- Loli-Poma, Telmo Pablo, et al. "NEXUS BETWEEN HUMAN CAPITAL ACCUMULATION AND ECONOMIC GROWTH." *Journal of Contemporary Issues in Business and Government* 27.5 (2021): 2508-2521.
- Love, Joseph LeRoy. *Crafting the third world: theorizing underdevelopment in Rumania and Brazil*. Stanford University Press, 1996.
- Lucas, Robert E. "On the mechanics of economic development." Journal of monetary economics 22.1 (1988): 3-42.
- MacLeod, W. Bentley. "On economics: a review of Why nations fail by D. Acemoglu and J. Robinson and Pillars of prosperity by T. Besley and T. Persson." *Journal of Economic Literature* 51.1 (2013): 116-43.
- Manova, Kalina, and Zhiwei Zhang. *China's exporters and importers: Firms, products and trade partners*. No. w15249. National Bureau of Economic Research, 2009.
- Martin, Wolf. "Finance & Development, September,№ 3." (2014).
- Maxfield, Sylvia, and James H. Nolt. "Protectionism and the internationalization of capital: US sponsorship of import substitution industrialization in the Philippines, Turkey and Argentina." *International Studies Quarterly* 34.1 (1990): 49-81.
- Mayer, Jörg, and Jorg Mayer. "Technology diffusion, human capital and economic growth in developing countries." United Nations Conference on Trade and Development, 2001.
- Medina-Smith, Emilio J. "Is the export-led growth hypothesis valid for developing countries? A case study of Costa Rica." *Policy Issues in International Trade and Commodities* 7 (2000)
- Mercan, Mehmet, et al. "The effect of openness on economic growth for BRIC-T countries: Panel data analysis." *Eurasian Journal of business and economics* 6.11 (2013): 1-14.
- Meyer et al., "Growth Theory: The Case of Tractors in Peru." *The Evolution of Development Thinking* (2016):21.

- Michalopoulos, Stelios, and Elias Papaioannou. The Long Economic and Political Shadow of History Volume I. A Global View. Centre for Economic Policy Research, 2017.
- Moran, Cristian. "A structural model for developing countries' manufactured exports." *The World Bank Economic Review* 2.3 (1988): 321-340,
- Nagano, Mamoru. "Investment and Export-Led Industrialization: Financial Constraints and Export Promotion of East Asian Firms." *Journal of Economic Development* 30.1 (2005): 81.
- Naseem, S. M. "Import substitution: A survey of concepts, measures and models." *The Pakistan Development Review* 12.1 (1973): 31-47.
- Ng, Francis, and Alexander J. Yeats. "Major trade trends in East Asia: what are their implications for regional cooperation and growth?." *Available at SSRN 636446* (2003).
- Nicet-Chenaf, Dalila. "Les pays émergents: performance ou développement?." *La vie des idées* 4 (2014).
- North Douglass, C. "Institutions, institutional change and economic performance." *Journal of Women s Health* (1990),P3.
- North, Douglass C. "Institutions and credible commitment." *Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft* (1993): 11-23.
- NTITA, JEAN NTITA, and JEAN DE DIEU NTANGA. "Public investment and economic growth in Democratic Republic of Congo."
- OECD. "Business insights on emerging markets 2019." *OECD Emerging Markets Network, OECD Development Centre, Paris* (2019)
- OECD| Economic Research Institute for ASEAN and East Asia. *SME Policy Index: ASEAN 2018 Boosting Competitiveness and Inclusive Growth*. OECD, 2018
- Ofer, Gur. "Development and transition: emerging, but merging?." Revue d'économie financière 6.1 (2001): 107-146.
- Ogujiuba, Kanayo, Uche Nwogwugwu, and Enwere Dike. "Import substitution industrialization as learning process: Sub Saharan African experience as distortion of the "good" business model." Business and Management Review 1.6 (2011): 8-21..
- Öner, Selma. "The effects of global risk indicators on the MSCI emerging markets index." *Financial Internet Quarterly* 18.3 (2022).
- Öniş, Ziya, and Fikret Şenses. "Rethinking the emerging post‐Washington consensus." *Development and change* 36.2 (2005): 263-290.

- Osiobe, Ejiro U. "A literature review of human capital and economic growth." *Business and Economic Research* 9.4 (2019): 179-196.
- OTANDO, Gwenaëlle, Mohammed ECHKOUNDI, and Hicham HAFID. "Les pays africains entre développement et émergence." *L'émergence en question*: 27.
- Otsuka, Keijiro, and Kaoru Sugihara. *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer Nature, 2019.
- Palley, Thomas I. "The rise and fall of export-led growth." *Investigación económica* 71.280 (2012): 141-161.
- Palley, Thomas I. *The contradictions of export-led growth*. No. 119. Public Policy Brief, 2011.
- Pandey, Manish, and Xiao-yuan Dong. "Manufacturing productivity in China and India: The role of institutional changes." *China Economic Review* 20.4 (2009): 754-766.
- Piętak, Łukasz. "Review of theories and models of economic growth." *Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe* 17.1 (2014): 45-60.
- Piveteau, Alain, and Éric Rougier. "Émergence, l'économie du développement interpellée." *Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs* 7 (2010).
- Pradel, Nicolas. "Pays émergents et droit international: l'enjeu de l'adaptation." *L'Observateur des Nations Unies* 33.2012-2 (2013): 1-3.
- Prebisch, Raul. "The economic development of Latin America and its principal problems." *Economic Bulletin for Latin America* (1962)
- Purnomo, Sodik Dwi, Istiqomah Istiqomah, and Suharno Suharno. "The Effect of Human Capital and Human Capital Spillover on Economic Growth." ICORE 5.1 (2021).
- Raja, Kausar, Yadvendra Yadav, and Chetan Sharma. "The Impact of Agriculture Growth on Economic Development-GDP." *Financial Matters in Gloabal Perspective*: 17.
- Rajhi, Taoufik. "Croissance endogène et externalités des dépenses publiques." *Revue économique* (1993): 335-368.
- Regnault, Henri. "Les pays en développement face aux investissements directs étrangers: de la substitution aux importations à l'intégration profonde." *Techniques Financières et Développement* 110.1 (2013): 5-14.
- Rodrik, Dani. *New technologies, global value chains, and developing economies*. No. w25164. National Bureau of EconomicResearch, 2018.

- Romer, Paul M. "Endogenous technological change." *Journal of political Economy* 98.5, Part 2 (1990): S71-S102. S71
- Romer, Paul M. "The origins of endogenous growth." *Journal of Economic perspectives* 8.1 (1994): 3-22.
- Rostow, Walt Whitman. *The stages of economic growth: A non-communist manifesto*. Cambridge university press, 1990, P 18.
- ROY-EMA, Pascal Dieudonné. "LE COEXISTER COMME UN VECTEUR DE L'ÉMERGENCE." *ET RECONNAISSANCE*: 28.
- *Sala-i-Martin, Xavier. "Cross-sectional regressions and the empirics of economic growth." European Economic Review 38.3-4 (1994): 739-747*
- Sankaran, Arumugam, Arjun Krishna, and Arjunan Vadivel. "How does manufacturing output affect export behaviors in emerging market economies? Evidence from a dynamic panel ARDL for ten biggest emerging market economies." Future Business Journal 7.1 (2021): 26
- Santos‐Paulino, Amelia, and Anthony P. Thirlwall. "The impact of trade liberalisation on exports, imports and the balance of payments of developing countries." *The Economic Journal* 114.493 (2004): F50-F72.
- Sarwar, Aaqib, et al. "Financial development, human capital and its impact on economic growth of emerging countries." Asian Journal of Economics and Banking 5.1 (2021): 86-100.
- Sawatsawang, Nussara. "Thailand's financial crisis of 1997: a survey and critique of dominant explanations." *ISS Working Paper Series/General Series* 278 (1998): 1-36 .
- Shafaeddin, Mehdi, and Juan Pizarro. "From export promotion to import substitution; Comparative experience of China and Mexico." (2007).
- Shapirov, Ilkhom. "Contemporary economic growth models and theories: A literature review." *CES Working Papers* 7.3 (2015): 759-773.
- Shih, Victor, Christopher Adolph, and Mingxing Liu. "Getting ahead in the communist party: explaining the advancement of central committee members in China." *American political science review* 106.1 (2012): 166-187.
- Shimada, Ryuto. "Southeast Asia and International Trade: Continuity and Change in Historical Perspective." *Paths to the Emerging State in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 55-71.
- Shirazi, Nasim Shah, and Turkhan Ali Abdul Manap. "Export‐led growth hypothesis: Further econometric evidence from South Asia." *The Developing Economies* 43.4 (2005): 472-488.

- Sklair, Leslie. "The maquilas in Mexico: a global perspective." Bulletin of Latin American Research 11.1 (1992): 91-107.
- Skocpol, Theda. "France, Russia, China: A structural analysis of social revolutions." *Comparative Studies in Society and History* 18.2 (1976): 175-210.
- Skocpol, Theda. *States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia and China*. Cambridge University Press, 1979.
- Soegiarto, Eddy, et al. "Human Capital, Difussion Model, And Endogenous Growth: Evidence From Arellano-Bond Specification." *Webology (ISSN: 1735-188X)* 19.2 (2022): 6265-6278.
- Sokoloff, Georges. "La croissance économique dans l'Empire Russe et en URSS." *Économie internationale* 54.2 (1993): 185-193.
- Soloaga, Isidro, and L. Alan Wintersb. "Regionalism in the nineties: What effect on trade?." *The North American Journal of Economics and Finance* 12.1 (2001): 1-29.
- Srinivasan, T. N. "Preferential trade agreements with special reference to Asia." *Unpublished manuscript, Economic Growth Center, Yale University* (2002)
- Staff, I. M. F. "The Asian Crisis." *Finance and Development* 35.2 (1998): 18-21,
- Sugihara, Kaoru. "Monsoon Asia, intra-regional trade and fossil-fuel-driven industrialization." *Economic development and environmental history in the Anthropocene: Perspectives on Asia and Africa* (2017): 119-144.
- Sugihara, Kaoru. "Multiple paths to industrialization: a global context of the rise of emerging states." *Paths to the emerging state in Asia and Africa*. Springer, Singapore, 2019. 1-33 ,
- Syrquin, Moshe. "Patterns of structural change." *Handbook of development economics* 1 (1988): 203-273.
- Tarasov VE, Tarasova VV. Harrod–Domar Growth Model with Memory and Distributed Lag. *Axioms*. 2019; 8(1):9. https://doi.org/10.3390/axioms8010009
- te Velde, Dirk Willem. "Regional integration and poverty." *London: Overseas Development Institute, ODI Briefing Paper* (2005).
- Teitel, Simon, and Francisco E. Thoumi. "From import substitution to exports: the manufacturing exports experience of Argentina and Brazil." *Economic Development and Cultural Change* 34.3 (1986): 455-490.

- Thiébault, Jean-Louis. "Comment les pays émergents se sont-ils développés économiquement? La perspective de l'économie politique." Revue internationale de politique comparée 18.3 (2011): 11-46,
- Trépant, Inès. "Pays émergents et nouvel équilibre des forces." *Courrier hebdomadaire* 1991-1992 (2008): 6-54.
- unctad. *Technology and Innovation Report 2021: Catching Technological Waves-Innovation With Equity*. UN, 2021.
- Van Agtmael, Antoine. *The emerging markets century: How a new breed of world-class companies is overtaking the world*. Simon and Schuster, 2007.
- Veeramacheneni, Bala, Richard Vogel, and E. M. Ekanayake. "Information technology, FDI and economic growth: an india case study." *Southwestern Economic Review* 35 (2008): 95-111.
- Ventura, Deisy. "La gouvernance démocratique et l'intégration économique. Regards croisés entre le Mercosur et l'Union européenne." *Droit et société* 1 (2005): 93-103.
- Villarreal, René. "The Latin American strategy of import substitution: failure or paradigm for the region?." *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia* (1990): 292-320.
- Vogiatzoglou, Klimis, and Phuong Nhung Thi Nguyen. "Economic openness and economic growth: A cointegration analysis for ASEAN-5 countries." *The European Journal of Applied Economics* 13.2 (2016): 10-20 .
- Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch. "Trade liberalization and growth: New evidence." *The World Bank Economic Review* 22.2 (2008): 187-231.
- Waithe, Kimberly, Troy Lorde, and Brian Francis. "Export-led growth: a case study of Mexico." (2010): 33-44.
- Waterbury, John. "The long gestation and brief triumph of import-substituting industrialization." *World Development* 27.2 (1999): 323-341.
- World Bank. *World development report 2008: Agriculture for development*. The World Bank, 2007.
- World Trade Organization. *World Trade Report 2011: The WTO and Preferential Trade Agreements: From Co-Existence to Coherence*.World Trade Organization (WTO), 2011

- Yang, Xiaoxuan. "Health expenditure, human capital, and economic growth: an empirical study of developing countries." *International journal of health economics and management* 20.2 (2020): 163-176.
- Yildizoglu, Murat. "Croissance économique." *Document de cours, Université de Bordeaux IV* (2001).
- Yusuf, Shahid, Kaoru Nabeshima, and Dwight Perkins. "China and India reshape global industrial geography." *World* 1990 (1980): 2004.
- Zhang, Kevin Honglin. "Does foreign direct investment promote economic growth? Evidence from East Asia and Latin America." *Contemporary economic policy* 19.2 (2001)
- Zhou, Yu. "Synchronizing export orientation with import substitution: creating competitive indigenous high-tech companies in China." *World Development* 36.11 (2008): 2353-2370.
- Zhou, Yu. "Synchronizing export orientation with import substitution: creating competitive indigenous high-tech companies in China." *World Development* 36.11 (2008): 2353-2370 .
- Zhuang, Juzhong, et al. "Financial sector development, economic growth, and poverty reduction: A literature review." *Asian Development Bank* Economics Working Paper Series 173 (2009).
- Zhuang, Juzhong, et al. "Financial sector development, economic growth, and poverty reduction: A literature review." *Asian Development Bank Economics Working Paper Series* 173 (2009).

الكتب :

- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2007.

المواقع الالكترونية

-https://www.yildizoglu.fr/croissance/croissanceweb/node20.html

- https://www.alternatives-economiques.fr/chine-inde-bresil-geants/00057645

- MSCI Emerging Markets Index (USD) | msci.com

تحليل نموذج النمو الاقتصادي في الدول الناشئة
دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل خلال الفترة 2000-2022.

الملخص :

تبنت الدول الناشئة خلال العقود السالفة عدة نماذج نمو اقتصادية من أجل الحفاظ على معدلات نمو اقتصادية مرتفعة على المدى البعيد . تناقش هده الاطروحة العوامل المساهمة في تبني هده النماذج الاقتصادية بالاستناد على اهم نظريات النمو الاقتصادي ، كما تطرقنا الى سرد المسار التاريخي لنماذج النمو الاقتصادي لهده الدول .

باستعمال تقنية بيانات بانل لعينة متكونة من 12 دولة ناشئة خلال الفترة 2000-2022 . أسفرت النتائج على وجود ارتباط إيجابي بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ، التصنيع و الصادرات والنمو الاقتصادي وان جميع المتغيرات دات دلالة احصائية . وتشير النتائج الى فشل نموذج التصنيع باستبدال الواردات التي انتهجته الدول بعد أزمة الكساد العالمي 1930 واللجوء الى النمو القائم على ترويج الصادرات في أواخر الستينات من القرن الماضي . توصي الدراسة الى استعمال طرق قياسية ديناميكية الأكثر دقة وتوسيع العينة .

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي ، نموذج التصنيع باستبدال الواردات ، نموذج النمو القائم على ترويج الصادرات ، الدول الناشئة.

Analyse du modèle de croissance économique dans les pays émergents,
une étude économétrique utilisant des données de Panel sur la période 2000-2022.

Résumé :

Au cours des dernières décennies, les pays émergents ont adopté plusieurs modèles de croissance économique afin de maintenir des taux de croissance économique élevés sur le long terme. Cette thèse discute des facteurs contribuant à l'adoption de ces modèles économiques basés sur les théories de croissance économique les plus importantes. Nous avons également abordé le cheminement historique des modèles de croissance économique pour ces pays.

À partir de données de panel sur un échantillon de 12 pays émergents sur la période 2000-2022. Les résultats ont montré une corrélation positive entre les investissements directs étrangers, le secteur manufacturier, les exportations et la croissance économique, et toutes les variables étaient statistiquement significatives. Les résultats indiquent l'échec du modèle d'industrialisation de substitution aux importations adopté par les pays après la dépression mondiale de 1930 et le recours à une croissance basée sur la promotion des exportations à la fin des années soixante du siècle dernier. L'étude recommande d'utiliser des méthodes standard dynamiques plus précises et d'élargir l'échantillon.

Mots clés : croissance économique, modèle d'industrialisation de substitution aux importations, modèle de croissance basé sur la promotion des exportations, pays émergents.

Analysis of the economic growth model in emerging countries
An econometric study using Panel data during the period 2000-2022.

Abstract :

Over the past decades, emerging countries have adopted several economic growth models in order to maintain high economic growth rates in the long term. This thesis discusses the factors contributing to these economic models based on the most important theories of economic growth. We also touched upon the historical path of economic growth models for these countries.

Using Panel data for a sample of 12 emerging countries during the period 2000-2022. The results showed a positive correlation between foreign direct investment, manufacturing, exports, and economic growth, and all variables were statistically significant. The results indicate the failure of the import-substitution industrialization model that countries adopted after the global depression of 1930 and the resort to growth based on export promotion in the late sixties of the last century. The study recommends using more accurate dynamic standard methods and expanding the sample.

Keywords: Economic Growth, Import Substitution Industrialization Model , Export-Led Growth Model, Emerging Countries.